جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية التربية
قسم التاريخ

وزارة الأقتصاد العراقية (١٩٣٩- ١٩٥٨)

" دراسة تاريخية "

رسالة تقدم بها الطالب

أدورد عبد العظيم عنبر الحميري

إلى مجلس كلية التربية – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
فرقان فيصل جدعان الغانمي

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

(يوسف : ٧٦)

إقرار المشرف

اشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـــ (وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية) التي تقدم بها الطالب (أدورد عبد العظيم عنبر الحميري) قد جرى تحت إشرافي في قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .

المشرف: الأستاذ المساعد الدكتور

فرقان فيصل جدعان

٢٠١٧/ ٤/ ٢٦م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

أ. م . د عباس خميس الزبيدي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ ٢٠١٧/ ٤/ ٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم اللغوي

أشهد إني قرأت هذه الرسالة الموسومة ((وزارة الاقتصاد العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ "دراسة تأريخية")) للطالب (أدورد عبد العظيم عنبر) من قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة القادسية ، وقد وجدتها سليمة من الناحية اللغوية .

التوقيع:

الدكتور: أ.م.د. نهى حسين كفدوح

التاريخ: ١٣ /٦/ ٢٠١٧م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية) والمقدمة من طالب الماجستير (أدورد عبد العظيم عنبر الحميري) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير(جيد جداً) .

التوقيع:

أ.م.د علي عظم كردي

عضو اللجنة

التاريخ: / /٢٠١٧

التوقيع:

أ.م.د شاكر حسين دمدوم

عضو اللجنة

التاريخ: / /٢٠١٧

التوقيع:

أ.م.د فرقان فيصل جدعان

عضواً ومشرفاً

التاريخ: / /٢٠١٧

التوقيع:

أ.د احمد محمد طنش

رئيس اللجنة

التاريخ: ٢٢/ ١٠/٢٠١٧

مصادقة عمادة كلية التربية – جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع:

الاستاذ الدكتور خالد جواد العادلي

عميد كلية التربية

التاريخ: ٢٣/ ١٠/٢٠١٧م

الاهـــداء

لوجه الله تعالى رحمته وتوفيقه ... تقربا ورضوانا

والى نبيه المصطفى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ... حبا وإيمانا

إلى: من ربياني صغيرا ... والدي الكريمين ... برا وإحسانا

الى روح جدي وجدتي وابن خالي احمد رحمهما الله اذ كنت اتمنى ان يكونا حاضرين معي

أسرتي الغالية وأخوتي واخواتي الذين احيا لأجلهم

إلى: زوجني وابنني ميار ... حبا واعتزازا

الى كل من اختار طريق العلم لينير الدرب للآخرين

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

أدورد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد طريقاً للاعتراف بربوبيته والشكر طلباً للمزيد من رحمته والعلم سبيلاً لدوام خشيته والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى قرة عينه عترته آل بيته الميامين الأطهار.

لم تكن هذه الرسالة لتحمل اسمي على صفحتها الأولى إلا بفضل جهود سخية ورعاية كريمة من الاستاذ الدكتور فرقان فيصل جدعان المشرف على الرسالة فجزاه الله خير جزاء المحسنين .

ومن باب الاعتراف بالجميل ازجي شكري وتقديري الكبيرين لأساتذتي الافاضل الذين تتلمذت على اياديهم الكريمة ونهلت من علمهم الغزير وادبهم الجم الشيء الكثير في مرحلة الماجستير وهم كل من ا.د عبد الكريم الشيباني ا.د علي عبد الواحد ا.د احمد محمد طنش د. عاصم حاكم ا.م.د عمار عبد علي ا.م.د محمد صالح ا.م.د سامي ناظم ا.م.د عادل ا.م.د بشرى والدكتور و ا.د حسن السماك وهو من شجعني على اختيار الموضوع .

ويَفرض عليّ واجب الوفاء ان اتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري وعظيم امتناني الى الدكتور عباس خميس الزبيدي والدكتور سعد كاظم عميش الجنابي لمساعدتي ومتابعتهم المستمرة لهذه الدراسة وكان لهم الأثر الكبير في تذليل معظم الصعاب التي واجهتني من دون أن يشعروني يوماً بفضل أو مَنّ .

شكري وتقديري الى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة ساهمت في تذليل عقبات البحث واخص بالذكر الدكتور كريم عاتي والدكتور صباح رميض وهم في كل مرة يوشحون البحث بملاحظاتهم القيمة وآرائهم العلمية السديدة ، ولا انسى الفضل الكبير الذي غمرني به زملائي في قسم التاريخ كلية التربية جامعة القادسية .

كما اتوجه بالشكر والامتنان الجزيل الى منتسبي المكتبات كافة التي تعاملت معها بشأن البحث ، ومنها دار الكتب والوثائق وخصوصا الاخ صاحب الخلق الرفيع الاستاذ (احمد اكرم) ، والمكتبة المركزية لجامعة بغداد والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية ومكتبة المجمع العلمي العراقي والمكتبة المركزية في الجامعات (القادسية – بابل – كربلاء) ومكتبة كلية التربية للبنات ومكتبة كلية التربية ابن رشد في جامعة بغداد ومكتبات النجف الاشرف وخصوصا المكتبة الحيدرية ومكتبة الحكيم وكاشف الغطاء ، ومعهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية ومديرية التقاعد العامة .

واتقدم بالشكر الى كل من كان عوناً وسنداً في جميع مصاعبي والدي ، والى من نورت دربي في دعواتها شموعاً نيرة والدتي ووالدتي الثانية اسال الله تعالى ان يمن عليهم بوافر الصحة والعافية وان يطيل في عمرهم .

شكر تطرز حروفه معاني الاعتزاز والوفاء اخص به رفيقة دربي ، والشكر موصول الى أخويّ (محمد وايهاب) لدعمهما لي وصبرهم معي ، وجزيل الشكر والامتنان لمن كان سنداً لي وهم الاخوة الكبار الاعزاء علي حمزة علوان وأحمد نعمة.

شكراً اقولها بلسان مفعم بعبير الامتنان الخالص ، والذات المليئة بحب الانسانية من اعماقي لكل من تمنى لي التوفيق والسداد بصدق ، ولكل من ساندني ودعمني وشد من ازري ، ولو بكلمـــة .

الباحث

الرموز والمختصرات

الرمز	التفصيلات
د.ك.و	دار الكتب والوثائق
م.م.ن	محاضر مجلس النواب
م.م.ع	محاضر مجلس الأعيان
مج	مجلد
ج	جزء
ط	طبعة
ص	الصفحة
د . ت	دون تاريخ
د . م	دون مكان
ت	ترجمة

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
شكر وامتنان	ج – د
قائمة المختصرات	هـ
المحتويات	و – ز
المقدّمة : نطاق البحث وتحليل المصادر	٢ - ٦
الفصل الاول **التعريف بهيكلية مؤسسات الاقتصاد العراقي١٩٢١ – ١٩٣٩** **وتأسيس وزارة الاقتصاد**	٨ - ٦٤
المبحث الأول : مؤسسات الاقتصاد العراقي قبل تأسيس الوزارة للمدة (١٩٢١ - ١٩٣٩)	٨ - ٢٢
المبحث الثاني : التوصيف القانوني والاداري لوزارة الاقتصاد العراقية خلال مرحلة التأسيس	٢٣ - ٣٦
المبحث الثالث : هيكلية وزارة الاقتصاد وتخصصات العمل الوظيفي	٣٧ - ٦٤
الفصل الثاني **النشاط التخصصي لوزراء الاقتصاد في الدولة العراقية للمدة** **١٩٣٩ – ١٩٥٨**	٦٦ - ١٤٤
المبحث الأول : وزراء الاقتصاد واعمالهم وانجازاتهم في سلك الوزارة خلال الحرب العالمية الثانية	٦٦ - ٨٨
المبحث الثاني : نشاط وزراء الاقتصاد وانجازاتهم في اعقاب الحرب العالمية	٨٩ - ١٠٩

الثانية حتى عام ١٩٥٠	
المبحث الثالث : أنشطة وزراء الاقتصاد في خطط مجلس الاعمار العراقي ١٩٥٠ – ١٩٥٨	١١٠ – ١٤٤
الفصل الثالث **وزارة الاقتصاد وعمل المؤسسات والمديريات التخصصي وشؤون الميزانية**	١٤٦ – ٢١٦
المبحث الأول : المؤسسات والمديريات التخصصية الهيكل الاداري والعمل الوظيفي	١٤٦ – ١٨٦
المبحث الثاني : الإصدارات القانونية في تنظيم عمل وزارة الاقتصاد العراقية	١٨٧ – ٢٠٢
المبحث الثالث : ميزانية وزارة الاقتصاد	٢٠٣ – ٢١٦
الخاتمة	٢١٨ – ٢١٩
الملاحق	٢٢٠ – ٢٢٣
المصادر والمراجع	٢٢٤ – ٢٥٣
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية Abstract	A - B

المقدّمة

المقدمة

ظهرت العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية التي سلط فيها الباحثون الضوء على دراسة الاحداث والتطورات السياسية ، فضلا عن الشخصيات السياسية والفكرية في العهد الملكي ، الا ان دراسة بنية النظام السياسي ذات العلاقة بنشأة الوزارات العراقية وهيكليتها الادارية وأثرها على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد لم تشهد هذا الاهتمام مقارنة بتلك الدراسات ، وعليه ان تسليط الضوء على هذه المظاهر وربطها بالتطورات السياسية يعد احد الاتجاهات الضرورية التي يجب ان تتبناها مؤسساتنا الاكاديمية في العراق . اذ مثلما يكون للأحداث والاشخاص دورا مهما واساسي في صياغة المد التاريخي وتحديد اسسه ، فأن المنظومة الوزارية وهياكلها الادارية لاتقل اهمية عن ذلك ، لسعة ارتباطها بالنظام السياسي ان لم نقل تمثل الصورة الحقيقية لأي نظام في التعبير عن بناء الدولة والمجتمع لبناء مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ، حيث ان حقائق التاريخ تظل مبتورة او غير كاملة اذا ما اهمل هذا الجانب ، لان كثير من الاحداث والتطورات التي تحدث على مستوى الدولة والمجتمع التي يدخل في اطارها الوزارات من حيث المناهج الوزارية ونسبة انجازها التي تقدمها للمجتمع وفق رؤية النظام الساسي القائم.

وصفت المناهج الوزارية في العهد الملكي بأنها شهدت تلكؤ في الاعمال والانجازات التي قدمت على المستوى العملي ، الامر الذي ظَهَرَ في المناهج العمرانية لتلك الوزارات التي افتقرت الى شروط بناء الدولة والمجتمع بشكل يواكب غيرها من الدول ، حتى وصفت الكثير من مناهج الوزارات في تلك المرحلة بالخيالية ، وهذا مانستشفه من خلال الرجوع الى محاضر مجلس النواب العراقي ومداخلات النواب في طريقة تشكيل هذه الوزارات ورؤسائها وأفتقارها لأبسط الشروط التنظيمية والادارية ، مما انعكس على طريقة عملها ، فضلاً عن حلها او الغائها بين مدة وأخرى حتى وصلَ الامر ان بعض الوزارات التي شكلت لم تستمر الا ايام معدودة ، وهو مايوضح الصورة الهشة للبنية الادارية للنظام الملكي وطريقة ادارته لوزاراته ومؤسساته الادارية . ويبدو ان ذلك محكوم بطبيعة العلاقة التي ارتبط بها النظام الملكي مع بريطانيا لتحقيق مصالحها في البلاد .

من هنا تأتي دراستنا لوزارة الاقتصاد العراقية في هذه الرسالة ضمن ايلاء هذه الجوانب التي اسهمت بشكل او اخر بدورها في بناء الدولة العراقية في تلك المدة من تاريخ العراق السياسي والاقتصادي ، فضلا عما تشكله المهام والمسؤوليات التي انيطت بها هذه الوزارة من اهمية على مستوى الفرد والمجتمع . ومن هنا تكمن اشكالية الدراسة ودراسة هذا الموضوع ، في الوقت الذي تم دراسة طبيعة تشكل هذه الوزارات والاهداف التي حددت لها في النظام الملكي . ولابد من معرفة دورها في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لاسيما ان هذه الوزارة لم يتم التطرق اليها من قبل الباحثين في دراسة جامعية سابقة .

اقتضت طبيعة الرسالة تقسيمها الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة فضلاً عن الملاحق ، تطرق الفصل الاول الذي جاء بعنوان ((التعريف بهيكلية مؤسسات الاقتصاد العراقي١٩٢١ – ١٩٣٩

وتأسيس وزارة الاقتصاد)) الى مؤسسات الاقتصاد العراقي منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢٠ من حيث المهام والمسؤوليات وقد قسم الى ثلاثة مباحث ، تطرق المبحث الاول الى مؤسسات الاقتصاد العراقي قبل تأسيس الوزارة للمدة (١٩٢١ – ١٩٣٩) وطريقة تكوينها من حيث الهيكل الاداري وتقسيماته الادارية ومراحل تطورها في البدايات الاولى لتشكيل هذه الوزارة عندما كانت مرتبطة بوزارة الاقتصاد والمواصلات ، ومبحثه الثاني الى التوصيف القانوني والاداري لوزارة الاقتصاد العراقية خلال مرحلة التأسيس ، ومبحثه الثالث الى هيكلية الوزارة والاعمال الوظيفية التي انشئت وفقها هذه الوزارة .

وبحث الفصل الثاني الذي جاء بعنوان ((النشاط التخصصي لوزراء الاقتصاد في الدولة العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨)) ، وقسم الى ثلاثة مباحث ، تطرق الاول الى الشخصيات التي تسنمت منصب وزارة الاقتصاد العراقية والاعمال التي تم انجازها خلا الحرب العالمية الثانية ، والثاني الى الوزراء الذين تسنموا هذا المنصب وأعمالهم حتى عام ١٩٥٠ وهو التاريخ الذي تم فيه انشاء مجلس الاعمار العراقي كبداية جديدة للأعمال العمرانية في العراق من حيث المشاريع التي يجب ان تنجز في البلاد ، وتطرق المبحث الثالث الى انشطة وأعمال وزراء الاقتصاد للمدة ١٩٥٠ – ١٩٥٨ في ضوء خطط مجلس الاعمار العراقي .

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان ((وزارة الاقتصاد وعمل المؤسسات والمديريات التخصصية وشؤون الميزانية)) . وقد اقتضت الدراسة تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث ، تم

في مبحثه الاول دراسة الهيكل الاداري والعمل الوظيفي للمؤسسات والمديريات ذات الطبيعة التخصصية والتي تمتعت بشخصية مستقلة في عملها الاداري والمالي ، وفي المبحث الثاني دراسة التشريعات والانظمة القانونية التي شرعت في ضوء التطور الذي حصل في عمل الوزارة وذلك لتنظيم اعمالها ، وتطرق المبحث الثالث الى ميزانية وزارة الاقتصاد في ضوء ماكان يخصص لها ، والتي شملت الابواب والفصول التي لابد ان تنعكس على اعمالها في ضوء ماخصص لها لتنفيذ اعمالها الاعتيادية والعمرانية كغيرها من وزارات الدولة العراقية في تلك المدة ، والتي عكست الى حد كبير صيغة هذه التخصيصات وأسلوب وضعها ، كونها افتقرت الى تعيين الاتجاه الحقيقي لعمل هذه الوزارة الذي يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي وبناء دولته مقارنة بالدول الاخرى ، والتي كان لها اثرها الواضح على مستقبل الدولة العراقية آنذاك ، وكان ابرز مظاهره اضطراب النظام الاقتصادي وأفتقاره الى الدقة والمسؤولية .

تضمنت الخاتمة عرض الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في ضوء دراسته لهذه الوزارة لغرض الوصول الى الجانب الموضوعي في مثل هذه الدراسات والوقوف على حقيقتها التأريخية .

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع كان في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة والمنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية وفي مقدمتها قرارات مجلس الوزراء العراقي والوثائق ذات العلاقة بوزارة الاقتصاد ووزارة المالية والزراعة والري التي اقتضت طبيعة الدراسة الرجوع اليها لعلاقتها بوزارة الاقتصاد ، فضلاً عن التقارير السنوية ذات العلاقة بعمل الوزارة نفسها ، وجاءت اهمية هذه الوثائق لمعرفة اسباب ومبررات تشكيل وأستحداث الوزارة والتعرف على برامجها العمرانية والاقتصادية .

وكان لملفات مديرية التقاعد العامة التي تتعلق بالاضابير الشخصية للوزراء الذين تسنموا منصب وزير الاقتصاد ، اذ رفدت الدراسة بالمعلومات المطلوبة التي تتعلق بالسير الشخصية لهؤلاء الوزراء .

أما الوثائق المنشورة فجاء في مقدمتها محاضر مجلسي النواب والاعيان العراقي ، لما تضمنته من معلومات ومداخلات لهؤلاء النواب اثناء مناقشة استحداث الوزارة او اثناء تعليقات النواب والاعيان في مناقشة وأقتراح التشريعات والانظمة القانونية ذات الصلة بعمل الوزارة وبرامجها العمرانية والاقتصادية ، والتي شكلت مظهراً بارزاً في تاريخ تشكيل

هذه الوزارة وتطورها ، سواء ما يتعلق بالميزانيات التي خصصت لها على المستوى الاداري والفني وتنفيذ المشاريع المطلوبة من هذه الوزارة.

ولم يستغنِ الباحث في دراسته عن مجموعة القوانين والانظمة العراقية التي رفدت الدراسة بالمعلومات القيمة التي تتعلق بالقوانين والانظمة التي تم بموجبها تشكيل وزارة الاقتصاد ، والانظمة ذات العلاقة بتطور هذه الوزارة وأنظمتها الادارية في تلك المدة ، وكان لملفات وزارة الاقتصاد التي تتعلق بانجازات ومشاريع الوزارة والمجموعات الاحصائية السنوية ، وملفات وزارة المالية فيما يتعلق بميزانية الوزارة خيرا في متن الدراسة .

وأعتمدت الدراسة على مصادر متعددة ومتنوعة كان في مقدمتها كتاب مؤرخ العراق الكبير عبد الرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية) في كثير من اجزائه الذي يعد من الكتب الموسوعية ، لما تضمنه من احداث ووقائع بتاريخ العراق في العهد الملكي ، فضلاً عما يتصف به من مصداقية في تدوين احداث العراق وتطوراتها والتشكيلات الوزارية ومراحل تطورها ، والاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية للمؤلف نفسه . اما الكتب الاجنبية التي ترجمت الى العربية وكتوثيق تأريخي للاحداث التي مر بها العراق في تلك المرحلة كتاب (العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨) و (العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠) للمؤلف ستيفن همسلي لونكريك ، وكتاب (تصنيع العراق) لمؤلفه كاتلين ام لانكلي ، وكتاب (العراق دراسة في تطوره السياسي) لمؤلفه فيليب ويلارد ايرلاند ، فضلاً عن بعض الكتب والمصادر العربية والمعربة التي ستظهر في ثنايا الرسالة .

وشكلت الرسائل والاطاريح الجامعية مصادر مهمة في رفد الرسالة بمعلومات تاريخية ومنها ، اطروحة عدنان هرير جودة الشجيري المعنونة (النظام الاداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩) ، ورسالة محمد عويد محسن الدليمي (الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥ دراسة تاريخية) ، ورسالة زينة مسلم درويش (وزارة المواصلات والاشغال ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تأريخية) ، فضلا عن الصحف والمجلات العراقية وفي مقدمتها جريدة الوقائع العراقية كونها الجريدة الرسمية للحكومة العراقية الخاصة بنشر القوانين والانظمة ذات العلاقة ، وجريدة الزمان التي اعتمد عليها الباحث في تتبع انشطة وأعمال وأنجازات الوزارة ، وأدت مجلة غرفة تجارة بغداد دورا بارزاً في رفد الرسالة بالمعلومات المالية والاقتصادية والقانونية .

وأقتضت الدراسة الرجوع الى بعض البحوث والدراسات ذات العلاقة بعمل الوزارة والانشطة الاقتصادية ، كونها سلطت الضوء على بعض المظاهر التي تتعلق بالتشكيلات الوزارية والاقتصادية في العراق .

اتبعت في دراستي المنهج الوصف التاريخي العلمي الذي يعتمد على عرض الاحداث التاريخية ووحدة الموضوع وتم استنباط الحقائق العلمية منه وأبداء بعض الرأي منها .

وفي الختام ان هذه الدراسة لاتشكل سوى جزءً بسيط تضاف الى الدراسات التي تطرقت الى الوزارات العراقية السابقة التي اسهمت بدورها في تاريخ بناء الدولة العراقية ، وأوكد انني لَم اتنزه عن الخطأ ، ولا ادعي اني كشفت الحقائق والاحداث كافة وبلغت الكمال ، لان كل جهد انساني معرض للخطأ ويظل الكمال لله وحده فهو المولى ونعم النصير ولكنني حاولت جاهداً ان لا أترك زاوية من زوايا الوزارة الا وسلطت الضوء عليها مستعيناً بالله ، وأتمنى ان اكون قد وفقت في الوصول الى الهدف المرجو من هذه الرسالة بأفضل صورة ممكنة .

انني اضع هذا الجهد بين ايدي أعضاء لجنة المناقشة ويقيناً ان ملاحظاتهم وآراءهم القيمة ووجهات نظرهم العلمية ستسهم في أغناء الدراسة وإخراجها بالمظهر العلمي اللائق ، واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) .

الباحث

الفصل الأول

التعريف بهيكلية مؤسسات الاقتصاد العراقي ١٩٢١ – ١٩٣٩ وتأسيس وزارة الاقتصاد

المبحث الأول : مؤسسات الاقتصاد العراقي قبل تأسيس الوزارة للمدة ١٩٢١ – ١٩٣٩

المبحث الثاني: التوصيف القانوني والاداري لوزارة الاقتصاد العراقية خلال مرحلة التأسيس

المبحث الثالث: هيكلية وزارة الاقتصاد وتخصصات العمل الوظيفي

المبحث الاول

مؤسسات الاقتصاد العراقي قبل تأسيس

الوزارة للمدة (١٩٢١- ١٩٣٩)

كانت البداية الاولى لهيكلية الاقتصاد العراقي ومؤسساته عندما تشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن النقيب[١] التي ضمت ثمانية وزراء[٢] وأثنى عشر وزيراً بلا حقيبة وزارية [٣] بعد قيام ثورة العشرين في العراق التي كانت نتيجة سوء الاوضاع الاقتصادية والمعاشية ، حيث تكبدت الحكومة البريطانية خسائر جمة في الاموال والارواح من جراء الثورة ؛ لذلك عين السير بيرسي كوكس (Percy Cox)[٤] مندوبا ساميا ليقوم بأعباء تأسيس حكومة وطنية تحت

---

(١) ولد عبد الرحمن النقيب عام ١٨٤٤ في محلة باب الازج من محلات الرصافة الشرقية (محلة باب الشيخ) ، وهو ابن السيد علي النقيب ، ولقب بالقادري نسبة الى جد العائلة الشيخ عبد القادر الكيلاني ، عرف عنه التأدب وقراءة القران وجودة الخط ، وحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ اصبح رئيس وزراء ، وتولى نفس المنصب مرتين في عام ١٩٢١ الوزارة النقيبية الثانية وعام ١٩٢٢ ؛ للمزيد ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب ، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه ، بغداد ، د. ت ، ص٩ – ١٠ .

(٢) ضمت هيئة الوزارة كل من (طالب النقيب وزيرا للداخلية – ساسون حسقيل للمالية – حسن الباجه جي للعدلية – جعفر العسكري للدفاع – عبد اللطيف المندیل للتجارة – عزت باشا الكركوكي للمعارف والصحة – محمد علي فاضل للنافعة – مصطفى الالوسي للاوقاف) ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٣ .

(٣) ميس داود خشن الربيعي ، وزارة المواصلات والاشغال ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٥ .

(٤) ولد في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٤ في مدينة هيروتكيت احدى مدن اسكس في جنوب شرق بريطانيا ، سياسي وعسكري بريطاني التحق بالجيش البريطاني عام ١٨٨٤ وانضم في ادارة حكومة الهند في عام ١٨٨٩ ، كان يتمتع بثقة حكومة وزارة الهند ونائب الملك في الهند لخبرته طويله لكثر من عشرين عام قضاها في مسقط وبوشهر وساحل الصومال ، كان له دور كبير في تشكيل الادارة المدنية في العراق ، توفي في ٢٠ شباط ١٩٣٧ . ينظر: منتهى عذاب ذويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤ – ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٦ ؛ سر ارنلد تي . ويلسون ، بلاد مابين النهرين بين ولاءين ، ت: فؤاد جميل ، ج١ ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص١٤٤ .

المظلة البريطانية[١] ، فوجهت حكومة بريطانيا تعليماتها الى السير بيرسي كوكس فيما يخص شكل الحكومة المقترح اقامتها في العراق ، واشتُرطَ ان يكون هناك وزراء عرب في كل وزارة من وزارات الدولة يساعد كل واحد منهم خبير بريطاني بصفة مستشار حتى يكونوا مستخدمين لدى الحكومة [٢] .

وقدر تعلق الامر بالجانب الاقتصادي في العراق فقد كانت دائرة الزراعة من المديريات التي حظيت بأهتمام الحكومة العراقية ، التي تأسست في الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٥ وتعد واحدة من الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية[٣] ، وتتكون من دائرة مركزية وعدد من الدوائر الملحقة بها[٤] ، وظلت هذه الدائرة ملحقة بوزارة الداخلية لحين صدور القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧[٥] الذي نص على فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة التي تشكلت بموجب القانون[٦] .

ومن الدوائر الاخرى التي الحقت بوزارة الداخلية (دائرة البيطرة) ، وهي من الدوائر الانتاجية التي كانت تعنى بالحد من الامراض الحيوانية ومراقبة الخيول والمنتجات الحيوانية ومراقبة الامراض المزمنة والوافدة التي تتعرض لها الاغنام والمواشي[٧] ، وبقيت دائرة البيطرة ايضاً تحت اشراف وزارة الداخلية الى ان تم فصلها والحاقها بوزارة الري

---

(١) يعقوب يوسف كورية ، انكليز في حياة فيصل الاول ، ط١ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص١٢٨ .

(٢) الف دي ل . رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤ – ١٩٦٦ ، ت: كاظم سعد الدين ، مج٢ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٣٩٧ .

(٣) هلال كاظم حميري الشبلي ، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ "دراسة تأريخية" ، ط١ ، مطبعة الميزان ، النجف ، ٢٠١٣ ، ص١١٨ – ١١٩ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الديوان ، الملفة ٣١١/٢٥٤٢ ، ملاك وزارة الداخلية ، ص٢ .

(٥) سمي بقانون تأليف وزارة الري والزراعة والذي تضمن نقل دوائر الري والمساحة والزراعة والاملاك الاميرية والبيطرة من الوزارات المربوطة بها والحاقها بوزارة الري والزراعة للمزيد ينظر: د.ك.و ، وزارة المالية ، تشكيل وزارة الري والزراعة ، الملفة ٣٢١١٠/٨٤ ، نص القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧ ، ص٥٤ .

(٦) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون استحداث وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٨ ، ص١١٣–١١٤ .

(٧) ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ، ت: مصطفى نعمان احمد ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٩٦ .

والزراعة التي تشكلت في عام ١٩٢٧[١] ، اذ اقتضت الضرورة ان تكون هناك مؤسسة ادارية واحدة قائمة بذاتها تهتم بجميع الامور المتعلقة بعمليات الزراعة والبيطرة والارواء والاراضي ، حيث كانت هذه الدوائر تتبع ادارات مختلفة موزعة بين وزارات الداخلية والمالية والاشغال والمواصلات مما يؤدي الى عدم الاتساق في ادلاء الاعمال والتنفيذ والتضارب بين الدوائر المختصة لاختلاف مرجعيتها الادارية ، فكان من الطبيعي ان تجمع كل هذه الدوائر في اطار وزارة واحدة[٢] .

اما دائرة الصناعة فكانت من الدوائر الملحقة بوزارة الاشغال والمواصلات ، حيث سعت الى ترقية البلاد وتقدم الصناعة فيها [٣] .

كان الوضع الاقتصادي في العراق مرتبك لعدم وضوح الخطط التي وضعت في هذا الجانب ، وعندما شُكلت وزارة التجارة التي كانت ضمن تشكيلات الحكومة المؤقتة ، وكانت مهمتها الاشراف على الاعمال التجارية في البلاد [٤] ، وسارت وزارة التجارة على نظام نظارة التجارة العثماني ، حيث لم يوضع لها نظام اداري خاص ، وكانت تضم الدوائر (مكتب الوزير ، والشؤون التجارية ، ومديرية الكمارك ، ومديرية ميناء البصرة)[٥] ، ، ويشرف عليها مستشار بريطاني وهو المستر وتكنس (C.D. Witcanson)[٦].

---

(١) (الوقائع العراقية) (جريدة) ، العدد ٥٣٥ ، ٢٤ نيسان بغداد ١٩٢٧ .

(٢) احمد خليف العفيف ، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢ – ١٩٣٢) ، ط١ ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٢٧٤ .

(٣) حسين علي فليح ، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٥٣ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص ١٣ .

(٥) فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ت: جعفر خياط ، دار البيضاء ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص٢٢٩ .

(٦) محمد صالح حنبور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ – ٩ ايلول ١٩٢١) ، ط١ ط١ ، مطبعة تموز ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص٦٣ .

وعندما تم تأليف اللجنة الاقتصادية[١] في عام ١٩٢٢ ، أوصت في الباب الحادي عشر من تقريرها ألغاء وزارة التجارة وأناطة اعمالها الى وزارة المالية [٢] ، وبموجب هذا التقرير قرر مجلس الوزراء الغاء وزارة التجارة بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٥١ في الثلاثين من تموز ١٩٢٢ وأوكلت امورها الى وزارة المالية [٣] .

الامر الذي يعني ان هيكلية الاقتصاد العراقي وأدارة مؤسساته كانت مبعثرة ولم يعطى لها الاهتمام المطلوب ، وكان من الطبيعي ان يحدث هذا بسبب طبيعة الاوضاع التي كانت سائدة ، وطريقة ادارة العراق من قبل البريطانيين .

وبعد وقوع الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣)[٤] التي عصفت بالعالم كان العراق واحداً من ضمن الدول الذي مر بهذه الازمة ، وتعرض لمشكلات اقتصادية كبيرة[٥] ، كان من تداعياتها أن أعلنت حالة التقشف ، فقد دعت الحكومة برئاسة نوري

---

(١) تألفت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٨٣٦/١٨ في ٣ حزيران ١٩٢٢ ، وكان الغرض من تشكيلها هو ان يتبين للمجلس الطرق التي يمكن فيها احداث وفورات مالية في اعتمادات ميزانيات الوزارات ، وكانت هيئة اللجنة تتألف من (ساسون حسقيل رئيسا ، وتوفيق الخالدي وزير الداخلية ، ناجي السويدي ، والمستر ن . ج . داويدسن مستشار وزارة العدلية ، والمستر هـ . ا . سمول وود ، سي . ام . جي السكرتير المالي للمندوب السامي في العراق). ينظر: تقرير اللجنة الاقتصادية لسنة ١٩٢٢ ، بغداد، ١٩٢٢ ، ص١.

(٢) تقرير اللجنة الاقتصادية لسنة ١٩٢٢ ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٣) عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) ظهرت الازمة الاقتصادية العالمية في خريف ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الامريكية وضربت سوق البورصة البورصة بنيويورك وتعد من اخطر الازمات التي ضربت العالم حيث تعرض الاقتصاد الامريكي لموجة من الاضطراب ، وتعود اصول الازمة بأرتباط الدول مع الولايات المتحدة ، سببها نجم عن بيع الاسهم الكثيف من قبل الامريكيين ادى الى انهيار في اسعار اسهم الشركات واغرقت الاسواق بالأوراق المالية ونجم عن ذلك افلاس الالاف البنوك والشركات ، وقدر عدد العاطلين الامريكيين عام ١٩٣٠ (٤–٨) ملايين . للمزيد من التفاصيل ينظر : كمال مظهر احمد ، العراق فى سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ، مجلة افاق عربية ، العدد ٧ ، ١٩٨٣ ، ص١٩ – ٢١ .

(٥) ستار نوري العبودي ، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ، ط١ ، مطبعة ستار ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٣ .

السعيد[١] التي تشكلت في (٢٣ اذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) ، وفي حفلة الاستيزار دعا الحاضرين الذين كان اكثرهم من رؤساء الدوائر والموظفين الى تقدير الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، وتخفيف النفقات والاقتصاد في المصروفات[٢] .

فضلاً عن ذلك وجه الملك فيصل الاول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٠ الحكومة بأعادة النظر بالشؤون الاقتصادية في البلاد ، وتضمن التوجيه جملة اقتراحات لمعالجة الاثار السلبية التي نتجت من الازمة الاقتصادية العالمية منها ، الاقتصاد في النفقات ، وتعطيل بعض اعمال الحكومة ، وخفض ملاك بعض الوزارات والدوائر الاخرى التي لا تؤثر على حالة الامن والنظام ، ومن ضمن المقترحات ايضاً الغاء الدوائر التي لا يشكل الغائها تأثيراً على البنية الادارية للدولة[٣] .

أثرت الازمة في وقت مبكر على الاقتصاد العراقي فتدهورت اسعار المنتجات الزراعية وضعفت حركة التجارة الخارجية ، فانتشرت ظاهرتي الغش في البضائع والرشوة والاختلاس في دوائر الدولة ، فارتفعت الاصوات داخل الحكومة للمطالبة بإلغاء بعض الوزارات وربط دوائرهما بالوزارات الاخرى[٤] ، فلجأت الحكومة الى هذه الاجراءات للتخفيف من حدة الازمة وتحولت هذه الاجراءات الى عبء جديد اثقل كاهل الفئات الفقيرة

---

(١) نوري سعيد بن صالح ، سياسي عراقي ولد عام ١٨٨٥ في بغداد ، دخل المدرسة الرشدية أكمل دراسته في اسطنبول في مدرسة اركان الحرب العليا عام ١٩١١ ، عمل ضابطاً في الجيش العثماني، التحق بجيش الثورة العربية عام ١٩١٦ وأصبح رئيساً لأركان الجيش ، عين رئيساً للوزراء اول مرة عام ١٩٣٠ ، وشغل مناصب وزارية عديدة ، وعمل وزير مفوضاً ، وأصبح رئيساً لمجلس الأعيان ، له مواقف متعددة من القضايا السياسية على المستوى الوطني والقومي ، قتل في ١٥ تموز ١٩٥٨؛ للمزيد عن نوري السعيد ينظر: محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠-٢٣ ؛ نوري السعيد ، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي ، ط٢ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٦ ؛ ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، ط١ ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٢٧-٣٥ ؛ مجلة اللطائف المصورة ، العدد ٢١٦ ، السنة الخامسة ، ايار ١٩١٩ ، ص٢ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص١٠ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، التقارير المالية والاقتصادية ، الملفة ٣١١/١٤١٢ ، تقرير الملك فيصل الاول المرسل الى مجلس الوزراء عن الحالة الاقتصادية ، ص٣-١٢ .

(٤) ياسين طه ياسين ، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق ، مجلة آداب البصرة ، العدد ٥٣ لسنة ٢٠١٠ ، ص١٧٥ -١٨٠ .

والمتوسطة اكثر فأكثر[١] ، لذلك قدمت وزارة المالية في السادس من تشرين الثاني عام ١٩٣٠ مقترح قانون الى سكرتارية مجلس الوزراء يقضي بألغاء وزارة الري والزراعة وذلك لإزالة العجز في ميزانية الدولة والاقتصاد في النفقات ، وعرضت اللائحة على مجلس الامة بعد المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء وكانت بالشكل الآتي[٢] :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون(قانون الغاء وزارة الري والزراعة) رقم () لسنة ١٩٣٠.

المادة الثانية : تُربط دائرة البيطرة بوزارة الداخلية والزراعة بوزارة المالية ودائرتي المساحة والري بوزارة الاشغال والمواصلات .

المادة الثالثة : جميع السلطات المخولة لوزير الري والزراعة تخول لوزراء الداخلية والمالية والاشغال والمواصلات فيما يخص الدوائر المنقولة .

المادة الرابعة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة : على رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والاشغال والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

ـ مناقشة الغاء وزارة الري والزراعة في مجلس الامة : ـ

عُرضت لائحة قانون الغاء وزارة الري والزراعة على مجلس النواب ، وقد احالها المجلس الى لجنة امور الادارة والسياسة التي نظرت اليها في اجتماعها المنعقد في يوم الثلاثاء المصادف السادس عشر من كانون الاول عام ١٩٣٠ واقترحت اللجنة الاتي[٣] :

١- جاء في المادة الثانية من مقترحات اللجنة انه تربط دائرتي البيطرة والزراعة بوزارة الداخلية ، ودائرتي المساحة والري بوزارة الاشغال والمواصلات ، اي ان اللجنة غيرت من مقترح الحكومة الذي يقضي بربط دائرة الزراعة بوزارة المالية .

---

(١) كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ط١ ، مكتبة النديسي ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٠٥ .

(٢) د.ك.و ، وزارة المالية ، تشكيل وزارة الري والزراعة ، الملفة ٣٢١١٠/٨٤ ، كتاب وزارة المالية المقدم لسكرتارية مجلس الوزراء حول الغاء وزارة الري والزراعة ، ص٦٣-٦٨ .

(٣) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، تقرير لجنة امور الادارة والسياسة المرقم ١٣ بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص٣٠ .

٢- جعلت اللجنة سلطات وزير الري والزراعة وخولتها الى وزيري الداخلية والاشغال والمواصلات بعدما غيرت من مقترح الحكومة في المادة الثانية ونقلت دائرة الزراعة من وزارة المالية الى وزارة الداخلية .

تمت مناقشة تقرير لجنة امور الادارة والسياسة في جلسة مجلس النواب الثامنة عشر المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الاول عام ١٩٣٠ واوضحت اللجنة الاسباب الموجبة لإلغاء الوزارة وهي لإزالة العجز الحاصل في الميزانية ، ومراعاة الاقتصاد في النفقات ، وفي هذه الجلسة تحدث نائب الموصل ثابت عبد النور[١] ، واقترح على المجلس انه في حالة الغاء وزارة الري والزراعة يجب ان تدمج مديرياتها مع وزارة الاشغال والمواصلات كون الاخيرة مؤلفة من عدة فروع ، واقترح ان تكون الوزارة تحت عنوان (وزارة الاقتصاد) كون ان هذا الاسم موجود في عامة الدول[٢] .

ذكر نائب بغداد ناجي السويدي[٣] ان تفريق دوائر وزارة الري والزراعة بين الوزرات اجراء غير صحيح ، فربط دائرة الزراعة بوزارة الداخلية ودائرة الري بوزارة اخرى سيؤدي الى الارباك في المعاملات ، وراى السويدي ان الاقتراح سيكون اكثر جدية لو دمجت هذه

---

(١) ثابت بن عزيز عبد النور ، مسيحي معروف ولد عام ١٨٩٠ بالموصل درس في مدرسة الاباء ثم التحق بالإعدادية الملكية ، بعدها دخل الحقوق ، قام بتأسيس (جمعية المنتدى الادبي) مع مجموعة من الشباب ، اصبح نائب عن الموصل في مجلس النواب العراقي ؛ وفاء هادي حبيب الخفاجي ، ممثلو الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي تقييم لدورهم السياسي والتشريعي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٣ ، ص٤٩-٥٠ .

(٢) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الجلسة الثامنة عشر ، ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) هو ابراهيم ناجي بن يوسف بن نعمان بن محمد سعيد بن احمد بن الشيخ عبد الله السويدي ، ولد عام ١٨٨٢ في بغداد جانب الكرخ ، دخل المدرسة الابتدائية والتحق بالإعدادية الملكية وارسل من قبل والده الى اسطنبول لغرض الدراسة في المعاهد العالية ، وفي عام ١٩٠٠ دخل الحقوق ، ثم عين مدعيا عاما في اليمن عام ١٩٠٥ ورئيس محكمة التجارة في البصرة عام ١٩٠٨ وعين قائممقام في الكاظمية ١٩١٠-١٩١١ ، ثم النجف والهندية عام ١٩١٣ ، وعين مفتشا مدنيا في ديار بكر وماردين واورفة والمنطقة الشرقية واصبح وزير للعدلية مرتين ثم رئيس للوزراء . للمزيد ينظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، ١٩٩٠ ، ص١٠-١٥ .

الدوائر سوية ، وطلب احالة الاقتراح للجنة المختصة لغرض المذاكرة مع الحكومة لتشكيل (وزارة الاقتصاد) حتى يتم توحيد جميع الدوائر في مكان واحد[١] .

بحث النواب موضوع تشكيل هذه الوزارة وأسمها ، فأكتفى ناجي السويدي بتسمية الوزارة باسم (وزارة الاقتصاد) من دون ذكر المواصلات لان الاقتصاد يشمل التشكيلات كافة ، اما وزير الاشغال والمواصلات جميل الراوي[٢] اقترح بقاء كلمة المواصلات اذا وافق المجلس على احداث وزارة باسم الاقتصاد ، لأنه ضروري كون الوزارة تنظر في جميع المواصلات ، أما وزير المالية رستم حيدر[٣] ذكر بأن الضائقة المالية شديدة وعدم توفير الاموال لأجل القيام بمشاريع مثمرة في البلاد ادى الى ضرورة الاقتصاد في النفقات مما جعل الوزارة تنظر بضم وزارة الري والزراعة الى وزارة الاشغال والمواصلات ، وقد وافقنا على تغيير الاسم حتى يفهم الرأي العام ان الحكومة لاتزال واضعة نصب اعينها تقدم البلاد واقتصاده[٤] .

بعدها احيلت اللائحة الى لجنة امور الادارة والسياسة مرة اخرى بناءً على طلب رئيس اللجنة وبعض النواب ، وناقشتها اللجنة في اجتماعها المنعقد في يوم الثلاثاء

---

(١) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الجلسة الثامنة عشر ، ص٢٢٤ .

(٢) جميل بن احمد العبد الله الراوي ولد عام ١٨٩١ في الرمادي ، دخل المدرسة الرشدية ثم المدرسة الاعدادية العسكرية بعدها التحق بمدرسة قللي في اسطنبول ، بعدها تخرج من المدرسة الحربية واصبح ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ في عام ١٩١٨ ، وصل لرتبة امير لواء ثم التحق الى الثورة العربية عندما اندلعت في الحجاز وعين مرافقا للملك الحسين بن علي ، عاد للعراق وعين رئيس للتشريفات للبلاط الملكي ، واصبح نائب في المجلس النيابي عن لواء الديلم ، ثم نائب لرئيس حزب التقدم ، ونائب لرئيس مجلس النواب ، ثم اصبح وزيرا للأشغال والمواصلات في عام ١٩٣٠ ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٦٦ .

(٣) هو محمد بن رستم بن علي بن الحاج سليمان ، ينتمي الى اسرة ال حيدر من لبنان ترجع بأصولها الى العراق ، ولد عام ١٨٨٩ في لبنان وعرف عند زملائه باسم (رستم حيدر) درس الحقوق ثم الادارة في اسطنبول ، درس العلوم السياسية في جامعة السوربون في فرنسا ، اصبح في عام ١٩١٤ ضابطا في الجيش العثماني ، اصبح السكرتير للملك فيصل الاول ثم رئيس للديوان الملكي في عام ١٩٢٢ ، تقلد مناصب وزارية كان اغلبها وزيراً للمالية ووزير للاقتصاد والمواصلات ، اهتم بمعالجة اثر الازمة الاقتصادية العالمية ، واصبح نائب عن لواء الديوانية عام ١٩٣٧ – ١٩٣٨ ، توفي عام ١٩٤٠ في بغداد اثر اطلاقة نارية من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي . للمزيد ينظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي ، رستم حيدر ودوره السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٧ ، ص٨– ٣٢ .

(٤) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الجلسة الثامنة عشر ، ص٢٢٥–٢٢٦ .

المصادف ٢٣ كانون الاول ١٩٣٠ واقترحت ربط الدوائر (البيطرة والزراعة والمساحة والري) بوزارة الاشغال والمواصلات لان هذه الدوائر مُنتجة ، وان وزارتي الداخلية والمالية لا يسعهما الوقت لإدارة شؤون الوزارة لكثرة اعمالهما ، وجاء في تقرير اللجنة ايضا استبدال اسم وزارة الاشغال والمواصلات باسم (وزارة الاقتصاد والمواصلات) لان كلمة الاقتصاد اشمل معنى من لفظة الاشغال[١] .

وفي الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب التي عقدت في الرابع والعشرون من كانون الاول ١٩٣٠ تحدث نائب بغداد ابراهيم حبيم[٢] وذكر (ان الوزارة تستحق الالغاء بسبب سوء الادارة وعدم اهتمام الحكومة بها ، وسأل النائب وزير الاشغال والمواصلات حول استطاعة وزارته ان تدير كل هذه الدوائر بعد الغاء وزارة الري والزراعة ، وطلب تأجيل الغاء الوزارة الى نهاية السنة) [٣] .

اختلف رأي نائب الديوانية نجيب الراوي[٤] مع ابراهيم حبيم حول تأجيل الغاء الوزارة وكذلك حول قدرة وزارة الاشغال والمواصلات بأدارة دوائر وزارة الري والزراعة الملغاة ودوائر وزارة الاشغال والمواصلات ، وذكر ان هذا الامر سوف تكشفه لنا الايام المقبلة[٥].

---

(١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، تقرير لجنة امور الادارة والسياسة المرقم ١٧ بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص٣٠ .

(٢) ولد ابراهيم بن نسيم بن شمعون عام ١٨٧٦ في بغداد ، شغل العديد من الوظائف في عهد الاحتلال البريطاني للعراق ، مثل بغداد في مجلس النواب للفترة ١٩٣٠ – ١٩٤٩ واصبح مقرر للجنة المالية في المجلس وأشتهر بتقاريره الاقتصادية والمالية عن الميزانية العامة ؛ وفاء هادي حبيب الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(٣) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الجلسة التاسعة عشر ، ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص٢٢٩-٢٣٠ .

(٤) محمد نجيب بن الشيخ ابراهيم بن محمد ولد في راوه عام ١٩٠١ ، وهو من اسرة عرفت بطابعها الديني والعلمي ، تعلم القراءة والكتابة في المدارس الدينية ثم دخل المدرسة الرشدية ثم دار المعلمين ، عمل كاتباً في المعارف العراقية ثم معلماً ، بعدها دخل الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٣ ، اصبح نائباً عن لواء الديوانية ، والدليم ، والحله ، ونقيب للمحامين العراقيين ووزيرا للشؤون الاجتماعية والمعارف . للمزيد ينظر: عمار مزهر ريسان داخل ، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى نهاية عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٥-٣٤ .

(٥) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الجلسة التاسعة عشر ، ٢٤ كانون الاول ١٩٣٠ ، ص٢٣١ .

وفي المادة الثالثة من منهاج الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب المنعقدة في الاول من كانون الثاني سنة ١٩٣١ ، تمت القراءة الثالثة للائحة قانون الغاء وزارة الري والزراعة ، وتليت اللائحة بشكلها النهائي وعرضت للتصويت وتمت المصادقة عليها من قبل المجلس [١] .

بعد مصادقة مجلس النواب على لائحة قانون الغاء وزارة الري والزراعة عُرضت اللائحة على مجلس الاعيان الذي قام بعرضها على لجنة المالية والاقتصاد في المجلس وتمت الموافقة عليها من قبل اللجنة بتاريخ العاشر من كانون الثاني ١٩٣١ [٢] ، بعدها جرت مناقشة اللائحة في مجلس الاعيان بجلسته الثانية عشر المنعقدة بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣١ ، وتمت مصادقة مجلس الاعيان على هذه اللائحة [٣] .

نُشر القانون في الجريدة الرسمية بعنوان قانون الغاء وزارة الري والزراعة رقم (١٩) لسنة ١٩٣١ وكان اهم مواده الاتي[٤] :

المادة الاولى : تلغى وزارة الري والزراعة المؤلفة بموجب قانون تأليف وزارة الري والزراعة رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧ ويخول وزير الاشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزير الري والزراعة .

المادة الثانية : تلحق الدوائر التابعة لوزارة الري والزراعة بوزارة الاشغال والمواصلات.

المادة الثالثة يستبدل اسم وزارة الاشغال والمواصلات عند صدور هذا القانون بوزارة الاقتصاد والمواصلات .

المادة الرابعة : كل ماورد في القوانين والانظمة تحت عنوان وزير الري والزراعة او وزير الاشغال والمواصلات يقصد به وزير الاقتصاد والمواصلات .

---

(١) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الجلسة الحادية والعشرون ، ١ كانون الثاني ١٩٣١ ، ص٢٥٤-٢٥٥ .

(٢) د.ك.و ، مجلس الاعيان / الديوان ، قانون تأليف وزارة الري والزراعة ١٩٢٧-١٩٥٢ ، الملفة ٣٣٢١/٥٠ ، تقرير لجنة المالية والاقتصاد ، ص١٧ .

(٣) م.م.ع ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي السادس لعام ١٩٣١ ، الجلسة الثانية عشر ، ١٣ كانون الثاني ١٩٣١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣١ ، ص١٢٥-١٢٦ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٩٤٣ ، ٤ شباط ١٩٣١ .

المادة الخامسة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة : على رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

ـ الهيكل التنظيمي للوزارة :

بعد حل وزارة الري والزراعة وأضافة مديرياتها الى وزارة الاشغال والمواصلات[١] الذي تغير اسمها وأصبح (وزارة الاقتصاد والمواصلات) ، بات من الضروري وضع نظام جديد للوزارة ، فأقترحت وزارة الاقتصاد والمواصلات لائحة نظام جديدة على مجلس الوزراء بكتابها المرقم ١٩٥٣ والمؤرخ في السادس عشر من اذار ١٩٣٢ بأسم (لائحة نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم ١٦ لسنة ١٩٣٢) فوافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة في الثامن والعشرين من اذار ١٩٣٢[٢] ، وبموجب هذا النظام تم اضافة واستحداث الدوائر الأتية [٣] :

١- شعبة التدقيق والتفتيش : وهي احدى الشعب التي استحدثت في الوزارة ، وتكون هذه الشعبة من مسؤولية مميز يقوم بتدقيق الأمور الحسابية ومعاملات الصرف العائدة الى دائرتي الري والاشغال العامة وفيها عدد من المدققين .

---

(١) كانت وزارة الاشغال والمواصلات قبل ان تلغى وزارة الري والزراعة تتألف من التشكيلات الأتية (ديوان الوزارة ويشمل (الوزير ، والمستشار ، والملاحظ ، والمكتب الخاص ، وشعبة الامور الفنية ، وشعبة الامور الذاتية ، والسكرتير الفني ، وشعبة الرسائل والترجمة) – دائرة الاشغال العامة – دائرة البريد والبرق – دائرة السكك الحديدية) ؛ للاطلاع اكثر ينظر : د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة الاشغال والمواصلات رقم (١٦) لسنة ١٩٣٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣١ ، ص٥٣ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٨٥٧ ، ٥ ايار ١٩٣٠ ؛ (العراق) (جريدة) ، العدد ٣٠٦٦ ، ٦ ايار بغداد ١٩٣٠ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٤٠٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٢ ، ص٨٧ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٢ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (١٦) لسنة ١٩٣٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٢ ، ص٦٨-٦٩ ، الوقائع العراقية ، العدد ١١١٩ ، ٢١ نيسان ١٩٣٢ .

٢- مدير امور النفط : وهي احدى الدوائر المستحدثة والتابعة الى ديوان الوزارة ، ويقوم مديرها بمساعدة الوزير في الامور التي تأتي من الامتيازات الممنوحة لاستثمار منابع النفط ، ويقوم المدير بمراجعة الشركات في الامور التي تتعلق بالامتيازات .

٣- دائرة الزراعة العامة : تقوم بالمشاريع والاختبارات لتحسين نوع الزراعة ، كذلك تقوم بأدخال اساليب حديثة لتنمية الزراعة وأهمها تحسين الحبوب وزراعة الكتان والتبغ والفواكه وامور الغابات وتربية دودة الحرير ومكافحة الاوبئة الزراعية والجراد ، وتشمل الدائرة على مناطق اختبارية زراعية .

٤- دائرة البيطرة : تقوم هذه الدائرة بما تتطلبه الاساليب الحديثة من الامور لتحسين انواع المواشي والاغنام والاعتناء بها من الوجهة الاقتصادية والفنية والتجارية ، وكذلك تقوم بمكافحة الاوبئة ومراقبة المجازر حسب القوانين والانظمة .

٥- شعبة المساحة : تقوم بأحضار الخرائط اللازمة ومسح الاراضي وأخذ الخرائط المفصلة لجميع انحاء القطر ، وتشمل على مناطق مسح وشعبة للرسم وطبع الخرائط .

٦- قسم الطيران المدني : يرأس هذا القسم مدير يقوم بتسيير المعاملات المرتبطة بالاتفاقية الدولية ومراقبة مصالح الطيران والكشف عن الطائرات .

بعد تشكيل وزارة علي جودت الايوبي الاولى (٢٧ اب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥) اعلنت في البند الثالث من برنامجها الحكومي عزمها على تقوية وتحسين وسائل الادارة في الحكومة[١] ، وطبقا للبرنامج الوزاري استحدث نظام جديد لوزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤ اذ يُعَدّ اول تعديل على النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٣٢ ، وبموجبه استحدث ودُمج بعض الاقسام وأُلغيَ بعضها الاخر وعلى النحو الآتي[٢] :

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص٣٢ .

(٢) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٤ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص١٦٧ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ١٣٨٠ ، ٢٧ ايلول ١٩٣٤ .

١- بموجب المادة الاولى من النظام تم تغيير اسم (دائرة البيطرة) الى (مديرية امور البيطرة) .

٢- استحداث منصب السكرتير والغاء منصب مميز الادارة ، والسكرتير يكون مسؤولا عن تسيير اشغال ديوان الوزارة وفق اوامر الوزير التحريرية ويساعده معاون سكرتير .

٣- استحداث قسم الامور الجيولوجية يكون تابع لديوان الوزارة ويعين له اختصاصيون في الامور الجيولوجية للقيام بالكشف عن المعادن والابار وتقديم التقارير والاقتراحات عنها للوزير .

٤- استحداث قسم كيل النفط ويكون تحت اشراف مهندس اخصائي ومركزه كركوك ، ويحتوي على مفتشين واختصاصيين في امور النفط ، وفحص كمية النفط المستخرج من شركات النفط وضبط حصة الحكومة .

٥- وبموجب المادة الخامسة من القانون تم دمج دوائر الري والاشغال والمساحة بدائرة واحدة سميت (مديرية الري والاشغال العامة) .

٦- تم استحداث شعب جديدة للملاك ، والامور السرية ، والامور الحقوقية ، والامتيازات، وتكون هذه الشعب لتسيير معاملات الوزارة ويقوم الوزير بتعيين واجباتها ومسؤولياتها وجهة الاشراف عليها .

٧- تم تغيير اسم دائرة البريد والبرق الى (مديرية البريد والبرق العامة) ، وغير اسم دائرة الزراعة العامة الى (مديرية امور الزراعة) .

واستنادا للوعود التي قطعتها حكومة ياسين الهاشمي الثانية لتنفيذ البرنامج الاقتصادي للحكومة فقد جاء في الفقرة الرابعة عشر من منهاجها الوزاري (اتخاذ التدابير للتدرج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية التي تؤمن حاجات العراق....)[1] ، فصدر نظام جديد للوزارة رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٥ ليحل محل النظام السابق رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤ والذي بموجبه تم : ــ

---

(1) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص١٤٩ .

١- استحداث مديرية الاقتصاد العامة وتكون تابعة الى ديوان الوزارة ، وترتبط بهذه المديرية السكرتارية المالية التي تكون تحت مسؤوليتها شعبتين هما (التفتيش والمحاسبة) ، كذلك تتكون هذه المديرية من الشعب التالية (شعبة الحقوق والامتيازات ، وشعبة الذاتية ، وشعبة الرسائل والترجمة ، وشعبة الاوراق)[١] .

٢- استحداث مديرية امور النفط وتتبع لها شعبة كيل النفط .

٣- استحداث مديرية المباحث الصناعية[٢] ، حيث اسست هذه المديرية لتقوم بوضع مناهج للمشاريع الصناعية[٣] ، واصبحت تتألف من الشعب الاتية (شعبة المباحث الصناعية – شعبة التحليل – شعبة الامور الجيولوجية والمعادن) وتم الحاق الشعبة الاخيرة بمديرية المباحث الصناعية بدلا من قسم الامور الجيولوجية الذي كان يرتبط بديوان الوزارة بموجب نظام الوزارة رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤[٤] .

في (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ – ١٧ اب ١٩٣٧) تسنمت وزارة حكمت سليمان[٥] مقاليد السلطة واعلنت الوزارة في منهاجها برنامج اقتصادي واسع في الشؤون الاقتصادية

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص ١٠٥ .

(٢) معهد فني بحثي استشاري على غرار المعاهد المماثلة في البلاد الاخرى هدفه خدمة النهضة الصناعية في البلاد والسعي لأنشاء ونمو الصناعات التي تفتقر اليها البلاد ، جاءت فكرة تأسيس المديرية من قبل رئاسة الوزراء بكتابها المرقم ١١٢٥ في ٢٦ اذار ١٩٣٥ الموجه الى وزارة الاقتصاد والمواصلات والتي اعربت عن رغبتها رؤية مديرية المباحث الصناعية من جملة الدوائر التابعة الى وزارة الاقتصاد والمواصلات ، فأستجابت الوزارة لرغبة رئاسة الوزراء التي اعلنت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٥ تأسيس المديرية وربطها بوزارة الاقتصاد والمواصلات ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، مديرية المباحث الصناعية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص١ .

(٣) سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٢٦٢.

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٣٢ ، ٢٢ حزيران ١٩٣٥ .

(٥) ولد حكمت سليمان عام ١٨٨٩ وعين مدير المعارف في بغداد في العهد العثماني، وعضو في حزب الاتحاد والترقي، كان في اسطنبول وقت الاحتلال البريطاني للعراق ، عاد في كانون الثاني ١٩٢١ وعين مديراً للبريد في عام ١٩٢٢ ، ومديراً عاماً للبريد والبرق في ١٩٢٣ ، وتولى عدداً من المناصب آخرها رئيساً للوزراء عام١٩٣٦؛ نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦، ط١، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٣، ص٦٢ .

والعمرانية[١] ، وفي سبيل تحقيق هذا البرنامج اصدرت الحكومة نظام جديد لوزارة الاقتصاد والمواصلات بالرقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ ليحل محل النظام السابق المرقم (٢٦) لسنة ١٩٣٥ وكان ابرز ماجاء فيه مايأتي[٢] :

١- استحداث شعبة امور النفط بعد الغاء مديرية امور النفط ، وربط شعبة كيل النفط بها.

٢- سحب شعبة الامور الجيولوجية والمعادن من مديرية المباحث الصناعية وجعلها تابعة لديوان الوزارة وتحت اشراف الوزير .

٣- الغاء مديرية الاقتصاد العامة واستحداث منصب السكرتير ، الذي اصبح يتكون من عدد من المميزيات وهي (الامور الحقوقية ، والامور الفنية وامور الزراعة والبيطرة ، والامور المالية والادارة وتتبع لها شعبة المحاسبة وشعبة الذاتية وشعبة التحرير والترجمة وشعبة الاوراق) .

عُدلَ نظام الوزارة رقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ بالنظام رقم (٧) لسنة ١٩٣٨ وبموجب هذا النظام تم تعديل ما يلي[٣] : .

١- اطلاق تسمية (مميز) على القائم بأعمال شعبة امور النفط بدلاً من (ملاحظ) .

٢- تعديل صلاحيات مميزية الامور الفنية واصبح واجبها درس ما يرد الى الوزارة من الامور الفنية ، بعدما كان واجبها بموجب النظام السابق هو (درس ما يرد للوزارة في مسائل الري والاشغال والبرق والبريد والامور الهندسية ومشاريع الماء والتنوير) .

٣- الغاء مميزية امور الزراعة والبيطرة التابعة الى السكرتير ، والغاء مديرية المباحث الصناعية واستحدث بدلاً عنهما (شعبة المباحث الصناعية) .

٤- حذف مديرية امور المساحة والاستعاضة عنها بمديرية المساحة العامة .

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص٢٧٣ .

(٢) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٧ ، ص٢٥٠ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٨ ، تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ بالنظام رقم (٧) لسنة ١٩٣٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص٢٦-٢٧ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ١٦١٧ ، ١٧ اذار ١٩٣٨ .

المبحث الثاني
التوصيف القانوني لوزارة الاقتصاد العراقية
خلال مرحلة التأسيس

لم يكن الحديث عن تأسيس وزارة للاقتصاد جديداً ، نظراً للأهمية التي تتمتع بها هذه الوزارة وما لها من علاقة وثقى بالأمور الاقتصادية والمالية والتجارية في بناء الدولة ورفاهية الشعب ، فقد اثير هذا الموضوع اول مرة عام ١٩٢٧ في مجلس النواب العراقي بجلسته الثالثة والاربعون المنعقدة في ٣١ اذار ١٩٢٧ من قبل النائب حمدي الباجه جي[١] عند مناقشة قانون تأليف وزارة الري والزراعة حيث اقترح النائب المذكور تشكيل وزارة للاقتصاد وتدخل ضمن اعمالها جميع عوامل الانتاج من تجارة وزراعة وصناعة واقترح في وقتها ان تسمى (وزارة الانتاج) [٢] .

كما اقترح نائب ديالى نصرت الفارسي[٣] تشكيل مديرية للتجارة ومديرية للإحصاء وأوضح الفائدة المرجوة من هاتان المديريتان ، وان تتألف وزارة بأسم (وزارة الاقتصاد) ،

---

(١) ولد حمدي الباجه جي بن عبد الوهاب في بغداد ، واتم دراسته في إسطنبول عام ١٩٠٩، ثم عاد إلى بغداد وعين أستاذا في الاقتصاد في كلية الحقوق ، وشغل منصب قائمقام الكاظمية عام ١٩١٢ ، وانتخب في تموز عام ١٩٢٥ نائباً عن لواء بغداد ، وعين وزيراً للأوقاف ، فضلاً عن توليه وزارة الدفاع بالوكالة عام ١٩٢٦ ووزير الشؤون الاجتماعية ١٩٤١ ، وشكل وزارته الأولى في(٣ حزيران ١٩٤٤ –٢٨ آب ١٩٤٤) ، أما الوزارة الثانية فشكلها في (٢٩ آب ١٩٤٤– ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) ؛ للمزيد ينظر: اقراح فاضل قنبر ، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية (١٨٨٧ – ١٩٤٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٦–١٥ ؛ باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ١٨٦٩ – ١٩٦٩ ، ج١ ، مطبعة اوفيست الميناء ، بغداد، ١٩٧٨ ، ص٥٥ ؛ سامي حسين حمود جاسم الطائي ، عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢ ، ص١٤.

(٢) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، الدورة الانتخابية الاولى ، الجلسة الثالثة والاربعون ، ٣١ اذار ١٩٢٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص٥٥١ .

(٣) نصرت رفعت بن ياور بن محمد برتو الفارسي ، ولد عام ١٨٩٤ ببغداد في محلة تسمى (جديد حسن باشا) ، سمي نصرت تيمناً بالمشير (نصرت باشا) اما تسمية الفارسي نسبة الى عمل جده محمد برتو كاتب اللغة الفارسية في ديوان ولاية بغداد زمن داوود باشا تعلم القراءة والكتابة في (الكتاتيب) ، ودخل المدرسة الابتدائية والاعدادية والحقوق ، عمل في الجيش العثماني كضابط احتياط وشغل وظائف ادارية عديدة–

واقترح ان يسمى القانون بـ(قانون تأليف وزارة الاقتصاد رقم () لسنة ١٩٢٧) ، الا ان مقترحه لم تتم الموافقة عليه بعد عرضه على المجلس ، كما اقترح نقل دوائر الري والمساحة والزراعة والبيطرة والاملاك الاميرية وتأسيس مديرية للتجارة ومديرية للإحصاء وترتبط جميعها بوزارة واحدة تسمى (وزارة الاقتصاد) ، لكن مقترحه لم يحظ بالموافقة من قبل النواب عند عرضه للتصويت ايضا [١] .

قبل قيام الحرب العالمية الثانية اصبحت الاوضاع في البلاد غير مستقرة مالياً واقتصادياً وتجارياً وكان وضع الادارة مرتبك بصورة عامة [٢] ، وكانت الاوضاع الداخلية في العراق تعاني من ازمات ، كأرتفاع الاسعار وشحة المواد الغذائية وزيادة الطلب وقلة العرض [٣] ، وازدياد البطالة التي لحقت ضرراً كبيراً بمختلف شرائح الشعب التي ظل دخلها ثابتاً ، مما اثارت هذه الاوضاع النقمة على الحكومة [٤] ، مما دفع الحكومة الى اتخاذ تدابير وقائية ، فقامت بتشريع عدد من القوانين والانظمة والمراسيم الادارية والاقتصادية لتنظيم الحياة الاقتصادية [٥] .

=فعين في ديوان وزارة العدلية ثم عمل رئيساً لديوان التدوين القانوني ، اصبح عضواً لمجلس النواب العراقي للدورات (الاولى – الرابعة – العاشرة – الثانية عشر) ، وتولى عدة وزارات منها (المالية – الاقتصاد – الشؤون الاجتماعية – الخارجية – العدلية – الداخلية) . للمزيد ينظر : عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١١ ، ص٥ –١٠٩ ؛ نقابة المحامين ، بغداد ، الاضبارة الشخصية للمحامي نصرت الفارسي ؛ امين المميز ، بغداد كما عرفتها ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٥٢ ؛ احمد زكي الخياط ، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠ – ١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص٤٢ ؛ صباح مهدي رميض ، ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث ، دراسات تأريخية معاصرة ، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٦٤-٢٦٥ .

(١) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، ص٥٦٣-٥٦٤ .

(٢) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤– ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٨٨ .

(٣) مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، ط١ ، شركة التجارة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٢٢٠ .

(٤) عنيد دويشا ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ت: مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٣٤ .

(٥) ذنون يونس حسين الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١–١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨ ، ص١٦٢ .

مقابل ذلك كان من ضمن البرنامج الوزاري الذي اعدته حكومة جميل المدفعي الرابعة (١٧ اب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨) اعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها على اسس تتفق ومقدرة البلاد المالية وحاجاتها الحقيقية[١] .

مبررات تشكيل الوزارة :

١- كثرة الدوائر المرتبطة بوزارة الاقتصاد والمواصلات حيث جاء هذا الشطر لتخفيف العبء حتى تكون الوزارة اكثر تخصصاً ومهنيةً لتحقيق افضل سيطرة على الاقتصاد العراقي[٢] .

٢- زيادة مصروفات الدوائر التابعة الى وزارة الاقتصاد والمواصلات زيادة محسوسة ، وخاصة بعد اضافة ادارة السكك الحديدية الى الوزارة .

٣- عدم تناسق الاعمال التي تقوم بها هذه الوزارة ، وسوف تكون اكثر تناسقاً وفائدةً لو وزعت اعمالها وقسمت على وزارتين لكي تعطي العناية الكافية للمشاريع الحيوية .

٤- تحقيق افضل سيطرة ممكنة على حركة الاقصاد العراقي وانشطته المختلفة وتكييفه للحرب المتوقعة[٣] .

على اثر صدور بعض القوانين التي نصت على تأسيس عدد من الدوائر الاقتصادية الجديدة ، واصبح من الضروري ان تتولى هذه الدوائر الكثيرة وزارة خاصة وتُضم اليها دوائر اخرى لها علاقة بالاقتصاد الوطني[٤] .

وبناءً على ذلك اقترحت وزارة المالية بكتابها الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم م/٦٩٥ بتاريخ ٢٦ ايلول ١٩٣٨ تشكيل لجنة تقوم بالنظر في مؤسسات الدولة وكيفية ارتباطها في الوزارات ، وجاء هذا المقترح بسبب ان تشكيلات الدولة واعمالها وارتباطاتها لم تكن مستندة الى اساس علمي واعمالها غير متناسقة ، وان هذه التشكيلات كانت وليدة الظروف الخاصة بها عند احداثها ، وفي اغلب الاحيان كانت نتيجة قرارات انفرادية وكيفية ، وانه من الضروري اخذ اعمال الدولة بأجمعها بنظر الاعتبار وتوزيعها

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص١١ .

(٢) عدنان هرير جودة الشجيري ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

(٣) (الاخبار) (جريدة) ، العدد ١٦٨ ، ٣ كانون الثاني بغداد ١٩٣٩ .

(٤) عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ – ١٩٥٨ ، ج١ ، ط١ ، مركز الابحاث للصف التصويري ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص١٤٢ .

على المؤسسات بصورة عادلة ومنطقية وربط تلك المؤسسات بالوزارة التي لها اكثر اختصاص بأعمال تلك المؤسسات [١] ، لهذا رأت الوزارة لغرض معالجة هذه القضية انه من الضروري تشكيل لجنة عامة تدرس تشكيلات الدولة وكيفية ارتباطها ، فضلا عن ضرورة استفادة الدوائر من بعضها البعض ، واقترحت ايضا تعيين اعضاء اللجنة من الذوات الذين لهم تجربة عملية في مصالح الدولة ، ولهذا الغرض اقترحت الوزارة ان تكون اللجنة برئاسة المستر هوك مستشار وزارة المالية وعضوية المستر ادموندس (Admonds) مستشار وزارة الداخلية والسر جون وورد (Jon Word) مدير الميناء وادارة السكك الحديدية و داوود سمرة نائب رئيس محكمة التمييز وعمر نظمي مدير الواردات العام ، فوافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة المالية الخاص بتأليف لجنة عامة لدراسة تشكيلات الدولة وكيفية ارتباطها في الوزارات لاستفادة الدوائر من بعضها وتعين خطط لأعمال تلك الدوائر ، وتكونت اللجنة من الذوات التي اشارت اليهم وزارة المالية في مقترحها [٢] .

وباشرت اللجنة في النظر في حل وزارة الاقتصاد والمواصلات واحلال وزارتين محلها ، وبعدما انهت اللجنة اعمالها قدمت تقريرها الذي رفعته الى وزارة المالية ، وقامت جريدة الاخبار البغدادية في عددها ١٦٨ بتاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٩ بنشر مقالا مطول حول هذا التقرير الذي اشارت فيه الى ان (تاريخ تنسيق الدوائر في كافة الوزرات يرجع الى عهد تشكيل الحكومة العراقية ، وان الاعمال والمسؤوليات التي تقوم بها هذه الدوائر قد توسعت وازدادت مصروفاتها في الأونة الاخيرة ، فضلا عن أن الاعمال التي تقوم بها هذه الدوائر قد اصبحت غير متناسقة وانها سوف تكون ذات فائدة وتؤدي خدمات اكثر لو وزعت اعمالها وتم فصل الوزارة الى وزارتين ، وأقترحت اللجنة ربط الدوائر (الري والزراعة والبيطرة – تسوية الاراضي والتسجيل – المساحة والقسم الجيولوجي ومديرية النفط – الانحصارات والاحصاء العام) بوزارة الاقتصاد المنوي استحداثها للأسباب الاتية[٣] :

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، تشكيلات الدولة ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٣٠٠ ، كتاب وزارة المالية الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ اب ١٩٣٨ ، ص٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١ .

(٣) الاخبار ، العدد ١٦٨ ، ٣ كانون الثاني ١٩٣٩ .

١- الري والزراعة والبيطرة : بسبب التأثير العظيم التي يقوم به الري على المحاصيل الزراعية والمواشي ، فقد ارتأت اللجنة ربط هذ المصالح بوزارة واحدة لتحقيق فوائد عديدة لان مصالحها ترتبط مع بعض وان هذه الدوائر يجب ان تكون نواة وزارة الاقتصاد .

٢- تسوية الاراضي والتسجيل : نظرا للأهمية التي تتمتع بها الاراضي في الاكثار من انتاج البلاد ولأجل ضمان اصحاب الاراضي لحقوقهم القانونية ، اقترحت اللجنة تشكيل مديرية عامة للتسوية والتسجيل وترتبط بوزارة الاقتصاد نتيجة عاملين : الاول لغرض ايجاد سجل تدون فيه تفاصيل الاراضي من حدود ومساحة واسم المتصرف ، والأخر لإزالة الخلاف بين لجان التسوية ودوائر الطابو حول الرسوم وحول تسجيل قرارات التسوية ، لذلك وتتكون من الشعب التالية :

أ - الشعبة المركزية .

ب- شعبة التسجيل .

ج- شعبة الطابو .

٣- المساحة والقسم الجيولوجي ومديرية النفط : لم تعلق اللجنة شيئا حول ربط هذه الدوائر بوزارة الاقتصاد .

٤- الانحصارات والاحصاءات : بحثت اللجنة موضوع نقل مديرية التجارة التابعة لوزارة المالية الى وزارة الاقتصاد المنوي احداثها ، اذ لاحظت اللجنة كثرة الاعمال التي تقوم بها مديرية التجارة وان الوزارة المحدثة هي اكثر ملائمة لألحاق هذه المديرية لها .

كان من ضمن توصيات اللجنة الخاصة ضرورة احداث منصب اعلى من منصب رؤساء الدوائر في كل وزارة من الوزارات وذلك لاستقرار الاعمال وتسييرها على اساس ثابت لايتبدل بتبدل الوزير)[1] .

اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المشكلة لحل وزارة الاقتصاد والمواصلات واحلال وزارتين محلها ، ووافق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ على الغاء

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، تشكيلات الدولة ١٩٣٨ - ١٩٤٠، الملفة ٣١١/٣٠٠ ، تقرير اللجنة المؤلفة لحل وزارة الاقتصاد والمواصلات المرفوع الى وزارة المالية ، ص٥-١١ .

وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلها وزارتين تكون الاولى بعنوان (وزارة الاقتصاد) والأخرى (وزارة المواصلات والاشغال) ، وجاء تقسيم الوزارة وفقاً للأسس الاتية[1] :

اولاً: ١- تشمل وزارة الاقتصاد على الدوائر الأتية :

أ- دائرة الري .

ب- دائرة الزراعة .

ج- دائرة المساحة . جميعها نقلاً من وزارة الاقتصاد والمواصلات .

د- دائرة البيطرة .

٢- يتم احداث مديرية عامة جديدة تسمى (دائرة تسوية الاراضي والتسجيل) وتربط هذه الدائرة بوزارة الاقتصاد ، وتنقل اليها من وزارة العدلية دائرة الطابو العامة ، ودائرة تسوية الاراضي نقلا من دائرة الاملاك والاراضي الأميرية التابعة لوزارة المالية .

٣- أحداث مديرية الاحصاء العامة وتنقل أليها من وزارة الداخلية مديرية النفوس العامة ومن وزارة المالية شعبة الاحصاء .

٤- مديرية التجارة والصناعة وتنظر هذه المديرية في معاملات الانحصارات وتسجيل الشركات وبراءات الاختراع والعلامات الفارقة وامور غرف التجارة ولجنة التمور والمصرف الزراعي ، وتنقل الى هذه المديرية من وزارة المالية الشعبة التي تنظر في الوقت الحالي في مثل هذه الامور .

٥- شعبة النفط وبما فيها شعبة كيل النفط وتنتقل من وزارة الاقتصاد والمواصلات .

٦- مصفى النفط وتنضم له ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة وتدار معاملاته وفق نظام خاص يصدر لهذا الغرض .

ثانياً: تشمل وزارة المواصلات والاشغال الدوائر التالية :

أ- دائرة السكك الحديدية .

ب- دائرة البريد والبرق والتلفون واللاسلكي .

ج- مدرسة الهندسة .

د- دائرة الاشغال العامة وتلحق بها شعبة الجيولوجية .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٤٨٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ ، ص٤٩-٥٠ .

هـ- دائرة الميناء تنقل من وزارة المالية .

و- دائرة الملاحة النهرية تنقل من وزارة المالية أيضاً.

ز- المطارات المدنية وتنقل من وزارة المالية ووزارة الدفاع وتؤلف لجنة خاصة للنظر في الاعمال التي يجب ان تشرف عليها وزارة الدفاع .

راجع مجلس الوزراء قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨ والذي يتعلق بإلغاء وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلا عنها وزارتين ، وأعاد النظر فيها في جلسته التي عقدت بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ والتي قرر فيها بعض التعديلات الأتية[١] :

١- نقل دائرة الري ودائرة المساحة من وزارة الاقتصاد المحدثة الى وزارة المواصلات والاشغال المحدثة .

٢- الابقاء على مديرية النفوس العامة مربوطة بوزارة الداخلية وحذفها من وزارة الاقتصاد المحدثة .

٣- الابقاء على المطارات المدنية على حالتها الحاضرة وحذفها من وزارة المواصلات والاشغال المحدثة .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٩ قرر المجلس بناءاً على اقتراح وزير الاقتصاد والمواصلات اضافة شعبة المباحث الفنية في وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارة الاقتصاد التي تقرر احداثها[٢] .

مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد في مجلس النواب العراقي :

قرر المجلس الوزراء الموافقة على لائحة قانون احداث وزارة الاقتصاد ورفعها الى مجلس الامة لمناقشتها والتصويت عليها[٣] ، وجاء في الاسباب الموجبة للائحة قانون وزارة الاقتصاد ان تاريخ تنسيق الدوائر في جميع الوزارات يرجع الى عهد تشكيل الحكومة العراقية ، وان الاعمال التي اصبحت تمارسها تلك الدوائر قد توسعت وازدادت مصروفاتها

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٨٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ ، ص٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٢ .

(٣) د.ك.و ، وزارة الداخلية ، انظمة الوزارات ١٩٤٧-١٩٥٥ ، الملفة ٣٢٠٥٠/٦٦٢٤ ، كتاب مجلس الوزراء الى وزارة المالية ، ص٤٨ .

على مر السنين وخاصة بعد ان اصبحت السكك الحديدية ملكا للحكومة ، كما ان اعمال الدوائر غير متناسقة وقد حصلت القناعة التامة بان اعمال هذه الدوائر سوف تكون اكثر فائدة وسوف تؤدي خدمات اخرى مفيدة غير الخدمات التي تؤديها الان فيما لو وزعت اعمال الوزارة الحالية على وزارتين الاولى وزارة الاقتصاد والثانية وزارة المواصلات والاشغال وجاءت هذه الفكرة من توصيات اللجان المالية [١] .

اجتمعت اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية في السادس والعشرون من حزيران ١٩٣٩ ، ولحصول النصاب من بين اعضائها ونظرت في لائحة قانون وزارة الاقتصاد ، وبعد المذاكرة واستماع ايضاحات وزير الاقتصاد والمواصلات وقبول الاسباب الموجبة فقد قبلتها اللجنة عينا وكما جاءت من الحكومة وهي توصي المجلس بالمصادقة عليها [٢] .

تحدث وزير المالية رستم حيدر في جلسة مجلس النواب الثامنة والتي عقدت بتاريخ ٢ تموز ١٩٣٩ وأثناء مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية حول التعديلات التي احتوتها هذه السنة المالية وفي مقدمتها الغاء وزارة الاقتصاد والمواصلات واحداث بدلاً عنها وزارتين ، حيث اشار الى اهمية هذا التقسيم في تنظيم اعمال الدوائر التي ترتبط بهاتين الوزارتين والذي سيؤدي فيما بعد الى زيادة كفاءتها، حيث انها كثيرة وذات اهمية ولها علاقة بعمران البلاد[٣] .

وجاء في المادة الثامنة من منهاج الجلسة التي تضمنت تقرير اللجنة المشتركة من الشؤون الاقتصادية والمالية حول لائحة قانون احداث وزارة الاقتصاد ، وفي بداية المناقشة اقترح نائب بغداد عارف حكمت اعادة لائحة قانون وزارة الاقتصاد الى اللجنة المالية للنظر فيها مجددا ؛ والسبب في ذلك لغرض ربط دائرة التسوية والتسجيل بالوزارة المختصة، وبعد التصويت على المادة من قبل النواب اعيدت الى اللجنة المالية [٤] .

---

(١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩ ، ص٨١-٨٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٩٩ .

(٣) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة الثامنة ، ٢ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩ ، ص١٢٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص١٣٠ .

تمت مناقشة اللائحة المحالة من مجلس النواب الى لجنة الشؤون المالية والتي عقدت بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٩ ، وذكرت اللجنة في تقريرها (ان الحكومة قررت الحاق دائرة الطابو التابعة الى وزارة العدلية ودائرة تسوية الاراضي التابعة الى وزارة المالية الى وزارة الاقتصاد المنوي احداثها ، بعد ذلك تم تعديل القرار وتم ادماج دائرة الطابو ودائرة التسوية بقسم واحد وتم الحاقه الى وزارة العدلية بدلا من وزارة الاقتصاد)[١] .

وعندما تمت مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد الفعلية في مجلس النواب العراقي ظهر فريقان متعارضان أحدهما عارض استحداث الوزارة والاخر كان مؤيداً لها ، وسنعرض كلا الفريقين بالتفصيل :

اولاً : النواب المعارضون لتأليف الوزارة :

١- محمود رامز (نائب بغداد)[٢] :

في جلسة مجلس النواب الثالثة عشر والتي عقدت بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٣٩ في المادة الرابعة من منهاج المجلس وخلال مناقشة تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية ، عارض النائب محمود رامز تقسيم الوزارة مبررا معارضته (على ان تاريخ تأليف هذه الوزارة يرجع الى تسميتها وزارة الاشغال والمواصلات بعدها تم تغيير الاسم الى وزارة الري والزراعة عام ١٩٢٧ ثم غير واصبح وزارة اقتصاد ومواصلات عام ١٩٣٢ واليوم تقسم الوزارة على قسمين ، فأن الحكومة ارادت من هذا التقسم اصلاح هذه الوزارة وتنظيم امورها وفق المصلحة العامة وهي تترتب على الوزير وحده) ، وقال (اذا لم تكن هناك مصلحة عامة يرجى منها خير للبلاد من هذا التقسيم فلا خير من هذا التقسيم اذا كانت الغاية هي احداث وظيفة للوزير) ، وذكر النائب انه يمكن للمدير العام ان يدير دفة الامور وفق المصلحة العامة وهو اولى من الوزير لان الوزير اكثر انشغاله بالأمور السياسية ، وذكر أن شطر الوزارة يضر بالزراعة والري لان لم يدخل

---

(١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية ، ص٩٧ .

(٢) وهو من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني وعُرف بجرأته ووطنيته ، انتخب في عضوية المجلس النيابي لعدة دورات كنائب عن بغداد ، وهو احد اعضاء حزب الشعب الذي تشكل في ٣ كانون الاول ١٩٢٥ . كاظم جواد احمد الهازعي ، دور نواب بغداد ١٩٢٥ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩ و ٥٩ .

ضمن الزراعة ، فبقاء الري ضمن المواصلات معناه تعقيد المعاملات واشغال الناس في امور يجب ان تكون موحدة[١] .

٢- حمدي سليمان (نائب اربيل) :

عارض النائب تقسيم الوزارة على وزارتين لأنه كان يرى توزيع الدوائر بين الوزارتين لم يكن متساوياً ولا متوازياً ، حيث ان الدوائر التي اعطيت لوزارة الاقتصاد قليلة ويمكن ادارتها من قبل مدير قدير واحد ، اما الدوائر التي اعطيت الى وزارة المواصلات والاشغال فان اعمالها كثيرة ولا يرى فائدة من هذا التقسيم .

٣- زامل المناع (نائب المنتفك) :

كان سبب معارضته في انه كان يرى تقسيم هذه الوزارة مضر بالخزينة والري ، وطلب من الحكومة فيما اذا كان هناك نفع خفي عليهم من هذا التقسيم فلتبينه لهم[٢] .

٤- سعيد الحاج ثابت (نائب الموصل)[٣] :

اشار النائب في ان وزارة الاقتصاد والمواصلات اصبحت اشغالها كثيرة وهناك وزارات اخرى كالداخلية والمالية ايضا اشغالها اكثر من باقي الوزارات ، ولكن يجب ان ننظر الى عدد نفوس العراق حيث انه لا يساعد على ذلك ، ولأجل تسهيل الامور كان النائب يرى ان اربع او خمس وزارات عدد كاف[٤] .

---

(١) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .

(٣) ولد سعيد جلبي الحاج ثابت بن نعمان بن محمود بن محمد العبيدي في الموصل عام ١٨٨٣ ، ومن أسرة موصلية عرفت بامتهانها التجارة والزراعة ، اذ كان والده الحاج ثابت من التجار المعروفين في الموصل، نشأ سعيد في كنف والده الذي عرف بأشتغاله بالتجارة ، ونشأ تنشئة دينية فتعلم في الكتاتيب القرآن الكريم واللغة العربية والخط ، وتخرج من الحقوق ، وانتمى الى عدد من الاحزاب والجمعيات السياسية العربية وذلك من اجل مقاومة سياسة الاتحاديين ثم مقاومة الاحتلال البريطاني ، توفي في ٨ تشرين الاول ١٩٤١ . ينظر: سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص٢٩ .

(٤) م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص٢٤٠ .

ثانياً : النواب المؤيدون لتأليف الوزارة :

تحدث وزير المعارف صالح جبر[١] وذكر ان الحكومة عندما تقدمت بهذه اللائحة جاءت لغرض الاصلاح التي تتوخاه من هذا التقسيم ، وان الفكرة درست منذ زمن وكانت المجالس واللجان النيابية راغبة فيها والحكومات السابقة وعدت بتحقيقها ، وان هذه المديريات هي مديريات هامة يجب ان تربط بوزارتين ولا يمكن ان تحقق الامور الاقتصادية التي تتطلبها البلاد مالم تحدث وزارة تعني بالأمور الاقتصادية . ورد الوزير على النواب المعارضين محمود رامز وحمدي سليمان بعدم ربط دائرة الري بوزارة الاقتصاد فقال بانه يلوح للناظر لأول وهلة ان للري علاقة كبيرة بالزراعة هذا صحيح ولكن ان الري قائم على أعمال الهندسة والقناطر والسدود وتنظيم الماء على يد مهندسين وهذا له علاقة بوزارة الاشغال والمواصلات اكثر من وزارة الاقتصاد ، وكذلك ان هذه الدوائر المهمة تتطلب ان يكون على راسها رجل مسؤول ولا اتفق مع القول بأن المدير والموظفون يقومون بما لايقوم به الوزير[٢] .

اما روفائيل بطي[٣] نائب البصرة فرد على النائب محمود رامز حول تقسيم الوزارة كان لأجل رجل معين ، فقال (ان هذه النظرية غير صحيحة فمثل هذا الكلام يقال في

---

(١) محمد صالح بن جبر النجار بن علي ولد عام ١٨٩٦ في الناصرية ، ينتمي لأسرة متواضعة من بني زيد احدى عشائر الشطرة من جنوبي العراق ، دخل المدرسة الرشدية عام ١٩٠٢ والتحق في مدرسة الحقوق عام ١٩٢١ ، تقلد مناصب ادارية عديدة منها كاتب في محكمة النجف ومترجم في المحاكم المدنية في الحله ثم مترجم في وزارة العدلية وقاضيا في محكمة السماوة ، اصبح نائبا عن المنتفك عام ١٩٣٠ ، وعين متصرفا في لواء كربلاء عام ١٩٣٥ ، تقلد منصب مدير عام الكمارك والمكوس ومتصرف للواء البصرة عام ١٩٤١ ، تقلد عدة مناصب وزارية واصبح وزيرا للمعارف والعدلية والشؤون الاجتماعية والداخلية والمالية والتموين ، بعدها اصبح في عام ١٩٤٨ رئيساً للوزراء ؛ للمزيد ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٤ – ٢٥ ؛ نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، ط١ ، مطبعة دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٢٦-٣٠ .

(٢) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٣٩ .

(٣) رفائيل بن بطرس بن عيسى بن بطي ، ولد في الموصل عام ١٩٠١ ودرس في مدرسة الاباء الدومنيكيين واصبح معلماً ، عمل ابوه في الحياكة ، وترك مهنة التعليم وعمل محرراً في جريدة العراق عام ١٩٢١ وهو من رجال الصحافة المعروفين والحقوقين البارزين ، وعمل في دوائر الحكومة وكان مديراً للتحرير في مديرية الزراعة العامة عام ١٩٢٤ ومعاون سكرتير في وزارة الداخلية ، انتخب نائب عن الموصل عام ١٩٣٤ والبصرة ١٩٣٩ وعمل في جريدة البلاد والحوادث ، توفي في عام ١٩٥٦ . للمزيد ينظر: مير بصري ،-

المجالس الخاصة وليس من المصلحة الوطنية ان تعود المجالس النيابية على هذا التفكير، ولو كان هذا التقسيم لأجل شخص معين فأن للحكومة وزارة شاغرة (يقصد وزارة الداخلية) وبأمكانها ان تعينه لتلك الوزارة)[١] .

رد ايضا على النائب سعيد الحاج ثابت في ان الاخير كان موافق على تقسيم الوزارة وموقع عليها في اللجنة المالية ، ولكنه قام بمعارضتها في المجلس ، فرد بطي ان هذا لايجوز في التقاليد البرلمانية . وأظهر النائب ان فكرة تقسيم الوزارة انبعثت من التفكير الجدي لإنهاض اقتصاديات البلاد ، وان اكثر اللجان المالية اوصت بتقسيم هذه الوزارة لما فيها من نفع للمصلحة العامة ، وذكر ان البلاد العراقية معروفة بمزاياها الاقتصادية من حيث التربة والمعادن والمناخ ولم يفكر فيها تفكيرا جيدا حيث انها كانت تعاني من الحكم الاجنبي . وان تقسيم الوزارة الكثيرة الدوائر الى وزارتين مايتسنى لها التفكير ومراقبة الشؤون الاقتصادية والمشاريع ، وان هذا الأحداث سوف تكون له فوائد كثيرة ولا يكلف الخزينة سوى مكتب الوزير وراتبه[٢] .

وتحدث وزير الدفاع طه الهاشمي[٣] فيما اذا كان يوجد استاذ في علم الادارة ليوضح للمجلس ان التشكيلات الادارية في الحكومات ليس فيها شئ ثابت وانها في تبدل مستمر ، وان المملكة حديثة النشأة ويجب ان يمضي عليها مدة طويلة حتى تنتهي من الإستحداثات والتشكيلات ، وذكر ان الوزارة فيها دوائر كثيرة هل تستمر على هذه الصورة او ان نقسمها الى وزارتين حتى يتفرغ كل وزير لشؤون وزارته ، ولا يتفق النائب مع رأي

=اعلام الادب العراقي الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن، ١٩٩٤ ، ص٣٦١-٣٦٢ ؛ جريدة اخبار المساء ، العدد ٦٣ ، ١٨ ايلول ١٩٥٣ .

(١) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩، ص٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤١ .

(٣) ولد طه بن سلمان بن صالح بن احمد عام ١٨٨٨ في بغداد ، تعلم في الكتاتيب والمدرسة الرشدية ثم الاعدادية العسكرية في بغداد وتوجه بعدها للكلية الحربية في اسطنبول وبعد تخرجه منها قبل في كلية الاركان ، وله الكثير من المؤلفات ، تقلد العديد من المناصب الادارية والعسكرية وتدرج بها الى ان اصبح وزيرا ورئيساً للوزراء في عام ١٩٤١ ، توفي عام ١٩٦١ . للمزيد عن طه الهاشمي ينظر: يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٩٦-٩٩ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة طه الهاشمي التقاعدية المرقمة ١١٠٢٥٦٩ ؛ الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٠ ، ص٣٠ .

النواب في ان منصب الوزير هو سياسي فيجب ان يكون الوزير سياسيا ويجب ان يكون اداريا ويشرف على دوائره واعمال وزارته . وقال ان عدد الوزارات لايقاس بعدد النفوس ولا توجد قاعدة لذلك فان دول تكون نفوسها اقل وفيها وزارات اكثر[١] .

ورد النائب سعيد ثابت على ادعاء النائب رفائيل بطي حول الموافقة في اللجنة المالية على اللائحة والمعارضة عليها في المجلس ، فاستغرب ثابت من امر رفائيل بطي الغريب بعدم ابداء رأي ولا انتقادٍ في المجلس ، فقال (ان الميزانية العامة الان بين ايدينا ووقعنا على تقريرها في اللجنة فهلا يحق لنا ان نأتي الى المجلس ونناقش فصولها)[٢] .

بعدها دخل المجلس في المذاكرة حول المواد وتمت قراءة لائحة قانون وزارة الاقتصاد رقم () لسنة ١٩٣٩ وتم قبول مواد القانون وتم تأجيل القراءة الثالثة حول اللائحة الى منهاج الجلسة اللاحقة .

وفي المادة الثانية من منهاج جلسة مجلس النواب الخامسة عشر من الاجتماع غير الاعتيادي التي عقدت بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٩ تمت القراءة الثالثة على لائحة قانون وزارة الاقتصاد وجرى التصويت عليها من قبل نواب المجلس وتم قبولها بصورة نهائية بأجماع الحاضرين والبالغ عددهم (٦٧) نائب[٣] .

مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد في مجلس الاعيان :

جرت مناقشة لائحة قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ في مجلس الاعيان في المادة الاولى من منهاج جلسته الرابعة عشر التي عقدت بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٩ حسب تقرير لجنة الامور المالية والاقتصادية والعسكرية التي اجتمعت في يوم السبت المصادف ٢٩ تموز ١٩٣٩ . وبعد المذاكرة فيها من حيث المبدأ والاساس وسماع ايضاحات الوزير رأت اللجنة انها موافقة وقررت قبولها وتوصي المجلس بالموافقة عليها،وتمت تلاوة مواد اللائحة في مجلس الأعيان وتم قبولها نهائيا من قبل مجلس الاعيان كما جاءت من مجلس النواب[٤] .

---

(١) م.م.ن ، المصدر السابق ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الثالثة عشر ، ١٢ تموز ١٩٣٩ ، ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٣٩ – ٢٤٢ .

(٣) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الجلسة الخامسة عشر ، ١٧ تموز ١٩٣٩ ، ص٣٠٢ .

(٤) م.م.ع ، الحكومة العراقية ، الاجتماع العاشر غير العادي ، الجلسة الرابعة عشر ، ٣١ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص٢٠٨– ٢٠٩ .

بعد الموافقة على فصل وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين هما (وزارة الاقتصاد) و(وزارة المواصلات والاشغال) من قبل مجلس الامة ، عرضت لائحة قانون وزارة الاقتصاد على مجلس الوزراء ، الذي صادق عليها في جلسته المنعقدة في العشرين من حزيران ١٩٣٩ والمرفقة نسخة الموافقة في الملاحق (ملحق رقم ١) ، وأقترنت هذه الموافقة على موافقة الوصي عبد الاله ، فصدر قانون احداث وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ المرفقة نسخه منه في الملاحق (ملحق رقم ٢)[١]:

قسمت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين في الاول من اب عام ١٩٣٩[٢] وحددت تشكيلات كل من الوزارتين بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ ، وتم اسناد وزارة الاقتصاد بالوكالة الى عمر نظمي[٣] الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات والاشغال في حينها[٤] بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٤٠٥ بتاريخ ١ اب ١٩٣٩[٥] .

---

(١) (البلاد) (جريدة) ، العدد ٢٠٤٩ ، ٢٥ حزيران بغداد ١٩٣٩ .

(٢) نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص١٧٦ .

(٣) ولد عمر نظمي حسن صفوة بن الملا محمد افندي الرنداوي عام ١٨٩١ في كفري ، درس الحقوق وبعد ان تخرج منها عين قاضي في كركوك في عام ١٩٢١ وتقلد العديد من المناصب الادارية في وزارة العدلية ثم متصرف في كركوك عام ١٩٢٧ ثم الكوت والبصرة والموصل ، وعين مفتشا اداريا في الالوية الشمالية ، عام ١٩٣١ تولى منصبا وزاريا ، فاصبح وزيرا للمواصلات والاشغال ، والداخلية ، والعدلية . للمزيد ينظر: حيدر علي طويان ، اسرة عمر نظمي دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق ، ط١ ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٣ – ١٧ ؛ مير بصري ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث ، ط١ ، دار الوراق للنشر ، لندن ، ١٩٩٧ ، ص٥٥ .

(٤) سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٤٥ ، ط١ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٧٤-٧٥ .

(٥) د.ك.و ، وزارة المواصلات والاشغال ، متفرقة ١٩٣٩ ، الملفة ٣٢١٣١/٢٨٢ ، كتاب اسناد منصب وزارة الاقتصاد ، ص٨ .

المبحث الثالث

التعريف بهيكلية ادارة وزارة الاقتصاد

وتخصصات العمل الوظيفي

بَعد استحداث وزارة الاقتصاد بموجب قانون الوزارة رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ استقل الاقتصاد العراقي بوزارة خاصة به ، وكان لابد ان تتمتع هذه الوزارة بإدارة وهيكلية تتناسب مع الوضع الجديد الخاص بها ، وصدرت العديد من القوانين والانظمة التي تخص تشكيلاتها الادارية . ولغرض وضع لائحة نظام للوزارة المستحدثة قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية مؤلفة من وزراء المالية والدفاع والاقتصاد والشؤون الاجتماعية لتقوم بدراسة هذه اللائحة وبيان الرأي فيها[١] ، وبناءً على اقتراح وزير الاقتصاد صادق البصام[٢] صدر النظام الاول للوزارة بالرقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ الذي تضمن مايأتي :

ـ الوزير :

هو الرئيس الاعلى الذي يتولى شؤون الوزارة ويكون مسؤول عن اعمالها وحسن قيام موظفيها بواجباتهم ، وتصدر الاوامر والتعليمات والقرارات بأمره وتحت اشرافه .

ـ السكرتير :

ويكون المسؤول امام الوزير عن القضايا التي تراجع بها الوزارة ويعرض على الوزير كافة مايراد عرضه من المعاملات والرسائل التي ترد للوزارة من المديريات

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص٧ .

(٢) محمد صادق محمد بن حسين بن علي بن علو بن مطرود البصام ، وآل البصام وهي اسرة بغدادية عريقة ، امتهنت صباغة الملابس والبصم عليها ، ولد سنة ١٨٩٧ في بغداد محلة صبابيغ الال ، درس في المدرسة الجعفرية ثم التحق بالإعدادية الملكية ، والتحق بالحقوق ، انتخب في مجلس النواب عن لواء الكوت عام ١٩٣٠ وعن لواء الديوانية في دورتين واستوزر وزارات(الاقتصاد والمعارف مرتين والعدل والمواصلات والاشغال والمالية) ، توفي في ٢٧ اذار ١٩٦٠ . للمزيد عن البصام ينظر: حيدر طالب حسين الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة صادق باقر البصام التقاعدية المرقمة ٣١٦٩٦٢ ؛ نجدة فتحي صفوة ، المصدر السابق ، ص٧٦ ؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار نور الشروق للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٨٦ – ١٣٠ .

والمؤسسات التابعة للوزارة او من الوزارات الاخرى والمتصرفيات والدوائر الاخرى ، ويتلقى الاوامر عنها وينفذها ويجري اتصالات بشأنها الدوائر المختصة وفق التعليمات[١] .

ـ مديرية الاقتصاد العامة :

هي المديرية المسؤولة عن الاعمال التي تتناول شؤون التجارة والتسجيل والاحصاء والصناعة والمعادن ، يرأسها مدير عام يعاون الوزير في ادارة شؤون الوزارة والمديريات التابعة لها ويراقب المقررات والمخابرات التي يتلقاها من الوزير ، وتنقسم المديرية الى الشعب الأتية[٢] :

١- شعبة الادارة والامور المالية : وهي المسؤولة عن المعاملات الذاتية والشؤون المالية والادارية وتشرف على ميزانيات وملاكات الوزارة والدوائر الملحقة بها وتفتيش حسابات المؤسسات التابعة لها على ان تكون مرتبطة بمديرية الاقتصاد العامة من حيث المعاملات التي تعود لها وان تراجع السكرتير في الامور التي تعود للمديريات الاخرى وتتبع لها الوظائف التالية :

أ- ملاحظية الامور الذاتية : تكلف بالمعاملات الذاتية وتنظم دفاتر الخدمة والسجلات والاوراق الواجب تنظيمها وفق القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة اليها .

ب- ملاحظية الادارة والرسائل : وهي مسؤولة عن المعاملات التحريرية وتوزع الاعمال بين شعب المديرية وتشرف على حسن الادارة فيها .

ج- ملاحظية الاوراق والسجلات : مسك سجلات المخابرات الصادرة والواردة وحفظ هذه المخابرات في الاضابير حسب المواضيع .

د- المحاسبة : تقوم بالمعاملات الحسابية والمالية بديوان الوزارة ومسؤولة عن مسك سجل الطوابع البريدية واثاث ديوان الوزارة .

٢- شعبة التسجيل : تقوم بالمعاملات التي تتعلق بتسجيل العلامات الفارقة والاختراعات والشركات على اختلاف انواعها (وشركات التأمين) والقضايا التي تتفرع عن ذلك .

٣- شعبة التجارة : وتكون المسؤولة عن المعاملات التجارية واعمال غرف التجارة والزراعة والمعاهدات والاتفاقيات التجارية .

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص٢٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٩١ .

٤– دائرة الصناعة : واجبها البحث والتحري عن وسائل تحسين الصناعات على اختلاف انواعها وابتكار طرق فعالة لتقدمها وحسن استغلالها ، وتقوم بمراقبة المؤسسات الصناعية والارشاد الصناعي وتأسيس المعامل النموذجية وإقامة المعارض للمنتوجات الصناعية .

٥– دائرة الاحصاء الرئيسية : واجبها اعداد وتنسيق الاحصائيات التجارية والصناعية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية تنفيذا لقانون الاحصاء[١] رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٩ .

٦– دائرة المعادن : تتكون من شعبتي النفط والجيولوجية والتعدين ، تقوم بالتحري عن المعادن والابار لاستثمار منابع البلاد الطبيعية وتنظر بالأمور الناشئة عن الامتيازات الممنوحة لاستثمار منابع النفط وتشرف على اعمال الشركات وفحص النفط بواسطة مفتشين وتسجل الكميات المصدرة وعرضها على الوزارة بتقارير اسبوعية .

ـ مديرية الزراعة العامة :

العراق بلد زراعي ومياهه وفيرة وارضه تتميز بمزايا كافية لإنتاج وانماء الكثير من المحاصيل الاقتصادية ، وقسم كبير من سكانه يهتم بالاستغلال الزراعي ، وعندما انتقل الحكم والادارة لأبناء البلاد اهتم اولو الامر بالزراعة وادخال الاصلاح واجراء التجارب اللازمة واعدو لهذه الغاية الاهتمام بتشكيلات هذه المديرية التي تقوم بتحسين الزراعة ووسائل الانتاج ووقاية المزروعات ومكافحة الحشرات والامراض النباتية ونشر زراعة المحاصيل الاقتصادية ، وبث روح التعاون بين المزارعين ، وتتألف هذه المديرية من مركز عام والاقسام الادارية والحسابية والشعب الفنية التالية [٢] :

١– شعبة وقاية النبات : تقوم بمكافحة الآفات الزراعية والجراد ووقاية المزروعات وتطبيق القوانين والانظمة الخاصة بالمحجر الزراعي ووقاية المزروعات .

٢– شعبة الحشرات والامراض النباتية : تدرس الحشرات الاقتصادية والامراض النباتية ووضع الطرق لمكافحتها وتربية وتكثير الحشرات النافعة .

---

(١) نص القانون على تأسيس دائرة تسمى (الدائرة الرئيسية للإحصاء) مهمتها جمع واعداد وتلخيص وتنسيق ونشر المعلومات الاحصائية الخاصة بالأهالي ، يكون لها الحق بالأشراف على كافة دوائر الاحصاء في باقي الوزارات وتستثنى منها وزارة الدفاع من تقديم المعلومات السرية ؛ للمزيد ينظر : الوقائع العراقية ، العدد ١٧٢٦ ، ٢١ ايلول ١٩٣٩ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٩٢–٢٩٤ ؛ البلاد ، العدد ١٢٨٧ ، ١٤ كانون الاول ١٩٣٩ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج١ ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٧٧ .

٣- شعبة البساتين : تقوم بالتجارب اللازمة لإدخال انواع واصناف جديدة ، وتقوم بإرشاد اصحاب البساتين لتكثير النباتات والخضروات والاثمار ، ونشر زراعتها بالبلاد وانشاء الحدائق ، ويكون لهذه الشعبة بساتين تجريبية في المناطق لتقوم بأعمال البستنة الزهرية والخضرية .

٤- شعبة المحاصيل الحقلية والقطن : تحسين انواع الحبوب والقطن وتجربة حبوب جديدة والعلف والمحاصيل الزيتية والليفية والنباتات السكرية ، وتراقب تطبيق القوانين والانظمة الخاصة بتجارة القطن .

٥- شعبة الغابات : صيانة الغابات الحالية وتوسيعها وادخال انواع جديدة من الاشجار ، ولاقت الغابات عناية الدولة عناية واضحة .

٦- شعبة الدواجن : تقوم بفحص الطيور الداجنة المحلية وتنتخب اجودها للتربية والاكثار وتدخل اجناس جديدة من الدجاج والحمام ومختلف الطيور والارانب .

٧- شعبة المصايد والاسماك : وظيفتها درس الاسماك في المياه العراقية وتراقب وتعين مواقع الصيد وتدرس النواحي لتقوية هذه الصناعة ، وأعدت دراسة وافية عن الاسماك التي تعيش في مياه العراق ، ورتبت قائمة منظمة بها وأنشأت مجموعة من الصور الفوتوغرافية لكافة الاسماك التي عثر عليها وتحديد وتعيين المناطق التي ينبغي منع الصيد فيها خلال هجرة الاسماك .

٨- شعبة التعاون الزراعي : بث روح التعاون بين المزارعين وتساعدهم وتدربهم على تأسيس الجمعيات التعاونية وفق القوانين والنظم الخاصة بالجمعيات .

٩- مديريات المناطق الزراعية : تقوم بتدريب الزراع عمليا وترشدهم لأصلح وسائل الانتاج وتراقب تطبيق القوانين الزراعية وتوزيع البذور وجمع الاحصاءات ، وأهتمت الوزارة بإعداد الملاك لهذه المديرية في الوية القطر المعترف بها انها زراعية .

١٠- يكون للمديرية حقول تجريبية وتكثيرية لغرض تحسين البذور وصيانة المزارع وتأسيساتها .

ـ مديرية البيطرة :

هي احدى المديريات التابعة الى وزارة الاقتصاد تقوم بتحسين انواع الاغنام والمواشي والحيوانات وتعتني بها من الناحية الاقتصادية والفنية والتجارية وتراقب المجازر وتقوم بمكافحة الامراض الحيوانية السارية في المملكة وتمنع تسربها من الخارج وتنقسم هذه المديرية الى شعبتين [١] :

١- شعبة مكافحة الامراض الحيوانية : تقوم بحماية الحيوانات من الامراض وتجهز الامصال واللقاحات والمواد الاختبارية وتلاحظ اعمال المستشفيات والمستوصفات البيطرية، وتؤسس المختبرات البيطرية والمحاجر على الحدود وتشرف على اعمالها .

٢- شعبة تربية واصلاح جنس الحيوانات : تقوم هذه الشعبة باتخاذ التدابير لإصلاح جنس الحيوانات ، وتدوير اعمال مختبرات المنتجات الحيوانية ، وكذلك تقوم بمراقبة الحيوانات المعدة للسباق والمعارض الحيوانية لغرض تحسين الجنس ، وتقوم ايضاً بما يقتضي لإرشاد الفلاح الى كيفية مداراة الحيوانات وعمل الملاجئ لها ووقايتها من الامراض وطرق تغذيتها وتربيتها وكل ما يقتضي لتحسين جنس الحيوانات وزيادة منتوجات البلاد .

ـ مديرية انحصار التبغ :

تقوم هذه المديرية بموجب هذا النظام بتحسين زراعة التبغ وادخال البذور المحسنة واستعمال طرق جديدة في تخمير التبوغ وتقوم بتأسيس مخازن عصرية لخزن التبغ من خلال جلب الخبراء للقيام بهذه المهمات ، وعلى المديرية واجبات شراء التبغ وخزنه وبيعه وتحسينه وفق قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٩ والقوانين الاخرى والانظمة والتعليمات التي تصدرها الوزارة وتشمل على هيئة فنية اخصائية وموظفين (سيتم التكلم عن هذه المديرية بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الرسالة)[٢] .

ـ جمعية التمور ولجنة الحبوب وغرف الزراعة والتجارة :

تدار شؤونها جميعاً بمقتضى القوانين والانظمة الخاصة بكل واحدة منها ويتلقى رؤساؤها ومديروها ايضا التعليمات والاوامر من الوزارة (سيتم التكلم عنهم بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الرسالة) .

---

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٩٦ .

(٢) عبد الكريم الازري ، المصدر السابق ، ص١٣٨ .

ونص النظام ايضا على تأليف لجنة يكون مقرها مركز الوزارة تسمى (لجنة المبايعات) لغرض اجراء المبايعات للحاجات التي تشمل اكثر من لواء واحد وتؤلف من رئيس وعضوين من كبار موظفي الوزارة يعينون بأمر وزاري .

وبموجب هذا النظام يقوم الوزير بأصدر تعليمات من وقت لأخر يعين بها صلاحيات المديرين ورؤساء الدوائر المرتبطة بالوزارة ، وفرض عليهم تقديم تقارير عن سير الاعمال وكيفية قيام الموظفين بأعمالهم وان يقدموا الاقتراحات التي يروها مناسبة للقيام بالمشاريع المختلفة واصلاح دوائرهم [1] .

---

(1) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٥٩ ، ٩ كانون الاول ١٩٣٩ .

مخطط رقم (١)

تشكيلات وزارة الاقتصاد لسنة ١٩٣٩[١]

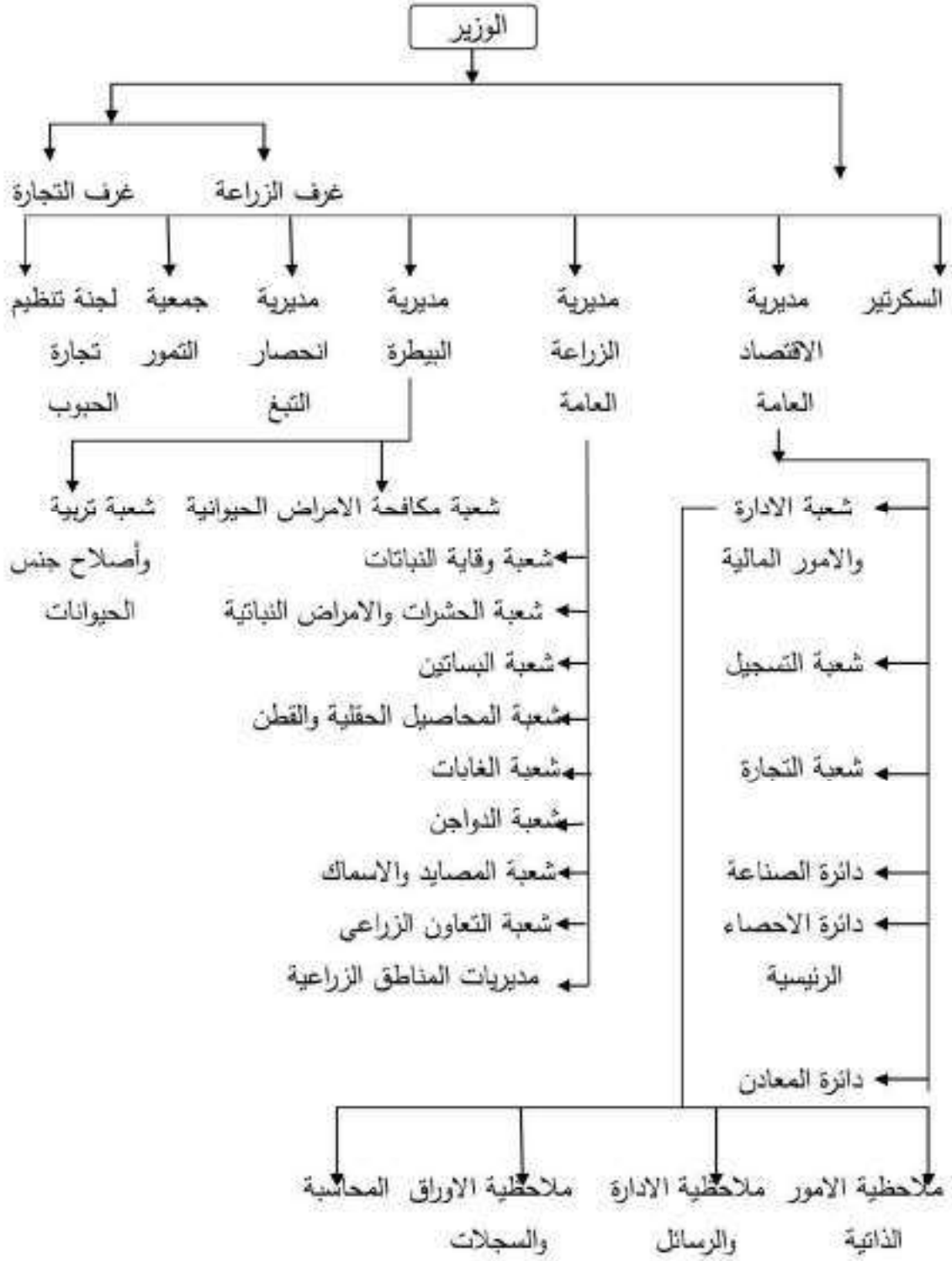

(١) المخطط من اعداد الباحث على ضوء نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ .

التعديلات التي طرأت على نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ :

خضع نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ على الكثير من التعديلات لغرض اصلاحه من الهفوات او لإضافة او حذف مديريات اليه ؛ بسبب الظروف الحرجة التي مرت على المملكة في تلك الفترة .

فجاء التعديل الاول بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٠ بناءً على طلب وكيل وزير الاقتصاد في حينها طه الهاشمي ، ونص التعديل في مادته الاولى والثانية على حذف (مديرية انحصار التبغ) من وزارة الاقتصاد ونقلها الى تشكيلات وزارة المالية [١] .

ثم عاود وكيل وزير الاقتصاد طه الهاشمي طلب تعديل نظام الوزارة رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ فأجرى التعديل الثاني عليه بالنظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٤٠ ، وبموجب هذا النظام حذف منصب السكرتير من الوزارة ، ومنعت (شعبة الادارة والامور المالية) التابعة الى مديرية الاقتصاد العامة من مراجعة السكرتير في الامور التي تعود للمديريات الاخرى، ومنح النظام الصلاحيات التي كان يتمتع بها السكرتير الى مدير الاقتصاد العام[٢] .

بعد وصول القوات البريطانية المحتلة ودخولها الى العراق في الحرب العالمية الثانية ، قامت السلطات البريطانية بتجهيز قواتها محليا من العراق وذلك لصعوبة الاستيراد من الخارج[٣] ، مما ادى الى شحة المواد الضرورية والاساسية التي ارتفعت اسعارها بشكل كبير وحصول تضخم في نفقات الدولة [٤] ، ومن ناحية اخرى كان من نتيجة ارتفاع الاسعار تدهور القوة الشرائية للعملة العراقية فحصل تضخم نقدي كبير [٥] .

لذلك اولت الحكومة مسائل التموين عناية بالغة فعندما عقد مؤتمر الغرف التجارية في بغداد تقدم المؤتمرون باقتراح الى الحكومة لأحداث وزارة تكون مختصة بأمور التموين،

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٢١ ، ٥ ايلول ١٩٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ١٨٢٨ ، ٢٦ ايلول ١٩٤٠ .

(٣) مظفر عبد الله الامين ، الاوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة الشؤون الخارجية ، العدد الاول ، ١٩٨٢ ، ص٥٥ .

(٤) صالح احمد العلي ، العراق في التاريخ ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٧٠٥ .

(٥) نضر علي امين الشريف ، الاوضاع الاجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، مجلة كلية التربية الاساسية المستنصرية ، العدد الثالث والاربعون ، ٢٠٠٥ ، ص٣٥٤ .

فعمدت الحكومة الى احداث مديرية عامة للتموين[١] تكون تابعة الى وزارة الاقتصاد لإدارة شؤون التموين وتنفيذ قراراته .

ونتيجة لأحداث مديرية التموين وبناءً على المقترح الذي قدمه وزير الاقتصاد عبد المهدي المنتفكي[٢] جرى تعديل نظام الوزارة رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ بالنظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٤١ والذي نص على اضافة (مديرية التموين العامة) الى وزارة الاقتصاد، واضاف مادة الى النظام المعدل سميت بالمادة السابعة ونصها (تقوم مديرية التموين العامة بتنفيذ مقررات اللجان المنصوص عليها في مرسوم صيانة تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه وتكون مرتبطة بوزير الاقتصاد مباشرة ، وتتألف اللجنة من مركز عام مع ما يلزمه من الاقسام الادارية والحسابية والفنية حسب الحاجة ، ويرأسها مدير عام مسؤول امام الوزير)[٣] ، واحدثت شعبة للحبوب في مديرية التموين العامة وتقرر استقدام خبير اجنبي ليقوم بتنظيم شؤون التموين[٤] .

شهد العراق بعد عام ١٩٤١ استتباب امني وبدأت الدولة بالتخطيط لاستغلال خيرات العراق لأجل الارتفاع بمستوى معيشة الفرد ، فبدأت مشاريع التطور والبناء وقامت الحكومة بأعمال واسعة لتحسين الاقتصاد وتوظيف عدد كبير من الموظفين[٥] ، وعقد

---

(١) (الزمان) (جريدة) ، العدد ١٢٧١ ، ٢١ تشرين الثاني بغداد ١٩٤١ .

(٢) هو عبد المهدي حسن بن ناصر بن عيسى بن مهدي بن احمد بن دخيل بن مصبح بن عبد الله ال شبر ويعود في نسبة للأمام علي بن الامام الحسين (عليهم السلام) ، اشتهر اسمه بـ (السيد عبد المهدي) لانتمائه للأسرة العلوية وهو السياسي الوحيد الذي يعرف بذكر اسمه فقط ، ويكنى بـ (المنتفكي) نسبة الى لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) ، ولد في مدينة الشطرة عام ١٨٨٩ ، اصبح نائبا في مجلس النواب العراقي عن المنتفك في عدة دورات واختير عضوا في مجلس الاعيان ، واستوزر في عدة وزارات عراقية فأختير مرتين لوزارة المعارف وللمواصلات والاشغال مرتين ولوزارة الاقتصاد مرتين ، توفي عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر: مؤيد شاكر كاظم الطائي ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٠٥ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٤١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٢ ، ص٢١١ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الاول ، السنة الخامسة ، كانون الثاني ١٩٤٢ ، ص٨١ .

(٥) مامون امين زكي ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١١ ، ص٢٥٣ .

مجلس الوزراء جلسته في يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢ بخصوص شؤون التموين وقرر فك ارتباط (مديرية التموين العامة) والمؤسسات التابعة لها من وزارة الاقتصاد وألحاقها بوزارة المالية [١] ، ونتيجة لذلك وبعد مرور اقل من عام من صدور النظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٤١ فقد الغي هذا النظام وحذفت (مديرية التموين العامة) من وزارة الاقتصاد بموجب النظام رقم (٧) لسنة ١٩٤٢ [٢] ، وانضمامها الى وزارة المالية لتقوم بالأشراف على شؤون التموين ويتولى مهامها مدير عام ويساعده معاون له[٣] .

بعد ذلك صدر نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٤٢ وهو تعديل لنظام الوزارة رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ونظام تعديله رقم (٥٨) لسنة ١٩٤٠ ، وبموجب المادة الاولى من هذا التعديل استبدلت كلمة (مديرية الاقتصاد العامة) بكلمة (السكرتارية) ، اي انه تم ارجاع منصب السكرتير الى وزارة الاقتصاد والغيت مديرية الاقتصاد العامة[٤] .

وفي عام ١٩٤٣ صدر تعديل اخر على نظام وزارة الاقتصاد وهو نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٣ ، وبموجبه تم اعادة (مديرية انحصار التبغ) الى وزارة الاقتصاد الذي الغيت بموجب نظام الوزارة رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٠ ، وتم اعادة منصبي (السكرتير) و (مديرية الاقتصاد العامة) الى وزارة الاقتصاد والغى نظام الوزارة رقم (٢١) لسنة ١٩٤٢ ، اي انه اعاد نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ على حاله قبل التعديل[٥] .

اما التعديل الاخير فقد حصل بموجب النظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٦ وبموجب هذا التعديل تم تعيين وظيفة مفتش عام لوزارة الاقتصاد ، وكانت مهامه انه يقوم بالتفتيش الذي يأمر به وزير الاقتصاد[٦] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٢ ، الملفة ٣١١/٥٢٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢ ، ص١٢ .

(٢) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٢ ، نظام رقم (٧) لسنة ١٩٤٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ ، ص٤١ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزءان الثاني والثالث ، السنة الخامسة ، شباط واذار ١٩٤٢ ، ص٢٠٠ .

(٤) الوقائع العراقية ، ٢٠٠٣ ، ٨ اذار ١٩٤٢ .

(٥) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣ القسم الثاني – الانظمة نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٣٤٦ .

(٦) الزمان ، العدد ٢٦٨١ ، ٢٣ تموز ١٩٤٦ ؛ الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص٥٤ .

نظام وزارة الاقتصاد رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ :

بعد تشكيل وزارة ارشد العمري الاولى (١ حزيران ١٩٤٦ – ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) اعلن في منهاجها حاجة البلاد الملحة الى نهوض شامل واجراء اصلاحات عامة، وصرح انه يجب وضع مشروع يستهدف نهوض البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، وحمل مجلس الوزراء على تأليف لجان في بعض الوزارات لتقديم الاقتراحات لغرض تحقيق الاصلاح ، وتناولت اللجان عدة امور كان من اهمها توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين واصلاح الزراعة[١] .

وصدر نظام الوزارة الجديد الذي قام بإلغاء نظام وزارة الاقتصاد السابق رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ وتعديلاته ، وتضمن استحداث وتغيير مديريات وشعب عديدة ، وكانت تشكيلات الوزارة تتألف بموجب هذا النظام من ديوان الوزارة ومديريات عامة ودوائر ومؤسسات ملحقة بالوزارة ، وسيتم التكلم عن المديريات التي تم استحداثها او حصل تغير في هيكليتها وكما يلي :

ـ مديرية الاقتصاد العامة :

سبق التكلم عنها مفصلاً وتكون هذه المديرية تابعة الى ديوان الوزارة وان ما تم استحداثه فيها هو الاتي[٢] :

١– دائرة التعاون[٣] : كان واجبها الدعوة للحركة التعاونية ونشرها في البلاد وتنظر في شؤون الجمعيات التعاونية وتشجيعها ومراقبتها تنفيذاً لقانون الجمعيات التعاونية .

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص٩٥ .

(٢) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦ نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص٢٨٣ ؛ عبد الوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات التعاون الزراعي ، ط١ ، د . م ، ١٩٨٢ ، ص٢٣٨ .

(٣) احدثت هذه الدائرة بالنظر لصدور قانون الجمعيات التعاونية رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤ وضرورة تطبيقه لتحقيق الاهداف الواردة فيه ، وان الجمعيات التعاونية هي مؤسسة اقتصادية ليس غايتها الربح بل الغرض منها تحسين حالة اعضائها وخدمتهم من الجهة المادية وترغيد معيشتهم وتحسين وسائل وطرق انتاجهم وليس غرضها الربح ، والذي دعا الحكومة الى الاخذ بالنظام التعاوني هو الحاجة الملحة الى توحيد وتنظيم جهود الطبقات العاملة وصغار الفلاحين وتحسين احوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويرجع تاريخ الجمعيات التعاونية الى سنة ١٩٤٤ بصدور قانونها رقم (٢٧) وأهم ماجاء فيه انشاء دائرة خاصة بالتعاون تكون تابعة الى وزارة الاقتصاد للأشراف على شؤون الجمعيات التعاونية ومساعدتها ومنحها بعض الامتيازات والاعفاءات وتشكيل مجلس اعلى للتعاون ، وشرع هذا القانون على غرار قانون التعاون الهندي والمصري=

٢- تم اضافة (شعبة كيل النفط) الى دائرة المعادن وانحصرت واجبات هذه الشعبة في مراقبة كيل النفط المستخرج من قبل شركات النفط وتسجيل كمياته وحساب حصة الحكومة وتقدم تقارير اسبوعية وشهرية بذلك .

٣- وفيما يتعلق بـ(شعبة المحاسبة) التي كانت تابعة بموجب النظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ الى شعبة الادارة والامور المالية في مديرية الاقتصاد العامة ، اصبحت في هذا النظام تابعة الى مديرية الاقتصاد العامة مباشرة .

ـ المكتب الخاص :

وهو من المناصب الجديدة التي تم تأليفها بموجب هذا النظام ويكون تابع الى ديوان الوزارة ويتولى اعماله ملاحظ يرتبط بالوزير مباشرة ومسؤول عن المخاطبات السرية والامور الخاصة بالوزير وحفظ مقررات مجلس الوزراء وينظم اضابيرها [١] .

ـ مديرية الزراعة العامة :

تبين خلال سنين الحرب العالمية الثانية ان الثروة الاساسية في البلاد وهي الزراعة لم تستوفي ماتستحقه من عناية وخدمة وذلك بسبب قلة التشكيلات الفنية فيها وليست كافية لإرشاد المرافق الزراعية ، فأصبح من الضروري النظر في نظامها ووضعه بصورة تكفل

-الذي لم يأخذ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية الخاصة بالقطر جاء مثقلا بالسلبيات والثغرات على الرغم من اهتمام الوزارة بأنشاء الجمعيات وجلب الخبراء الاجانب المختصين بهذه الجمعيات لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من ادخال هذه المؤسسات في جملة مؤسسات المجتمع العراقي ، وتقوم هذه الجمعيات ببيع السلع الاستهلاكية واللوازم المنزلية والاجهزة الكهربائية ودفع ارباح عن المشتريات وهي بذلك تشبه الجمعيات التعاونية البريطانية ، الا انها تختلف عنها بعدم وجود فروع لها كما هو الحال في بريطانيا ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و ، الداخلية / الديوان ، تأسيس الجمعيات التعاونية ١٩٤٢-١٩٤٧ ، الملفة ٣٢٠٥٠/١٠٠٨٣ ، ص٢٣ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٧ ؛ المصدر السابق ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٥ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٢١٥ ؛ خالد لفتة شاكر ، النظام القانوني للتعاونيات في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٢٦ ؛ عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٢٠٠ .

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٤٢٦ ، ١ كانون الاول ١٩٤٦ .

استكمال التشكيلات الفنية ليمكن بواسطتها احداث التطور الزراعي الذي تأذن به القوى والوسائط المتوفرة في البلاد[١] .

وبهذا الصدد تم تشكيل لجنة برئاسة عبد العزيز سالم المستشار الزراعي (مصري الجنسية) لغرض درس تشكيلات مديرية الزراعة العامة وتقديم التوصيات المناسبة الى وزير الاقتصاد[٢] ، وعقدت اللجنة جلساتها ودرست تشكيلات المديرية ورأت انه من الضروري تقوية هذه التشكيلات وتأسيس اقسام جديدة لتنمية الثروة الزراعية لغرض اداء الخدمات التي يتطلبها الوضع الزراعي العام واصلاحه ، وعندما انهت اللجنة من وضع تقريرها طلبت مديرية الزراعة العامة من وزارة الاقتصاد تعديل نظامها على اساس ما ورد في تقرير اللجنة لأهمية الموضوع[٣] .

نتيجة لهذا الاهتمام الكبير في مديرية الزراعة تم استحداث العديد من المديريات والشعب التي تأسست في نظام الوزارة رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ واصبحت هذه المديرية واسعة بكثرة تشكيلاتها على عكس نظام الوزارة السابق رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، وبموجب هذا النظام قسمت المديرية الى قسمين ، الاول : مركز المديرية ويتضمن الشعب الاتية (السكرتارية الفنية – شعبة الامور الحسابية – شعبة الامور الذاتية – شعبة الامور الادارية والرسائل) ، والقسم الثاني يضمن الاقسام الفنية وكما يلي :

١– قسم المحاصيل الحقلية : ويتألف هذا القسم من الشعب التالية (تربية النبات – الحبوب – التبغ – القطن – النباتات الليفية – النباتات الدهنية – المراعي والادغال) ، وكان هذا القسم يسمى بموجب النظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ بـــ (شعبة المحاصيل الحقلية والقطن) .

٢– قسم وقاية المزروعات : وهو من الاقسام الجديدة التي تشكلت بموجب هذا النظام يقوم بمكافحة الآفات الزراعية ووقاية المزروعات ويتألف من (شعبة الجراد – شعبة مكافحة الحشرات والامراض النباتية – شعبة المحاجر الزراعية) .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، الكتاب الموجه من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٣٢ .

(٢) الزمان ، العدد ٢٥١٦ ، ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ٢٥٣٨ و ٢٥٤٤ ، ١ شباط – ٨ شباط ١٩٤٦ .

٣- قسم الحشرات والامراض النباتية : يتألف من الشعب التالية (شعبة الحشرات – شعبة الامراض النباتية) ، وكان بموجب النظام السابق (شعبة)[١] .

٤- قسم البستنة : يتألف من الشعب التالية (شعبة النخيل والموالح – شعبة الاثمار والكروم – شعبة الخضروات – شعبة نباتات الزينة – شعبة الفستق واثمار النقل) ، كان يسمى بالنظام السابق بـــ(شعبة البساتين) .

٥- قسم المزارع وتربية الحيوان : من الاقسام الجديدة التي تشكلت في هذا النظام يقوم بتكثير المحاصيل الزراعية والخضروات والبساتين بالاتفاق مع الشعب المختصة وتجربة المكائن والآلات الزراعية وتنظيم المزارع الاهلية وتحسين نوع الماشية العراقية بإدخال عروق جديدة وتكثير انواع الدواجن ويتألف من الشعب التالية (تربية الحيوان – مزرعة ابي غريب – مزرعة الحويجة – مزرعة بكره جو – الهندسة الزراعية – المزارع الاهلية) .

٦- قسم الارشاد الزراعي : يقوم بتدريب الزراع عمليا وارشادهم ومراقبة تطبيق القوانين وتوزيع البذور وجمع الاحصاءات الزراعية ، وهناك ثلاث مفتشين مساعدين لمدير القسم وتقسم الالوية الى (المنطقة الشمالية – المنطقة الوسطى – المنطقة الجنوبية) ، ويكون في كل لواء دائرة زراعة يرأسها مرشد زراعي .

٧- قسم الغابات والاحراش : يتألف من الشعب التالية (شعبة لدرس الغابات – شعبة ادارية لإدارة الغابات والاحراش – شعبة لتكثير الغابات – شعبة منتوجات الغابات) ، كان يسمى بالنظام السابق بـــ(شعبة الغابات)[٢] .

٨- قسم الكيمياء الزراعية : من الاقسام الجديدة التي تشكلت بهذا النظام يقوم بفحص الاتربة وتحليلها وتجربة الاسمدة وصيانة خصوبة التربة ويتألف من الشعب التالية (شعبة التربة – شعبة التحليل – شعبة الاسمدة – شعبة صيانة التربة) ، واعلنت وزارة الاقتصاد عن رغبتها لإحداث شعبة جديدة خاصة لإجراء فحص التربة في مختلف المناطق العراقية وكتبت لمجلس الوزراء عن رغبتها لاستخدام اخصائي اجنبي يقوم بذلك[٣] .

---

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦ نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ ، ص٢٨٤ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي – الديوان ، الانظمة والقوانين ، الملفة ٣١١/٣٦١ ، نظام وزارة الاقتصاد ، ص٣٢١ .

(٣) الزمان ، العدد ٢٦٧٥ ، ١٦ تموز ١٩٤٦ .

٩- شعبة الاحياء المائية : وهو من الاقسام الجديدة في هذا النظام وظيفته درس الاسماك في العراق ومراقبة الصيد من الوجهة الفنية وتعين مناطقه ودرس الاحياء المائية ويتألف من الشعب التالية (شعبة درس الاسماك والاحياء المائية – شعبة اكثار الاسماك) .

١٠- قسم الاقتصاد الزراعي : من الاقسام الجديدة التي تشكلت بموجب هذا النظام يقوم ببث الروح التعاونية والعمل على تأسيس جمعيات تعاونية وتنظيم تسويق الحاصلات والقيام بالإحصاء الزراعي ويتألف من الشعب التالية (التعاون الزراعي – التسويق – الاحصاء الزراعي) .

١١- المتحف الزراعي : تأسس بموجب هذا النظام يقوم بكل ماله صله بالتطور الزراعي ويضم مجموعة حيوانية ونباتية وحشرية ونماذج من الحاصلات الزراعية ، وتؤسس فيه مكتبة للكتب والمؤلفات الزراعية ويشمل على الشعب التالية (ادارة المتحف – شعبة الحيوان والطيور والاسماك – شعبة النبات) .

١- المجلس الزراعي الفني : يؤلف في مركز المديرية من رؤساء الاقسام وبرئاسة مدير الزراعة العام ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل او كلما دعت الحاجة للاجتماع بدعوة من الرئيس ، ويكون لهذا المجلس مهام عديدة [١] .

ـ مديرية البيطرة :

كانت هذه المديرية تتألف من شعبتين فقط بموجب نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، اما بموجب هذا النظام اصبحت تتكون من اربع شعب وهي[٢] :

١- شعبة الادارة : تقوم بالمعاملات الادارية والحسابية ويتبع لها كل من (فرع الادارة – فرع المحاسبة) .

٢- شعبة التفتيش : ملاحظة احتياجات المؤسسة البيطرية وتفتيشها من الناحية الفنية والادارية وتقديم التقارير لرفع المستوى البيطري .

٣- شعبة مكافحة الامراض الحيوانية : تم التطرق لها في النظام السابق .

٤- شعبة المختبرات والامصال البيطرية : تقوم هذه الشعبة باستحضار الامصال واللقاحات وفحص النماذج المريضة واجراء التجارب والابحاث وتشخيص الامراض .

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٤٢٦ ، ١ كانون الاول ١٩٤٦ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦ ، نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ ، ص٢٨٦ .

ـ معهد المباحث الصناعية :

كان لأهمية هذه الدائرة التي كانت تابعة لمديرية الاقتصاد العامة وجد من الضروري جعلها دائرة مستقلة يرأسها مدير عام[١] ، فتشكل المعهد بموجب هذا النظام ويرأسه مدير عام ، تكون واجبات المعهد القيام بتأسيس الصناعة العصرية في البلاد من بحث وتحري وارشاد وادخال الاساليب العصرية في الصناعة الوطنية ودراسة الخدمات الصناعية ومساعدة المشاريع الصناعية من الناحية الفنية وتقديم الارشاد الصناعي، ويعمل المعهد على تهيئة اختصاصيين فنيين من ابناء البلاد في مختلف فروع الصناعة ويقوم بالدراسات الفنية ، ويتألف المعهد من الاقسام التالية (قسم الابحاث – قسم التحليل – قسم الارشاد)[٢] .

وفي ضوء الحديث عن الواقع الصناعي في العراق الملكي ، تعتبر سنة ١٩٢٩ هي بداية تدخل الحكومة لتشجيع الصناعة من خلال اصدارها قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ الذي نص على اعفاء المكائن والالات والمواد الاولية من الرسوم الكمركية ، وسمح ببعض الاعفاءات من ضريبة الدخل وأستخدام الاراضي الاميرية غير المستغلة [٣] ، وجاء قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٣٠ الذي تضمن أعفاء المواد الاولية المستخدمة في الصناعة وتخفيض الحد الادنى لرأس المال المستثمر الى ١٥٠٠ دينار[٤] ، وظل تطور الواقع الصناعي يسير ببطء ولم يسد حاجة السوق المحلية وطغى استيراد السلع من الاسواق الخارجية وبدأت الصناعة في العراق بوقت متأخر بالنسبة للشرق الاوسط وكانت الصناعة في البداية يدوية وعبارة عن حرف بسيطة ومعامل صغيرة لم تغطِ ما كان مطلوب منها من حاجة السكان[٥] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، الكتاب الموجه من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٣٢ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦ ، نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ ، ص٢٨٧ ؛ وزارة الاقتصاد ، مديرية المباحث الصناعية ، ص٤-٥ .

(٣) جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ ، ج٢، ط٢ ، مطبعة وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص١٥٨ .

(٤) سعيد عبود السامرائي ، سياسة التصنيع في العراق ، ط١ ، مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٧ .

(٥) عدنان حسن علي محبوبة ، دور النفط في بناء العراق المعاصر ١٩٣١ – ١٩٥٨ دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٦ ، ص٣٢ .

ـ ادارة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية[١] :

بالنظر لصدور قانون استثمار وأعمار اراضي الدجيلة رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٤ (سيتم التكلم عنه مفصلا في الفصل الثالث من هذه الرسالة) اصبح من الضروري احداث هذه الدائرة لتحقيق الاهداف الواردة في القانون[٢] ، فأسست هذه الدائرة بموجب هذا النظام، وتشمل هذه الادارة على هيئة فنية مختصة وموظفين .

ـ ادارة المكائن والآلات الزراعية :

يعاني العراق قحطاً وجهلاً في الايدي العاملة ولا علاج لهذا النقص الا بأدخال الوسائل الالية والميكانيكية[٣] احدثت دائرة وقتية ملحقه بهذه الوزارة في سنة ١٩٤٤ للنظر في كيفية توزيع المكائن والالات الزراعية التي ترد الى العراق وتاجيرها ، وبالنظر للفوائد الكثيرة التي جنتها البلاد من ذلك رأت الوزارة انه من المصلحة ابقائها وأحداث هذه الادارة[٤] ، بموجب هذا النظام وهي تقوم باختبار المكائن والآلات الزراعية الملائمة للبلاد بالاتفاق مع مديرية الزراعة واستيرادها وتأجيرها وتوزيعها على المزارعين ، ولها ان تؤسس معامل لتصليح وادامة المكائن والآلات الزراعية ومخازن للأدوات الاحتياطية ، وتفتح دورات تدريبية للسواق والميكانيكيين لتدريبهم على المكائن والآلات الزراعية .

ـ المجلس الاستشاري الزراعي :

يقوم ببحث سبل النهوض بزراعة البلاد ويتألف من ممثلين عن دوائر الزراعة وانحصار التبغ والري والبيطرة واستثمار الاراضي والمصرف الصناعي للجنة تنظيم

---

(١) هي الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة ويبقى حق استخدامها اما بيد الحكومة او يفوض للأفراد بالطابو او يمنح لهم باللزمة ، وتشمل الاراضي الاميرية جميع الاراضي التي لايثبت كونها مملوكة او موقوفة او متروكة وهي ثلاثة اصناف (الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو ، الاراضي الاميرية الممنوحة باللزمة ، الاراضي الاميرية الصرفة) . للمزيد ينظر: علاء الدين البياتي ، احكام حقوق اللزمة في الاراضي الاميرية ، ط١ ، شركة النشر والطباعة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١٦ ؛ عبد الوهاب مطر الداهري ، السياسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي ، ط١ ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص١٥٢-١٥٣ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، الكتاب الموجه من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٣٣ .

(٣) عبد الرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص١٠٩ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، ص٣٣ .

الحبوب وغرف الزراعة وكبار الزراع ، يحدد عدد اعضاءه ومدة عضويتهم ومواعيد الاجتماع [١] .

وفي حديث لجريدة الزمان عن تأليف المجلس الاستشاري ذكرت (ان المجلس يتكون من عدد من الاعضاء ومن بينهم وزير الاقتصاد وتقوم السكرتارية الفنية في مديرية الزراعة بالأعمال الكتابية والمخابرات والتقارير ، ويجتمع المجلس في دورتين الاولى بدعوة من رئيس المجلس قبل يوم الخامس والعشرين من تشرين الاول ، والثانية قبل الاول من نيسان من كل سنة تقويمية ، ومدة كل اجتماع خمسة عشر يوما ، وتكون العضوية في المجلس لمدة سنتين ، وجوز نظام المجلس ان ينوب النائب الاول للرئيس عند غيابه، ويُعَدّ النصاب كاملاً عند حضور نصف الاعضاء[٢] ، ومهمة المجلس هي بحث سبل النهوض بزراعة البلاد بوجه عام بتأليف اربع لجان فرعية وهي لجنة الاقتصاد – لجنة الري والصرف – لجنة المزروعات المحلية – ولجنة البستنة)[٣] .

نظام وزارة الاقتصاد رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته :

جاءت وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ – ١٥ ايلول ١٩٥٠) بمنهاج عام تضمن مختلف النواحي التي تنهض بالمملكة ، وفي مجال الشؤون المالية والاقتصادية اكدت الوزارة على السعي للاستفادة من امتيازات النفط والاسراع لتأسيس مصفى للنفط ، وضرورة السير في سياسة التصنيع وتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية ، كذلك جاء في المنهاج التوسع بالزراعة وتشجيع التعاونيات الزراعية ، والعناية بالحاصلات الرئيسية كالحبوب والتمور والتبغ[٤] .

وبموافقة مجلس الوزراء بعد مناقشة النظام واجراء بعض التعديلات عليه وبناءً على مقترح وزير الاقتصاد ضياء جعفر[٥] صدر نظام الوزارة والذي تضمن (٢٢) مادة

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي – الديوان ، الانظمة والقوانين ، الملفة ٣١١/٣٦١ ، ص٣٢٥ .

(٢) الزمان ، العدد ٣٣٤٣ ، ١١ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزءان الثامن والتاسع ، السنة الحادية عشر ، تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٤٨ ، ص٥٨٥ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٤٨ .

(٥) ضياء الدين جعفر هاشم بن محمد ابو الصوف بن سلطان بن قاسم ، وهو من السادة الموسوية يرجع نسبه الى الامام موسى بن جعفر الكاظم (ع) ، ولد ببغداد عام ١٩١٠ في محلة سوق العطارين تعلم في–

قانونية [١] ، وأهم ماجاء بهذا النظام استحداث مديرية عامة لشؤون النفط ، ومديرية عامة للصناعة استخلفت معهد المباحث الصناعية ، واستبدال شعبة التجارة بمديرية التجارة والحقت بالمديرية العامة للوزارة وتتألف من عدة اقسام [٢] .

فيما يتعلق بمديرية الاقتصاد العامة تم حذف (شعبة الادارة والرسائل) التابعة الى مميزية الادارة والامور المالية واضافة (شعبة الامور المالية) الى نفس المميزية ، واستحدث قسم الامور الحقوقية تابع لمديرية الاقتصاد العامة يكون واجبه درس القضايا الحقوقية العائدة للوزارة ، وكذلك تم تغيير شعبة التجارة التابعة لمديرية الاقتصاد العامة فأصبحت (مديرية التجارة) ولها قسمان وهما : (قسم التجارة) ومسؤول عن المعاملات التجارية واعمال غرف التجارة والمعاهدات والاتفاقيات ، والأخر (قسم التسجيل) لتسجيل العلامات الفارقة والاختراعات والشركات [٣] .

بدأت عوائد النفط تشكل ركن اساسي لسد عجز ميزانية الدولة ، واصبح القطاع النفطي يحقق فائضاً سنويا ادى الى تحسن الاقتصاد العراقي [٤] ، فاقترحت اللجنة البرلمانية استحداث مديرية عامة للنفط لأهميته في حياة الدولة الاقتصادية ولكون ادارته تتطلب تفرغ تام وحصر للمقدرة الفنية [٥] مما دفع الحكومة الى استحداث مديرية شؤون النفط العامة وتكون تابعة الى ديوان الوزارة ، تتألف من (دائرة المعادن) التي تقوم بالبحث

=الكتائيب عام ١٩٢١ دخل الابتدائية في المدرسة الهاشمية اكمل دراسته الاعدادية ليذهب الى بيروت للدراسة في الجامعة الامريكية ثم الى مدرسة برمانا العليا لإتقان اللغة الانكليزية ثم عاد الى بغداد وحصل على بعثة دراسية على نفقة وزارة الاقتصاد والمواصلات في جامعة برنكهام البريطانية لدراسة الهندسة الميكانيكية ثم الدكتوراه عام ١٩٣٦ عاد الى بغداد ليتم تعيينه في مديرية السكك الحديد في معمل الشالجية، اصبح نائبا عن بغداد في مجلس النواب العراقي في عام ١٩٤٧ ثم وزيرا للمواصلات والاشغال مرتين وتقلد وزارة الاقتصاد في الاعوام (١٩٤٩ – ١٩٥٠ – ١٩٥٣) والمالية ووزارة الاعمار. للمزيد ينظر: حيدر فاروق سلمان حسن ، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٩١٠–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ؛ عماد عبد السلام رؤوف ، ضياء جعفر سيرة ومذكرات ، ط١ ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١٠ – ١٧ .

(١) الزمان ، العدد ٣٨٢٤ ، ١٠ مايس ١٩٥٠ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزءان الخامس والسادس ، السنة الثالثة عشر ، ايار وحزيران ١٩٥٠ ، ص٣٣٥ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء السابع ، السنة الثالثة عشر ، ايلول ١٩٥٠ ، ص٧٤ .

(٤) عدنان حسن علي محبوبة ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

(٥) (الاتحاد الدستوري) (جريدة) ، العدد ١٥ ، ٢١ نيسان بغداد ١٩٥٠ .

والتحري عن المعادن ودراسة ابار المياه ، وتألفت هذه الدائرة بموجب النظام الجديد من شعب (شعبة النفط – شعبة كيل النفط – شعبة الجيولوجيا) [١] .

اقتضت المصلحة زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصناعية ومنحها وسائل العمل التي تؤهلها القيام بواجباتها وايجاد نهضة صناعية في البلاد والمباشرة في توسيع الانتاج الصناعي وتنفيذ المشاريع ، وتطبيق منهاج لتقوية الصناعة الوطنية [٢] ، فظهور الصناعة في العراق ارتبط بالتوسع التجاري والزراعي الذي ادى الى ظهور الزراعة التجارية وظهور صناعات اعداد الصادرات الذي خطت بعد الحرب العالمية الثانية خطوات سريعة الى الأمام ؛ نتيجة لتوسع القدرة الشرائية وتأسيس مجلس الاعمار [٣] الذي بدأ بأقامة المشاريع الصناعية الحديثة [٤] ، فاستحدثت (مديرية الصناعة العامة) بعدما حذف معهد المباحث الصناعية وشعبة الصناعة من النظام السابق ، واصبح من واجبها النظر في الصناعات وتأسيس الصناعات العصرية وادخال الاساليب الحديثة على الصناعة ومساعدة المشاريع الصناعية ، وتألفت هذه المديرية من الاقسام الاتية [٥] :

١- قسم تشجيع الصناعات : النظر بالأمور المتعلقة بتشجيع وتنظيم الصناعات وتطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بها .

٢- قسم الابحاث : القيام بالتحريات المتعلقة بتأسيس الصناعات ، وادخال الأساليب العصرية بالصناعة .

٣- قسم التحليل : اجراء التحاليل الكيمياوية الصناعية للمشاريع والتحاليل التي يحتاجها قسم الابحاث والتحاليل التي تنشأ عن الدراسات .

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠ ، نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٦٩ – ٧٠ .

(٢) الزمان ، العدد ٣٣٥٧ ، ٣١ تشرين الاول ١٩٤٨ .

(٣) انشئ مجلس الاعمار بموجب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ كوحدة ادارية قائمة بذاتها لها كيانها واستقلالها الذاتي وتكون منفصلة عن السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء ، ووزير المالية ومعه ستة أعضاء أربعة عراقيين وواحد بريطاني وأخر أمريكي الجنسية . للمزيد عن مجلس الاعمار ينظر: عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٥٤ – ٥٥ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٣٦ ، ٢٧ ايار ١٩٥٠ .

(٤) غسان محمد سعيد العيطان ، النظام الاقتصادي ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٦٢-٦٤ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٣٥ ، ٢٤ ايار ١٩٥٠ .

٤–قسم الارشاد : تقديم الارشاد الصناعي الفني لذوي العلاقة بالصناعة الوطنية، ومساعدة المشاريع الصناعية من الناحية الفنية وتدريب مستخدميها[١] .

وكانت اهم الوظائف التي تتكون منها هذه المديرية هي (مدير الصناعة العام وموظف كيميائي متخصص ومهندس كيميائي ومميز الانتاج والاحصاء الصناعي)[٢].

حصل تعديلان على نظام وزارة الاقتصاد رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٠ ، التعديل الاول بالرقم (٤٤) لسنة ١٩٥١ والثاني بالرقم (٥٥) لسنة ١٩٥٢ ، وفيما يلي اهم مانصت عليه هذه الانظمة من تعديلات :

التعديل الاول بالرقم (٤٤) لسنة ١٩٥١ :

بناءً على اقتراح وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود[٣] اصبحت (مديرية شؤون النفط العامة) مديرية تابعة الى المديريات والدوائر والمؤسسات الملحقة بالوزارة بدل من تبعيتها الى ديوان الوزارة مباشرة . وتضمن هذا التعديل ايضاً فصل دائرة المعادن وجعلها دائرة مستقلة عن امور النفط ، وقسمت مديرية شؤون النفط بموجب هذا التعديل على قسمين :

١– دائرة النفط : اصبحت هذه الدائرة مسؤولة عن كل مايتعلق بشؤون النفط وما يتفرع عنها من معاملات والاشراف على اعمال الشركات وامتيازاتها ، وتكون شعب كيل النفط

---

(١) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٣٢–٣٣ .

(٢) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٥٧ .

(٣) ولد عبد المجيد محمود القرغولي في محلة الهيتاويين في بغداد عام ١٩٠٩ تلقى تعليمه الاولي في كتاتيب محلته والتحق بالمدرسة الجعفرية ثم الاعدادية المركزية ليلتحق ببعثة وزارة المعارف الى الجامعة الامريكية في بيروت ، بعدها بجامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الامريكية ليحصل على البكلوريوس في الزراعة ، وحصل على بعثة ثانية من وزارة المعارف ليدرس بجامعة كورنيل الامريكية ليتخصص بعلم التربة والاقتصاد الزراعي ، عُين مديرا لمعارف لواء المنتفك ، ثم عُين مفتشاً لضريبة الدخل واصبح سكرتيرا لوزارة الاقتصاد عام ١٩٤٢ ، واصبح بعدها مديرا للمصرف الزراعي الصناعي . مثل لواء المنتفك في مجلس النواب ثلاث دورات انتخابية (الرابعة عشرة – الخامسة عشرة – السادسة عشرة) ، واصبح نائباً عن المنطقة الانتخابية الرابعة في بغداد عام ١٩٥٤ وتقلد العديد من المناصب الوزارية في عدة وزارات ، فاصبح وزيرا للاقتصاد والمالية والأعمار والزراعة عام ١٩٥٢ . للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف ، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص٣– ٢٠ ؛ علي صالح الكعبي ، نواب لوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥–١٩٥٨، ص ١٥٣.

تابعة لها لتراقب كيل النفط المستخرج وتسجل كمياته لحساب حصة الحكومة منه كما تلزم بتقديم تقارير اسبوعية وشهرية لمعرفة سير العمل .

٢- دائرة المعادن : اصبح لهذه الدائرة الواجبات التي منحها لها نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٠ لكل من دائرة النفط وشعبة الجيولوجيا[١] .

التعديل الثاني بالرقم (٥٥) لسنة ١٩٥٢ :

حينما شكلت وزارة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ – ١٠ تموز ١٩٥٢) اوضح عن نية الحكومة أستحداث وزارة بأسم (وزارة الزراعة)[٢] ، وعقد مجلس الوزراء جلسته في السادس من شباط عام ١٩٥٢ وطرح خلالها رئيس الوزراء نوري السعيد الاسباب الموجبة لاستحداث هذه الوزارة[٣] ، وأوضح بأن بعض القوانين جعلت الدوائر الزراعية تابعة لوزارة الاقتصاد ، وان استحداث وزارة الزراعة يوجب فك ارتباط هذه الدوائر من الوزارات الملحقة بها وربطها بالوزارة الجديدة[٤] .

وبموافقة مجلس الوزراء تألفت لجنة خاصة مؤلفة من (محمد حسن كبة / وزير الدولة ، و عبد المجيد محمود / وزير الاقتصاد ، و ضياء جعفر / وزير المواصلات والاشغال ، و وكيل وزير المالية) لدراسة نظامي وزارتي الاقتصاد والزراعة[٥] .

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥١ ، نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١٣١ – ١٣٢ .

(٢) جاء في تقرير المؤتمر العام السنوي للغرف الزراعية العراقية المنعقد عام ١٩٥١ ان المؤسسات الحكومية الزراعية ضيقة التشكيلات والصلاحيات في جميع النواحي ولا تقوى على مجابهة المشاكل الزراعية الكبيرة التي تعترض رقي الزراعة وتحقيق اهدافها ، ولا يمكن تحقيق ازدهار الزراعة التي يعتمد عليها البلد في الدرجة الاولى الا بتأسيس وزارة للزراعة يكون همها الوحيد النهوض بالزراعة ، وأوصت البعثة التي نظمها البنك الدولي للأنماء والاعمار بأنشاء وزارة للزراعة لم تنطوي عليه الزراعة وتربية النواجن وزراعة الغابات من اهمية كبرى للبلد تستحق ان تكون لها وزارة مستقلة بنفسها في الجهاز الحكومي ؛ للمزيد ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزءان التاسع والعاشر ، السنة الرابعة عشر ، تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٥١ ، ص٦٢٥ ؛ تقدم العراق الاقتصادي ، تقرير البعثة التي نظمها البنك الدولي للأنماء والاعمار ، واشنطن ، ١٩٥٢ ، ص٣٢ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٩٢ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٢ ، ص٧٣ – ٧٤ .

(٥) الزمان ، العدد ٤٤١٧ ، ٢٣ نيسان ١٩٥٢ .

بناءً على صدور قانون استحداث وزارة الزراعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وانفصال بعض الدوائر من وزارة الاقتصاد وبناءً على ماعرضه عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد ووافق عليه مجلس الوزراء صدر هذا التعديل [١] ، والذي تضمن الحاق (مديرية شؤون النفط العامة) بديوان الوزارة مباشرة بعدما كانت تابعة للمديريات والدوائر والمؤسسات الملحقة بالوزارة بموجب التعديل الاول سالف الذكر [٢] ، وحذفت المديريات والدوائر التالية (مديرية الزراعة العامة – مديرية البيطرة – ادارة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية – مصلحة المكائن والآلات الزراعية – غرف الزراعة – المجلس الاستشاري الزراعي) والحقت بوزارة الزراعة [٣] ، واصبحت المديريات والدوائر الملحقة بوزارة الاقتصاد تتكون من الاتي [٤] :

١- مديرية الصناعة العامة .

٢- جمعية التمور .

٣- مصلحة مصافي النفط الحكومية .

٤- ادارة انحصار التبغ .

٥- لجنة تنظيم تجارة الحبوب .

٦- جمعية الجلود .

٧- غرف التجارة .

نلاحظ اضافة دوائر بموجب هذا التعديل وهي (مصلحة مصافي النفط الحكومية) (سيتم التحدث عنها في الفصل الثالث من هذه الرسالة) وتدار هذه المديرية بمقتضى قانونها الخاص ، وظهرت الحاجة لتأسيس هذه المصلحة بعد مصادقة مجلس النواب على لائحة تأسيس مصفى النفط في الدورة ليقوم بتأمين البنزين والنفط وزيت الغاز [٥] .

---

(١) الزمان ، العدد ٤٤٢٥ ، ٤ مايس ١٩٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٣١ ، ١٢ ايلول ١٩٥٢ .

(٣) وزارة المالية ، سياسة الحكومة في خطاب وزير المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١٣ .

(٤) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢ ، نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢٧٨ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٤٦ .

اما جمعية الجلود (الذي سيتم التحدث عنها في الفصل الثالث من هذه الرسالة) فقد تأسست بموجب هذا النظام وتكون مهمتها الاشراف على تجارة الجلود والدعاية لها والبحث عن اسواق خارجية لتصريفها وتدار بمقتضى قانونها الخاص[١] .

نظام وزارة الاقتصاد رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٤ :

صدر هذا النظام بناءً على ماعرضه وزير الاقتصاد علي الصافي[٢] ، وهو لا يختلف كثيراً عن الانظمة السابقة ولم يحمل تغييراً جوهرياً في تشكيلاته ، وان اهم ماتم تغييره هو تسمية (مديرية ديوان وزارة الاقتصاد العامة) اي اضيفت كلمة (ديوان) لهذه المديرية ولم يحدث تغيير في تشكيلاتها [٣] .

اما مديرية شؤون النفط العامة فأصبح للوزير الحق في اصدار تعليمات بشأن شعب هذه المديرية وتشكيلاتها ، وارتبطت بها مديرية المعادن (بعدما كانت تسمى بموجب النظام السابق دائرة المعادن) واصبحت لها واجبات ، وارتبطت بهذه المديرية الشعب التالية (الحقوق – الذاتية – الحسابات – الاوراق – المساحة – الرسم – المتحف والمكتبة)[٤]، وحسب مقتضيات وتوسعات هذه المديرية اسست تشكيلات جديدة وأصبحت المديرية تتكون من (الشعبة الفنية) لدراسة المعلومات الجيولوجية وكل ماله علاقة بصناعة النفط،و(الشعبة الاقتصادية) مسؤولة عن تتبع كل مايتعلق بأسعار النفط العالمية والعوامل التي تؤثر عليه وعلاقتها بأسعار النفط العراقي ، وتدرس جميع امتيازات النفط الممنوحة خارج العراق وتقارنها مع الامتيازات التي سبق للحكومة ان منحتها ، واقتراح افضل السبل

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٣١٧٩ ، ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢) ولد علي محمد رضا علي الصافي في مدينة النجف عام ١٩١٣ ، اكمل دراسته الاولية في النجف بعدها سافر ضمن بعثة وزارة المعارف في عام ١٩٣٠ ليدرس الفنون الصناعية التطبيقية في مصر ، ثم سافر الى المانيا ضمن بعثة وزارة المعارف فدرس الهندسة الميكانيكية والاقتصاد ليحصل على الدكتوراه ، اصبح نائبا عن كربلاء في الدورة الرابعة عشر ، يعتبر احد مؤسسي نادي البعث العربي ، وشغل مناصب ادارية مهمة وهي تعيينه وزيراً للاقتصاد ، توفي عام ١٩٩٩ : مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨ ، دار الاضواء ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٣ ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٤٣١ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٤ ، نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص١٦٥ .

(٤) الزمان ، العدد ٥٠٨٩ ، ١٨ تموز ١٩٥٤ .

لبيع حصة الحكومة العينية ، و(شعبة البعثات وأعداد الفنيين) لأعداد الفنيين والاداريين والباحثين العراقيين وتأهيلهم لإحلالهم محل الاجانب ، وايفاد البعثات على حساب شركات النفط ، و(شعبة الارتباط) مسؤولة عن الاشراف عن عوائد الحكومة والمسائل المتأتية من الامتيازات الممنوحة لاستثمار المنابع ، وتكون دوائر كيل النفط تابعة لها[١] .

نظام وزارة الاقتصاد رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ :

صدر هذا النظام بناءً على ماعرضه وزير الاقتصاد نديم الباجه جي[٢] حيث ادخل عليه تعديلات مهمة تتعلق بتنظيم الوضع الاقتصادي في البلاد ، وبموجب هذا النظام فأن اهم التغييرات التي حصلت في الوزارة هي[٣] :

١- ديوان الوزارة ويتألف من (مديرية الاقتصاد العامة – مديرية شؤون النفط العامة – المكتب الخاص) .

٢- المديريات العامة الملحقة بالوزارة وتتألف من (مديرية التجارة العامة – مديرية الصناعة العامة) .

٣- المؤسسات الملحقة بالوزارة وتتألف من (مديرية جمعية التمور العامة – مصلحة مصافي النفط الحكومية – ادارة انحصار التبغ – لجنة تنظيم الحبوب – مديرية جمعية الجلود – غرف التجارة) .

---

(١) الزمان ، العدد ٥٠٩٧ ، ٢٧ تموز ١٩٥٤ .

(٢) نديم بن احمد شاكر بن عبد الرحمن الباجه جي ، والباجه جي هي احد الاسر المشهورة بالعلم والمعرفة في العراق يرجع اصلها الى قبائل شمر العربية ، ولد بمنطقة راس القرية في شارع الرشيد ببغداد عام ١٩١٤ درس في بغداد دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم سافر في عام ١٩٣٠ الى بريطانيا ودخل الكلية الملكية الامبراطورية في لندن ليحصل على شهادة بكالوريوس في العلوم ، عاد الى بغداد وعين موظفا في مديرية النفط حصل على الماجستير عام ١٩٣٧ والدكتوراه عام ١٩٣٩ في هندسة النفط اصبح مديراً للاقتصاد العام عام ١٩٤٥ اصبح عضواً في مجلس النواب في دورات (الثالثة عشر – الرابعة عشر – الخامسة عشر – السادسة عشر) ، وتقلد عدة وزارات (الاقتصاد – الأعمار – المالية) عدة مرات ، توفي في ٢٨ شباط ١٩٧٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي ، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ ، ص١-١٣ ؛ عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي (سيرة سياسية) ، لندن ، ١٩٨٩ ، ص١٣ ؛ حسان علي البازركان ، على البازركان من مذكراته بين الناس والكتب (احاديث وطروحات) ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ص٥٤ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة نديم شاكر الباجه جي التقاعدية المرقمة ٣١/٢٠٢١ ، محمد خضر ، دليل العراق والشرق الاوسط ، ط١ ، مطبعة المفيد ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٩٤ .

(٣) الزمان ، العدد ٥١٦٢ ، ١٦ تشرين الاول ١٩٥٤ .

وحدثت اضافات الى مديرية الاقتصاد العامة فقد اضيفت (شعبة الترجمة) الى قسم الادارة والامور المالية وتقوم هذه الشعبة بترجمة المخابرات الواردة الى الوزارة [١] .

ولا بد من الاشارة الى ان هذه الشعبة – شعبة الترجمة – كان تشكلها نتيجة طبيعية لكثرة المعاهدات والاتفاقيات التي حصلت بمختلف مديريات الوزارة وكذلك نتيجة تشكيل مديرية التجارة العامة وفتح قسم للتجارة الخارجية .

واستحدث في مديرية الاقتصاد العامة قسم للأمور الاقتصادية ليقوم بتدقيق المعاملات التي ترد للوزارة والمتعلقة بشؤون التجارة والصناعة وغرف التجارة .

ولعل احد ابرز ماتم تشكيله في هذا النظام هو (قسم امور الاحصاء المركزي) نتيجة للمساعي الكبيرة التي بذلها وزير الاقتصاد نديم الباجه جي ، اذ اقترح على مجلس الوزراء توحيد دوائر الاحصاء بناء على الملاحظات التي ابداها الخبير الدنماركي (كارل ايفرسن) الذي زار العراق[٢] ، وتقرر تأليف لجنة وزارية من نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد لإكمال الدراسات الخاصة به ، وحصلت موافقة مجلس الوزراء على توحيد دوائر الاحصاء بوزارة الاقتصاد لتقوم بأعداد وتنسيق الاحصائيات التجارية والصناعية والزراعية والعمرانية والاجتماعية [٣] . اما عن (مديرية شؤون النفط العامة) فتتألف من اربعة اقسام، قسم النفط ويتألف من (شعبة امور النفط – شعبة كيل النفط) ، وقسم الجيولوجيا والتعدين، وقسم الابار الارتوازية ، وقسم الادارة والامور المالية[٤] .

وشكلت بموجب هذا النظام (مديرية التجارة العامة) بعد دراسة قام بها وزير الاقتصاد نديم الباجه جي وموافقة مجلس الوزراء لأحداث مديرية عامة تختص بأمور التجارة وترتبط بها مديرية الاموال المستوردة [٥] ، ويتولى شؤونها مدير عام وتشمل اعمالها شؤون الاستيراد والتصدير والاتجار بالأموال المستوردة والاعمال التجارية وتسجيل

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٩٢ – ٩٣ .

(٢) الزمان ، العدد ٥١٢٦ ، ٣ ايلول ١٩٥٤ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ٥٢٠٩ و ٥٢٢٠ ، ١١ – ٢٤ كانون الاول ١٩٥٤ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الانظمة والقوانين ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، الملفة ٣١١/٤٣٩٢ ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الموجه الى الديوان الملكي ، ص٩٠ .

(٥) الزمان ، العدد ٥٣٣٥ ، ١٠ مايس ١٩٥٥ .

الشركات والعلامات الفارقة وبراءة الاختراع وفق القوانين وتتألف المديرية من الاقسام الاتية[١] :

١- قسم التجارة الخارجية : يقوم بأعمال الاستيراد والتصدير .

٢- قسم التجارة الداخلية : يقوم بأعمال التي تتعلق بالإتجار بالأموال المستوردة لحساب الحكومة والتجارة الداخلية .

٣- قسم التسجيل : يقوم بتسجيل العلامات الفارقة وبراءة الاختراع والشركات المحدودة .

٤- قسم الادارة والامور المالية : يقوم بالمعاملات المالية والادارية .

وفيما يتعلق بـ (مديرية الصناعة العامة) فتم اضافة قسم جديد لها هو(قسم اعداد الايدي الفنية) ليقوم بتدريب وتهيئة الايدي الفنية الاختصاصية من ابناء البلاد .

وعليه يرى الباحث ان تشكيل وزارة الاقتصاد العراقية ارتبط بعوامل عديدة كان في مقدمتها الوضع الاقتصادي المرتبك قبل الاحتلال البريطاني للعراق وبعده ، فضلا عن ذلك ان جميع الدوائر ذات الصفة الاقتصادية كانت مشتتة بنحو لايجعلها ان تقوم بالمهام والانشطة الاقتصادية التي تعزز من الدور الاقتصادي للبلاد وبناء منظومته الاقتصادية ، وكان لحدوث الازمة الاقتصادية واثرها على العراق ما ولد الرغبة الواضحة في تشكيل هذه الوزارة الامر الذي ادى في الاخير الى الغاء وزارة الري والزراعة وفك ارتباط الدوائر الاقتصادية منها وتحويل هذه الدوائر الى وزارة الاشغال والمواصلات والتي سميت بـ(وزارة الاقتصاد والمواصلات) حتى انتهى الامر الى تشكيل وزارة الاقتصاد بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ .

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٣٦٣٠ ، ٤ حزيران ١٩٥٥ .

مخطط رقم (٢)

تشكيلات وزارة الاقتصاد لسنة ١٩٥٥[١]

---

(١) المخطط من اعداد الباحث على ضوء اخر نظام صدر للوزارة بالرقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ .

الفصل الثاني

النشاط التخصصي لوزراء الاقتصاد في الدولة العراقية للمدة ١٩٣٩ – ١٩٥٨

المبحث الأول : وزراء الاقتصاد واعمالهم وانجازاتهم في سلك الوزارة خلال الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: نشاط وزراء الاقتصاد وانجازاتهم في اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠

المبحث الثالث: أنشطة وزراء الاقتصاد في خطط مجلس الاعمار العراقي ١٩٥٠ – ١٩٥٨

الفصل الثاني

المبحث الأول

وزراء الاقتصاد واعمالهم وانجازاتهم في سلك الوزارة خلال الحرب العالمية الثانية

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد حيث ساء الوضع العالمي كثيراً وتطورت الاحداث بسرعة بسبب اعلان بريطانيا الحرب على المانيا في ٣ ايلول ١٩٣٩ ، واضطربت الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ومن ضمنها العراق ، واصبحت الاوضاع التجارية والاقتصادية غير مستقرة فيه[١] .

تعاقب على منصب وزارة الاقتصاد العديد من الوزراء ممن كان لهم الدور الكبير في نهضتها وتقدمها وتقديم ما تسمح لهم الظروف من خدمات واعمال للنهوض بالعراق ، وللتعرف على هذه الوزارة لابد من ان نسلط الضوء على اهم الاعمال والانجازات التي حققها الوزراء مدة تسلمهم مهام وزارة الاقتصاد :

١- صادق البصام :

جرى خلال مدة وزارة نوري السعيد الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ - ١٩ شباط ١٩٤٠) وضع تشريع قسمت بموجبه وزارة الاقتصاد والمواصلات الى وزارتين ، سميت الوزارة الاولى (المواصلات والاشغال) والثانية (وزارة الاقتصاد) ، وبعد اجراء التقسيم في الاول من اب ١٩٣٩ اسندت وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال عمر نظمي الذي كان يشغل منصب وزير الاقتصاد والمواصلات قبل ان يجري تقسيمها[٢] ، وأجرت وزارة نوري السعيد الرابعة بعض التغييرات لكي تشغل المناصب الوزارية الشاغرة ، فبعدما كان عمر نظمي وزيرا للمواصلات والاشغال ووكيل لوزارة الاقتصاد صدرت ارادة ملكية في العشرين من ايلول ١٩٣٩ بتعيين عمر نظمي وزيرا للداخلية ، واستوزر صادق

---

(١) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨ ، ط١ ، دار مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٥٧-١٥٨ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ط١ ، مطبعة العرفان ، صيدا - لبنان ، ١٩٦٤ ، ص١٤٤ .

البصام على وزارة الاقتصاد[١] ، وأهم الاعمال التي قامت بها وزارة الاقتصاد في تلك الفترة هي:

١- الاهتمام برفع مستوى الوزارة وكفاءة مديرياتها وتوسيع نطاق اعمالها ومنها مديرية البيطرة حيث قام بتجارب فنية لتحسين الحيوانات كونها مورد اقتصادي مهم ، وأنشاء حقول تجريبية في كركوك والعمادية وابي غريب واستقدام خبراء اجانب لتطوير اعمال الحقول ورفع مستوى الاطباء البيطريين العراقيين[٢] .

٢- اخذت الوزارة في عهده العمل على الحد من اثار الازمة الدولية وذلك بتقديم العديد من لوائح القوانين والانظمة[٣] لغرض تنظيم الحياة الاقتصادية فصدر قانون تنظيم الحياة الاقتصادية[٤] رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ ، للحفاظ على الوضع الاقتصادي في البلاد قبل قيام الحرب[٥] .

٣- اصدرت الوزارة لائحة قانون الاحصاء رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٩ والذي نص على تأسيس دائرة عامة للإحصاء يكون لها حق المتابعة والاشراف على اعمال كافة دوائر

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ط٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٩ .

(٢) البلاد ، العدد ١٢٧٢ ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٩ .

(٣) اصدرت الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ العديد من القوانين والانظمة منها ، قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٩ لمنع تصدير بعض البضائع والمنتوجات ، ونظام تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٦١) لسنة ١٩٣٩ ، والعديد من الانظمة والقوانين. للمزيد ينظر: محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٩٦-١٠٠ .

(٤) جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون ان الازمة الدولية الحاضرة اوجبت صدوره ليعين خطط الحكومة والتدابير الواجب اتخاذها للاستعداد للطوارئ والوقوف بوجه الاستغلال غير المشروع ، ونص على منع وتقييد ومراقبة استيراد البضائع والمنتوجات وتصديرها بما فيها البضائع والمنتوجات التي هي في حوزة الكمارك ، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لخزن وتجهيز وتوزيع الحاجات الضرورية وحصر بيعها ومراقبة الكميات المخزونة وتحديد اسعارها ، وحدد القانون اسعار البضائع لمنع حدوث خلل في السوق . للمزيد من التفاصيل ينظر: م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة ، ص٢٩ ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الثامن ، السنة الثانية ، تشرين الاول ١٩٣٩ ، ص٨٤٩ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٣٤ ، ١١ تشرين الاول ١٩٣٩ .

الاحصاء في البلاد[١] ، وللإحصاء اهمية كبيرة للدولة والافراد من جهة ، ولتعدد المواضيع الاحصائية التي يتناولها من جهة اخرى ، ولوضع خطة للسير بموجبها من قبل الدائرة المختصة والاساليب الواجب اتباعها [٢] .

٤- اصدار لائحة (نظام توزيع بذور القطن الامريكي مجاناً) بالرقم (٤٨) لسنة ١٩٣٩[٣]، وأن السبب الذي دفع الوزارة لتوزيع بذور القطن مجانا لمدة ثلاث سنوات هو لغرض تشجيع الزراع على الاقبال على زراعة هذا المحصول وتوسيع نطاق زراعته ورفع مستواه [٤] .

٥- قامت الوزارة باستخدام اخصائيين اجانب ومن مختلف الجنسيات من المتخصصين بتحسين جنس الحيوانات والبيطرة وزراعة التبغ والتمور واخصائيين بالأسماك والغابات وكذلك مختصين بحفر الابار الارتوازية لغرض الاهتمام بالثروة الزراعية والحيوانية [٥] .

٦- استقدمت الوزارة اخصائي اجنبي لوضع التصاميم وتشييد المخازن لحفظ الحبوب (سايلو) ، وعملت على أيفاد موظفي الوزارة للدول الاجنبية لإدخال الوسائل الحديثة وتطوير كفائتهم [٦] .

٧- اقامت الوزارة بالتعاون مع المصرف الزراعي الصناعي [٧] بتاريخ ١ كانون الاول

---

(١) المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، القسم الاول ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢١٧ .

(٢) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة ، ص ٢٧ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٣٩ ، ص٣٠ .

(٤) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن أعمال اللجان الدائمة ، ص٢٨ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤- ٦ - ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص٥ - ٤١ - ٦٨ .

(٦) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص١٩ .

(٧) تأسس المصرف الزراعي الصناعي سنة ١٩٣٥ لتنمية الزراعة والصناعة عن طريق تقديم القروض لتأسيس لتأسيس المصانع وتأليف جمعيات الانتاج الزراعي ، وأنقسم سنة ١٩٣٩ الى مصرفين الاول صناعي والاخر زراعي وذلك لأحكام السيطرة والتوسع في الاعمال الصناعية والزراعية ، ولم يزاول المصرف الصناعي اعماله الا في سنة ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . للمزيد ينظر: م.م.ن ،

١٩٣٩ معرضاً للآلات والادوات الزراعية في بغداد لاطلاع المزارعين ومعرفة فوائدها وتجربتها تشجيعاً لترقية الزراعة الفنية في البلاد[١] .

٨- عملت الوزارة في سبيل تشجيع الحركة الصناعية على اعفاء المواد الاولية اللازمة لمشروع الحياكة العائد الى شركة الحياكة الاهلية المحدودة من رسوم الوارد الكمركي لمدة خمس سنوات[٢] .

٩- تأليف هيئة خاصة وذلك لغرض تعيين الصناعات الواجبة التشجيع بتاريخ ١٠ شباط ١٩٤٠ ، تكون الهيئة برئاسة مدير المصرف الزراعي الصناعي وعضوية كل من مدير الاقتصاد العام وممثل من مديرية المباحث الصناعية وعضو من غرفة تجارة بغداد[٣] .

بعدما استقالت وزارة نوري السعيد الرابعة وجه الوصي عبد الاله الى نوري السعيد لتشكيل وزارته الخامسة (٢٢ شباط ١٩٤٠ – ٣١ اذار ١٩٤٠) واختار السعيد ضمن تشكيلته الوزارية الجديدة صادق البصام ليكون وزيرا للاقتصاد[٤] ، وهذه الوزارة لم تضع منهاجاً لها وأنما ارادت اكمال منهاجها الذي بدأته في وزارتها السابقة ، ولم تبقَ هذه الوزارة سوى شهرٍ وأسبوع واحد ، وفي هذه المدة القصيرة من عمر الوزارة اعدت وزارة الاقتصاد لائحة قانون سمي بـ(قانون اصلاح جنس الحيوانات) بسبب اهتمام الوزارة للحفاظ وصيانة الثروة الحيوانية في البلاد[٥] .

الاجتماع غير- =الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، ص٣٠ ؛ سهول صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ط١، مطبعة الخنساء ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص١٢١ ؛ مجلة الصناعي ، العدد الثاني ، السنة السادسة عشر ، ١٩٧٦ ، ص٣٠ .

(١) البلاد ، العدد ١٢٧٧ ، ٣ كانون الاول ١٩٣٩ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٥٠٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٤٠ ، ص٤٩ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/١٨٣٩ ، كتاب وزارة الاقتصاد رقم ١٠٧٦ في ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ ، ص٢-٥ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص٢١٤ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٥٠١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٠ ، ص٤٩ .

٢- محمد امين زكي[١] :

بعد استقالة وزارة نوري السعيد الخامسة شكلت وزارة رشيد عالي الكيلاني[٢] الثالثة (٣١ اذار ١٩٤٠ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١) واصبح محمد امين زكي وزيرا للاقتصاد[٣] ، وأهم الاعمال التي تم انجازها اثناء توليه الوزارة هي :

١- اصدار لائحة قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٤٠ والخاص بتعديل قانون تحسين ونقاوة المزروعات الحقلية رقم (٣) لسنة ١٩٣٨ كخطوة منه بالاهتمام بالمحاصيل الزراعية [٤] .

٢- وعملاً بالمنهاج الوزاري الذي قدمته وزارة الكيلاني المتضمن الاهتمام بأعمال وتنظيم شؤون العمال[٥] ، شرعت الوزارة بإصدار نظام عمال مكابس التمور رقم (٣٧) لسنة ١٩٤٠ لتنظيم شؤون عمال كبس التمور والاهتمام بأحوالهم[٦] .

---

(١) محمد امين بيك بن الحاج عبد الرحمن بن محمود نوسيوه تي من اسرة كردية معروفة ، اضيف (زكي) الى اسمه وتعني الحاذق ولد في مدينة كويره بالسليمانية عام ١٨٨٠ ، دخل المدرسة الابتدائية ثم الرشدية العسكرية وانتقل الى المدرسة الحربية في اسطنبول ، اصبح امر للمدرسة العسكرية في بغداد ، ونائباً عن لواء السليمانية في عدة دورات ، تولى العديد من الحقائب الوزارية (الدفاع والمعارف والاقتصاد والمواصلات) وتقلد مديريات عامة وهي (الاقتصاد والمساحة والاشغال) ، وكان مؤرخاً في مجال البحث التاريخي ومؤلفات علمية وعسكرية . للمزيد ينظر: محمد امين زكي بك ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ت: محمد علي عوني ، القسم الاول ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٦- ٧ ؛ محمد امين زكي ، مشاهير الكرد وكردستان في العهد الاسلامي ، ت: سانحة محمد امين زكي ، ط٣ ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٠-١١ ؛ سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص٦١ - ٦٢ .

(٢) ولد في بغداد سنة ١٨٩٣ ودرس فيها الاعدادية والرشدية ثم الحقوق ، وتقلد وظائف عدة ومنها التدريس في الحقوق ومديراً عاماً للاوقاف في الموصل ثم حاكم في محكمة الاستئناف وعمل بالمحاماة ، عين وزير للعدل في عام ١٩٢٤ ، واصبح رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً للملك فيصل الاول سنة ١٩٣٢ ، سنة ١٩٣٣ شكل وزارته الاولى والثانية وفي عام ١٩٤٠ شكل وزارته الثالثة ؛ للمزيد ينظر: محمد انيس ، اوراق ناجي شوكت ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٥-١٩٦ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص ١٣٢ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٩٩ ، ١٥ ايار ١٩٤٠ .

(٥) قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ - ١٩٦٥ ، دار الحوراء للطباعة والنشر ، بغداد ، د ت ، ص١٣٠ .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٠٩ ، ١٦ حزيران ١٩٤٠ .

٣- فتح اسواق جديدة لتصدير القطن بالتوجه نحو اليابان لتصدير هذه السلعة المهمة للاقتصاد العراقي ، خصوصاً بعد السياسة التي اتبعتها بريطانيا في العراق (سياسة التفقير)[١] ، فتم بيع حاصلات القطن لتلك السنة الى شركة متسوبيشي اليابانية ضمن الاتفاق بين الشركة والحكومة العراقية [٢] ، وقد نشطت الصادرات العراقية الى اليابان في ضوء تصدير نسبة من المنتجات العراقية لليابان مقابل ما يستورده العراق من بضاعة، وهذا الاجراء بمثابة اعانة للمصدرين العراقيين وخصوصا مزارعي القطن لتشجيعهم لزراعة هذا الحاصل الفتي وتطويره [٣] وبلغ مجموع مايصدره العراق من القطن الخام الى اليابان بـ(٦٩١) طن في عام ١٩٥١[٤] .

بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٠ اعلنت ايطاليا الحرب على الحلفاء فطلب السفير البريطاني في العراق كينهان كورنوالس (Kinahan Cornwallis)[٥] من الحكومة العراقية بضرورة قطع العلاقات مع ايطاليا كما قطعت مع المانيا ، فعارضة الكيلاني وبعض اعضاء وزارته [٦] باستثناء نوري السعيد وزير الخارجية [٧] ، وايد السعيد في موقفه

---

(١) سياسة اتبعتها بريطانيا مع العراق تتجسد بالامتناع عن شراع المحاصيل ومنها القطن مما يؤدي الى انتشاره وقلة اسعاره للإضرار بالسوق التجاري ، واتبعت هذه الطريقة لأغراض سياسية : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص ١٣٨ .

(٢) سنان صادق حسين الزيدي ، العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .

(٣) البلاد ، العدد ١٣٤٠ ، ٢٣ شباط ١٩٤٠ .

(٤) وزارة الاقتصاد ، نشرة الاحصاءات الشهرية كانون الثاني – ايلول ١٩٥١ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ ١٩٥٢ ، ص٣٢ .

(٥) ولد في ولاية نيويورك الامريكية عام ١٨٨٣ وهو ينحدر من اسرة ذات تاريخ عسكري ، تلقى تعليمه في كلية كلية هيلبيري بجامعة اكسفورد ودرس القانون واللغة العربية وتخصص بهما عام ١٩٠٦ ، التحق بالخدمة المدنية في السودان بعدها انتقل الى وزارة المالية في الحكومة المصرية عام ١٩١٢ وأنضم الى الجيش برتبة رائد ، عمل مستشاراً للملك فيصل ومستشاراً لوزارة الداخلية ؛ للمزيد ينظر: عدي محسن غافل الهاشمي ، كينهان كورنوالس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٦-١٤ .

(٦) قيس جواد علي الغريري ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

(٧) قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩ قطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية وتسفير رعاياها خوفاً من تولد ارتباكات في العراق نتيجة تواجدهم فيه بسبب قيام الحرب العالمية الثانية : د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٥ ، الجلسة المنعقدة-

موقفه هذا وزير الاقتصاد محمد أمين زكي[١] الذي قدم استقالته للحكومة ، فصدرت ارادة ملكية في ٤ تموز ١٩٤٠ بتعيين وزير الدفاع طه الهاشمي وزيراً للاقتصاد بالوكالة [٢] .

صدر عن وزارة الاقتصاد اثناء تولي طه الهاشمي وكالتها في سبيل رفع مستوى الفلاحين وتأمين تعاونهم وتحسين معيشتهم قامت الوزارة بوضع لائحة قانونية للجمعيات التعاونية ، لتكون حافزا لتعميم الجمعيات الزراعية في العراق اسوة بمصر التي نجحت نجاحا باهرا في حركة التعاون الزراعي[٣] ، وصدر بناءاً على اقتراح وزير الاقتصاد نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم (٨٤) لسنة ١٩٤٠ لإحصاء المنتوجات الزراعية وجمع المعلومات الخاصة بالأنتاج الزراعي والحيواني[٤] .

٣- السيد عبد المهدي المنتفكي :

بعد استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة امر الوصيعبد الاله بتكليف طه الهاشمي (٣١ كانون الثاني ١٩٤١ – ١ نيسان ١٩٤١) بتأليف الوزارة واستوزر السيد عبد المهدي على وزارة الاقتصاد [٥] ، وعزمت الوزارة في منهاجها على اتباع سياسة الاقتصاد والتأمين في الاموال العامة وحصر الانفاق على المواد الضرورية والاشراف على موارد البلاد الرئيسية وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى ومكافحة البذخ وتعويد ابناء الشعب على التوفير الاقتصادي [٦] ، واهم الاعمال التي قامت بها الوزارة في عهده هي :

١- اصدر اوامره الى اللجان المختصة في وزارة الاقتصاد بجمع ودراسة ملاحظات لجنة الشؤون المالية في مجلس النواب العراقي والتي تتعلق بوضع البلاد الاقتصادي واستثمار

=بتاريخ٥ايلول ١٩٣٩ ، ص٨ ؛ وزارة الخارجية ، العراق وسوريا ١٩٤١ ، سلسلة كتب مترجمة العدد ١٤ سنة ١٩٨٥ ، مركز البحوث والمعلومات ، ص١١٣ .

(١) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، ط١ ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٩٨ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ص٢٢٥ .

(٣) الزمان ، العدد ٩٦٥ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٠ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٦٢ ، ٢٣ كانون الاول ١٩٤٠ .

(٥) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص٣٠ .

(٦) مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص٤٤٥ – ٤٤٦ .

موارده ووضع تقرير شامل حول المشاريع الاقتصادية التي تنهض بالبلاد[١] ، وان اهم الملاحظات التي طلبت اللجنة المالية في مجلس النواب الاهتمام بها من قبل وزارة الاقتصاد هي درس امكانية المملكة لأنشاء الصناعات والنهوض بها ، ووضع منهج الانشاء الصناعي لكي تستمر الحكومات المتعاقبة في تطبيقه[٢] .

٢- اتخذت الوزارة في سبيل الاعتناء بالغابات وحمايتها ـ لما فيها من نفع للبلاد من الناحية الصحية والمالية ـ قرارها بمنع قطع الاشجار لصنع الفحم ، وخصصت الوزارة مايقرب من خمسمائة دينار من ميزانية مديرية الزراعة لحماية الغابات[٣] .

٣- عدلت الوزارة قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٤١ ، واعطى القانون المعدل الحق لوزير الاقتصاد تمديد الاجازات الوقتية للمشاريع الصناعية عند وجود الضرورة [٤] .

٤- اهتمت الوزارة بشؤون المعادن وعمل موظفوها المختصون على وضع التعليمات والارشادات الخاصة بكيفية اجراء التحريات الدقيقة عن المعادن في مختلف انحاء العراق الغني بهذه الثروة الاقتصادية [٥] .

٥- سنت الوزارة قانون السيطرة على نقل وبيع اسهم شركات النفط رقم (١٩) لسنة ١٩٤١، فحدد القانون عدم جواز نقل او بيع اسهم العراقيين الذين يملكون اسهم في شركات النفط الى اي شخص او شركة او حكومة اجنبية الا بموافقة وزير الاقتصاد ، والزمت حاملي هذه الاسهم بتسجيلها في وزارة الاقتصاد ، وتحققت بهذا القانون رغبة الحكومة بالسيطرة على بيع وانتقال الاسهم التي يحملها العراقيون ومنعها من الانتقال الى اشخاص ليس من المصلحة العامة ان تنتقل اليهم[٦] .

---

(١) البلاد ، العدد ١٦٣١ ، ١٦ شباط ١٩٤١ .

(٢) الزمان ، العدد ١٠٢٨ ، ٤ شباط ١٩٤١ .

(٣) البلاد ، العدد ١٦٤٦ ، ٥ اذار ١٩٤١ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الرابع ، السنة الرابعة ، نيسان ١٩٤١ ، ص٣١٦ .

(٥) الزمان ، العدد ١٠٤٩ ، ٢٥ اذار ١٩٤١ .

(٦) محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

٤- محمد يونس السبعاوي[١] :

في اعقاب الحرب العراقية البريطانية في نيسان ١٩٤١ كلف رشيد عالي الكيلاني (١٠ نيسان ١٩٤١ – ٢٩ ايار ١٩٤١)[٢] بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٣٩ بتأليف الوزارة واختير ضمن التشكيلة الوزارية محمد يونس السبعاوي ليكون وزيرا للاقتصاد[٣] ، ونظراً لصعوبة الظروف السياسية التي تمر بها البلاد لم تضع الحكومة منهاجاً اقتصاديا واضحا وأكتفت بتحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار[٤] ، وكان اهم الاعمال التي قامت بها الوزارة اثناء توليه المنصب مايأتي :

١- أنشاء خمسة مخازن في الأماكن التي يزرع فيها التبغ ، لاسيما في مدينة السليمانية بسبب انتشار زراعة التبغ في المناطق الشمالية من البلاد ، فقامت الوزارة بوضع التصاميم اللازمة وبلغت كلفة انشاء هذه المخازن (١٤٠٠٠) الف دينار[٥] .

٢- انشاء حقول نموذجية لزراعة القطن في جميع المناطق الذي يزرع فيها هذا المحصول لكي تكون هذه الحقول مراكز خاصة لتدريب المزارعين على زراعته وفق الاساليب والطرق الحديثة ، وتوزيع بذور القطن مجاناً لتوسيع مناطق زراعته[٦] ، وجاءت هذه الخطوة نتيجة

---

(١) ولد محمد يونس عبد الله الحبيب في ٢٤ اذار ١٩١٠ بالموصل بإحدى احيائها الشعبية يسمى (عبدو خوب) ، سمي على اسم النبي يونس وأضاف اليه ابوه (محمد) فأصبح اسمه محمد يونس ، انضم السبعاوي الى المدرسة القحطانية ، ونتيجة لحبه لخاله الذي كان يساعده بكل شيء عرف بين اقرانه بـ (السبعاوي) في عام ١٩٢٨ اكمل دراسته الاعدادية في بغداد ، وعمل في جريدة البلاد ، اصبح عضو مجلس النواب العراقي الدورة التاسعة ، ووكيلاً لوزارة الاقتصاد في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة ، وفي ٢٩ مايس ١٩٤١ اعلن نفسه حاكما عسكرياً بعد ان تركت الوزارة مقاليد الحكم في بغداد اثناء الحرب العراقية البريطانية . ينظر: خيري العمري ، يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٣ – ٣٠ ؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠ – ١٩٥٨) ، ج٢ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٣ .

(٢) حوادث العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر ونستن تشرشل في مذكراته ، ت: جعفر خياط ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص ٢٧ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص ١٦٨ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة محمد يونس السبعاوي التقاعدية المرقمة ٣١٠٦٨٨٢٠٢٩.

(٤) عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، مج٤ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١١٢ – ١١٣ .

(٥) البلاد ، العدد ١٦٨٩ ، ٢٧ نيسان ١٩٤١ .

(٦) (الاحوال) (جريدة) ، العدد ٢٠٠ ، ٢٧ نيسان بغداد ١٩٤١ .

نتيجة توجه السياسة الاقتصادية بعد الاحتلال نحو التوسع في انتاج المواد الاولية ومنها القطن لكي يكون مورداً اقتصادياً رئيسياً[١] .

٣- القيام بالأعمال التي تتعلق بالتموين والاستهلاك[٢] ، وخصصت مخزنين بجانب الكرخ لخزن ماتحتاجه مديرية شؤون الحبوب من الحنطة للاستهلاك المحلي بعد حصولها على كميات من الطحين والحنطة لكي تؤمن حاجات الشعب ، وألّفت لجان شعبية من المعلمين والمدرسين لتراقب عملية البيع والتوزيع وضبط الاسعار ، ووزعت عليهم هذه الاعمال اثناء العطلة الصيفية [٣] .

٤- انهت الوزارة خدمات اربع موظفين بريطانيين وهم (المستر جون بي دايموند والمستر جون كلاكار والمستر لويد والمستر ارثي كوبتر) عاملين في الوزارة بسبب مواقفهم وتصرفاتهم ازاء الحكومة وترك وظائفهم والذهاب الى السفارة البريطانية [٤] .

٥- قامت الوزارة باستلام الابار النفطية من السلطات البريطانية واخذت الحكومة تستعمل هذه الابار تمهيدا لإلغاء الامتياز ، حيث طرح السبعاوي هذه الفكرة كوسيلة للضغط على السلطات البريطانية وفرصة يجب انتهازها لتحرير هذه الثروة الوطنية ، وايد الفكرة من حيث المبدأ رئيس الوزراء الكيلاني ، حيث اخذ يميل الى اعطاء الامتياز الى الالمان ، بينما عارض السبعاوي هذه الفكرة بشدة كونه يعتقد بامكانية استثمار النفط استثمارا مباشرة من قبل الحكومة [٥] .

٥- نصرت الفارسي :

عندما عهد الى جميل المدفعي ليشكل وزارته الخامسة (٢ حزيران ١٩٤١ - ٧ تشرين الاول ١٩٤١) وقع الاختيار على نصرت الفارسي ليكون وزيرا للاقتصاد[٦] ، فكان من جملة اعمال الوزارة هي :

---

(١) مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٥٧٨ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد السادس والسابع ، السنة الرابعة ، حزيران وتموز ١٩٤١ ، ص٥٢٧ .

(٣) البلاد ، العدد ١٧١٧ ، ٢٨ مايس ١٩٤١ .

(٤) الزمان ، العدد ١١١٤ ، ١٧ ايار ١٩٤١ .

(٥) خيري العمري ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص ٧ - ٨ .

١- اصبح وزير الاقتصاد رئيساً لـ(لجنة التموين المركزية)[١] التي قامت بتأليفها وزارة المدفعي الخامسة لغرض تأمين المواد الغذائية الى الشعب ، بعد الاحتلال البريطاني للعراق وتسخير امكانياته الاقتصادية لخدمة المصالح البريطانية [٢] ، فقامت اللجنة بألغاء القيود التي فرضت على التصرف بمخزون السكر وقامت ببيعه بأسعار مناسبة [٣] ، والفت لجان لاستيراد الحنطة من الخارج وبيع المتيسر منها في الاسواق المحلية ، وكانت لهذه الاجراءات أثرها الفعال في عودة الاسعار الى وضعها الطبيعي[٤] ، فضلاً عن ذلك عينت عينت الوزارة مراكز لبيع الدقيق بأسعار محددة للسكان ، ففتحت مركزين لبيع الطحين الاول في الاعظمية والثاني في الكاظمية وكانت تعمل جاهدة لفتح مراكز اخرى في المحافظات [٥] .

٢- عملت الشعبة الجيولوجية التابعة لوزارة الاقتصاد على انجاز عدة ابار في البادية الجنوبية لغرض توفير المياه لسكان تلك المناطق التي هي بحاجة للمياه [٦] .

٣- طلبت وزارة الاقتصاد من وزارة الخارجية تنسيق العمل مع ممثليات الدول الاخرى لتخصيص البواخر التجارية لنقل الحاصلات والمنتجات العراقية كالتمور الى الخارج لما له من اثر في تطور تجارة البلاد الخارجية [٧] .

٤- اصدرت الوزارة نظام بيع التبغ بالجملة رقم (٤٣) لسنة ١٩٤١ ، حيث أجاز النظام لأصحاب معامل السكاير الميكانيكية شراء التبوغ من التجار المجازين للبيع بالجملة ولا يجوز شرائها من قبل دائرة الانحصار [٨] .

---

(١) تألفت هذه اللجنة بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ من ثمانية اعضاء يتم تعيينهم من قبل رئيس الوزراء وتكون برئاسة احد الوزراء ويكون لها الحق بتأليف لجان فرعية في العاصمة ومراكز الالوية ؛ للمزيد ينظر: الوقائع العراقية ، العدد ١٧٣٦ ، ١٢ ايلول ١٩٣٩؛ محمد عويد محسن الدليمي ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٢) الزمان ، العدد ١١٣٤ ، ١١ حزيران ١٩٤١ ؛ صباح مهدي رميض ، المصدر السابق ، ص٢٦٤ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، المصدر السابق ، العدد السادس والسابع ، حزيران وتموز ١٩٤١ ، ص٥٢٨ .

(٥) الزمان ، العدد ١١٣٨ ، ١٦ حزيران ١٩٤١ .

(٦) العراق ، العدد ٥٨٨٤ ، ١١ ايلول ١٩٤١ .

(٧) الزمان ، العدد ١١٥٧ ، ٨ تموز ١٩٤١ .

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ١٩٤٦ ، ١٨ ايلول ١٩٤١ .

٥- اوفدت الوزارة الاخصائي الزراعي (ناظم سرسم) الى فلسطين لجلب عدد من الابقار والطيور لتربيتها والاستفادة منها في الحقول في سبيل تطوير وتنمية الثروة الحيوانية في البلاد[١] .

٦- السيد عبد المهدي المنتفكي :

اسندت وزارة الاقتصاد الى السيد عبد المهدي مرة اخرى بموجب الإرادة الملكية المرقمة (٦٢٩) عندما تسلمت وزارة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الاول ١٩٤١- ٤ تشرين الاول ١٩٤٢) مهام الحكومة [٢] ، فكان مجيء الوزارة في ظروف اقتصادية وسياسية صعبة ، بسبب قيام الحرب العراقية البريطانية ودخول قواتها للعراق ، فأضطربت الاسواق وشحة البضائع والسلع وارتفعت الاسعار[٣] ، وزاد الامر سوءاً ظهور فئة من الاحتكاريين تمثل الفئة المتنفذة في السلطة الذين سيطروا على اقتصاد البلد[٤] ، وكان على الوزارة في ظل هذه الاوضاع ان تقوم بالأعمال التالية:

١- اثرت الازمة العالمية تأثيراً مباشر في الاسواق المختلفة وكان لها اثر محسوس في العراق ؛ نظرا لارتفاع الاسعار وكان لابد للحكومة من وقفة جدية للقضاء على موجة الغلاء ، فتحدث وزير الاقتصاد (عن اسباب ازمة غلاء الاسعار التي يعانيها العراق هو قلة وسائل النقل التي تنقل الصادرات والاستيرادات ، كذلك نتيجة المضاربات والجشع الذي استولى على بعض التجار وحملهم على الاحتكار وايضا المستهلكين انفسهم الذي اخذوا بشراء وخزن ما ليس لهم به حاجة ماسة لذلك ازدادت الحالة سوءً ، وذكر ان الحالة لاتدعوا للخوف والقلق كون العراق من الاقطار التي لاينتهي موسم من مواسم انتاجه الا وابتدأ موسم اخر)[٥].

اهتمت الحكومة بتوفير اسباب المعيشة للشعب فأخذت وزارة الاقتصاد تدرس الطرق الواجب اتخاذها لوقف موجة الغلاء ، فأجتمعت لجنة التموين المركزية برئاسة وزير الاقتصاد ووافقت على اجراءات كثيرة منها ، استيراد كميات كافية من المواد الضرورية لاستهلاك الشعب ، وقررت مفاتحة وزارة المالية بضرورة الغاء رسم الوارد الكمركي على

---

(١) الزمان ، العدد ١٢٢١ ، ٢١ ايلول ١٩٤١ .

(٢) العراق ، العدد ٥٩٠٩ ، ١٠ ت١ ١٩٤١ .

(٣) صالح احمد العلي ، المصدر السابق ، ص ٧٠٤ .

(٤) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

(٥) العراق ، العدد ٥٩٣٥ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٤١ .

الطحين المستورد من الهند لغرض جلب كميات كبيرة منه من قبل التجار[١] ، وأمرت الوزارة باعة السكر والشاي والقهوة والخامات ان يسجلوا الكميات الموجودة لديهم من هذه المواد لدى الوزارة للحد من تهريب هذه البضائع وتفريقها[٢] ، وقامت الوزارة بتحديد الاسعار محاولة منها لمنع الباعة من بيع حاجياتهم بأكثر من السعر المقرر[٣] ، وأزالة كافة العقبات التي تعترض استيراد الحبوب من الخارج ليجلبها من يريد ذلك[٤] ، وأهتمت الوزارة بجعل المواد الموردة تحت مراقبة حكومية وتهيئة وسائل النقل لجلب الحاجيات الضرورية من الخارج وانعاش تصدير المنتوجات العراقية بعد تأمين حاجة البلاد منها تأميناً كاملا[٥]. كاملا[٥].

٢- من اجل معالجة الأوضاع الاقتصادية في ضوء المعطيات الجديدة اعلنت الحكومة لغرض تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد عن تشكيل (مديرية التموين العامة) وتقرر الحاقها بوزارة الاقتصاد لغرض تنفيذ قرارات التموين وتيسير ادارة شؤونه[٦] ، واستخدمت الحكومة بعد تشكيل هذه المديرية خبير بريطاني في شؤون التموين لغرض دراسة وضع الاسواق وحالة البلاد الاقتصادية [٧] .

٣- اصدرت الوزارة احد القوانين المهمة لغرض السيطرة على الاسواق ووضع حد للمتلاعبين بالأسعار ومحتكري البضائع وهو قانون منع الاحتكار رقم (٧٣) لسنة ١٩٤١، وأعتبر بموجبه المحتكر من يرتكب عملا مخلا بالنظام العام وتفرض عليه العقوبة ، وخول القانون وزير الاقتصاد بيع المواد المحتكرة بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية من المحكمة [٨] .

٤- قامت الوزارة كخطوة منها في سبيل تشجيع الصناعة المحلية بأعفاء المواد الاولية الاجنبية التي تستخدم لمشروع صناعة الصابون من رسوم الوارد الكمركي ولمدة خمس

---

(١) الزمان ، العددان ١٢٥٥ - ١٢٦٢ ، ٢ - ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

(٢) العراق ، العدد ٥٩٦٢ ، ١٥ كانون الاول ١٩٤١ .

(٣) الزمان العدد ١٣٠٠ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤١ .

(٤) مجلة الاخبار المصورة ، العدد الرابع عشر ، السنة الاولى ، تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص٨ .

(٥) الزمان ، العدد ١٣٠١ ، ٢٦ كانون الاول ١٩٤١ .

(٦) مظفر حسين جميل ، المصدر السابق ، ص٤٧٩ .

(٧) الزمان ، العدد ١٣١٦ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٤٢ .

(٨) الوقائع العراقية ، العدد ١٩٧٤ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤١ .

سنوات[١] ، وتشجيعا منها لزراعة القطن قامت بتسليف الفلاحين مبلغ قدره عشرة دنانير لكل طن من القطن وتكون الفائدة السنوية من هذه السلفة خمسة بالمائة [٢] .

٥- لمعالجة الاوضاع الاقتصادية شرّعت الوزارة العديد من القوانين والقرارات ، وكان احدها قانون مخصصات غلاء المعيشة رقم (٦٩) لسنة ١٩٤١ الذي منح موظفي الدرجة الثالثة والرابعة مخصصات غلاء المعيشة لمساعدة ذوي الدخل المحدود لتدبير حاجياتهم[٣].

وتفاوضت الوزارة مع عدد من التجار لجلب الخام الابيض والاسمر واعواد الكبريت المسمى في اللهجة العراقية (الشخاط) ومختلف المواد الضرورية للحاجة المحلية [٤] .

٦- في سبيل معالجة ازمة نقص السكر في البلاد عملت مديرية المباحث الصناعية التابعة الى وزارة الاقتصاد في استخراج السكر من التمر على شكل سائل او معجون لكي يفسح المجال لاستعماله في نواحي عديدة كصنع الحلويات والمربيات والمعجنات لغرض الاستغناء عن قسم كبير من السكر المستهلك[٥] ، وقامت الوزارة بأصدار تعميم للمتصرفيات كافة على استعمال عصير التمر بدل السكر وذاعت طريقتها هذه بواسطة كراسة خاصة اعدت لهذا الغرض[٦] .

٧- قامت مديرية الزراعة بتوزيع بذور الذرة الصفراء لأول مرة على المزارعين لتعميم زراعتها في البلاد على نطاق واسع والتشجيع للاقبال عليها كونها من المواد الغذائية الضرورية لتأمين حاجة البلاد اليها[٧] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٢٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص٣٤ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٢٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص١٨ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٩٧٠ ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

(٤) العراق ، العدد ٥٩٣٢ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

(٥) الزمان ، العدد ١٧٣٠ ، ١٨ اذار ١٩٤٢ .

(٦) العراق ، العدد ٦٠٦١ ، ١٨ نيسان ١٩٤٢ .

(٧) الزمان ، العدد ١٣٩١ ، ١٣ نيسان ١٩٤٢ .

من الجدير بالذكر ان السيد عبد المهدي اصبح وزيرا للأشغال والمواصلات ووكيل لوزارة الاقتصاد بعد استقالة وزير الاشغال والمواصلات محمد امين زكي[١] ، وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٨ بتاريخ ٩ شباط ١٩٤٢ بذلك[٢] ، وبقي شاغلا منصب وكالة وزارة الاقتصاد حتى العشرين من تموز ١٩٤٢ ، بعدها صدرت ارادة ملكية الخاصة بتعيين عبد الاله حافظ[٣] وزيراً للاقتصاد ، وفيما يلي اهم الاعمال التي قامت بها الوزارة في تلك الفترة [٤] :

١- اضطلعت وزارة الاقتصاد بمشروع اقتصادي له اهميته الكبرى في حياة البلاد الاقتصادية ، يرمي المشروع الى تأليف شركة وطنية تسهم فيها الحكومة باكثرية الاسهم لتقوم بأستثمار مورد الاسماك في المملكة ، وتقوم بتنظيم عملية البيع بالداخل والتصدير

---

(١) استقال وزير الاشغال والمواصلات محمد أمين زكي بسبب اعتلال حالته الصحية الذي لاتساعده على ان يرعى شؤون وزارته ، كذلك احتجاجا على ترشيح وزير المالية علي ممتاز الدفتري احد الاشخاص لمنصب (مدير المساحة العام) في وزارته خلافا لرغبته ، فرفع كتاب استقالته بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢ الى رئيس الوزراء نوري السعيد الذي قام بقبولها . للمزيد ينظر: العراق ، العدد ٦٠٠٨ ، ١٤ شباط ١٩٤٢ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص ٦٧ .

(٢) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة الخامسة عشر ، ١٢ شباط ١٩٤٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١، ص١٩٢ ؛ العراق ، العدد ٦٠٠٥ ، ١١ شباط ١٩٤٢.

(٣) هو عبد الاله بن محمد علي فاضل ال عبد الحافظ ولد في الموصل عام ١٨٩٥ واتم دراسته الثانوية فيها وسافر الى اسطنبول ليدرس طب الاسنان ، وفي عام ١٩١٩ سافر الى باريس ليدرس العلوم السياسية ، عاد الى بغداد فزاول مهنته مدرساً للاقتصاد السياسي في جامعة ال البيت ثم مدرس لعلم المال والاقتصاد السياسي في كلية الحقوق ، اصبح نائبا في مجلس النواب في عام ١٩٢٦ ، انتمى عبد الاله حافظ الى حزب الاخاء الوطني الذي تأسس عام ١٩٣٠ ، اصبح محافظ البنك الوطني وتولى اصدار بعض الصحف السياسية ، وفي عام ١٩٣٥ اسندت اليه مديرية التجارة ، تقلد مناصب وزارية فاصبح وزيرا للاقتصاد ووزيرا للخارجية . للمزيد من التفاصيل ينظر: فاضل طلال القريشي ، معجم مشاهير التاريخ والاعلام ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٤٩ ؛ علاء جاسم محمد الحربي ، وزراء خارجية العراق في العهد الملكي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣ – ٢٤ ؛ محمد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٣٧ .

(٤) (الحوادث) (جريدة) ، العدد ٢٧٠ ، ٢١ تموز بغداد ١٩٤٢ .

للخارج ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية اوفدت الوزارة (المسيو ديمتري بيلانوف)[١] اخصائي الاسماك الى الالوية الجنوبية ليتفقد بها شؤون الاسماك ، ونشطت الوزارة الى انشاء البنايات الفنية لأعمال ومشاريع هذه الشركة ، بعد ان حصلت موافقة وزارة المالية المبدئية على تأليف هذه الشركة وامتلاك المصرف الصناعي الزراعي ما لايقل عن٥١% من اسهمها [٢] .

٢- اعدت الوزارة العدة لزيادة منتوج الحنطة وتوسيع المساحات المزروعة من هذا المنتج ، وقامت الوزارة بإحضار كميات كبيرة من الحنطة الصالحة للزراعة لتوزيعها على الفلاحين ، وقررت توسيع مزارع الحبوب العائدة الى مديرية الزراعة العامة في مزرعة ابي غريب والحويجة[٣] ، فتسلمت ارضاً واسعة من مشروع الحويجة لاتخاذها مزرعة للحنطة ، وحصل توسع كبير في حقل ابي غريب لزراعة الحبوب .

٣- قامت الوزارة بزيادة اسعار التمور التي تشتريها الشركة المحتكرة للتمور (اندرو وير) من المواطنين وتقوم بتصديرها بنسبة ٢٥% عن الاسعار السائدة ، حيث ان هذه الاسعار قد عينت من قبل الحكومة في الحالة الاعتيادية واصبحت واطئة ولا تتلائم وظروف الحرب العصيبة [٤] .

---

(١) خبير روسي متخصص بالأسماك استخدمته الحكومة العراقية لمدة سنتين بموجب عقد لتطوير هذا المنتج . ينظر: د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٤ ، ص٢٢ .

(٢) الزمان ، الاعداد ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ٢٨ و ٣١ تموز و ١ اب ١٩٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ١٥٠٩ ، ٣١ اب ١٩٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ، العددان ١٥٢٤ ، ١٥١٩ ، ١٨ ايلول و ١٢ ايلول ١٩٤٢ .

٦- سلمان البراك [١] :

عندما تشكلت وزارة نوري السعيد السابعة (٨ تشرين الاول ١٩٤٢ – ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣) لم يستوزر سلمان البراك اول الامر على وزارة الاقتصاد وانما اختير عليها الحاج عبد المحسن شلاش[٢] الذي كان مريضاً في المستشفى وطلب أعفائه من تسلم حقيبة الاقتصاد فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٥ بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ بقبول استقالة عبد المحسن شلاش وتكليف سلمان البراك ليشغل منصب وزير الاقتصاد[٣]، واهم ماقامت به الوزارة من اعمال في تلك الفترة هي :

١- بتاريخ ٣ شباط ١٩٤٣ عقدت الوزارة مؤتمر اطباء البيطرة ولمدة عشرة ايام كخطوة للوزارة للوقوف على اهم المشاكل التي تعترض تقدم الثروة الحيوانية ، وحضر المؤتمر

---

(١) سلمان البراك بن جنديل بن خدام بن عبد نوح بن جمعة بن داود بن مساعد ، ولد في منطقة الشوملي عام ١٨٨٠ ، وتسمية (البراك) نسبة الى الجد الاعلى وهو براك بن جنديل تعلم القران الكريم على يد الملالي ثم دخل المدرسة الرشدية في الحله وسافر الى اسطنبول ليكمل تعليمه وبعد عودته تم تعيينه في دائرة النفوس في الحله ، شارك في المقاعد المخصصة الى لواء الحله في اغلب الدورات اشترك في عدد من الوزارات العراقية فأصبح وزيرا للري والزراعة مرتين وعلى وزارة الاعمار مرتين والاقتصاد مرتين والدفاع بالوكالة. للمزيد من التفاصيل ينظر: يحيى كاظم المعموري ، الشيخ سلمان البراك ، ط١ ، دار الفرات ، الحله ، ٢٠٠١ ، ص ٨ – ٣٩ ؛ محمد رشيد عباس النعيمي ، نواب لواء الحلة وانحدارهم الاجتماعي والثقافي وانتمائهم السياسي في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ٢٤ ، الاصدار ٤ ، ٢٠١٣ ، ص١١٠٢ ؛ يحيى كاظم المعموري ، النشاط السياسي لنواب الحلة في البرلمان العراقي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤٧ .

(٢) عبد المحسن عبود سعيد حاجم شلاش من مواليد ١٨٨٢ ابرز رجال الاعمال في البلاد وورث التجارة عن ابيه تعلم بالكتاتيب القراءة والكتابة التحق للجيش العثماني عام ١٩٠٣ ، كان من رجال السياسة والادب ، اصبح نائبا في مجلس النواب العراقي عن لواء الديوانية عام ١٩٢٤ و عام ١٩٢٨ وعن كربلاء في الدورة الاولى عام ١٩٢٥ ، واصبح عضوا في مجلس الاعيان عام ١٩٣٧ ، اسندت اليه وزارة المعارف في الوزارة النقيبية الثالثة لكنه اعتذر ، واصبح وزيرا للمواصلات والاشغال مرتين والمالية والاقتصاد : للمزيد ينظر امير احمد رحيم الشمري ، عبد المحسن شلال ١٨٨٢ – ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص٨ – ١١٥ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة عبد المحسن شلاش التقاعدية المرقمة ١٤٨٦٥/م ؛ حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٣٦ ؛ مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩ ، ص٢٧٩ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص٩٨ ؛ الزمان ، العدد ١٥٧٢ ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٢ .

الوصي عبد الاله ومجموعة من الوزراء والاطباء البيطريين ، وتمت الاشارة الى الامراض الحيوانية التي تنتقل الى الانسان وضرورة مكافحتها .

٢- وضعت وزارة الاقتصاد منهاجا واسع لأنشاء مشاتل للفواكة في مختلف انحاء البلاد وقامت بشتل قسم من الاراضي الجديدة في بعض الالوية بأنواع من المحاصيل .

٣- لاحظت الوزارة النقص في الثروة الحيوانية وحاجة البلاد الى المواشي فأجازت استيرادها من البلاد المجاورة لغرض تعويض حاجة البلاد في هذا الجانب [١] .

٤- قامت الوزارة بوضع بعض القوانين المهمة التي تخص ثروة البلاد الطبيعية ومنها قانون النفط ومنتوجاته رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٣ [٢] ، وقانون المعادن رقم (٣١) لسنة ١٩٤٣ الخاص بأعمال الحفر والتنقيب والتحري والاستثمار ومنح رخصة التنقيب [٣] .

قدم نوري السعيد الى الوصي استقالة وزارته لغرض تأليف وزارة جديدة يعتمد بها على وجوه جديدة ، فعهد اليه الاخير لتأليف وزارته الثامنة (٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ - ٣ حزيران ١٩٤٤) [٤] ، وتم اسناد وزارة الاقتصاد مرة اخرى الى سلمان البراك لتقوم الوزارة بالأعمال الأتية :

١- اوفدت الوزارة مدير الزراعة العام (محمد سليم الراضي) للمشاركة في المؤتمر الزراعي لدول الشرق الاوسط الذي عقد للمدة من ٧ - ١٠ شباط ١٩٤٤ في القاهرة لمناقشة مشاكل الفلاح واستصلاح الاراضي وانجراف التربة ومكافحة الاوبئة والامراض النباتية[٥]، وبعدها سافر الى فلسطين وسورية لدرس قضية مكافحة الحشرات الزراعية ومنها الحشرة القشرية التي تصيب الحمضيات وذبابة البحر الابيض المتوسط ومكافحة الجراد[٦] .

٢- اتفقت الوزارة مع شركة اندرو وبر المحتكرة للتمور بعد المفاوضات التي جرت بينهم على شراء التمر الزهدي من الفلاحين ، وتعهدت الشركة بشراء (٢٥٠٠٠) طن بسعر

---

(١) الزمان ، الأعداد ١٦٣٦ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ ، ٥ - ١٤ - ١٥ شباط ١٩٤٣ .

(٢) كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ط١ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٣٦٤ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٢٠٨٧ ، ٣٠ اذار ١٩٤٣ .

(٤) سيف الدين الدوري ، نوري باشا السعيد ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٣٩ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٤٤ ، ص٩ + الزمان ، العدد ١٩٣٨ ، ٤ شباط ١٩٤٤ .

(٦) الزمان ، العدد ١٩٦٧ ، ١٠ اذار ١٩٤٤ .

(٢٠) دينار للطن الواحد من المحطات العراقية بين بغداد والبصرة بعد طرح مصاريف الشحن ونفقات التحميل[١] .

٣- قامت الوزارة بأرسال عدد من الطلاب الى مصر لغرض دراسة الطب البيطري[٢] .

٤- اتخذت الوزارة الترتيبات اللازمة لغرض انشاء معمل للورق في العراق ، وأجرت اتصالات مع الدوائر المسؤولة كون ان المواد الاولية لهذه الصناعة متوفرة في شمال العراق وهناك ارتفاع فاحش في اسعار الورق .

٥- نظمت وزارة الاقتصاد (دائرة الاحصاء) استمارات تملأ من قبل المزارعين لأجراء احصاء الانتاج الزراعي والحيواني لما لهذا الاحصاء من اهمية كبرى للتعرف على مدى تقدم اساليب الزراعة لتقوم الحكومة على ضوئه اتخاذ التدابير لانعاش مرافق البلاد الزراعية والحيوانية [٣] .

٦- تم تعيين المستر ايفور لويد[٤] مستشار لوزارة الاقتصاد ، اضافة الى واجباته كرئيس لجمعية التمور[٥] .

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الاول والثاني والثالث ، السنة السابعة ، كانون الثاني وشباط واذار ١٩٤٤ ، ص ١١٤ .

(٢) الزمان ، العدد ١٩٨٠ ، ٢٥ اذار ١٩٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ ، ١٢ - ٢٦ نيسان ١٩٤٤ .

(٤) ضابط بريطاني برتبة ميجر استخدمته الحكومة العراقية عام ١٩٤٠ رئيساً لجمعية التمور لمدة خمس سنوات سنوات براتب شهري قدره (٢٠٠) دينار ، اضفى على نفسه سلطة عسكرية حينما احتل الجيش البريطاني العشار عام ١٩٤١ واصبح المسؤول عن ادارتها نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية ، كان له دور استخباري كبير بسبب تمتعه بعلاقات وثيقة بالمؤسسات الادارية والاقتصادية والسياسية وبعض شخصيات البصرة ، تم تجديد عقده عام ١٩٤٤ كرئيس لجمعية التمور لمدة ثلاث سنوات واعطى الحق لوزارة الاقتصاد الاستفادة من خدماته في المواسم التي تقل فيها اعمال الجمعية ؛ زينب كاظم احمد العلي ، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ، ص٢١و٧٧ ؛ د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٤٩٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٠ ، ص٥٧ ؛ (الثغر البصرية) (جريدة) ، العدد١٨٦١ ، ١١ ايار البصرة ١٩٤١.

(٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الاول والثاني والثالث ، كانون الثاني وشباط واذار ١٩٤٤، ص١٠٣ ؛ البلاد ، العدد ٢١٥١ ، ١٦ شباط ١٩٤٤ .

٧- وضعت الوزارة التصاميم اللازمة للاستفادة من مياه الشلالات في شمالي العراق بسبب قوتها وما تحققه من فائدة لاستخدامها في الصناعات العصرية ، وقامت بتقديم المقترحات لاستغلال هذه الثروة في سبيل نهضة البلاد[١] .

٧- توفيق وهبي[٢] :

عهد الوصي عبد الاله الى حمدي الباجه جي لتأليف وزارته الاولى (٣ حزيران ١٩٤٤ - ٢٨ اب ١٩٤٤) وتم اختيار تشكيلتها من قبل الوصي حتى سميت بـــ(وزارة الوصي) وعهدت حقيبة الاقتصاد الى توفيق وهبي[٣] لتقوم بالأعمال التالية :

١- صدر التعديل الثاني لقانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٤ ، وقد نص القانون على جعل مدير الانحصار مديرا عاما يكون المسؤول امام وزير الاقتصاد فقط ، واعطت الحق للوزير تعيين المناطق التي يزرع بها التبغ بإجازة [٤] .

٢- نتيجة الاضرار التي تعرض لها منتجي التمور في حالة عدم شراء الفائض من تمورهم من قبل التجار والمضاربين ، عقدت الوزارة في ٢١ حزيران ١٩٤٤ اتفاقية احتكار التمور بين شركة (اندرو وير) وجمعية التمور العراقية ، تعهدت بموجبها الشركة بشراء حاصل تمور البصرة وشراء خمسة وعشرون الف طن من تمور الزهدي من الالوية الاخرى لموسم ١٩٤٤[٥] .

---

(١) الزمان ، العدد ٢٠٠٨ ، ٢٩ نيسان ١٩٤٤ .

(٢) ولد بالسليمانية عام ١٨٩١ وهو توفيق ابن معروف بن محمد بك بن حسن بك بن ميران بك ، سمي بـ(وهبي) لذكائه وتقدمه بالدراسة ، تعلم في المدارس الدينية بالسليمانية ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية وتوجه الى اسطنبول للدراسة في الكلية الحربية ، اصبح امرا للكلية العسكرية في بغداد عام ١٩٢٩ ، وعّين متصرفا للواء السليمانية ومديرا عاما للأشغال والمساحة ، واشتغل في حقول التربية وله مولفات في اللغة العربية والكردية ، وعضوا في المجمع العلمي العراقي اجاد اللغات الكردية والعربية والتركية والفارسية والانكليزية والفرنسية والالمانية ، اصبح نائباً عن الموصل والسليمانية ، وعضواً في مجلس الاعيان ، تقلد العديد من الحقائب الوزارية (المعارف والاقتصاد والشؤون الاجتماعية). ينظر: هيوا حميد شريف ، توفيق وهبي ١٨٩١ - ١٩٨٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص٧ - ٨٥ ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، المجلد الاول ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦٠-٣٦١ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص ٢٠٥ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٠٨ ، ٢٤ تموز ١٩٤٤ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٤ ، ص١٩ و ٢٠ .

٣- انشاء مزرعة نموذجية بالموصل في (قره لوز) وتزويدها بالمكائن والمضخات التي تحتاجها ، وقامت مديرية الزراعة بتعيين كوادرها من الموظفين الزراعيين لنجاح هذه المزرعة[١] .

بعد ان استقالت وزارة حمدي الباجه جي اسند اليه الوصي عبد الاله مرة اخرى لتأليف وزارته الثانية (٢٩ اب ١٩٤٤ - ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦) ، واعيد فيها اختيار توفيق وهبي ضمن الهيئة الوزارية على وزارة الاقتصاد لتقوم بما يلي[٢] :

١- اصدرت الوزارة قانون الجمعيات التعاونية رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٤ (تم التكلم عنه في الفصل الاول من الرسالة) تناول احكام تأسيس الجمعيات التعاونية وتسجيلها وعضويتها وادارتها واجتماعاتها وحل الجمعيات وتصفيتها وامتياز الجمعيات واندماجها [٣] .

٢- بسبب كثرة استيراد الآلات والادوات الزراعية الى العراق للاستفادة منها وتأجيرها للمزارعين قرر مجلس الوزراء تأليف هيئة استشارية للقيام بأحداث شعبة خاصة بأدارة المكائن والآلات تلحق بوزارة الاقتصاد[٤] ، فانشأت شعبة (ادارة المكائن والآلات الزراعية) لغرض النهوض بالزراعة وادخال الاساليب والطرق العصرية ، وتسلمت الوزارة اعداد كثيرة من هذه المكائن والآلات الزراعية وعقدت اتفاقاً مع الحكومة الامريكية لتجهيز العراق بما يحتاجه من هذه المكائن[٥] ، واستمر الاستثمار في المكائن والآلات الزراعية والمضخات لتيسير وصول المكائن للمزارعين[٦] .

٣- الّفت الوزارة مجلس استشاري لانحصار التبغ برئاسة مدير الانحصار العام وعضوية مدير المصرف الزراعي الصناعي ومدير الاقتصاد وممثل عن وزارة المالية (احمد

---

(١) الزمان ، العدد ٢١١١ ، ٢٩ اب ١٩٤٤ .

(٢) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨ ، ص١٨٤ .

(٣) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٦٢ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ ايلول ١٩٤٤ ، ص٧٠ .

(٥) (صوت الاهالي) (جريدة) ، العدد ٦٩٦ ، ١٣ تشرين الاول بغداد ١٩٤٤ .

(٦) ادوث وائي ، أيف ، بيتروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ - ١٩٧٥ ، ت: عبد المجيد حسيب القيسي ، ج١ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٦٠ .

السعدي) وعضو غرفة التجارة (عبد الله لطفي الحاج) ، لغرض وضع قواعد تصنيف التبغ عن شرائه من الزراع وبيعه وتعيين اسعار الشراء والبيع لكل صنف من الاصناف[١] .

٤- عملت الوزارة في سبيل تطوير انتاجها الزراعي بجلب الخبراء من الخارج ، فاستقدمت خبيرين فنيين لدرس مشروع التبوغ وصناعة السكاير ، وحضر ستة خبراء مصريين مختصين بزراعة القطن لغرض استخدامهم في العراق[٢] .

٥- بحثت وزارة الاقتصاد في الطرق الواجب اتباعها لتنشيط الصناعة الوطنية الضرورية للبلاد فألفت لجنة لتعيين الصناعات الواجبة التشجيع وتشييد المصانع بعد استيراد التجهيزات والالات من الولايات المتحدة وانكلترا ، وتألفت اللجنة من مدير المصرف الزراعي الصناعي العام ومدير الاقتصاد العام ومدير المباحث الصناعية وممثل غرفة تجارة بغداد [٣] .

٦- شرعت الوزارة بتأسيس معمل عصري للألبان وفق الاسس الحديثة لما لهذا المشروع من اهمية اقتصادية وصحية ، ولاحظت الوزارة ان انتاج الحليب ومشتقاته لايزال يجري بطرق اولية غير مستوفية للشروط الصحية ويعرض المستهلك لأخطار الجراثيم الفتاكة ويضطره لاستعمال المنتوجات المستوردة ، فقامت باتخاذ الاجراءات اللازمة بأنشاء هذا المشروع واقترحت مديرية الزراعة العامة انشاء هذا المشروع في الحقل الحيواني في ابي غريب [٤] .

٧- قامت الوزارة ببيع (٤٧) ماكنة حراثة الى المزارعين الذي اعتادوا استعمال التراكتورات في مزارعهم ، وتخصيص (٣٠) ماكنة حراثة لغرض استأجارها للمزارعين وقررت تأليف لجنة لهذا الغرض ولاستعمال هذه الالات على الوجه الصحيح [٥] .

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الأجزاء الرابع والخامس والسادس ،السنة السابعة ، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٤ ، ص٣١٦ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الأجزاء الرابع والخامس والسادس ، السنة الثامنة ، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٥ ، ص١٢٨ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ، ص٣٩ ؛ الزمان ، العدد ٢١٥٩ ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٤ .

(٤) الزمان ، العدد ٢٣٠٠ ، ١٥ نيسان ١٩٤٥ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، ص١١ .

٨- قامت مديرية المباحث الصناعية بدراسة وتجربة وفحص المواد التي يمكن استخدامها وأدخالها في الصناعة ، وعملت على صنع العديد من المواد التي تعذر استيرادها من البلاد الاجنبية بسبب ظروف الحرب ، فقامت بتجربة صناعة السكر من خلال زراعة محصولي البنجر وقصب السكر في مزراع مديرية الزراعة النموذجية في الحويجة ، ودراسة الرمال في منطقة الرطبة لملائمتها في صناعة الزجاج ، وجلبت الاجهزة والافران الكهربائية ذات الحرارة العالية لانتاج نماذج من الزجاج ، ودراسة مفصلة في صناعة الكحول والتعليب ومختلف الصناعات[١] .

٩- حفر الابار الارتوازية في المناطق الشمالية المحرومة من المياه الصالحة للشرب ، بعد ان تلقت الوزارة التقارير الوافية عن المناطق التي يجب ان تحفر فيها هذه الابار[٢] .

---

(١) للمزيد من اعمال المديرية في المجالات (البحث والتحليل والارشاد) ينظر: وزارة الاقتصاد ، المصدر السابق ، مديرية المباحث الصناعية ، ص٥-١٨ .

(٢) الزمان ، العدد ٢٤٤٩ ، ١٣ تشرين الاول ١٩٤٥ .

المبحث الثاني

نشاط وزراء الاقتصاد وانجازاتهم في اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠

بعد ان شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها أخذت الطبقة الحاكمة في العراق تعد العدة لتحسين احوال البلاد واعادة الحياة الديمقراطية اليها[١] ، فشهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية نموا جديداً للحركة الوطنية وتصاعد مطالبها لأنهاء القيود التي فرضت عليها اثناء سنوات الحرب ، وتأثرت الوزارات التي تعاقبت خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥٠) بالتدخل البريطاني في شؤون العراق وبأختيار وزرائها لخدمة مصالحها ، مما ادى الى حدوث انقسامات داخليه في الحكم ، فضلا عن سرعة في تبدل الوزارات[٢] .

وعلى الرغم من تلك الصعوبات الا ان ناحية العمران استمرت في التوسع من خلال الجهود التي بذلها وزراء الاقتصاد الذين تعاقبوا خلال تلك المدة لتنفيذ المشاريع العمرانية والاقتصادية وفق النشاطات التي بذلت من قبلهم ، وللتعرف على تلك الانجازات لابد من تناول واستعراض ابرز الوزراء في تلك الفترة وهم :-

---

(١) عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٧٤ .

(٢) مؤيد ابراهيم الوندواي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٧١-٧٢ .

١- عبد الهادي الظاهر[١] :

عهد الوصي عبد الاله الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة ، فكانت الوزارة السويدية الثانية (٢٣ شباط ١٩٤٦ - ٣٠ ايار ١٩٤٦) هي اول وزارة تشكلت في اعقاب الحرب العالمية الثانية[٢] ، واختار السويدي بعض الوجوه الجديدة والعناصر القوية ممن يشهد لهم بالكفاءة والنزاهة والوطنية ، فكانت حقيبة الاقتصاد من نصيب احد هؤلاء الوزراء الجدد وهو عبد الهادي الظاهر وكان من ابرز اعماله [٣] :

١- اخذت الوزارة بدراسة انشاء مشروع صغير لإنتاج الاسفلت لتعبيد الطرق بالقرب من القيارة ، وتألفت لجنة من وزارتي الاقتصاد والمواصلات والاشغال بناء على امر مجلس الوزراء كون المشروع يهيئ نوعاً جيدا من الاسفلت بكلفة واطئة [٤] ، ووافق المجلس على انشاء المشروع وخول وزارة الاقتصاد اتخاذ التدابير اللازمة لاحضار التصاميم ومواصفات المشروع [٥] .

---

(١) عبد الهادي بن احمد بن طاهر بن عباس ، ولد عام ١٨٩٧ ببغداد دخل المدرسة الابتدائية ثم الرشدية بعدها دخل الحقوق ، عمل بالمحاماة وعين حاكم صلح في ابو صخير والكاظمية وقائممقام الشطرة والمحمودية ومتصرف لواء الحله ومدير العشائر العام ، ومارس القضاء وعين نائب لرئيس محكمة التمييز وعمل في التفتيش العدلي واصبح عضوا في مجلس النواب العراقي وممثل لواء الحلة والديوانية ، وهو من اعضاء الجبهة الشعبية . للمزيد ينظر: فؤاد هادي مهدي العلكاوي ، عبد الهادي الظاهر واثره السياسي والاقتصادي في العراق حتى عام ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٦ ؛ اسماء عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر من ١٩١٧ - ١٩٦٣ ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨ ؛ احمد ابراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ - ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ، ص٨٢ ؛ نقابة المحامين ، بغداد ، الاضبارة الشخصية للمحامي عبد الهادي الظاهر ، تسلسل ٢٤٩/٩٣٥،ع/٦٨٨ في ٣ ايلول ١٩٢٣ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص٨ .

(٣) توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٤١٧ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٥٧٣/٣١١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ اذار ١٩٤٦ ، ص٨٣ ؛ الزمان ، العدد ٢٥٧٣ ، ١٥ اذار ١٩٤٦ .

(٥) الزمان ، العدد ٢٨٢٤ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٧ .

٢- قامت الوزارة بمشروع تعليب الاسماك بعد قيامها بدرس حالة الاسماك في العراق وكيفية اصطيادها من الانهار وعرضها في الاسواق ومدى اقبال الناس على شرائها ، وجاءت هذه الفكرة بعد النجاح الذي حققته مديرية المباحث الصناعية في تعليب الفواكه وفق احدث الاساليب العصرية [١] .

٣- تجهيز مديرية الزراعة العامة بالسيارات اللازمة لأعمال مكافحة الجراد والآفات الزراعية بمبلغ لايتجاوز الـ(١٢٠٠٠٠) الف دينار ، ووافق مجلس الوزراء على قيام وزارة الاقتصاد بشراء السيارات[٢].

٤- عقد اتفاقية في لندن على تجهيز وتصميم انشاء مصفى للنفط في بيجي[٣] ، فقامت الوزارة بدراسة واسعة وتثبيت خطة الحكومة بتأسيس المصفى على حسابها بدون مساعدة شركة نفط خانقين المحدودة [٤] ، وبهذا قد وضعت اسس انشاء مصفى للنفط في المستقبل والذي يعد من المشاريع النافعة التي تعود على البلاد بالخير العميم[٥] .

---

(١) الزمان ، العدد ٢٥٩٢ ، ٧ نيسان ١٩٤٦ .

(٢) د.ك.و البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٤٦ ، ص٣٠ ؛ الزمان ، العدد ٢٥٨٧ ، ٣١ اذار ١٩٤٦.

(٣) الزمان ، العدد ٢٥٩٤ ، ٩ نيسان ١٩٤٦ .

(٤) تألفت شركة نفط خانقين في ٣٠ اب ١٩٢٥ وهي فرع من شركة النفط الانكليزية – الفارسية ، ومنطقة استنباط النفط لهذه الشركة فهي اراضي النفط خانة الواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الايرانية ومدة امتياز الشركة فهو (٧٥) سنة ومهمتها هو استثمار النفط الموجود في منطقة امتيازها وتصفيته لغرض سد حاجة الاستهلاك المحلي في العراق . للمزيد ينظر: حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٤٤ – ١٤٥ .

(٥) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص٤٤٣ .

٢- بابا علي الشيخ محمود [١] :

بعد ان استقالت وزارة توفيق السويدي كلف الوصي ارشد العمري (١ حزيران ١٩٤٦ - ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) بتأليف وزارته وقام باختيار بابا علي الشيخ محمود على وزارة الاقتصاد [٢] الذي قامت بالأعمال والانجازات الأتية :

١- اصدرت الوزارة مجلة خاصة بأمور الزراعة تصدر من مديرية الزراعة العامة ، لغرض نشر كل ماله علاقة بالأمور الزراعية لفائدة الفلاحين في اعمالهم الزراعية ولرفع مستوى الثقافة الزراعية ونشر الدعاية في خارج البلاد [٣] .

٢- اهتمت الوزارة اهتماماً كبيرا بالغابات لغرض صيانتها وتشجيرها وتكثيرها ومنع التجار من العبث بها ، فأصدرت قرارا بمنع قطع الاخشاب والغابات وحرقها وألغت جميع الاجازات الممنوحة بهذا الخصوص حفاظاً على هذه الثروة الطبيعية لان عدم وجود الغابات يؤثر على المناخ ويؤدي الى انجراف التربة [٤] ، وأستقدمت خبير الغابات المستر (سي دبليو جايمان) رئيس شعبة الغابات في قبرص لمدة ثلاثة سنوات [٥] .

٣- لأهمية محصول التبغ الذي يعد موردا اقتصاديا مهماً ، شُكلت لجنة وزارية من وزراء الاقتصاد والعدلية والمعارف للنظر بإصلاح مديرية انحصار التبغ العامة والنهوض بها[٦]،

---

(١) هو بابا علي بن الشيخ محمود الحفيد بن الشيخ سعيد بن محمد بن كاك احمد بن الشيخ معروف ، ولد بالسليمانية عام ١٩١٢ درس في الكتاتيب وأكمل الابتدائية عام ١٩٣٢ في بغداد فتعلم في مدرسة الفضل وأحسن القراءة والكتابة العربية ثم انتقل الى الاسكندرية في مصر لإكمال دراسته في كلية فيكتوريا ، بعدها توجه الى الولايات المتحدة الامريكية لنيل الشهادة العليا في الاقتصاد بجامعة كولومبيا منال لواء السليمانية في مجلس النواب العراقي وتقلد وزارة الاقتصاد مرتين ، وأصبح وزيرا للمواصلات والاشغال عام ١٩٥٨ ووزيراً للزراعة عام ١٩٦٣ : محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ؛ سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق ، ص٥٧ ؛ (الاستقلال) (جريدة) ، العدد ١١٧٣ ، ٦ تشرين الاول بغداد ١٩٢٧ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٣) الزمان ، العدد ٢٦٥٩ ، ٢٦ حزيران ١٩٤٦ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، إضبارة الغابات والتشجير ، الملفة ٣٢١٣١/١٧ ، رقم الأضبارة ٢٨/١١/٢١ ، وزارة الاقتصاد ، بلا عدد ، ٤ حزيران ١٩٤٦، ص١٤ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ اب ١٩٤٦ ، ص٢٠ .

بها[١]، وطلبت الوزارة من المديرية تحسين مستوى وجودة محصول التبغ وزيادة انتاجه ، ونتيجة للنقص الحاصل في مخازن التبغ الذي تسبب الأضرار بالمحصولات الزراعية ، باشرت الوزارة بأنشاء مخازن للتبغ في كل من بغداد والسليمانية[٢].

٤- اوفدت الوزارة مميز الدائرة الرئيسية للإحصاء في ديوان وزارة الاقتصاد الى بريطانيا للاطلاع ودراسة الاساليب التي تتبعها الدول المتقدمة في عمليات الاحصاء[٣] .

٥- طلبت وزارة الاقتصاد فصل مدرسة الزراعة من وزارة المعارف والحاقها بها ، وذلك لتسهيل امور التطبيق العملي في الحقول الزراعية ومساعدة الطلاب وتدريبهم على الاعمال التي تناط بهم واشتغالهم بالمديرية بعد تخرجهم ، وان الهيئة التدريسية يجب ان تكون لها خبرة كافية من الناحية العملية بالأمور الزراعية[٤] ، واهتمت مديرية الزراعة بوضع المناهج الدراسية ووضع الخطط اللازمة لفتح هذه المدرسة[٥] .

٦- حرصت الوزارة على جلب الخبراء والمختصين تشجيعا منها على الحالة الاقتصادية في البلاد ، قامت باستقدام اخصائي وخبير في التربة ، كذلك خبير في الحشرات من بريطانيا للاستفادة من خبرته بشؤون الحشرات والأفات الزراعية [٦] .

قَدَمَ ارشد العمري استقالة وزارته الى الوصي والذي قبلها بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وقام الوصي بأسنادها الى نوري السعيد ليؤلف وزارته التاسعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ – ٢٩ اذار ١٩٤٧) ، فأختير احد اعضائها وهو بابا علي الشيخ محمود وزيراً للاقتصاد[٧] لاستكمال اعماله الوزارية التي بدأها في الوزارة السابقة :

---

(١) الزمان ، العدد ٢٦٩٣ ، ٦ اب ١٩٤٦ .

(٢) البلاد ، العدد ٢٨٥٤ ، ١٨ حزيران ١٩٤٦ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٤٦ ، ص١٧ .

(٤) الزمان ، العدد ٢٧١١ ، ٢٧ اب ١٩٤٦ .

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٢٧٣٣ ، ٤ تشرين الاول ١٩٤٦ .

(٦) د.ك.و ، البلاط الملكي ، اضبارة استخدام الموظفين الاجانب ، الملفة ٣٢١٣١/١١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٦ ، د . ص .

(٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص ١٢٧ – ١٣٠ .

١- نظمت الوزارة المؤتمر البيطري لدول الشرق الاوسط والذي عقد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ بحضور ممثلي عن اثنتي عشرة دولة من دول الشرق الاوسط ، لغرض تقوية الرقابة على الامراض الحيوانية وتحسين التجارة للحيوانات ومنتجاتها بين الاقطار المجاورة ، وافتتح المؤتمر الوصي عبد الاله في قاعة الملك فيصل الثاني ، وهيأت الوزارة كل المعلومات المطلوبة عن المؤسسات والتشكيلات البيطرية في البلاد[١] .

٢- استقدمت الوزارة خبير بريطاني بأمور الإحصاء وهو (جون مري) لدراسة كل ماله علاقة بالإحصاء وتطوير عمل هذه المؤسسة [٢] .

٣- اجرت الوزارة التجارب على زراعة قصب السكر في لواء العمارة وفي مزرعة ابي غريب كونها مادة اقتصادية حيوية ، وتلقت مديرية الزراعة كمية من القصب وصلت من الهند لتجربة زراعتها ، لان الحكومة اوشكت على انشاء مصنع للسكر في البلاد[٣]، وتبين وتبين ان المناطق الشمالية تتوافر فيها الشروط الزراعية والصناعية لنجاح المشروع من خصوبة التربة وتوفر المياه والمواد الاولية [٤] .

٤- اسست الوزارة (قسم الارشاد الصناعي) تابع الى مديرية المباحث الصناعية ، لتقدم فيه لذوي الصناعة الوطنية ما يطلبونه من معلومات فنية وارشادات صناعية في دراسة المشاريع الصناعية وتأسيسها وتشغيلها والمشاكل الفنية التي تعترضها ، وتقدم هذه الخدمات بصورة مجانية بمجرد تقديم طلب يقدم على استمارة اعدت لهذا الغرض[٥] .

٥- حرصت الوزارة على الاهتمام بالتبادل التجاري بين العراق والدول الاوربية والدول العربية ، فعملت الوزارة على تذليل الصعوبات على تصدير التمور العراقية الى الهند ، وتصدر التمور الى تركيا مقابل استيراد التين التركي ، اذ تحظى التمور العراقية في تركيا اقبالا كبيرا كونهم يعتبرونها فاكهة مقدسة وخاصة في رمضان[٦] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، ص٤-٥ ؛ الزمان ، العدد ٢٧٧٩ ، ١ كانون الاول ١٩٤٦ .

(٢) الزمان ، العدد ٢٨٠٦ ، ٣ كانون الاول ١٩٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٠٧ ، ٤ كانون الثاني ١٩٤٧ .

(٤) وزارة الاقتصاد ، مجلة الزراعة العراقية ، ج٢ ، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٨ ، ص١٨٧ .

(٥) الحوادث ، العدد ١٢٩١ ، ١١ كانون الثاني ١٩٤٧ .

(٦) الزمان ، العدد ٢٨٧٥ ، ٢٤ اذار ١٩٤٧ .

٦- بذلت الوزارة اقصى جهودها لمكافحة الجراد الذي بات يهدد المزروعات ، وفي هذا الجانب اعدت المخازن الرئيسية في الوية الموصل وكركوك والسليمانية واربيل ، واستشرت المساحيق والادوية لتوزيعها على الموظفين المختصين بأمور المكافحة ، وشراء (٣٠) عجلة نوع جيب (Jeep) لاستخدامها في المكافحة ، وكان هناك تعاون دولي مشترك في مكافحة هذه الافة من قبل العراق وسوريا والسعودية وتركيا[١] .

٣- توفيق النائب[٢] :

خلف نوري السعيد بعد استقالة وزارته التاسعة صالح جبر الذي عهد اليه الوصي الى لتأليف الوزارة (٢٩ اذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) بالإرادة الملكية المرقمة ١٥٣ ، واسندت وكالة وزارة الاقتصاد الى جمال بابان[٣] وزير العدلية في البداية[٤] ، وفي وفي ٩ ايلول ١٩٤٧ اصبح توفيق النائب وزيراً للاقتصاد لتحقق الاعمال والانجازات الأتية[٥] :

---

(١) الحوادث ، الاعداد ١٣٠٥ و ١٣٤٧ ، ٢٨ كانون الثاني – ١٩ اذار ١٩٤٧ .

(٢) محمد توفيق بن شاكر النائب ولد في الموصل عام ١٨٩٤ درس الحقوق ببغداد ، عين حاكم صلح في قلعة سكر والشطرة عام ١٩٢٦ والبصرة عام ١٩٣١ ، وحاكم بداءة الموصل ١٩٣٢ ومدعي عام ١٩٣٣ وحاكم صلح بغداد ١٩٣٨ ، اصبح متصرفا للواء الكوت ١٩٤٣ ثم الديوانية اصبح نائبا عن الموصل في مجلس النواب عام ١٩٤٧ وتقلد وزارة الاقتصاد ١٩٤٧ ثم وزارة الداخلية ١٩٤٩. ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص ١٤٥ ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٧ و ١٣٦ .

(٣) ينتمي الى اسرة ال بابان من اشهر الاسر في شمالي العراق والتي ترجع الى اصل عربي عريق لقبيلة بني مخزوم ، وهو جمال بن رشيد بن عبد الله بك ، ولد في بغداد عام ١٨٩٣ ، اكمل دراسته فيها ودرس في الحقوق خدم في الجيش التركي وانضم للثورة العربية الكبرى والتحق بقوات الامير فيصل ، مارس المحاماة وعين في محاكم بغداد والسليمانية والموصل ١٩٢٤ – ١٩٢٦ ، اصبح نائبا في مجلس النواب عن اربيل والموصل والسليمانية في عدة دورات واصبح عضواً في مجلس الاعيان ، وتقلد عدة وزارات عراقية فأصبح وزيراً للعدل ، والشؤون الاجتماعية ؛ للمزيد ينظر: جمال بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابانيين ، ط١ ، مطبعة الحوادث ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٥ – ١٤٦ ، ابراهيم الدروبي ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، ط١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ١٨٢ ؛ محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، ص٤١٧ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص ١٦١ .

(٥) الحوادث ، العدد ١٤٨٩ ، ١١ ايلول ١٩٤٧ .

١- قامت الوزارة كخطوة منها في تشجيع زراعة المحاصيل الجديدة واستثمار موارد الثروة الطبيعية بالتعاقد مع (نوري الصباغ) خبير سوري مختص للاستفادة من خبرته في زراعة الفستق ، وتم التعاقد معه لمدة سنتين[١] ، وفي هذا المجال استقدمت الوزارة خبراء مصريين لاستخدامهم في المؤسسات الحكومية الزراعية تنفيذا للبرنامج الحكومي في النهضة الزراعية[٢] .

٢- تشجيع صناعة الجلود والدباغة عن طريق تقديم السلف واستيراد المكائن الحديثة والاطلاع على التجارب الفنية التي توصلت لها الامم وايجاد اسواق جديدة لتصريفها، وجاءت خطوة الوزارة بعد انتهاء الحرب العالمية ورفع العقبات في طريق التجارة الخارجية لأن هذه المادة تحقق مورد رئيسي للعراق ، وأستملكت شعبة الجلود التابعة للوزارة من امانة العاصمة أرضا واسعة في بغداد لأنشاء مخزن عصري لحفظ الجلود[٣] .

٣- استفادت الوزارة من الخبرات والتجارب الاجنبية عن طريق ترجمة جملة بحوث ودراسات اقتصادية من اللغة الانكليزية وغيرها من اللغات الى العربية لنشرها والاطلاع عليها من قبل المشتغلين بالأمور الاقتصادية والموظفون المختصون ، وترجمت بحث عن الاحصاءات الاقتصادية وبحث عن التعاون الاقتصادي بين العراق وبريطانيا[٤].

٤- اعداد برنامج واسع لتنظيم اعمال الاحصاء تنظيماً عصرياً وفق الاساليب الحديثة والمتطورة ، مستعينة بالنشرات والوثائق التي حصلت عليها من الدول ، وأعدت تقارير شهرية وسنوية عن امور التجارة والزراعة وأمور المعيشة اليومية ، لضرورة الاحصاء اذ لايمكن للفرد ان يتتبع حركات الاسعار ولا معدلات مستوى المعيشة او اتجاهات السياسة التجارية الا عن طريق الاحصاء[٥] .

٥- اعلن رئيس الوزراء في منهاج وزارته تعليم الفلاح أساليب الزراعة الحديثة ، وإدخال المكننة في الاعمال الزراعية [٦] ، وعملا بهذا المنهاج وضعت وزارة الاقتصاد خطة لتكثير الآلات الميكانيكية من ساحبات ومكائن الحصاد والحراثة للحصول على مساحات

---

(١) الزمان ، العدد ٢٩٢٤ ، ٢١ ايار ١٩٤٧ .

(٢) الحوادث ، العدد ١٤٨٢ ، ٣٠ ايلول ١٩٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ١٤٧٦ و ١٥٠٥ ، ٢٧ اب - ١ تشرين الاول ١٩٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٤٥٥ ، ٣٠ تموز ١٩٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ، العددان ١٤٥٩ و ١٤٧٣ ، ٤ و ٢٣ اب ١٩٤٧ .

(٦) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

اوسع من الاراضي المزروعة وانتاج اجود انواع البذور ، وخصصت مبلغ (٧٠٠٠٠) دينار من ميزانية هذه المديرية لتحقيق هذا المشروع ، وقررت الوزارة فتح ثلاث مراكز لتصليح المكائن وثلاث معامل متحركة في بغداد وكركوك والكوت لتسهيل استعمال هذه المكائن وادامتها ، وقررت ايضاً استقدام الخبراء الميكانيكيين لإدارة هذه المعامل [١] .

٦- اوفدت الوزارة ثلاثة عشر طالبا الى بريطانيا بموجب شروط امتياز النفط الممنوح الى شركة نفط البصرة المحدودة[٢] للتدريب والدراسة مختلف فروع صناعة النفط ، وتألفت الوجبة من ستة طلاب من مدرسة الصناعة وسبعة طلاب من خريجي الثانوية لدراسة الهندسة المدنية والكهربائية والهندسية الميكانيكية وفنون صناعة النفط والكيمياء .

٧- قامت الوزارة بالاهتمام وتطوير الحقول النموذجية وتجربة زراعة الحناء داخل العراق ، بعد ملاحظتها ان كميات كبيرة من هذه المادة تستورد من الخارج وتبذل في سبيلها مبالغ طائله وان هذا النجاح سيوفر اموالاً للبلاد كثيرة كانت تذهب ضياعا [٣] .

٤- مصطفى العمري [٤] :

---

(١) الزمان ، العددان ٢٩٣٥ و ٢٩٤٤ ، ٣ - ١٤ حزيران ١٩٤٧ .

(٢) منح امتياز الشركة في عام ١٩٣٨ ويعمل به لمدة (٧٥) سنة ويشمل في الدرجة الاولى اخر قسم من العراق وهو منطقة البصرة على رأس الخليج العربي . للمزيد من التفاصيل ينظر: حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(٣) الزمان ، العددان ٣٠٩٥ و ٣٠٩٧ ، ٢٠ و ٢٢ كانون الاول ١٩٤٧ .

(٤) مصطفى بن محمود حمدي بن محمد شريف العمري ينتمي الى الاسرة العمرية المعروفة بالعلم والجاه في الموصل ، ولد عام ١٨٩٤ ودرس الابتدائية ثم اكما الحقوق ، وعين كاتب في دائرة المعارف ثم في محكمة البداءة عام ١٩١٤ ، تقلد مناصب حكومية عدة فاصبح سكرتير في وزارة الداخلية عام ١٩٢١، وقائممقام لأقضية(تلعفر - قلعة صالح - مندلي - زاخو) ، ومتصرفا للألوية(الديوانية - العمارة - المنتفك) وعضواً في مجلس الاعيان ثلاث مرات وتقلد حقائب وزارية عدة الداخلية والعدلية والاقتصاد ووزير بلا وزارة ، وتولى منصب رئيس الوزراء بالوكالة عدة مرات ، شكل وزارته الوحيدة عام ١٩٥٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد فوزي ، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي ، ط١ ، مكتبة الفكر العربي ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٣٠٧ ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨٣ ؛ سعيد الديوجي ، تاريخ الموصل ، ج١ ، ط١ ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٤٢ ؛ قحطان حميد كاظم العتيكي ، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٦٠ .

عهد الوصي عبد الاله الى السيد محمد الصدر لتأليف وزارته (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ – ٢٣ حزيران ١٩٤٨) الذي اختار فيها على وزارة الاقتصاد مصطفى العمري لتقوم بتحقيق الانجازات الأتية [١]:

١- اجرت الوزارة تحريات في شمال العراق للبحث عن معدني النحاس والحديد بعد اكتشاف نسبة كبيرة من هذين المعدنين موجودة في مناجم العراق الشمالية ، وارسلت خبير جيولوجي للقيام بهذه المهمة لاستثمار هذه الثروة الطبيعية [٢] .

٢- انشاء حقل حيواني لتحسين الخيول العربية على اسس حديثة وعصرية في منطقة ابي غريب ، واستقدام اخصائي اجنبي لإدارة المشروع وتوجيه تربية الخيل وشراء فحول الجياد العربية الاصيلة لتكون نواة لهذا المشروع ، وتم اعتماد مبلغ (٣٠) الف دينار لأنشاء هذا المشروع ، وقامت مديرية البيطرة باعتماد المبالغ المطلوبة لشراء (١٠) سيارات تستخدم كمستوصفات بيطرية متنقلة للوصول للمناطق النائية [٣] .

٣- باشرت الوزارة بمفاوضة الشركات البريطانية والامريكية لأنشاء مشروع تكرير البترول في بيجي والذي يُعَدّ الاول من نوعه في الشرق ، ويستغرق انشاء هذا المشروع مدة ثلاث سنوات ، وأن المصفى يتسع لتكرير نصف مليون طن من الزيت الخام وسوف يسد حاجة البلاد من مادة البانزين والكروسين وزيت الوقود ويساعد على تحسين الصناعات الخفيفة في العراق[٤] .

٤- تأسيس ثلاث معامل في كل من (بغداد – الديوانية - كركوك) لتصليح وأدامة المكائن والآلات الزراعية ، وخصصت الوزارة (١٥٠) الف دينار لهذا المشروع ، وتم جلب الآلات والمكائن لهذا المشروع من بريطانيا[٥] .

٥- لاقت التمور العراقية شهرة كبيرة في مختلف الدول الاسيوية والاوربية لجودتها كمادة غذائية مفيدة ، فقدمت حكومة الاتحاد السوبسري طلبا الى وزارة الاقتصاد بالتقايض

---

(١) (الاتحاد) (جريدة) ، العدد ٨٥٦ ، ٣٠ كانون الثاني بغداد ١٩٤٨ .

(٢) الزمان ، العدد ٣١٦٣ ، ٩ اذار ١٩٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٣١٧٠ ، ١٧ اذار ١٩٤٨ .

(٤) الحوادث ، العدد ١٦١٤ ، ١٢ شباط ١٩٤٨ ؛ الزمان، العدد ٣١٦٣ ، ٩ اذار ١٩٤٨ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٢٢٣ ، ١٩ ايار ١٩٤٨ .

التجاري بالساعات السويسرية الشهيرة مقابل التمور العراقية فوافقت الوزارة على اجراء المقايضة [١] .

٦- ساهمت الوزارة بجمع التبرعات لغرض تقديمها للجيش العراقي الذي شارك في فلسطين نتيجة قيام الحرب واستيلاء اليهود على حيفا ، وشكلت لجنة للقيام بالتبرعات وساهمت مديرية جمعية التمور العامة بالتبرع بالعلاوة الاضافية لغلاء المعيشة لمدة شهر [٢] .

٥- عبد الوهاب مرجان [٣] :

استوزر مزاحم الباجه جي لتأليف الوزارة (٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩) من قبل الوصي عبد الاله بعد استقالة وزارة محمد الصدر من رئاسة الوزراء . وفي هذه الوزارة عهد الى عبد الوهاب مرجان ليكون وزيراً للاقتصاد[٤] ، لتحقق الوزارة في عهده الانجازات الأتية :

١- قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة مكونة من رئيس الوزراء ووزيري المالية والاقتصاد لإعادة النظر في اتفاقية النفط المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط وتعديل حصة الحكومة منها [٥] ، وجاء تأليف اللجنة بناء على المذكرة التي قدمها وزير الاقتصاد الى

---

(١) المصدر نفسه ، العدد ٣٢٣٧ ، ٥ حزيران ١٩٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٣٢٣٨ ، ٦ حزيران ١٩٤٨ .

(٣) عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن جواد بن محمود ال مرجان ، من اسرة معروفة في الحله ، ولد عام ١٩٠٧ ، دخل الابتدائية ثم اكمل الاعدادية في بغداد ، واكمل الحقوق وعمل محامياً وعمل بالوظائف الحكومية فعين حاكم صلح في الصويرة ، وانتخب عام ١٩٤٢ رئيساً لغرفة زراعة الحله عمل في الحزب الوطني الديمقراطي ، ثم لحزب الاتحاد الدستوري اصبح نائبا عن لواء الحله في مجلس النواب العراقي عام ١٩٤٧ ليصبح بعدها في جميع الدورات النيابية المتعاقبة حتى اندلاع ثورة تموز عام ١٩٥٨ ، اصبح رئيساً لمجلس النواب عشرة مرات وتقلد عدة مناصب وزارية فشغل وزارة المواصلات والاشغال ثلاث مرات ، واصبح وزير للمالية والزراعة ، وتقلد ايضا وزارتي (المالية والدفاع) بالوكالة ، وشكل وزارته عام ١٩٥٧ . للمزيد ينظر: حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ ، ص٧ - ١٠٨ ؛ ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها ١٩٣٩ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٣ ، ص٤٢ ؛ محمد رشيد عباس ، عبد الوهاب مرجان اسرته وسيرته ، مجلة جامعة بابل ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠١ ، ص٩٧ .

(٤) الاتحاد ، العدد ٩٣٠ ، ٢٧ حزيران ١٩٤٨ .

(٥) (الآراء) (جريدة) ، العدد ١٤ ، ٢٠ تشرين الاول بغداد ١٩٤٨ .

مجلس الوزراء للحصول العراق على فوائد جديدة من النفط [١] ، بسبب فقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط وبين ارباح الشركات [٢] ؛ حيث ان البلاد في وقت هذه المفاوضات كانت تعيش ظروفاً اقتصادية ومالية سيئة لانقطاع خط حيفا الناقل للنفط بسبب القضية الفلسطينية وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ [٣] .

٢- عملت الوزارة على انشاء كلية للزراعة في بغداد الى جانب مدرسة الزراعة ، حيث وضعت الوزارة الخطوط الرئيسية لنظام الكلية والاستعانة بالاساتذة الفلسطينيين والمصريين وتهيئة المختبرات للكلية ، وتم رصد المبالغ المطلوبة في ميزانية وزارة الاقتصاد بعد موافقة مجلس الوزراء[٤] ، وأتفقت وزارة الاقتصاد مع وزارة المعارف بأستلام مدرسة الزراعة وجعلها كلية اسوة بما موجود في البلدان العربية ، وتم وضع نظام الكلية وفق احدث الانظمة العالمية واستقدمت لها مدرسين مصرين للتدريس بناء على الاتفاق الذي حصل بين مدير الزراعة والحكومة المصرية [٥] .

٣- قامت الوزارة بحفر الابار الارتوازية في شمالي البلاد لتأمين اسكان العشائر المتنقلة ، وشراء اجهزة من امريكا وبريطانيا لتسريع عملية الحفر واعتمدت مبلغ (٦٥٠٠٠) دينار لإنجاز هذا المشروع ، وأحضرت خبراء جيولوجيين بريطانيين مختصين بالحفر[٦] .

٤- اهتمت الوزارة بتنشيط التجارة الخارجية مع الدول الاوربية من خلال مفاوضة احدى الشركات البريطانية على شراء مليون كيلو من التبوغ العراقية ، لتشجع مديرية انحصار التبوغ على انتاج تبوغ محسنة وتوصل الطرفان الى عقد الاتفاق المبدئي[٧] .

٥- جلب خبيرين احدهما يستخدم لتنظيم اعمال الاحصاء والاخر يستخدم في شؤون اصلاح التربة [٨] .

---

(١) الزمان ، العدد ٣٣٤٨ ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء العاشر ، السنة الحادية عشر ، كانون الاول ١٩٤٨ ، ص٦٤٠ .

(٣) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٣٩ .

(٤) الزمان ، العدد ٣٣٠٤ ، ٢٧ اب ١٩٤٨ .

(٥) الحوادث ، العددان ١٤١٠ و ١٤٩١ ، ٢ حزيران و ١٣ ايلول ١٩٤٧ .

(٦) (العهد) (جريدة) ، العدد ٩ كانون الثاني بغداد ١٩٤٩ ؛ الزمان ، العدد ٣٣١٩ ، ١٣ ايلول ١٩٤٨ .

(٧) الزمان ، العدد ٣٣٣١ ، ٢٧ ايلول ١٩٤٨ .

(٨) المصدر نفسه ، العدد ٣٣٣٨ ، ٥ تشرين الاول ١٩٤٨ .

٦- باشرت الوزارة تأليف المجلس الاستشاري الزراعي المنصوص عليه بنظام الوزارة رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ (المذكور في الفصل الاول المبحث الثالث) لبحث الوسائل التي تنهض بالزراعة . ويتألف المجلس من ممثل واحد من كل من مديرية الزراعة العامة ومديرية البيطرة ولجنة اعمار اراضي الدجيلة والمصرف الصناعي والزراعي وكل غرفة زراعية في الالوية ولجنة تنظيم تجارة الحبوب للنظر في الامور التي تساهم بتطوير الزراعة والبحث عن المشاكل وايجاد الحلول لها[١] .

٧- وافق مجلس الوزراء على اللائحة التي قدمتها وزارة الاقتصاد (لائحة قانون ادارة المكائن الزراعية) لتأليف مجلس ادارة له شخصية مستقلة في الشؤون المالية والادارية يناط به استيراد المكائن والآلات وتعويد الزراع على استخدامها وانشاء معامل لإدامتها[٢] ، ، وجاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون انه لاتتحقق نهضة زراعية وانتاج وفير وجيد مالم تحل الالة الميكانيكية محل المحراث القديم وتعويض النقص في الايدي العاملة[٣] .

٨- باشرت الوزارة بفتح مركز للتبوغ في مدينة كركوك للقيام بتنقية التبوغ وتصفيتها وتهيئتها لغرض تصريفها الى الاسواق الخارجية [٤] .

٦- ضياء جعفر :

قام نوري السعيد بتشكيل وزارته العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الاول ١٩٤٩) بتكليف من قبل الوصي فأختار ضياء جعفر على وزارة الاقتصاد[٥] لتقوم الوزارة في عهده بالإنجازات والاعمال الأتية :

١- اهتمت الوزارة بتنفيذ الخطط الزراعية والاقتصادية في البلاد فدرست مشروع تأسيس معمل للأسمدة الكيمياوية في الاماكن التي تتوفر فيها مواد الوقود والكلس ، وجلبت الوزارة مهندس اخصائي للقيام بهذا المشروع وأبدت مؤسسة الزراعة في واشنطن استعدادها لتقديم المساعدات لتأسيس المصنع[٦] .

---

(١) الأراء ، العدد ١٠ ، ١٢ تشرين الاول ١٩٤٨ .

(٢) الزمان ، العدد ٣٤٠٢ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٨ .

(٣) العهد ، العدد ٢ ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٩ .

(٤) الاخبار ، العدد ٢٤١٨ ، ١٩ كانون الاول ١٩٤٨ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٥٩ .

(٦) العهد ، العدد ٧٦ ، ٣٠ اذار ١٩٤٩ .

٢- ارسلت (١٢) طالباً للدراسة في بريطانيا على نفقة شركات البترول العراقية على مختلف فروع النفط [١] .

٣- استمرت الوزارة في اعمال مكافحتها للجراد الذي يغزو العراق في مواسم محددة ، وخصصت (١٥٠) الف دينار لشراء السموم وشراء (٥٠) سيارة نوع جيب (Jeep) لاستخدامها في المكافحة ، وكافحت الوزارة الجراد في الالوية الشمالية والجنوبية ، وتشترك مع ايران وسوريا لمكافحة الجراد على الحدود بين البلدين[٢] .

٤- وضعت الوزارة برنامجاً لأرسال الطلبة للدراسة في الخارج في مختلف الاختصاصات لغرض الاطلاع على احدث التطورات في المجال الاقتصادي ، فأوفدت اربع موظفين لاعطائهم محاضرات في المجال الاقتصادي[٣] .

٥- انجاز حفر (٢٠) بئر ارتوازي في البادية الجنوبية بين السماوة ونقرة السلمان[٤] .

٦- انشئت مدرسة للبيطرة في بغداد بسبب حاجة مديرية البيطرة الى الكوادر الفنية وتدريس البيطرة على اسس علمية حديثة ، وحصلت على المبالغ اللازمة لأنشائها من الوزارة وأتبع في هذه المدرسة النظام الذي تتبعه المدرسة البيطرية في تركيا[٥] .

٧- صدر قانون مصلحة المكائن والآلات الزراعية رقم (٣٢) لسنة ١٩٤٩ والذي تمت دراسته ومناقشته في عهد الوزير السابق (عبد الوهاب مرجان) ، ويقضي القانون بتأسيس مصلحة لإدارة المكائن والآلات الزراعية تكون ذات شخصية حكمية وتمتلك الاموال وتبذل الوزارة لأعداد ملاكها ، وينحصر استيراد وبيع وتوزيع المكائن والآلات بهذه المصلحة[٦] .

---

(١) الحوادث ، العدد ١٨٢٢ ، ٣ شباط ١٩٤٩ .

(٢) العهد ، الأعداد ٣٤ - ١٠٧ ، ٦ ايار - ٩ شباط ١٩٤٩ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦١٠، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٢٨ ايار ١٩٤٩ ، ص١١ .

(٤) العهد ، العدد ٥٣ ، ٣ اذار ١٩٤٩ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٥٣٠ ، ٢٣ ايار ١٩٤٩ .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ٢٧٥٤ ، ٧ تموز ١٩٤٩ ؛ الآراء ، العدد ٦٣ ، ١٩ اب ١٩٤٩ .

٨- استفادت جمعية التمور من التجارب الذي قامت بها مديرية المباحث الصناعية في تثليج التمور وتصديرها مثلجة الى الاسواق الأوربية لكي تعرض بحالة طرية ، وجرت هذه التجارب في مختبر هولندي خاص بتثليج الاغذية[١] .

٩- أجرت الوزارة مفاوضاتها مع شركات النفط لتعديل سعر حصة الحكومة بما يتناسب وزيادة ارباح الشركات ، فقام ضياء جعفر بدراسة كافة الوثائق الخاصة بالنفط ، وتم التفاوض في بغداد بين الوفد العراقي برئاسة وزير الاقتصاد والوفد البريطاني ، ولم تؤدِ هذه المفاوضات التقدم المنشود فتقرر تأجيلها[٢] .

١٠- الحصول على عرض من احدى الشركات البريطانية لتسويق كميات من التمر العراقي ، وعرض اخر لشراء الملح[٣] .

١١- تم تأسيس مزرعة نموذجية لزراعة فستق العبيد لغرض تعميم زراعته على المزارعين ، ولحاجة معامل الصابون والزيوت لاستخراج المادة الدهنية منه[٤] .

١٢- اعتزمت الوزارة - بعد تأليف مصلحة المكائن والآلات الزراعية - على انشاء معمل لتصليح المكائن الزراعية قرب جسر ديالى ، وبوشر بإجراءات البناء وقطع النخيل وأعداد المواد الانشائية لتأسيس المعمل وخصصت وزارة المالية الاموال اللازمة له[٥] .

١٣- وفي مجال مشاركة الوزارة في المؤتمرات الدولية وافقت الوزارة على الانضمام للمؤتمر الاقليمي لدول الشرق الاوسط الذي يقام في بيروت بأشراف مؤسسة الغذاء والزراعة الدولية[٦] لبحث المشاكل الزراعية والاقتصادية بعد موافقة مجلس الوزراء للانضمام للمؤتمر[٧] .

---

(١) الزمان ، العدد ٣٥٣٧ ، ٣١ ايار ١٩٤٩ .

(٢) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٥٠ - ٥٥ .

(٣) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

(٤) العهد ، العدد ١٥٩ ، ٧ تموز ١٩٤٩ .

(٥) الآراء ، العدد ٣٧ ، ١٨ تموز ١٩٤٩ .

(٦) تأسست هذه المنظمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في تشرين الاول ١٩٤٥ تابعة الى الامم المتحدة لغرض رفع مستويات التغذية ومستوى المعيشة وتحسين انتاج وتوزيع المنتجات الزراعية وتحسين احوال سكان الريف ؛ للمزيد عن المنظمة ينظر: مجلة الاقتصاد ، العدد واحد وعشرون ، السنة الثانية ، ايلول ١٩٧٢ ، ص٣٦ .

(٧) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦١١، الجلسة المنعقدة بتأريخ ١٣ حزيران ١٩٤٩ ، ص٤١ ؛ الزمان ، العدد ٣٥٩٦ ، ١٢ اب ١٩٤٩ .

١٤- اهتمت الوزارة بالثروة البحرية من خلال انشاء (١٠) احواض اصطناعية في الالوية الشمالية والجنوبية لتربية الاسماك الاجنبية لتكثيرها ومشاهدة ملائمتها للمناخ العراقي، وجلبت من بريطانيا باخرة للصيد وأنشأت بناية في الفاو لتكون مقراً للمشروع[١] .

١٥- خطت الوزارة في سبيل الاهتمام في دعم الصناعة الوطنية فأقترحت على مجلس الوزراء تجهيز وتأمين حاجات الجيش والشرطة بالجلود من المعامل الوطنية ، فوافق مجلس الوزراء على المقترح وأوعز للجهات المختصة بوجوب الالتزام بما اقترحته وزارة الاقتصاد [٢] .

١٦- انشأت الوزارة مصنع للقطن الطبي المعقم الذي يستورد منه سنوياً كميات كبيرة بمبالغ جسيمة ، وقدرت كلفة المشروع بـ(٢٠) الف دينار التي باشرت بانشائه شركة (بذر يلات) البريطانية [٣] .

٧- عبد الرزاق الظاهر[٤] :

قام الوصي بتكليف علي جودت الايوبي لتأليف وزارته الثانية (١٠ كانون الاول ١٩٤٩ – ٥ شباط ١٩٥٠) فأدخل في تشكيلته الوزارية عبد الرزاق الظاهر على وزارة الاقتصاد[٥] لتحقق الانجازات الأتية :

١- جرى العمل على مد انابيب نفط جديدة بسبب زيادة انتاج النفط في الحقول الشمالية[١]، من كركوك الى ميناء بانياس في القطر السوري ، ويبلغ قطر هذا الخط (١٦)

---

(١) العهد ، العددان ١٦٠ و ١٧٨ ، ٨ تموز و ٢ اب ١٩٤٩ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٠٩، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٤ نيسان ١٩٤٩ ، ص١٨ .

(٣) العهد ، العدد ٢٧١ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٩ .

(٤) الاخ الاصغر لوزير الاقتصاد عبد الهادي الظاهر ولد ببغداد عام ١٩٠٧ تعلم في الكتاتيب بعدها اتم دراسته الابتدائية والثانوية ، تخرج من الحقوق عام ١٩٣٤ ليعمل ملاحظ لشعبة الحقوق في وزارة الاقتصاد والمواصلات شارك في تأسيس حزب الاستقلال وانظم الى حزب الجبهة الشعبية المتحدة الذي احيز في ٢٦ ايار ١٩٥١، انتخب في مجلس النواب في الدورة الثانية عشر ؛ للمزيد ينظر اسماء عبد الزراق الظاهر ، المصدر السابق ، ص٣ – ٥٠ ؛ عماد كريم عكوب محمد ، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩- ١٩٥٤ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١١٤ ؛ عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٣٤ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٣١ – ١٣٣ .

(١٦) عقدة ويضخ اربع ملايين طن من النفط سنوياً ، وأن مد هذا الخط عملا بخطة الوزارة بالاهتمام بالعناية بمورد النفط [٢] .

٢- توزيع (٢٥٠) طن من بذور القطن الامريكي[٣] مجاناً خلال مدة خمس سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني ١٩٥٠ على المزارعين للتشجيع من قبل الحكومة لزراعة هذا النوع من النباتات في العراق[٤] ، فازدادت مساحات الاراضي التي زرعت بالقطن وارتفع انتاجه ارتفاعا ملحوظاً [٥] .

٣- اوفدت وزارة الزراعة مدير الجلود في مديرية البيطرة الى بريطانيا ونيجيريا غرب افريقيا لدراسة طريقة سلخ الجلود وحفظها ، لغرض تطوير الصناعة الجلدية وبسبب الشكاوي الكثيرة التي وصلت للحكومة العراقية بشأن الجلود وكثرة تشققاتها لعدم حفظها بطريقة فنية[٦] .

---

(١) توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ت: محمد سلمان حسن ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٢٧ .

(٢) الزمان ، العدد ٣٧٠٠ ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ .

(٣) كان العراق حتى عام ١٩٤٨ يزرع نوعين من القطن الامريكي هما (اكالا روجرز) و (اكالا قديم) وفي سنة ١٩٤٩ منعت زراعة النوع الثاني خشية من تهجينه واختلاطه مع الاول الذي امتاز بصفات احسن واكثر رواجا في الاسواق الخارجية ، ومنذ عام ١٩٤٧ كانت التجارب تجري على زراعة نوع اخر من القطن الامريكي يعرف بـ(كوكر ويلت) الذي يحمل صفات افضل من غيره من الانواع ، وأهم مناطق زرعة القطن هي (بغداد والكوت وديالى) ، وتوجد في العراق ثمانية محالج لحلج القطن ، وتعتبر اهم الدول لتصريف القطن اليها هي(انكلترا وفرنسا وهولندا ومصر وسوريا وقبرص والكويت وايطاليا) الى جانب الاستهلاك المحلي . للمزيد ينظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، نشرة الاحصاءات الشهرية نيسان – حزيران ١٩٥٢ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢١١ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، السنة الثالثة عشر ، ايار وحزيران ١٩٥٠ ، ص٣١٨ ؛ د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦١٨ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص٥٤ .

(٥) وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١٣٠ .

(٦) الزمان ، العدد ٣٧٢٨ ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٠ .

٤- اسست الوزارة ادارة بأسم (ادارة الابار الارتوازية للمنطقة الوسطى) في بغداد ، تناط بها اعمال الحفر والبحث عن الابار الارتوازية والاشراف عليها واعمال المنطقة الجنوبية ومراعي البادية وأناطت على ادارتها المهندس (احسان رفعت)[١] .

٥- قامت وزارة الاقتصاد بتسليف مصلحة المكائن والآلات الزراعية (٥٠٠٠٠) الف دينار لغرض المباشرة بأعمالها بعد صدور قانونها المشار اليه في الوزارة السابقة (وزارة ضياء جعفر) لكي تحقق الاحياء الاقتصادي في البلاد [٢] ، وتقرر انشاء معملين جديدين للمصلحة احدهما في الكوت والاخر في الموصل نظراً لكثرة المكائن الزراعية [٣] .

٨- ضياء جعفر :

تسلم وزارة الاقتصاد للمرة الثانية عندما عهد الى توفيق السويدي لتأليف وزارته الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٥ ايلول ١٩٥٠)[٤] ، وذكر الدكتور عماد عبد السلام رؤوف رؤوف في مذكرات ضياء جعفر ان سبب اختيار ضياء جعفر في وزارة السويدي هو لإكمال المفاوضات مع شركات النفط والحكومة البريطانية حول تعديل امتياز النفط[٥]، وقامت الوزارة في عهده بالإنجازات الأتية :

١- بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٠عقد برعاية الوزارة مؤتمر الجراد المراكشي[٦] في قاعة ديوان مديرية الزراعة العامة ولمدة عشرة ايام وحضر المؤتمر وفود من ايران وسوريا وقبرص والدول المجاورة ، للحد ومكافحة هذه الافة وتأثيرها الشديد على اقتصاديات البلاد[٧] .

٢- صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية المرقم (٤٣) لسنة ١٩٥٠ بأقتراح من وزارة الاقتصاد لتشجيع المشاريع التي تتوافر موادها الاولية في العراق والمشاريع التي لاتتوفر

---

(١) العهد ، العدد ٣٢٠ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٠ .

(٢) الزمان ، العدد ٣٧٢٥ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠ .

(٣) العهد ، العدد ٣٣٣ ، ٤ شباط ١٩٥٠ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٤٥ .

(٥) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

(٦) افة يهابها الفلاح ويحاربها بكل ما يعرفه من حيلة بسبب الخسائر التي تسببها ، حيث تفتك بالمحاصيل ويتبع الفلاحون والدوائر المختصة طرقاً مختلفة لمكافحتها ، للأطلاع على طرق المكافحة خلال تلك السنين ينظر : الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص١٧ .

(٧) الزمان ، العدد ٣٧٥٢ ، ١٤ شباط ١٩٥٠ .

موادها عند تأسيسها في العراق ومن الممكن توفرها بعد التأسيس[١] ، ومنح القانون اعفاءات من رسوم الاستيراد على المكائن والمواد والمعدات والمواد الاحتياطية ، وأعفاءات من ضريبة الاملاك على العقارات لمدة عشر سنوات[٢] .

٣- عملت الوزارة على تطبيق قانون تشجيع المشاريع الصناعية من خلال اعفاء بعض المواد الداخلة في الصناعة من الرسوم الكمركية ، فأعفت مادتي الحرير الصناعي وغزل القطن لمعمل الغزل والنسيج الاهلي في الاعظمية[٣] ، واعفاء بعض المواد لمعمل علي الصفار وشركة دباغة الخضيري المحدودة ، والقضبان الفولاذية لمعمل شبابيك شركة الصناعات العراقية وشركة الحياكة الاهلية المحدودة [٤] .

٤- وضعت وزارة الاقتصاد اتفاقية تجارية بين العراق والهند لتكون اساساً لغيرها من الاتفاقيات التي يعتزم العراق لعقدها مع الهند[٥] ، ووافق مجلس الوزراء على عقد الاتفاقية بعد ملاحظة وزارة الاقتصاد ان تجارة العراق مع الهند واجهت بعض الصعوبات في السنين الاخيرة [٦] حيث تعتبر الهند من الاسواق المهمة للبضائع العراقية وترتبط مع العراق بعلاقات متينة [٧] .

٥- عقد صفقة مع الجهات المصرية التي ابدت رغبتها في استيراد (٧٥٠٠٠٠) طن من الحنطة العراقية ، ووافقت وزارة الاقتصاد على هذه الصفقة لوجود فائض من الحنطة عن الاستهلاك المحلي[٨] .

٦- عملت الوزارة للاستفادة من اخشاب الغابات في الشمال للتوصل لصنع صناديق كبس التمور من الاخشاب العراقية ، وهذه الخطوة هي دعم كبير لنشوء صناعة محلية لها اثرها

---

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠ ، قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٠ ، ص٣٠٢-٣٠٥ .

(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج١ ، ط١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٣٦٣ .

(٣) د.ك.و، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦١٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٠ ، ص٤٠ .

(٤) المصدر نفسه ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ اذار ١٩٥٠ ، ص٨٣-٨٤ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٧٧٦ ، ١٤ اذار ١٩٥٠ .

(٦) الاتحاد الدستوري ، العدد ١١ ، ١٧ نيسان ١٩٥٠ .

(٧) د.ك.و ، وزارة الاقتصاد ، صحيفة الاقتصاد ، الملفة ٥/٤٢٠١٠٠ ، مجلة غرفة تجارة كربلاء ، ص٣٢ .

(٨) الاتحاد الدستوري ، العدد ٨ ، ١٣ نيسان ١٩٥٠ .

في تشغيل الايدي العاملة ، وتوفير مبالغ كبيرة تنفق سنوياً على استيراد الصناديق من الخارج[١] .

٧- حفر (٧) ابار ارتوازية جديدة في المنطقة الشمالية و(٥) ابار في المنطقة الجنوبية وذلك لغرض الاستفادة منها في مراعي البادية واسكان القبائل ، وخصص اعتماداً بمبلغ (٤٥٠٠٠) دينار لحفر هذه الابار[٢] .

٨- جاء في توصيات مؤتمر غرف التجارة العراقية الرابع الذي انعقد في ١ نيسان ١٩٥٠ بضرورة الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقيات تجارية مع الدول لإيجاد اسواق كافية لما يفيض عن حاجة العراق من المحاصيل ، ويوصي المؤتمر ضرورة فتح باب المقايضة امام التجار والشركات [٣] ، لهذا تقدمت وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء بعقد اربع اتفاقيات تجارية بين العراق وبين سيلان واندنوسيا والباكستان وبورما لغرض تنظيم التبادل التجاري وتوسيع نطاق المقايضة وقد أيد مجلس الوزراء اقتراح وزارة الاقتصاد والسير في ضوئه [٤] .

٩- واصلت الوزارة مباحثاتها بشان تعديل حصة العراق من امتياز النفط ، وباشر بالمفاوضات ضياء جعفر كونه حسب وصف توفيق السويدي "انه اعلم منا جميعا في امور النفط" [٥] ، وقامت الوزارة بجلب خبراء حقوقيين وفنيين عالميين لغرض دراسة الامتيازات النفطية ومخالفات شركات النفط [٦] ، وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٠ عقد بديوان مجلس الوزراء اجتماع حضره رئيس الوزراء توفيق السويدي ووزير الاقتصاد ومندوبون من شركات النفط الانكليزية لاستئناف المفاوضات التي تتعلق بأمتياز النفط وتعديله[٧] . وبتاريخ ٥ تموز ١٩٥٠ سافر الوفد لغرض اجراء المفاوضات[٨] ، وتكون من نوري السعيد

---

(١) المصدر نفسه ، العدد ٥٥ ، ٩ حزيران ١٩٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العددان ٦٠ و ٨٦ ، ١٥ حزيران و ١٦ تموز ١٩٥٠ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الثالثة عشر ، اذار ونيسان ١٩٥٠ ، ص١٣٤ .

(٤) الزمان ، العدد ٣٨٥٠ ، ١١ حزيران ١٩٥٠ .

(٥) عماد عبد السلام رؤوف ، المصدر السابق ، ص٦١ .

(٦) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ايار ١٩٥٠ ، ص٨١ .

(٧) الاتحاد الدستوري ، العدد ٢٣ ، ١ مايس ١٩٥٠ .

(٨) خول مجلس الوزراء الوفد التفاوض حول جملة من الصلاحيات منها ان تصبح جميع مدفوعات الشركة بالذهب ، واعطاء المعلومات اللازمة عن الارباح وخسائر الشركة ، والسعي لتزويد كميات النفط الصغرى

السعيد وبصحبته وزير الاقتصاد ومدير الاقتصاد العام في لندن مع الشركات النفطية[١] ، فأستطاع الوفد اقامة الدعوى في المحاكم البريطانية حول سعر الذهب الواجب صرفة بدل النفط[٢] .

١٠- صدر قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية[٣] رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٠ الذي خول الحكومة تأسيس شركة التأمين الوطنية الذي يكون مركزها بغداد وتفتح لها فروع في العراق ، واعطى للشركة شخصية حكمية للتصرف بالأموال غير المنقولة [٤] بناءً على مسودة اللائحة التي وضعتها وزارة الاقتصاد وأحالتها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها[٥] .

١١- وافق مجلس الوزراء على الطلب الذي قدمته وزارة الاقتصاد على اعفاء الصناعات الواجبة التشجيع بموجب قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٠ وقسمت هذه الصناعات الى ثلاثة صنوف حددت في كل صنف عدد من الصناعات المشمولة بالتشجيع [٦] .

التي يجب تصديرها ، والمطالبة بزيادة حصة الحكومة ، والسعي لجعل حصة الحكومة من شركتي نفط البصرة والموصل متناسبا مع ما يصدر من النفط . ينظر: د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ تموز ١٩٥٠ ، ص١٦-١٧ .

(١) احمد فوزي ، المثير من احداث العراق السياسية ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٧٦ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٧٨ .

(٣) التأمين هو من الخدمات المتممة لعمليات التنمية الاقتصادية لأي بلد من خلال الدور الذي يؤديه في توفير الحماية لمشاريع التنمية في مراحل انشاءها وبعدما يتم انجازها . للمزيد ينظر: مجلة الاقتصاد ، العدد السادس والسبعون ، السنة السابعة ، نيسان ١٩٧٧ ، ص٣٦ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٦١ ، ٢٣ تموز ١٩٥٠ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٧٦٥ ، ١ اذار ١٩٥٠ .

(٦) للاطلاع على الصناعات الواجبة التشجيع ينظر: د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ اب ١٩٥٠ ، ص١١-١٢ .

المبحث الثالث

أنشطة وزراء الاقتصاد في خطط مجلس الاعمار العراقي ١٩٥٠ - ١٩٥٨

يمثل عام ١٩٥٠ نقطة تحول في سياسة البلاد الانمائية لغرض تحقيق التقدم والتطور ، حيث بدأ تغير في سياسة الدولة وذلك في اعقاب زيادة عائداتها من النفط ، وصار التوجه العام لهذه العائدات هو لغرض تحقيق الاستثمار في المشاريع التي تهم البلاد ، بعد ان تقرر انشاء مجلس الاعمار وأنيط به مهمة الاشراف على انفاق العائدات على الاستثمار الحكومي وأعداد خطة اقتصادية ومالية عامة لغرض أنماء موارد العراق وتحسين حالة معيشة السكان .

١- عبد المجيد محمود :

كُلف نوري السعيد[١] من قبل الوصي بتأليف وزارته الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ – ١٠ تموز ١٩٥٢) ، واسندت وزارة الاقتصاد في البداية عند التشكيل الى ضياء جعفر ، بعدها حصلت تعديلات وزارية بعد ثلاثة اشهر وذلك لسد الشواغر في الوزارات فشغل عبد المجيد محمود لأول مرة وزارة الاقتصاد بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٥٢[٢] ، فقامت الوزارة بالأعمال الأتية :

١- انشاء معمل تصليح المكائن والآلات الزراعية في لواء الموصل [٣] ، ومعمل لتصليح المكائن الزراعية في لواء كركوك بعد ان تم استقدام الخبراء واستيراد المكائن والآلات الزراعية [٤] .

---

(١) كان نوري السعيد يُدعى الى تأليف الوزارة كلما اشتدت حاجة البلاد الى القيام بعمل خطير او اجراءات سريعة ، حيث كان امام البلاد مشكلة تسوية قضية النفط على اساس مبدأ مناصفة الارباح مع الشركات النفطية ، فدعاه الوصي لتأليف الوزارة . ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٩٠ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الارادات الملكية السامية ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، الملفة ٣١١/٣٤٨٢ ، ص٣٠٢ .

(٣) الاتحاد الدستوري ، العدد ١٤٧ ، ٤ تشرين الاول ١٩٥٠ .

(٤) الأراء ، العدد ١٠ ، ١٣ نيسان ١٩٥١ .

٢- قامت الوزارة بتشجير طريق بغداد الكاظمية وطريق سلمان باك وطريق جسر ديالى ، وتشجير طريق الكوت نعمانية [١] .

٣- اوفدت الوزارة خمسة من موظفيها لزمالات هيئة الامم المتحدة بعد تقديم عرضها لغرض تدريب الكوادر العراقية كل فيما يخص اختصاصه ولمدة ستة اشهر [٢] .

٤- شاركت في مؤتمر الجراد المراكشي والذي يعقد في طهران لغرض مكافحة هذه الآفة التي تضر بالمزروعات ، وخول الموفدين صلاحية الاعراب عن موافقة الحكومة العراقية على مسودة لائحة مكافحة الجراد [٣] .

٥- انشأت الوزارة مخازن لخزن التمور في البصرة ، فأنشأت مخزنين في ابي الخصيب ومخزنين في منطقة الحداد والقرنة لاتخاذ التسهيلات لخزن التمور [٤] ، وخصصت ادارة ميناء البصرة قطعة ارض مساحتها (١٠٠٠٠) م٢ لأنشاء مكبس نموذجي يلحق به مبخرة ومخزن [٥] .

٦- اعدت الوزارة مشروع تأسيس معمل للسكر بعد اتمام كافة الدراسات الزراعية والمالية ، ونجاح تجارب زراعة البنجر السكري في اراضي الموصل وشهرزور والحويجة وصلاحية هذه الاراضي لإنتاج البنجر [٦] ، الذي ترجع تجارب زراعته الى عام ١٩٣٦ لاستخدامه كمادة اولية في صناعة السكر [٧] ، وعمل مجلس الاعمار على تنفيذ المشروع بأسرع وقت وقت وتذليل جميع الصعوبات التي تعترض المشروع [٨] ، وتم تشكيل لجنة لدراسة المشروع من جميع نواحيه وقدم المشروع الى مجلس الوزراء وجاء في اسبابه الموجبة ان

---

(١) الزمان ، العدد ٤١٢٧ ، ١٢ ايار ١٩٥١ .

(٢) الزمان ، العدد ٤١٤٥ ، ٣ حزيران ١٩٥١ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٨ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، ص٣ .

(٤) الاتحاد الدستوري ، العدد ١٦٤ ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٠ .

(٥) الأراء ، العدد ٦٢ ، ١٥ حزيران ١٩٥١ .

(٦) الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، محضر الجلسة الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٥١ ، ، القرار رقم ٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٤ .

(٧) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، معهد المباحث الصناعية ، خطة تأسيس صناعة السكر وانمائها ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص١ .

(٨) الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢٩ .

تأسيس صناعة السكر مهمة اساسية في نهضة البلاد الصناعية ، وضرورة تقديم الخدمات الحكومية في هذه الصناعة [١] ، ووضعت الوزارة التصاميم للمشروع ورصدت المبالغ اللازمة له وتقرر انشاءه في لواء الموصل [٢] .

٧- تأسيس مشروع هدرجة الزيوت النباتية وأنتاج الدهون المجمدة لغرض انتاج دهون الاكل الجامدة التي تسد حاجة البلاد [٣] .

٨- تأسيس شركة صناعة الجوت العراقية في شهر اب ١٩٥١ برأسمال قدره (٣٠٠) الف دينار ، وتم زيادة رأسمالها الذي بلغ (٦٠٠) دينار عام ١٩٥٤ [٤] .

٨- مشاركة جمعية التمور العراقية في جناح معرض يقام في ولاية نيو اورليانز الامريكية في شباط ١٩٥١ خصصته ادارة المعرض للتمور والمنتجات العراقية [٥] ، وأشتركت جمعية التمور العراقية بالمعرض الصناعي الدولي الذي يقام في الهند وانشاء جناح للتمور والمنتوجات الزراعية والصناعية العراقية [٦] .

٩- اهتمت الحكومة بتنظيم التبادل التجاري تشجيعاً للصادرات العراقية وتنظيماً للميزان التجاري ، ففتحت المفاوضات التجارية مع الاقطار الشقيقة والدول الاخرى ، فخول مجلس الوزراء وزير الاقتصاد بالتفاوض مع الحكومة اللبنانية لعقد اتفاقية اقتصادية بين البلدين[٧] فتم التفاوض بين وزير الاقتصاد مع المندوب فوق العادة الوزير المفوض للجمهورية اللبنانية في بغداد (كاظم الصلح) ، وبتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥١ وقع الطرفان على الاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولبنان [٨] .

١٠- سعى العراق بعد ابرام الاتفاقية الاقتصادية بين العراق ولبنان الى عقد اتفاقيات مماثلة مع بقية الدول العربية للرغبة الملحة لتنظيم شؤون التجارة والتبادل الاقتصادي بين

---

(١) الزمان ، العدد ٤٠٣٧ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥١ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤١٦٩ ، ١ تموز ١٩٥١ .

(٣) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنتين الماليتين ١٩٥٢ – ١٩٥٣ و ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٤ .

(٤) مجلة الصناعي ، العدد الاول والثاني ، السنة السابعة ، اذار وحزيران ١٩٦٦ ، ص٥٨ .

(٥) الاتحاد الدستوري ، العدد ١٦٩ ، ١ تشرين الثاني ١٩٥١ .

(٦) الأراء ، العدد٩٩ ، ١٥ اب ١٩٥١ .

(٧) قسم المعلومات والتوثيق ، المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

(٨) م.م.ع ، تقرير اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع العادي الرابع والعشرين لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٢٧ ؛ الاتحاد الدستوري ، العدد ٢٦٤ ، ٢١ شباط ١٩٥١ .

دول الجامعة العربية [١] ، فتم عقد الاتفاقية الذي نصت على تسهيل التبادل التجاري وفق القوانين والانظمة الاقتصادية وأعفاءات ضريبية من منتجات الطرفين [٢] .

١١- تأسيس مشروع صناعة الصودا الكاوية بسعة الف وخمسمائة طن في السنة ليقوم بمختلف الاستخدامات منها لمكافحة الآفات الزراعية وللأغراض الصحية واستخدامه في تصفية المياه وصناعة الدباغة والنسيج[٣] .

١٢- وافق مجلس الوزراء على مقترح وزارة الاقتصاد حول عقد اتفاقيات تجارية مع الدول التي يستورد منها العراق اكثر مما يصدر اليها فتم التفاوض مع ايطاليا لعقد اتفاق تجاري بين البلدين وتزعم الوفد الايطالي (السنيور سيلفر دابنو)[٤] ، انتهت المفاوضات الى توقيع توقيع الاتفاقية بين الجانبين في ٣١ كانون الاول ١٩٥١[٥] .

١٣- ارسلت الوزارة مقترح عقد اتفاقية مع المانيا الغربية لإيجاد اسواق غنية مفتوحة للتمور والحبوب والمنتجات الاخرى لقاء السلع الالمانية ، وخول مجلس الوزراء عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد عقد الاتفاقية نيابة عن الحكومة العراقية [٦] ، الذي سافر الى مدينة مدينة بون (Bonn) الالمانية لاستكمال عقد الاتفاقية ، مع ممثل الحكومة الالمانية اي - اج - فان شربنبرج (Iy-aj-fan-Sherbenberj) فتم عقدها بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٥١[٧] .

١٤- جرى الاحصاء الزراعي والحيواني في البلاد بناءاً على المقترح الذي تقدم به الدكتور (فنلون) خبير الاحصاء في وزارة الاقتصاد[٨] ، وغطت الوزارة تكاليف هذا الاحصاء من

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، السنة الرابعة عشر ، ايار وحزيران ١٩٥١ ، ص٣٣٧ .

(٢) الاتحاد الدستوري ، العدد ٢٧٠ ، ٢٨ اذار ١٩٥١ .

(٣) وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنتين الماليتين ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ص٥ .

(٤) الزمان ، العدد ٤٠٤١ ، ٣١ كانون الثاني ١٩٥١ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٢ ، الجلسة المنعقدة ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص٦٣ .

(٦) الزمان ، العدد ٤٢٤٣ ، ١ تشرين الاول ١٩٥١ .

(٧) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٤١ ، لشهر تشرين الثاني ١٩٥١ ، ص٣٢ .

(٨) الزمان ، العدد ٤٢٧٦ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ .

ميزانيتها لسنة ١٩٥٢ حيث اعتمدت (٢٠) الف دينار للقيام بهذا الاحصاء الذي يحصل لأول مرة في العراق[١] ، ويعتبر اول مشروع احصائي من نوعه في العراق قامت به الدائرة الرئيسية للإحصاء التابعة الى وزارة الاقتصاد[٢] .

١٥- اعتنت الوزارة بأشراف مجلس الاعمار عن اجراء مناقصة لدعوة الشركات العالمية للاشتراك بحفر الابار الارتوازية لتوفير المياه في المناطق المحرومة منها ، وخصص مجلس الاعمار لأعمال الحفر (٤٥,٠٠٠) دينار[٣] ، وبلغ عدد الابار المحفورة مابين الاعوام (١٩٥٤ - ١٩٥٦) (٩٠) بئر ارتوازي في الالوية(بغداد- الموصل- كركوك- السليمانية- اربيل- ديالى- الحله- البادية الشمالية- البادية الجنوبية- بادية الجزيرة)[٤] .

١٦- نتيجة استيراد البضائع النمساوية للعراق دون تصدير اي منتج عراقي للنمسا ، اوعزت جمعية التمور العراقية الى غرفة التجارة والصناعة في فينا عن سبب عدم استيرادها للتمور العراقية ، واجابت الغرفة انه لايوجد هناك اتفاق تجاري بين البلدين ، لذلك اقترحت جمعية التمور عقد مثل هذا الاتفاق بين البلدين [٥] ، وحصل على موافقة مجلس الوزراء لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين [٦] .

١٧- قدمت الوزارة عقد لتأسيس شركة عراقية للنقل البحري من ابرز مساهميها لجنة تنظيم تجارة الحبوب وجمعية التمور وأدارة السكك الحديدية وهو من ابرز المشاريع التي لها الاثر في تنمية اقتصاديات البلاد والتي بذلت الوزارة مجهودا كبيراً لإخراجه الى حيز الوجود

---

(١) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٣ .

(٢) وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٥ ، ص٧٠ .

(٣) الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٩ ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، ايار وحزيران ١٩٥١ ، ص٣٨٦.

(٤) وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦ ، مطبعة الزهراء ، ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٢٠٢ .

(٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، ايار وحزيران ١٩٥١ ، ص٣٣٣ .

(٦) الزمان ، العدد ٤٤٦٩ ، ٢٨ حزيران ١٩٥٢ .

لتعلقه بتصدير ابرز انتاجيات الوزارة[١] ، ولأهمية المشروع حصل على موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥٢[٢] .

١٨- شاركت الوزارة في مؤتمر الدورة الثالثة للجنة النفط التابعة لمؤسسة العمل الدولية التي تعقد في جنيف للفترة من ٢٤ تشرين الأول ولغاية ٤ تشرين الثاني ١٩٥٠ [٣] .

١٩- من المهم ان نذكر ان هناك تغييراً مهماً حصل في تشكيلات وزارة الاقتصاد على اثر استحداث وزارة الزراعة بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ (المشار اليها في الفصل الاول المبحث الثالث) وربط عدد من المؤسسات التابعة لوزارة الاقتصاد بوزارة الزراعة ، وبدأت الوزارة المستحدثة اعمالها بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٢ واستلم حقيبتها بالوكالة وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود[٤] ، لاحظ المرفق رقم (٤) .

٢٠- وجه وزير الاقتصاد منذ تسلمه مهام الوزارة اهتمامه لأنشاء مصفى النفط [٥] كونه يعد من الصناعات الثقيلة ، ويشغل المئات من العمال ويزود الوقود بأسعار زهيدة وايجاد حركة في الاسواق المحلية ويعود على البلاد بمنافع كبيرة [٦] ، فقدم لائحة لأنشاء مصفى

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٥٢ ، ص٢٧ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥٢ ، ص٣٧ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٠ ، ص٣١ .

(٤) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢ ص٢ ؛ الزمان ، العدد ٤٤١٨ ، ٢٥ نيسان ١٩٥٢ .

(٥) فكرت الحكومة العراقية في تأسيس مصفى حكومي للنفط وذلك لأهميته في حياة العراق الاقتصادية ، فكان فكان اول من بعث بهذه الفكرة للوجود هو الملك فيصل الاول عام ١٩٣٢ ، عندما أعرب عن رغبته بأنشاء مصفى حكومي للنفط في بغداد بموجب امتيازات النفط الذي اعطيت للشركات المستغلة ، لكن الضائقة المالية التي تمر بها البلاد حالت دون تحقيقها ، بعدها تقرر ان يؤسس المصفى قبل نشوء الحرب العالمية الثانية ، الا ان ظروف الحرب حالة دون تحقيق هذا المشروع . للمزيد ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الرابعة عشر ، اذار ونيسان ١٩٥١ ، ص٢٠٣ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص١٧٩ .

(٦) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥١ ، ص١٦٢ .

للنفط على مقربه من بغداد تنص على تخصيص مبلغ (٦) ملايين دينار[١] ، وتمت الموافقة عليها من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب [٢] .

حصلت موافقة مجلس الامة على المشروع وبدأت مراحل الوزارة العملية لأنشائه ، فتقدمت شركة كيلوك (Kellog) الامريكية تبدي استعدادها لأنشاء المصفى على حسابها وقامت بدراسة المشروع بأيفاد ممثلين عنها لأجراء المفاوضات لوضع الاسس اللازمة لتنفيذ المشروع [٣] ، وقامت الشركات بدورها بتقديم مناقصات انشاء المشروع ورفعت هذه المناقصات الى مجلس الوزراء للموافقة على اعطاء المشروع لأحدى الشركات [٤] ، وبتاريخ ٦ تموز ١٩٥١ تم التوقيع على اتفاقية انشاء المصفى بين وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ممثلا عن الحكومة العراقية والمستر (فيلدنك) ممثلا عن شركة (كيلوك) الامريكية ، وتعهدت الشركة بأنشاء وتجهيز المصفى بجميع الآلات والادوات [٥] .

٢١- قدمت الوزارة الى مجلس الوزراء مقترح لتخفيض اسعار منتجات النفط التي تستخدم للاستهلاك المحلي وقرر المجلس الموافقة تخفيض اسعار نفط الوقود الى اربعة فلوس والنفط الابيض خمس فلوس للغالون الواحد اعتباراً من تاريخ ١٥ نيسان ١٩٥٢[٦] .

ـ مفاوضات النفط واتفاقية مناصفة الارباح :

لحق بالعراق غبن كبير من جراء امتيازات النفط والاتفاقيات النفطية التي عقدت في ظل الانتداب البريطاني المباشر وفي ظل الحكم العراقي التابع لبريطانيا ، ادى عدم تكافؤ الطرفين الى املاء شركات النفط شروط الامتياز وصاغت أحكامة لخدمة مصالحها[٧] .

كان الشعور بالغبن من اتفاقية النفط المعقودة بين العراق والشركات البريطانية حافزا يدفع العراق للتفكير برفع الحيف عنه وتعديل بنود الامتياز بصورة تضمن له التمتع

---

(١) الزمان ، العدد ٤٠٢٣ ، ١٠ كانون الثاني ١٩٥١ .

(٢) الاتحاد الدستوري ، العدد ٢٣٦ ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٠ .

(٣) العهد ، العدد ٢٠٤ ، ١ ايلول ١٩٤٩ .

(٤) الزمان ، العدد ٤١٦٩ ، ١ تموز ١٩٥١ .

(٥) الأراء ، العدد ٧٠ ، ٧ تموز ١٩٥١ .

(٦) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥٢ ، ص٦٤ .

(٧) محمد حسن سلمان ، نحو تأميم النفط العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص٨٣ .

بحقه الطبيعي بصورة عادلة تمكنه من مسايرة التطور وتوفير المال للنهوض بالبلاد ورفع مستوى المواطن المعاشي [١] .

ادى الاتفاق الذي حصل بين الشركات الامريكية مع الحكومة السعودية حول النفط على اساس مناصفة الارباح [٢] ، وتأميم شركات النفط الايرانية في ظل حكومة مصدق[٣] مصدق[٣] في عام ١٩٥١ ، وأنتشار الوعي النفطي بين الجماهير الشعبية [٤] ، وبروز شركات النفط العالمية المستقلة الذي ساعد على كسر الطوق المفروض على البلدان المصدرة للنفط [٥] الى دعوة مختلف طبقات الشعب العراقي والاحزاب الى تأميم النفط في العراق ، وقدم (٢٠) نائب بطلب سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط [٦].

كان لهذه التطورات التي حصلت في المنطقة اثرها الواضح على سياسة الحكومة البريطانية ، التي خشيت من اتخاذ العراق خطوة مماثلة لخطوة إيران ، فأبلغت الحكومة العراقية واعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات لتعديل حصة العراق من ارباح

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، اذار ونيسان ١٩٥١ ، ص٢٠٤ .

(٢) عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الامريكية من (١٩٥٢ – ١٩٥٤) ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٠ .

(٣) ولد في ١٨٨٢ وينحدر مصدق من عائلة اقطاعية تولى رئاسة وزارة المالية في سن مبكر ، أطلق عليه لقب لقب مصدق ويعني الأمين ، درس العلوم المالية والسياسية في باريس وسويسرا ، انتخب نائباً في المجلس في عدة دورات ، قاد حركة تأميم النفط الإيراني ، أصبح رئيساً للحكومة الإيرانية في ٢٨ نيسان عام ١٩٥١ ، واستمرت حكومة مصدق إلى ان تم اعتقاله من قبل الشاه عام ١٩٥٣ ، توفي عام ١٩٦٧ .للمزيد ينظر: توفيق ياسين موحان ، شركة نفط البصرة المحدودة ١٩٣٨ – ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص٦٢ ؛ مجموعة من المؤلفين ، موسوعة مشاهير العالم ، ج٣ ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٠٨ – ١٠٩.

(٤) منذر جواد مرزة ، العهد الملكي في العراق احداث ومؤامرات ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، النجف ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩٣ .

(٥) مجلة الاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، السنة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص١٠ .

(٦) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ، بيروت، بيروت، ١٩٦٥ ، ص٣١٢ .

النفط[١] ، وكما ذكرنا سابقا ان الحكومة مستمرة في مفاوضاتها مع الشركات النفطية العاملة في العراق منذ ايام الوزارة السعيدية الثالثة [٢] .

شكلت لهذا الغرض لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، وعبد الوهاب مرجان وزير المالية ، وضياء جعفر للتفاوض مع وفد شركة النفط العراقية برئاسة المستر جبسون (H.S.Gibson) [٣] ، وتم اقامة دعوى في المحاكم البريطانية بموجب الاتفاق الذي حصل بتاريخ ٥ تموز ١٩٥٠ بين الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد وشركة نفط العراق المحدودة [٤] ، واستمرت المفاوضات بين الطرفين بروح من التفاهم مع المستر جبسون الذي تمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بالتفاوض ، وصرح وزير الاقتصاد (ان الحكومة العراقية لاتفكر في تأميم ابار البترول مادامت هناك وسائل اخرى تحت تصرفها)[٥] .

ومن وجهة نظر الباحث يبدو ان التصريح الذي ادلى به وزير الاقتصاد الى الصحف هو اشارة ذكية منه لحمل الشركة المفاوضة للموافقة على شروط الاتفاق خوفاً من التجاء العراق الى فكرة التاميم على غرار ماحصل من تأميم للنفط في ايران وتكرار حصوله في العراق ، وبهذا تخسر الشركات امتيازاتها في المنطقة ، ومن الاحسن لها تعديل الامتياز على ان تخسر النفط .

اعدت الحكومة العراقية قانون للتصديق على الاتفاقية النفطية ، وخول مجلس الوزراء عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد توقيع الاتفاقية المعقودة مع شركة النفط العراقية[٦] ، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية تعديل امتيازات النفط في وزارة الاقتصاد بتاريخ بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٢ بين ممثل الحكومة العراقية من جهة وبين المستر جبسون نيابة عن شركة النفط العراقية المحدودة ، وشركة نفط الموصل المحدودة ، وشركة نفط البصرة

---

(١) علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص٢١٣ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٦٣ .

(٣) الزمان ، العدد ٤١٢٦ ، ١١ ايار ١٩٥١ .

(٤) عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، مج٧ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٦ ، ص١٧٥ .

(٥) الزمان ، العدد ٤١٢٩ ، ١٤ مايس ١٩٥١ .

(٦) المصدر نفسه ، العددان ٤٣٣٥ و ٤٣٤٧ ،١٨ كانون الثاني و ١ شباط ١٩٥٢ .

المحدودة من جهة اخرى [١] ، التي اصبحت حصة العراق ٥٠% من صافي الارباح التي تحصل عليها الشركات ، وتعهد الشركة بتدريب الطلاب العراقيين في المعاهد البريطانية ، وتعيين مدراء عراقيين في مجالس ادارة الشركات [٢] ، وحصلت على مصادقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٢ [٣] .

واقترنت الاتفاقية بمصادقة مجلس النواب ومجلس الاعيان في شباط ١٩٥٢ بأغلبية ساحقة ، وهكذا تصبح الاتفاقية نافذة المفعول في الاول من كانون الثاني ١٩٥١ وبأثرٍ رجعي[٤] ، وتصديق الاتفاقية جاء بسبب اصرار رئيس الوزراء نوري السعيد حيث ذكر بان عوائد النفط التي سيحصل عليها العراق سوف يتم انفاقها على المشاريع العمرانية والثقافية والصحية لتعود على الشعب بالخير[٥] ، ونتيجة لذلك زادت عوائد النفط من (٣,٢) مليون دينار سنة ١٩٤٩ الى (١٣,٩) مليون دينار في سنة ١٩٥١ [٦] .

٢- نديم الباجه جي :

عندما شكل مصطفى العمري الوزارة (١٢ تموز ١٩٥٢ – ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) قام بأختيار نديم الباجه جي ولأول مرة وزيرا للاقتصاد[٧] ، اذ حققت الوزارة في عهده الاعمال والانجازات التالية :

١- المباشرة بأنشاء مشروع مصفى النفط في المفتية بالبصرة وإعطاء مناقصة المشروع الى شركة نفط خانقين ، حيث قامت الشركة بجلب الخبراء والفنيين من بريطانيا للمباشرة في اعمالها ، ليزود المنطقة الجنوبية بالنفط الابيض والاسود[٨] .

---

(١) للاطلاع على نصوص الاتفاقية ينظر: الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١-١٤ ؛ ملفات وزارة الخارجية العراقية ، اتفاقية مع حكومة العراق عقدت في ٣ شباط سنة ١٩٥٢ ، ص١٥ – ١٦ .

(٢) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ت: زينة جابر ادريس ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٣ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٢ ، ص٨٤ .

(٤) صلاح العقاد ، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ط١ ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٦٠ .

(٥) الاخبار ، العدد ٣٣٧٥ ، ١٩ شباط ١٩٥٢ .

(٦) عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص٣٣١ .

(٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٨٠ – ٢٨١ .

(٨) (لواء الاستقلال) (جريدة) ، العدد ١٦٦٥ ، ٢٩ اب بغداد ١٩٥٢ .

٢- ارسلت الوزارة (٥٠) طالباً للدراسة على شؤون النفط الى بريطانيا على نفقة شركات النفط العاملة في العراق عملا باتفاقية مناصفة الارباح التي عقدت عام ١٩٥٢ وذلك لتطوير القطاع النفطي[١] .

٣- وبموجب اتفاقية النقطة الرابعة [٢] التي وقعها العراق مع الولايات المتحدة الامريكية ، جلبت الوزارة خبراء من امريكا لأشراف على عملية تنقيح التبوغ لرفع مستوى زراعته[٣] ، كذلك استقدمت الوزارة خبير المعادن المستر (ديبر) لتطبيق منهاج الوزارة بالتحري عن المعادن والقيام بمسح جوي شامل[٤] ، وطلبت الوزارة من الولايات المتحدة الامريكية خبراء متخصصون بشؤون التمور ، يكون احدهم متخصص في التصنيع والثاني في الأسواق الخارجية ، فتم ترشيح خبيراً كيميائيا وهو المستر فرانك وينتر (Fraunk Weintr) ، وقد عمل هذا الخبير سنوات طويلة في التمور الامريكية وله خبرة في تصنيعها ، لغرض الاستعانة به لتأسيس مكبسين نموذجين في البصرة وبغداد[٥] .

٤- بوشر بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٥٢ العمل بانشاء مصنع للنسيج في الدجيل ، وتم استيراد المكائن والمعدات للمصنع ، وتم تخصيص له مبلغ قدره (٣٥) الف دينار لأنشاء الابنية اللازمة[٦] .

---

(١) الزمان ، العدد ٤٤٩٨ ، ١ اب ١٩٥٢ .

(٢) برنامج اطلقه الرئيس الامريكي هاري ترومان (١٩٤٩ - ١٩٥٣) الذي دعا فيه الشعب الامريكي الدخول بعالم الفرص الاقتصادية والاستثمارات في كل المجالات ويشمل برنامج فني اقتصادي لمساعدة الامم الاخرى ، وقد اعلنه امام الكونغرس الامريكي وجاء بأربع نقاط كانت احداها (العمل على رفع مستوى القطاعات الانسانية المسالمة وتقوية بناها التحتية اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً) ، وتم انضمام العراق الى اتفاقية التعاون الفني بعد التوقيع عليها من قبل نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي وسفير الولايات المتحدة في العراق المستر اندرو سافج كروكر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥١ ؛ للمزيد ينظر: أحمد عبد الواحد عبد النبي الحلفي ، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥-١٩٥٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١ ، ص٢٢٨ - ٢٢٩ ؛الاتحاد الدستوري ، العدد ٣٠٧ ، ١٢ نيسان ١٩٥١ .

(٣) الزمان ، العدد ٤٤٩٩ ، ٢ اب ١٩٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٤٥٤٤ ، ٢٧ ايلول ١٩٥٢ .

(٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء السابع والثامن ، السنة الخامسة عشر ، ايلول وتشرين الاول ١٩٥٢ ، ص٥١٩ .

(٦) لواء الاستقلال ، العدد ١٦٥٩ ، ١١ ايلول ١٩٥٢ .

٥- شرعت الوزارة بأنشاء مشروع صناعة السكر في الموصل واعطت دراسة المشروع الى الشركة الفرنسية لوبين (Lupine) التي قدمت تقريراً عن توفر الامكانيات لأنشاء مشروع انتاج السكر في المناطق الشمالية ، وارسل تقرير صناعة السكر الى مجلس الاعمار وحثه على ضرورة انشاء صناعة للسكر[١] .

٦- قامت الوزارة بتنفيذ مشروع انشاء سايلو في البصرة لخزن الحبوب بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٥٢ بعد ان ادركت ان سايلو بغداد القديم لا يفي بحاجة الصادرات من الحبوب، وان الاسواق العراقية بدأت بالفتور في منتوجاتها من الحبوب لأرتفاع اسعارها[٢] .

٧- افتتح بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ خط النفط كركوك بانياس التي شرعت به شركة النفط العراقية ويبلغ طوله (٥٥٦) ميلاً ليتم عن طريقه ايصال النفط الخام الى ساحل البحر المتوسط ، وعمل في انشاء هذا الخط نحو (٧٠٠٠) عربي ساعدهم (٤٠٠) فني بريطاني وامريكي ، وحضر حفل افتتاح الخط الملك فيصل الثاني[٣] .

عَهد الوصي الى رئيس اركان الجيش نور الدين محمود (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) لتشكيل الوزارة [٤] ، وبقيت وزارة الاقتصاد عند تشكيل وزارة نور الدين محمود تدار بالوكالة من قبل ماجد مصطفى[٥] وزير الشؤون الاجتماعية لحين صدور الارادة الملكية المرقمة ٨٧١ في ٢١ كانون الاول ١٩٥٢ بأسناد حقيبة الاقتصاد

---

(١) الزمان ، العدد ٤٥٤٨ ، ٣ تشرين الاول ١٩٥٢ .

(٢) الاتحاد الدستوري ، العدد ٧٢٩ ، ٥ ايلول ١٩٥٢ .

(٣) حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص١٥٨ ؛ جريدة الزمان ، العدد ٤٥٨٩ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٣٣٠ .

(٥) ماجد مصطفى محمود عثمان ولد عام ١٨٨٧ من اسرة عريقة تعود للشيوخ المرذوخيين قرب بيارة في قضاء قضاء حلبجة بالسليمانية ، درس في المدرسة الاعدادية في بغداد ثم التحق الى اسطنبول في الكلية الحربية ، وهو احد الشخصيات الكردية السياسية المعروفة ، وتولى مناصب ادارية في الحكومة العراقية ، اصبح متصرف للواء المنتفك ١٩٣٥، مثل السليمانية في مجلس النواب في الدورة العاشرة والثانية عشر والثالثة عشر ، اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية عام (١٩٥٠ - ١٩٥٢ مرتين - ١٩٥٣) ، توفي عام ١٩٧٤ . للمزيد ينظر: سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق ، ص٥٩ - ٦٠ ؛ مير بصري ، اعلام الكرد ، ط١ ، لندن ، ١٩٩١ ، ص٢٣٦ ؛ ناجي تركي حمزة عمران ، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٧٣ .

الى نديم الباجه جي الذي كان يشغلها في وزارة مصطفى العمري السابقة ليكمل المنهاج الاعمال الذي بدأها أثناء تسنمه الوزارة في المدة السابقة [١] :

١- قامت الوزارة بأستيراد (١٠٠٠٠) طن من الحنطة والقمح من كندا لتوفير هذه المادة للمستهلكين بسبب حصول نقص بالأسواق من هذه المادة [٢] .

٢- استكملت الوزارة الخطوة الاولى التي بدأتها في الوزارة السابقة (وزارة نديم الباجه جي) بأصدار قرارها تسليم المحطات الى الحكومة ، وبعد انتهاء المدة التي وضعتها الوزارة للتسليم قامت بأستلام محطات بيع المشتقات النفطية التي كانت تدار من قبل شركة نفط الرافدين وكانت بعهدة وكلائها المتنفذين [٣] .

٣- ضياء جعفر :

بعد ان قدم نور الدين محمود استقالته عهد الوصي عبد الاله الى جميل المدفعي ليؤلف وزارته السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ – ٥ مارس ١٩٥٣) ، ليتم اختيار ضياء جعفر على وزارة الاقتصاد ليكمل انجازاته الذي بدأها في وزاراته السابقة [٤] :

١- طلبت الوزارة من وزارة المالية اعفاء اصحاب معامل الدبس والمعاصر من ضريبة الدخل ، لدعم ومساعدة اصحاب المعامل لتطوير عملهم وتوفير الدعم المناسب لهم لشراء المكائن الحديثة ، ووافقت وزارة المالية على الطلب [٥] ، واعدت لهذا الغرض لائحة قانونية لتعديل قانون جمعية التمور رفعتها الى مجلس الوزراء ، لإعفاء هذه الفئة من الضريبة لتطوير هذه الصناعة [٦] .

---

(١) الزمان ، العدد ٤٦١٥ ، ٢٢ كانون الاول ١٩٥٢ ؛ عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، مج٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٩٢ .

(٢) الزمان ، العدد ٤٦١٧ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٥٢ .

(٣) فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٤ .

(٤) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٣٥ .

(٥) (الشعب) (جريدة) ، العدد ٢٤٢٧ ، ١١ اذار بغداد ١٩٥٣ .

(٦) الزمان ، العدد ٤٦٨٤ ، ١٣ اذار ١٩٥٣ .

٢- وافق مجلس الوزراء على الدراسة التي قدمتها وزارة الاقتصاد لبناء مشروع معمل الاسفلت في بغداد ، وقام المجلس بإحالة المشروع الى مجلس الاعمار للتنفيذ [١] .

٣- تعاقدت الوزارة على شراء سايلو لخزن الحبوب للمحافظة على هذا المنتوج المهم لحاجة البلاد وللتصدير ، ولتوفير مخزون استراتيجي من الحبوب وتحسين خزنها والمحافظة عليها من التلف ، وقامت بتهئية مكان لبناء السايلو بجانب الكرخ في منطقة العطيفية ببغداد [٢] .

٤- تم تأسيس (الشعبة الفنية الاقتصادية) في مقر وزارة الاقتصاد وذلك لرسم الخطط الخاصة بالتوجه الاقتصادي للبلاد ، وتأسيس مركز للدراسات العلمية الاقتصادية [٣] .

٥- تعاقدت الوزارة مع احدى الشركات الامريكية لمد خط جديد لضخ النفط من الزبير الى الفاو اضافة للخط الاول ، يبلغ قطر الخط (٢٤) انجاً ، وباشرت الشركة بمد الخط تحت الارض ودفنها بعملية فنية وتعهدت بسلامة الانابيب مدة (٢٠٠) عام [٤] .

٦- اهتمت الوزارة بتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية عن طريق عقد الاتفاقيات مع الدول ، ومن هذه الدول اليابان التي لاحظت وزارة الاقتصاد التطور الحاصل بين البلدين بعد الحرب العالمية الثانية في مجال الاستيراد والتصدير ، فحضر وفد حكومي ياباني لعقد اتفاقية تجارية ، لغرض تنظيم وزيادة التبادل التجاري بين البلدين ، فوعد الوفد الياباني تجهيز العراق بمكائن الغزل والنسيج وبناء محطات كهربائية وارسال خبراء ، مقابل استيراد القطن والحنطة والشعير والنفط [٥] .

٧- وقعت اتفاقية تجارية بين العراق ووزير الهند المفوض في العراق السيد (جوب جاند) لتوسيع وتسهيل نطاق التجارة بين البلدين ، والحصول على اعفاء من قيود الاستيراد والتصدير والتعريفة الكمركية على المواد الخاصة بالوقاية والشؤون الصحية [٦] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٥٧ ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ١ نيسان ١٩٥٣، ص٢١.

(٢) الشعب ، العدد ٢٤٤٣ ، ٥ شباط ١٩٥٣ .

(٣) الحوادث ، العدد ٣٠٤٩ ، ١٢ اذار ١٩٥٣ .

(٤) الزمان ، العدد ٤٧٠١ ، ١ نيسان ١٩٥٣ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٥٦ ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٣١ آذار ١٩٥٣، ص٦٨ .

(٦) الزمان ، العدد ٤٧٠٨ ، ١١ نيسان ١٩٥٣ .

قدّم الملك فيصل الثاني[١] الى رئيس الوزراء جميل المدفعي كتاب اسناد الوزارة ليقوم بتأليف وزارته السابعة (٧ ايار ١٩٥٣ – ١٧ ايلول ١٩٥٣) وتم ابقاء ضياء جعفر على وزارة الاقتصاد [٢] ليكمل الاعمال والانجازات من وزارته السابقة :

١- اقامت وزارة الاقتصاد بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٣ مؤتمر الكيميائيين والصناعيين وكيميائي البحوث العلمية والصناعية الأول ، كخطوة منها للنهوض وتنمية القطاع الصناعي في البلاد ، والهدف من المؤتمر هو توسيع افاق العمل العلمي والفني وبناء المنظومة الصناعية وفق اسس علمية رصينة [٣] .

٢- كانت هناك بعض القضايا الاقتصادية التي تتطلب المفاوضة المباشرة لحلها بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فارسل وفد برئاسة وزير الاقتصاد الى السعودية لتبادل الأراء حول الشؤون الاقتصادية وفي مقدمتها النفط والتفاهم على اسعار البنزين بين البلدين وبعض القضايا التي توصل فيها الوفد الى نتائج مرضية [٤] .

٣- بذلت الوزارة جهودا كبيرة للبحث عن ثروات الارض الطبيعية ومنها الكبريت وقدمت عروضا الى شركات بريطانية وامريكية للقيام بعملية البحث كونها تتطلب وقت ونفقات باهضه ، وتقدمت شركة (تاكساس) بعروض الحفر للحكومة العراقية [٥] .

---

(١) بتاريخ ٢ ايار ١٩٥٣ انتهى عهد الوصاية على الملك فيصل الثاني من قبل خاله الوصي عبد الاله ، حيث تنص المادة (٢٢) من القانون الاساسي العراقي على ان سن الرشد لملك العراق هو (١٨) سنة من العمر ، لذلك اصبح لزاما ان يتولى سلطاته الدستورية في حكم البلاد ، فتم عقد مجلس الامة (النواب والاعيان) جلسة مشتركة لتحليف الملك اليمين الدستوري لتنصيبه ملك على العراق واتمام مراسيم تسلم الملك سلطاته الدستورية ؛ للمزيد ينظر: جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، ص٤٠ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص٢٤ .

(٣) الشعب ، العدد ٢٥٤٥ ، ٩ حزيران ١٩٥٣ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص٣٠ .

(٥) مجلة التجارة ، الجزء الخامس والسادس ، السنة السادسة عشر ، مايس وحزيران ١٩٥٣ ، ص٢٠٧ .

٤- عبد الرحمن الجليلي[١] :

بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٥٣ قدم رئيس الوزراء جميل المدفعي استقالته الى الملك فيصل الثاني الذي قام بدوره بقبولها في ١٧ ايلول ١٩٥٣ ليكلف في اليوم نفسه محمد فاضل الجمالي تأليف وزارته الاولى (١٧ ايلول ١٩٥٣ – ٨ اذار ١٩٥٤) وأستوزر عبد الرحمن الجليلي [٢] على وزارة الاقتصاد لتحقق الاعمال الأتية [٣] :

١- دخلت الوزارة مرة اخرى في مفاوضات مع الشركات النفطية من اجل حصول العراق على مناصفة عادلة من الارباح الحقيقية اي مانسبته (٥٠%) كما كان مقرر بالاتفاقية ، لأن الشركات النفطية خفضت اسعار النفط العراقي في ميناء بانياس وطرابلس بمقدار (١٢) سنتا للبرميل الواحد ، فأعترضت الحكومة العراقية على التخفيض [٤] ، وكانت اهم الامور التي تم التفاوض عليها هي زيادة انتاج النفط ومساهمة العراق برأس مال الشركة ونقل مجلس ادارة الشركة الى العراق [٥] .

---

(١) ولد عبد الرحمن بن أمين بك الجليلي في الموصل عام ١٩١٤ وينتمي الى الاسرة الجليلية المعروفة ، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في الموصل ، ثم سافر الى مصر ليدخل الحقوق ، بعدها اكمل دراسته العليا عام ١٩٤٦ فحصل على الدكتوراه في الاقتصاد، عين بعد عودته من بغداد مدرساً للاقتصاد وعلم المال في كلية الحقوق عام ١٩٤٦ ، مثل الموصل في مجلس النواب في دورتين(الثانية عشر – الثالثة عشر) للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٢٢٨ – ٢٢٩ ؛ مير بصري ، المصدر السابق ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص١٨١ .

(٢) لم يستمر عبد الرحمن الجليلي وزيراً للاقتصاد اذ قدم استقالته من الوزارة كونه ممثلاً عن حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، حيث اشترط الحزب لدخول الجليلي في وزارة الجمالي الغاء الاحكام العرفية التي اعلنتها وزارة نور الدين محمود في بغداد ، وعندما اعلنت الحكومة الاحكام العرفية في لواء البصرة بسبب اضراب عمال شركة نفط البصرة مع ادارة الشركة لعدم تحقيقها مطالبهم – فيما يتعلق بالطعام وزيادة الاجور وكيفية تنقلهم – قدم عبد الرحمن الجليلي استقالته من الوزارة بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٤ تنفيذا لرغبة الحزب الذي اشترط مسبقا الغاء الاحكام العرفية لكي يتسنى دخول اعضاءه الوزارة ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالة الجليلي وتعيين بدله صادق كمونة وزيراً للاقتصاد بالوكالة للمزيد ينظر: نجيب الصائغ ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧ – ١٩٦٣ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٧١ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص٧٠ – ٧٦ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٤) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٢١٠ .

(٥) عبد الرحمن الجليلي ، الاعمار في العراق ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٢٢ .

٢- قام وزير الاقتصاد بعقد صفقة بيع التمور الى مصر دون قيود كمركية بعد سفره لحضور مؤتمر وزراء المال والاقتصاد الذي عقدته جامعة الدول العربية [١] ، وتجول الوزير في مصر للاطلاع على النهضة الصناعية وتفقد المصانع الثقيلة [٢] .

٣- اهتمت الوزارة بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال عقد الاتفاقيات مع الدول العربية ، ففي ١٥ ايار ١٩٥٣ حضر وفد رسمي برئاسة وزير الاقتصاد الاردني وعدد من الخبراء والاختصاصيين الى العراق للمفاوضات لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين[٣] ، وتم عقد اتفاقية تجارية بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٥٣ مع الحكومة الاردنية لتنمية وتسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية [٤] .

٤- اجرت الوزارة بناءاً على مقترح خبير الاحصاء لدى الحكومة الدكتور كي . جي . فينلون الاحصاء الصناعي لجمع المعلومات عن انواع الصناعات الموجودة في البلاد وتوزيعها الجغرافي ومدى انتشارها ، وهو اول مشروع احصائي اجري في العراق وعلى صنفين الاول اجري على الوحدات الصناعية التي تستخدم اقل من عشرين شخصاً والثاني على المؤسسات التي تستخدم اكثر من عشرين شخصاً [٥] .

---

(١) تأسست عام ١٩٤٥ من الدول العربية (سوريا وشرق الاردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن) اهدافها صيانة استقلال الدول الاعضاء والتعاون في الشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والنظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها وغيرها من الاهداف ؛ للمزيد ينظر: كمال الغالي ، ميثاق جامعة الدول العربية ، ط١ ، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، ١٩٤٨ ، ص٣٢-٣٧ .

(٢) خالد حسن جمعة ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢٢٧ .

(٣) الزمان ، العدد ٤٧١٤ ، ١٨ نيسان ١٩٥٣ .

(٤) خالد حسن جمعة ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ .

(٥) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص١ .

٥- علي حيدر سليمان[١] :

عندما استقالت وزارة محمد فاضل الجمالي الاولى اصدر الملك فيصل الثاني الارادة الملكية المرقمة ٢٢٤ بتكليف محمد فاضل الجمالي بإعادة تشكيل وزارته الثانية (٨ اذار ١٩٥٤ – ٢٩ نيسان ١٩٥٤) ليختار علي حيدر سليمان [٢] وزيراً للاقتصاد ، وحققت الوزارة في عهد هذا الوزير الاعمال والانجازات التالية [٣] :

١- اصبحت قضية النفط تشكل مقدمة الاعمال التي تسعى وزارة الاقتصاد الى تحريره من التبعية للشركات كونها تحتل المركز الاول من صادرات العراق ، فعقد وزير الاقتصاد في ١٠ نيسان ١٩٥٤ اجتماعا مع المدير العام لشركة النفط لمناقشة قضايا النفط وتلاعب الشركة بالإنتاج وتخفيض اسعاره[٤] ، ولمناقشة مسألة نقل خط كركوك حيفا الى لبنان كون خط حيفا اوقف عن العمل عام ١٩٤٩ ، وضرورة مباشرة الشركة بنقل الخط بأسرع وقت كون الحكومة تتحمل اضراراً مالية كبيرة عن تأخير نقل الانبوب[٥] .

٢- عقدت الوزارة مؤتمر غرف التجارة العربية في بغداد بتاريخ ١ نيسان ١٩٥٤ وحضره ممثلون من الدول العربية (سوريا ولبنان ومصر وليبيا والاردن والسعودية) ، وأكد وزير

---

(١) هو (علي حيدر) بن سليمان بن علي ولد عام ١٩٠٥ في مدينة راوندوز في اربيل، يرجع نسبه الى اسرة السورانيين احدى اشهر الاسر الكردية . سافر الى بيروت ضمن البعثة التي ارسلتها وزارة المعارف ليدرس العلوم السياسية في الجامعة الامريكية عاد الى بغداد ليعمل مدرساً لمادة التاريخ في المدرسة المركزية ، ثم الى ملاك وزارة الداخلية وعمل في السلك الدبلوماسي فأصبح سكرتير في مفوضية العراق في روما ثم في مصر والمانيا الغربية وله مؤلفات تأريخية مثل لواء اربيل في دورتين وعمل في الوزارات(الشؤون الاجتماعية- المواصلات والاشغال - الاعمار -الاقتصاد) : ينظر محمود شكحان مصلح الدليمي ، علي حيدر سليمان نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٤ – ١٢٥ ؛ مديرية التقاعد العامة ، اضبارة علي حيدر سليمان التقاعدية المرقمة ٣١/١٥٤٤ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٦٤ .

(٢) تقلد علي حيدر سليمان وزارة الاقتصاد بالوكالة في عهد وزارة مزاحم الباجه جي عام ١٩٤٨ عندما استقال عبد الوهاب مرجان ليتسلم رئاسة مجلس النواب للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص١٦ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، تشكيل وأستقالة الوزارات ١٩٢٢-١٩٥٨ ، الملفة ٣١١/٥٧٩٨ ، كتاب استاد الوزارة ، ص٢٨ .

(٤) الزمان ، العدد ٥٠٠٩ ، ١١ نيسان ١٩٥٤ .

(٥) (اليقظة) (جريدة) ، العدد ٣٣٧٥ ، ١٠ نيسان بغداد ١٩٥٤ .

الاقتصاد للحاضرين اهمية رجال الاعمال في البناء الاقتصادي ، وان مشاريع الانماء التي يتم تنفيذها في العراق يجب ان لاينظر اليها كعمل منفصل لا ارتباط له بالأقطار العربية الاخرى ودعا الى التكاتف لغرض تحقيق النهوض الاقتصادي[١] .

٣- تسعى الوزارة بتشجيع زراعة التبغ وتحسينها وتعمل جاهدة لأنشاء مخازن للتبوغ للمحافظة عليها من التلف[٢] ، وصرح وزير الاقتصاد لجريدة الزمان بان من الامور المستعجلة التي قررت الوزارة القيام بها هو انشاء (٢٠) مخزن لخزن التبوغ ، وان الاسباب التي دعت لاستعجال الوزارة للقيام بأنشاء المخازن هو لتمكين دائرة الانحصار من الاحتفاظ بكميات من التبوغ لمدة سنتين قبل استعمالها في الصناعة لتصبح صالحة للاستعمال ، وان التبغ بالوقت الحاضر يستهلك مباشرة بعد وصوله من المزارع مما يعرضه للتلف .

٦- علي الصافي :

عهد الملك الى ارشد العمري ليختار زملائه في الحكومة الجديدة ويؤلف وزارته الثانية (٢٩ نيسان ١٩٥٤ – ٣ اب ١٩٥٤) وأختار علي الصافي ليتسلم وزارة الاقتصاد[٣] لتقوم بالأعمال والانجازات التالية :

١- ارسلت الوزارة (١٠) من موظفيها خريجي مدرسة الزراعة الى المعاهد التركية لتدريسهم من الناحية العملية والنظرية ، بعد تنسيق العمل من قبل وزارة الاقتصاد والسلطات التركية المختصة [٤] .

٢- اعدت الوزارة لائحة مرسوم لتقويض مصلحة مصافي النفط الحكومية عقد قرض لحد (١٥) مليون دينار بدل (١٠) ملايين المنصوص عليها في قانون المصلحة ، والسبب هو لتهيئة الفرصة لمصلحة مصافي النفط لإخراج مشروع مصفى الدهونات الذي قررت الوزارة انشاءه ليكون متمم لمصفى النفط الحكومي قرب بغداد والذي تبلغ كلفته ثلاثة ملايين دينار ، ولما كانت المبالغ المسموح للمصلحة باستقراضها قانونا غير كافية لهذا المشروع ، تقدمت بأقتراح لتعديل قانونها وتخويلها استقراض مبالغ تكون كافية لتنفيذ المشروعين[٥] ،

---

(١) الشعب ، العدد ٢٨٨٤ ، ٢ نيسان ١٩٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٨٧٨ ، ٢٦ اذار ١٩٥٤ .

(٣) الزمان ، العددان ٥٠٢١ و ٥٠٢٣ ، ٢٦ و ٣٠ نيسان ١٩٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٠٣٩ ، ١٨ ايار ١٩٥٤ .

(٥) المصدر نفسه .

ومن المفيد ان نذكر اهمية مصفى الدهون اذ انه متمم لمصفى النفط الحكومي ويحقق انجازهما معاً اقتصاداً كبيراً في النفقات ويؤدي الى تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة[١]، ووافق مجلس الوزراء على بناء المصفى وخول مصلحة المصافي زيادة قرضها الى (١٥) مليون دينار لأنشاء المصفيين [٢] .

٣- اولت الوزارة المشاريع الصناعية جزء من اولوياتها ، فألفت لجنة خاصة للنظر في تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، لتشجيع المشاريع الصغيرة وتخفيف القيود المفروضة عليهم بموجب القانون النافذ ، حيث كانت المشاريع الصناعية بموجب القانون النافذ يجب ان تكون فيها مكائن لاتقل عن (٥٠٠٠) دينار ، فعدل القانون على اساس (٢٠٠٠) دينار ليعطي مساحة اوسع لشمول المشاريع الصناعية الصغيرة ، واعفى القانون الجديد المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل عن الارباح التي لاتزيد على ١٠% من رأس مال المشروع المدفوع لمدة خمس سنوات بدلا من اربع سنوات [٣] .

٤- نتيجة لتوقف العلاقات مع يوغسلافيا منذ الحرب العالمية الثانية ، عقدت الوزارة بعد موافقة مجلس الوزراء اتفاقية تجارية مع يوغسلافيا بناءاً على زيارة البعثة التجارية اليوغسلافية واعربت عن استعدادها لتصدير السلع لقاء المنتوجات العراقية [٤] .

٧- نديم الباجه جي :

بعدما استقالت وزارة ارشد العمري وجه الملك فيصل الثاني نوري السعيد ليقوم بتأليف وزارته الثانية عشر (٣ اب ١٩٥٤ - ١٧ كانون الاول ١٩٥٥) فأسند وزارة الاقتصاد للمرة الثالثة الى نديم الباجه جي لغرض النهوض بالواقع الاقتصادي للشعب العراقي ولتحقق الاعمال والانجازات التالية:

١- اهتمت الوزارة بأنشاء سايلو لخزن الحبوب في الموصل ووضع الخرائط اللازمة له ، وذلك للحاجة الماسة اليه كون ان كميات كبيرة من الحنطة الفائضة مهملة وبدون عناية ، وقامت الوزارة بأستقراض مليون ونصف المليون لتمويله [٥].

---

(١) (الحارس) (جريدة) ، العدد ٨١ ، ١٢ حزيران بغداد ١٩٥٤ .

(٢) الزمان ، العدد ٥٠٤٠ ، ١٩ ايار ١٩٥٤ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ٥١٠٠ و ٥١٠٢ ، ٢١ تموز و ٢ اب ١٩٥٤ .

(٤) (الاخلاص) (جريدة) ، العدد ٤٢ ، ٢٩ حزيران بغداد ١٩٥٤ .

(٥) المصدر نفسه ، العددان ٥٠ و ٥٣ ، ٥ و ١١ اب ١٩٥٤ .

٢- ايفاد (٥٠) طالباً الى بريطانيا لدراسة شؤون النفط عملاً بالاتفاقية المعقودة بين الحكومة وشركات النفط عام ١٩٥١ التي نصت على تدريب الطلاب العراقيين سنويا على حساب شركة النفط [١] .

٣- قامت في شهر آب ١٩٥٤ بتأسيس مجموعة من الشركات التجارية المحدودة في العراق، أبرزها شركة النسر التجارية المحدودة الخاصة ببيع المواد الغذائية في ١٥ اب،فضلاً عن شركة الاسمنت العراقية في ٢٣ من الشهر نفسه ، وشركة المعادن المحدودة، وشركة معمل الطابوق التي أعطيت لها صلاحية تصنيع الطابوق في العراق[٢].

٤- بذلت الوزارة مساعي واسعة لتنشيط تصدير التمور العراقية الى الخارج واستخدامها لأغراض صناعية وايجاد اسواق لتصريفها ، عندما قدمت بعثة من المانيا الشرقية الذي زارت العراق بطلبات لشراء التمور[٣] .

٥- اهتمت الوزارة بعقد المؤتمرات الدولية في سبيل تطوير علاقات التعاون بالدول العربية للنهوض بالواقع الاقتصادي لمسايرة الاوضاع في البلاد المتمدنة ، حيث افتتحت الدورة الرابعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في قاعة الملك فيصل الثاني ، وأفتتح المؤتمر وزير الاقتصاد نديم الباجه جي بحضور مندوبين عن الدول العربية ومندوبين عن غرف التجارة في الالوية ، وانبثقت عن المؤتمر عدة لجان تنظيمية وهي (اللجنة التوجيهية – لجنة التجارة – لجنة الامور المالية والادارية – لجنة المساعدة الاقتصادية)[٤] .

٦- بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ جرى افتتاح مصفى النفط الحكومي في الدورة بحضور الملك فيصل الثاني والوزراء والنواب ومهندسين اجانب ، والقى وزير الاقتصاد كلمة الافتتاح والمراحل الذي مر بها المشروع [٥] .

٧- عملت الوزارة على تشييد (٢٤) مخزن للتبوغ في جميع انحاء البلاد تقدر كلفتها بنصف مليون دينار وتم بناءها من هيكل الفولاذ الصلب تكون مساحة كل مستودع (٦١)

---

(١) الحوادث ، العدد ٣٧٨٠ ، ٢٠ اب ١٩٥٥ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٣٤٥٩ ، ٦ ايلول ١٩٥٤ .

(٣) الزمان ، العدد ٥١٥٩ ، ١٢ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٥١٦٩ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص١٨٠ .

طولا و(٢٤) عرضاً [١] ، وتوزع المستودعات على جميع البلاد منها (٤) في بغداد و(٤) في كركوك والباقي في المناطق الشمالية من البلاد (السليمانية واربيل ودهوك) [٢] .

٨- قدمت الى مجلس الوزراء قانون تشجيع المشاريع الصناعية ، يستهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية وتقديم المساعدات والاعانات الحكومية اليها [٣]، فصدرَ القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٥ بعد موافقة مجلس الوزراء ، وجاء بموجب المادة (١٩) من هذا القانون على تأليف مجلس الانهاض الصناعي الذي يؤلف من عضوية كل من وزراء الاقتصاد والمالية والأعمار وذلك لتنسيق امكانيات البلاد الصناعية ، والقيام بالدراسات اللازمة لحماية المصنوعات الوطنية[٤] .

٩- حققت الوزارة رغبة الجمهور والصحف والنواب والاعيان من خلال قيامها بتوحيد اسعار النفط في جميع انحاء البلاد على اثر انتاج مصفى النفط في الدورة وقيامه بتزويد المحطات بمادة البانزين ، لغرض تحقيق السياسة التي اعلنتها الحكومة في الترفيه عن طبقات الشعب[٥] .

١٠- قامت الوزارة بأنشاء اكبر سايلو في البصرة لخزن الحبوب على ضفة شط العرب بعد اكمال المناقصات حول البناء ، وجاء مقترح بناء السايلو من قبل خبير الشركة الاستشارية لبناء السايلوات[٦] .

١١- بناء مصنع لزيت التشحيم لاستخدامه في الأغراض الصناعية والزراعية والنقل بالقرب من بغداد ، وكانت معظم الآلات والاجهزة التي تعمل في المشروع من صنع المعامل البريطانية وتكون مدة بناء المشروع عامين ، كذلك جرت مناقصة لبناء مصنع

---

(١) الزمان ، العدد ٥٣٠٢ ، ٢٩ اذار ١٩٥٥ .

(٢) الحوادث ، العدد ٣٦٦٢ ، ٢٥ ايار ١٩٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٣٦٤٠ ، ٢٨ شباط ١٩٥٥ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٣٦٣٦ ، ٩ حزيران ١٩٥٥ ؛ جوني يوسف حدا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقاتها في التطور السياسي في العراق (١٩٢٩ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٢١٣ ؛ محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص٣٦٤ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص١٨٥ ؛ الزمان ، العدد ٥٣٧٤ ، ٧ حزيران ١٩٥٥ .

(٦) الحوادث ، العدد ٣٨٣٣ ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٥ .

لإنتاج زيت التشحيم في الموصل وخصص له مبلغ (٤) ملايين دينار وضعت تحت تصرف مديرية مصلحة مصافي النفط الحكومية [١] .

قرر نوري السعيد التمسك بنديم الباجه جي ليكون وزيراً للاقتصاد عندما أسند اليه الملك الارادة الملكية المرقمة ١١٠٦ بتاريخ السابع عشر من كانون الاول ١٩٥٥ ليؤلف وزارته الثالثة عشر (١٧ كانون الاول ١٩٥٥ – ٢٠ حزيران ١٩٥٧) [٢] لتحقق وزارة الاقتصاد الاعمال والانجازات التالية :

١- تم انشاء معمل حديث في السليمانية لصنع افخر انواع السكاير من التبوغ العراقية ، وتم تجهيزه بأحدث مكائن القص والتعبئة وسينتج المعمل سنوياً بمعدل (٦٠٠) الف كيلو غرام من السكاير [٣] .

٢- لوحظ ان هناك زيادة نسبية في مجموع الاستيرادات من الخارج قياسا بما تصدره البلاد، فتم عقد عدة معاهدات تجارية مع البلدان لكنها لم تعطي نتائجها المطلوبة من تنظيم التجارة فكانت الاستيرادات اكثر بكثير مما يصدره البلد الى الخارج[٤] ، لهذا قدمت الوزارة مقترحاً لتنظيم سياسة جديدة للاستيراد ، تهدف منها معالجة ركود التجارة الخارجية وحدوث اختلال في الميزان التجاري ، وهذا المقترح جاء من مطالبة الغرف التجارية وبعض اعضاء مجلس الامة وبعض الدوائر الاقتصادية [٥] .

٣- استمرت الوزارة في انماء علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الصديقة لغرض تشجيع صادرات البلاد المحلية الى الاسواق الخارجية ، ومن هذه الدول اليابان الذي كان العراق يستورد منها بحدود (٦) ملايين دينار ، فأتفقت الوزارة على زيادة صادرات العراق من التمور الى (٥٠٠٠) طن الى اليابان ، وفي الصدد نفسه طورت الوزارة علاقتها التجارية مع اليونان بناء على طلب حكومتها لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين[٦] .

---

(١) الحوادث ، العدد ٣٨٠٦ ، ٢١ ايلول ١٩٥٥ ؛ الاخلاص ، العدد ٥٥ ، ٢٥ اب ١٩٥٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٨ .

(٣) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص٣٧٤ .

(٤) عبد الرحمن الجليلي ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٥ ، ص٩٥ .

(٥) الزمان ، العدد ٥٥٣٠ ، ٢ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٦) المصدر نفسه ، العددان ٥٥٣١ و ٥٥٣٢ ، ٣ و ٤ كانون الثاني ١٩٥٦ .

٤- اهتمت الوزارة بتطوير كوادرها من الموظفين في الجانبي الثقافي والترفيهي ، فقامت بتأسيس نادي موظفي وزارة الاقتصاد الواقع في بارك السعدون في بغداد ، للترفيه عن موظفي الوزارة وزيادة كفائتهم التعليمية من خلال فتح دورات لهم في اللغات الانكليزية والفرنسية [١] .

٥- أرسال (٤) طلاب للدراسة والتدريب على صناعة التبوغ والسكاير في تركيا لمدة اربع سنوات لحاجة هذه الصناعة للعمال والموظفين الأختصاصيين والماهرين [٢] .

٦- لأهمية المعارض في توضيح النشاط في الميدانيين الزراعي الصناعي افتتحت وزارة الاقتصاد بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٥٦ معرضاً زراعياً - صناعياً - حيوانياً في متصرفية لواء كركوك [٣] ، وافتتح معرضاً زراعي حيواني في السليمانية [٤] .

٧- افتتح في ١ نيسان ١٩٥٦ مصفى القير الذي انشئ جنوب الموصل لإنتاج الاسفلت، وكان العراق يستورد سنوياً كميات كبيرة من هذه المادة بـ(٣٠) دينار للطن الواحد ، بينما اصبح سعرها محلياً بـ(٨) دنانير بعد انشاء هذا المعمل الذي ينتج (٦٠) الف طن من مادة الأسفلت سنوياً [٥] .

٨- دخلت الوزارة بعد موافقة مجلس الوزراء بمفاوضات مع ايران لغرض توحيد السياسة النفطية بين البلدين والذي اعرب الجانب الايراني رغبته للمقترح [٦] ، لما له من اهمية في في تبادل المعلومات وأنتهاج خطط منسقة ترمي الحصول على اقصى ما يمكن من الفوائد بعد ان اصبحت منطقة الشرق الاوسط من اهم المناطق المنتجة للنفط ، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في بغداد بين الطرفين بين وزير الاقتصاد وسفير ايران في بغداد [٧] .

٩- عدلت وزارة الاقتصاد قانون تشجيع المشاريع الصناعية بالرقم (٥١) لسنة ١٩٥٦ تشجيعاً للحركة الصناعية التي نمت في البلاد ، وبموجب هذا القانون تم الاعفاء من

---

(١) الزمان ، العدد ٥٥٥٣ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٢) الحوادث ، العدد ٣٩٣٩ ، ٢٣ شباط ١٩٥٦ .

(٣) الزمان ، العدد ٥٦٢٣ ، ٢١ نيسان ١٩٥٦ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٦٧ .

(٥) الحوادث ، العدد ٤٠٦٤ ، ٢٨ تموز ١٩٥٦ .

(٦) الزمان ، العدد ٥٢٠٥ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٤ .

(٧) المصدر نفسه ، العدد ٥٦٣١ ، ٣٠ نيسان ١٩٥٦ .

ضريبة الدخل عن الارباح التي لاتزيد عن ١٠% سنوياً من رأس مال المشروع ، وكذلك الاعفاء الكمركي للمواد والآلات المستوردة لأغراض المشروع [١] .

١٠- حرصاً من الوزارة على تطوير الصناعة اصدرت قانون اتحاد الصناعات رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٦ لتأليف اتحاد للصناعات يكون مركزه بغداد ويجوز تأسيس له فروع في الالوية والاقضية ليعمل على تقدم الصناعة وحمايتها والدفاع على مصالح اصحاب الصناعة ، ويكون للاتحاد شخصية معنوية لتملك العقار والمنقول ويدير الاتحاد مجلس ادارة خاص به [٢] .

١١- اصدرت الوزارة نظام ادارة اتحاد الصناعات [٣] رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٦ بعد ان شهدت الصناعة تقدماً كبيراً لذلك وجب اخضاعها الى الاشراف والتوجيه ، فأعطى النظام لبعض الصناعات حق الانتساب الى هذا الاتحاد [٤] ، وسعى الاتحاد الى حماية مصالح الصناعيين وتثبيت مبدأ حماية الصناعة الوطنية ، وبلغ عدد المشاريع المنتسبة الى الاتحاد (١٣٢) مشروع عام ١٩٥٧ [٥] .

١٢- شهد السكر ارتفاع مفتعل في معدل اسعاره وعملت الوزارة على دراسة اسباب الارتفاع واتخاذ الاجراءات الكفيلة لإعادة الاسعار الى ما كانت عليه [٦] ، لهذا شاركت وزارة الاعمار وجمعية التمور العامة بدراسة مشروع انشاء صناعة للسكر في العراق لغرض تقليل تكاليف استيراد السكر من الخارج ، والاستفادة من التمور العراقية في الاغراض الصناعية وبنجر السكر التي استمرت بنجاح تجارب زراعته [٧] ، لهذا احالت الوزارة مقاولة انشاء اول معمل للسكر والدبس السائل في العراق في كربلاء ليقوم

---

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ القسم الاول ، قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٣١٥ .

(٢) وزارة الاقتصاد ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٨٠ .

(٣) يشرف على وضع السياسة العامة لاتحاد الصناعات ويعمل على تنفيذ اهدافه من خلال مجلس ادارة الاتحاد الاتحاد الذي يتكون من اعضاء لايقل عددهم عن السبعة ولا يزيد عن السبعة عشر عضواً ؛ للمزيد ينظر: وزارة الاقتصاد ، المصدر نفسه ، ص١٨ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٣٨٥٦ ، ٣٠ اب ١٩٥٦ .

(٥) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .

(٦) الحوادث ، العدد ٤٠٧٤ ، ٩ اب ١٩٥٦ .

(٧) المصدر نفسه ، العدد ٣٩٤٧ ، ٣ اذار ١٩٥٦ .

باستهلاك (٨٠) طن من التمور يوميا لإنتاج (٣٠) طن من الدبس ، وسيؤسس بجانبه معمل اخر لصنع الصفائح المعدنية لحفظ المنتوج [١] .

١٣- عقد وزير الاقتصاد اتفاقية اقتصادية في ١٥ ايار ١٩٥٧ مع السعودية ، بعد ان اعلنت الاخيرة رغبتها بعقد مثل هذه الاتفاقية لتسهيل تجارة الترانزيت بين البلدين والاعفاءات الكمركية وامور النفط [٢] .

١٤- قامت الدائرة الرئيسة في وزارة الاقتصاد بتعداد للتجارة الداخلية في العراق حول المؤسسات والمحال التي تتعاطى البيع بالجملة والمفرد وتبويب المعلومات حسب الالوية والمدن العراقية ، والاشخاص الذين يشتغلون فيها لغرض اعداد الدراسات الخاصة بالدخل القومي [٣] .

بعد استقالة وزارة نوري السعيد الثالثة عشر في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ ، تم تكليف علي جودت الايوبي من قبل الملك فيصل الثاني بتأليف وزارته الثالثة (٢٠ حزيران ١٩٥٧- ١٤ كانون الاول ١٩٥٧) ، وأختار على وزارة الاقتصاد نديم الباجه جي ليشغلها بالأصالة ، وعلى وزارة الاعمار بالوكالة [٤] حققت الوزارة في عهد نديم الباجه جي الاعمال التالية :

١- في ضوء اهتمامات الوزارة في الانضمام والمشاركة في المعارض الدولية ، ولتعريف الدول عن السلع العراقية والدعاية للمنتوجات العراقية في الخارج ، اعربت عن قيامها بالاستعدادات للمشاركة في المعرض الدولي الذي يعقد في دمشق ، وقامت بتهيئة المعروضات التي تخص صناعة وزراعة البلاد [٥] .

---

(١) الحوادث ، العدد ٤١٨٩ ، ٢٥ كانون الاول ١٩٥٦ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، الاتفاقيات ، الملفة ٣١١/٥١٥٧ ، بلا ، الاتفاقية العراقية – السعودية ١٩٥٧ ، ص٥ .

(٣) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، تقرير عن احصاء التجارة الداخلية في العراق لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص١ .

(٤) جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨، ص٢١٥ .

(٥) الزمان ، العدد ٥٩٧٨ ، ٢٦ حزيران ١٩٥٧ .

٢- تعديل قانون المصرف الصناعي ليتمكن المصرف من انشاء الصناعات التي يفتقر اليها البلد عن طريق الاشتراك مع بعض الشركات الانشائية او المساهمة فيها ، وأقامة جهاز قوي يمكنه من ادارة الشركات [١] .

٣- افتتح بتاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩٥٧ مصفى الدهون التي باشرت بأنشائه وزارة الاقتصاد بجانب مصفى الدورة ، التي باشرت بأنشائه شركة فوستر ويلر لإنتاج (٢٥٠٠٠) طن في السنة ويعمل ويستخدم به نحو (١٠٠٠) عامل[٢] ، وبهذا الصدد اقترحت وزارة الاقتصاد على مجلس الوزراء تسعير منتجات مصفى الدهون ، وينتج المصفى خمسة انواع من الدهون التي تستعمل في الزراعة والصناعة والسيارات وتباع بأسعار اقل من الاسعار الاجنبية[٣] .

٤- صدر قانون الشركات التجارية المرقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ الذي اخضع جميع الشركات التجارية الى القانون ، وأوجب على الشركات اثباتها بعقد مكتوب كي تتمتع بالشخصية المعنوية وأمور اخرى تنظيمية [٤] ، ومن الجدير بالذكر ان وزير الاقتصاد قد ذكر اثناء جلسة مجلس النواب ان هذه اللائحة تعتبر من اهم التشريعات التجارية والاقتصادية . وأشار الى ان تنظيم الشركات في البلاد كان خاضعاً لبيان الشركات رقم (٢٦) لسنة ١٩١٩ الذي اصدره القائد العام للحملة البريطانية في حينها [٥] .

٨- محمد مشحن الحردان[٦] :

بعد استقالة علي جودت الايوبي أسندت الوزارة الى عبد الوهاب مرجان ليقوم بتكليف محمد مشحن الحردان لأول مرة على حقيبة الاقتصاد [٧] لينجز الاعمال التالية :

---

(١) (الحرية) (جريدة) ، العدد ٩٦٦ ، ٢٩ اب بغداد ١٩٥٧ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج١٠ ، ١٧٢ ؛ الزمان ، العدد ٥٩٨٧ ، ٧ تموز ١٩٥٧ .

(٣) الحرية ، العدد ٩٦٧ ، ٣٠ اب ١٩٥٧ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٣٥ ، ١ ايلول ١٩٥٧ .

(٥) الزمان ، العدد ٥٩٤٨ ، ٢٢ ايار ١٩٥٧ .

(٦) هو محمد بن الشيخ مشحن الحردان العبد الحميد من رؤساء عشائر الدليم ، ولد عام ١٩٢١ في لواء الدليم الدليم ودرس الحقوق في بغداد وبعد تخرجه مارس المحاماة ، اصبح نائباً عن لواء الدليم في المجلس لاول مرة بعد استقالة والده (مشحن الحردان) بعدها مثل اللواء في الدورات (الثالثة عشر- الخامسة عشر- السادسة عشر) ، وأصبح وزيراً للاقتصاد ووزيراً للزراعة عام ١٩٥٨ : خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص١٣٨ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، ص١٩٧ .

(٧) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص٣١٢ .

١- اهتمت الوزارة بتنشيط علاقاتها التجارية والاقتصادية بالدول لإيجاد سوق لتصريف المنتوجات العراقية ، فتم ارسال بعثة اقتصادية الى الاقطار الاسيوية للبحث في تعزيز العلاقات التجارية لغرض رفع صادرات العراق من خلال ايجاد اسواق للمنتوجات [١] .

٢- انهت دائرة الاحصاء الرئيسية التابعة الى وزارة الاقتصاد من اعداد تقرير لإحصاء الخدمات في عموم العراق لعام ١٩٥٧ ، وتضمن فعاليات اقتصادية مختلفة ومتنوعة ، وهذا التقرير يضيف احصاءات هامة بالاقتصاد الوطني ويحتوي على كميات كبيرة من الاحصاءات التفصيلية التي تهيء اساس ثابت للعمليات الاحتسابية في مجال الخدمات الاقتصادية من الدخل القومي [٢] ، ومن الجدير بالذكر انه تم اجراء عملية الاحصاء العام لنفوس العراق بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٥٧ ، فتبين ان عدد نفوس العراق هو ستة ملايين و ٥٣٨،١٩٩ نسمة [٣] .

٣- زودت الوزارة القطر الاردني بحاجته من الوقود بعد طلب وزير الاقتصاد الاردني هذه المادة كون الاردن كانت تزود بحاجتها من الوقود عن طريق عقود مع شركات النفط[٤].

٩- ضياء جعفر :

اسند الملك فيصل الثاني سدة الحكم الى نوري السعيد بعد قبول استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان بتاريخ ٣ اذار ١٩٥٨ ، فذهب السعيد لاختيار وزرائه في وزارته الرابعة عشر (٣ اذار ١٩٥٨ – ١٩ ايار ١٩٥٨) [٥] فأصبحت وزارة الاقتصاد من نصيب ضياء ضياء جعفر مرة اخرى [٦] واهم ماتم تحقيقه من اعمال خلال توليه الوزارة :

١- اعداد قانون تنظيم الوكالات التجارية والذي ينص بعدم جواز مزاولة اي عمل من اعمال الوكالة الا من كان مسجل في سجل الوكالة ولا يجوز ان يدرج في السجل غير العراقيين الذين لهم محل تجاري في العراق [٧] .

---

(١) الزمان ، العدد ٦١٥٠ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٦١٦٩ ، ١١ شباط ١٩٥٨ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص١٧٠ .

(٤) الزمان ، العدد ٦١٧٧ ، ٢٣ شباط ١٩٥٨ .

(٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٢٠٨ .

(٦) البلاد ، العدد ٥١٤٥ ، ٤ آذار ١٩٥٨ .

(٧) الزمان ، العدد ٦٢٠٠ ، ٢٣ اذار ١٩٥٨ .

٢- اكملت وزارة الاقتصاد ما تم الاتفاق عليه من قبل الوزير السابق (محمد مشحن الحردان) بشأن تصدير المشتقات النفطية الى الاردن ، فتم اجراء مناقصة نقل المشتقات الى الاردن في ٨ ايار ١٩٥٨[١] .

يعد هذا العمل الذي قامت به الوزارة من المنجزات الكبيرة التي حققتها وزارة الاقتصاد ، فتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من مشتقات النفط في داخل البلاد وتصدير الفائض منه الى الخارج ليقوم بتوفير أموالاً إضافية إلى الخزينة العراقية .

٣- عملت وزارة الاقتصاد على اتباع سياسة تهدف الى تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية في العراق والمنافسة الحرة ، وأكد وزير الاقتصاد لصحيفة الزمان ان العراق يعرض فرصاً طيبة لاستثمار رؤوس الاموال الفردية وان الممولين الاجانب كثيراً ما يفتقرون الى الشجاعة لاستثمار اموالهم هنا ، وأكد ان وزارة الاقتصاد تريد من الممولين ان يشعروا بالثقة في الاستثمار للحصول على دخل طيب لهم [٢] ، من هذا المنطلق أوعز بتأليف (لجنة تشجيع الاستثمارات الاجنبية في العراق) التي تكونت من ممثلي وزارتي المالية والاعمار والمصرف الصناعي وتكون برئاسة وزير الاقتصاد واجبها اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق[٣] .

١٠- رشدي الجلبي[٤] :

بعد استقالة وزارة نوري السعيد الرابعة عشر عهد الملك الى احمد مختار بابان

---

(١) الاخبار ، العدد ٤٩٤٦ ، ٩ ايار ١٩٥٨ .

(٢) الزمان ، العدد ٦٢٤٤ ، ١٨ ايار ١٩٥٨ .

(٣) البلاد ، العدد ٥٢٠٦ ، ٩ آيار ١٩٥٨ .

(٤) ولد رشدي عبد الهادي الجلبي في الكاظمية عام ١٩١٧ واكمل دراسته فيها ، بعدها درس بالجامعة الامريكية في بيروت ونال شهادة البكلوريوس في علوم الاقتصاد ، كما درس الحقوق في بغداد وهو حفيد عبد الحسين الجلبي الذي شغل وزير المعارف اربع مرات في عهد الانتداب البريطاني ، اصبح دائما في الدورات (الثانية عشر - الثالثة عشر- الرابعة عشر- الخامسة عشر- السادسة عشر) ، وتقلد عدة وزارات (الزراعة مرتين- الأعمار عام ١٩٥٨). للمزيد ينظر: مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، ص١٨٦ ؛ ابراهيم الدروبي ، المصدر السابق ، ص١٧٠ ، راهي مزهر العامري ، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ - ١٩٤٢ ، مجلة دراسات تربوية ، العدد الثامن ، تشرين الاول ٢٠٠٩ ، ص٨٩ .

لتأليف وزارته (١٩ ايار ١٩٥٨ – ١٤ تموز ١٩٥٨) فأسند الى رشدي الجلبي وزارة الاقتصاد لتحقق الاعمال والانجازات التالية [١]:

١- قدمت وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء نظام بيع التبغ بالجملة وبعد موافقة المجلس[٢] ، صدر النظام بالرقم (٣١) لسنة ١٩٥٨ والذي تضمن عدم بيع التبغ لغير الذي منحوا اجازة بالبيع واتباع البيانات والتعليمات التي تصدرها ادارة انحصار التبغ ، ومنح البائع المجاز عمولة بنسبة (٨%) من قيمة التبغ [٣] .

٢- دخلت الوزارة في مفاوضات مع شركات النفط وكان الاساس التي تكون عليه هذه المفاوضات هي على نقطتين ، الاولى هي طلب الحكومة ان تتخلى الشركات عن الاراضي المشمولة بالامتياز والتي لاتقوم الشركات بأستثمارها ليتسنى للحكومة دعوة شركات النفط العالمية لاستثمار هذه الاراضي ، والاخرى مضاعفة الانتاج للنفط من العراق خلال مدة لاتتجاوز عام ١٩٦١ ، وابدت الشركات موافقتها على النقطتين[٤] .

خضعت وزارة الاقتصاد منذ تأسيسها لعدة قوانين وانظمة تتعلق بطبيعة اعمالها وهيكلها الوظيفي ، وقد تعاقب على هذه الوزارة الكثير من الشخصيات السياسية والاقتصادية العراقية الذين قدموا الكثير من الاعمال لتعزيز عمل الوزارة وبناء الاقتصاد العراقي بشكل سليم . ومنها محاولة تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في البلاد ، لاسيما ما يتعلق منها بالجانب السلعي وتوفير البضائع ذات العلاقة بشؤون المواطنين ، فضلاً عن اصدار القوانين الاقتصادية لغرض تنظيم الحياة الاقتصادية ومنها قوانين منع الاحتكار والقيام بتشجيع الصناعات المحلية ، وزيادة مساحة الاراضي الزراعية ، وتنشيط الصناعة العراقية والاهتمام بالمشاريع النفطية (المصافي) وارسال الوفود الى بعض الدول للاستفادة منها في مجال الصناعة والزارعة ، والاهتمام بالثروة الحيوانية . ولم تغفل الوزارة اقامة المؤتمرات العلمية في العراق لغرض الاهتمام بالثروة الحيوانية والقضاء على الامراض الزراعية ،

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٢٤٤ .

(٢) الزمان ، العدد ٦٢٧٠ ، ١٧ حزيران ١٩٥٨ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٤١٦٣ ، ٧ تموز ١٩٥٨ .

(٤) الزمان ، العدد ٦٢٨٩ ، ١٤ تموز ١٩٥٨ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٢٤٩ .

ولعل انشاء كلية للزراعة مايؤكد نهج الوزارة في احداث التطور المطلوب في النشاط الزراعي وتطوير ملاكاته . وأن اكبر انجاز لها المفاوضات النفطية مع الشركات العاملة في العراق التي تكللت بأتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ ، فضلاً عن تقوية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم والاقطار العربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مشتقات النفط وتصدير الفائض الى الخارج ، واتباع سياسة تعمل على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية في العراق ، ومع ذلك ان الشئ الذي يؤخذ على عمل وزارة الاقتصاد هو مدى خضوعها للسيطرة البريطانية وقراراتها التي كانت تصب في خدمة المصالح البريطانية في العراق والتي عمل النظام الملكي من ورائها على تنفيذها من دون شرط او قيد .

جدول رقم (١)

أسماء رؤساء الوزارات ووزراء الاقتصاد فيها ومدتها الزمنية من١٩٣٩- ١٩٥٨م

اسم الوزارة ورئيسها	مدة الوزارة		وزير الاقتصاد	التحصيل الدراسي	الملاحظات
	من	الى			
الوزارة السعيدية الرابعة نوري السعيد	٦نيسان١٩٣٩	١٩شباط١٩٤٠	عمر نظمي	كلية الحقوق	صدرت ارادة ملكية في ١ اب ١٩٣٩ بتعيينه وكيلا لوزارة الاقتصاد ، وفي ٢٠ ايلول ١٩٣٩ عُين صادق البصام على الوزارة
الوزارة السعيدية الخامسة نوري السعيد	٢٢شباط١٩٤٠	٣١اذار ١٩٤٠	صادق البصام	كلية الحقوق	
الوزارة الكيلانية الثالثة رشيد عالي الكيلاني	٣١اذار ١٩٤٠	٣٠ كانون الثاني ١٩٤١	محمد أمين زكي	الكلية الحربية في اسطنبول	استقال محمد امين زكي في ١ تموز١٩٤٠ وذلك بسبب عدم قطع الحكومة علاقاتها مع ايطاليا نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية فصدرت ارادة ملكية في ٤ تموز ١٩٤٠ بأسناد الوزارة بالوكالة الى طه الهاشمي ، وفي ٢٨كانون الثاني١٩٤١ تم تعيين محمد يونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد
وزارة العميد الهاشمي طه الهاشمي	٣١ كانون الثاني١٩٤١	١نيسان١٩٤١	عبد المهدي المنتفكي	العلوم الدينية	
الوزارة الكيلانية الرابعة رشيد عالي الكيلاني	١٠ نيسان ١٩٤١	٢٩ايار١٩٤١	محمد يونس السبعاوي	كلية الحقوق	
الوزارة المدفعية الخامسة جميل المدفعي	٢حزيران١٩٤١	٧ تشرين الأول ١٩٤١	نصرت الفارسي	كلية الحقوق	عين في البداية وزيراً للاقتصاد ووكيلاً لوزارة الشؤون الاجتماعية
الوزارة السعيدية السادسة نوري السعيد	٩ تشرين الاول ١٩٤١	٤ تشرين الأول ١٩٤٢	عبد المهدي المنتفكي		على اثر استقالة وزير المواصلات والاشغال محمد أمين زكي صدرت ارادة ملكية في ٩شباط١٩٤٢ بتعيين عبد المهدي وزيراً للمواصلات اصالةً وللاقتصاد وكالة ، وفي ٢٠تموز١٩٤٢ اسندت وزارة الاقتصاد الى عبد الاله حافظ
الوزارة السعيدية السابعة	٨ تشرين الأول ١٩٤٢	٢٥ كانون الاول ١٩٤٣	عبد المحسن شلاش	العلوم الشرعية	استقال عبد المحسن شلاش من الوزارة بسبب مرضه ، فعين بدله على الاقتصاد سلمان البراك

نوري السعيد					بموجب ارادة ملكية .
الوزارة السعيدية الثامنة نوري السعيد	٢٥كانون الأول ١٩٤٣	٣حزيران١٩٤٤	سلمان البراك	مدرسة العشائر	
الوزارة الباجه جية الاولى حمدي الباجه جي	٣حزيران١٩٤٤	٢٨ اب ١٩٤٤	توفيق وهبي	الكلية الحربية	
الوزارة الباجه جية الثانية حمدي الباجه جي	٢٩ اب ١٩٤٤	٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦	توفيق وهبي		
الوزارة السويدية الثانية توفيق السويدي	٢٣شباط١٩٤٦	٣٠ ايار١٩٤٦	عبد الهادي الظاهر	كلية الحقوق	
الوزارة العمرية الأولى أرشد العمري	١حزيران١٩٤٦	١٦ تشرين الثاني١٩٤٦	بابا علي الشيخ محمود	الشهادة العليا في الاقتصاد	
الوزارة السعيدية التاسعة نوري السعيد	٢١ تشرين الثاني١٩٤٦	٢٩اذار١٩٤٧	بابا علي الشيخ محمود	الاقتصاد السياسي	
وزارة صالح جبر صالح جبر	٢٩اذار١٩٤٧	٢٧ كانون الثاني١٩٤٨	جمال بابان	كلية الحقوق	عند تأليف الحكومة اسندت وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان وفي ٩ ايلول ١٩٤٧ صدرت ارادة ملكية بأسناد منصب وزارة الاقتصاد الى توفيق النائب ، وعند سفر وفد عراقي مفاوض الى لندن صدرت ارادة ملكية بتعيين توفيق النائب وزيراً للداخلية واسناد وكالة الاقتصاد الى عبد الاله حافظ وزير التموين
وزارة الصدر محمد الصدر	٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨	٢٣حزيران١٩٤٨	مصطفى العمري	كلية الحقوق	
وزارة مزاحم الباجه جي مزاحم امين الباجه جي	٢٦حزيران١٩٤٨	٦ كانون الثاني ١٩٤٩	عبد الوهاب مرجان	كلية الحقوق	اصبح عبد الوهاب مرجان رئيساً لمجلس النواب فعين علي حيدر سليمان وزير الشؤون الاجتماعية وكيلاً لوزارة الاقتصاد في ١ كانون الاول ١٩٤٨

الوزارة السعيدية العاشرة نوري السعيد	٦ كانون الثاني ١٩٤٩	١٠كانون الأول ١٩٤٩	ضياء جعفر	دكتوراه هندسة ميكانيكية	
الوزارة الايوبية الثانية علي جودت الايوبي	١٠كانون الاول ١٩٤٩	٥ شباط١٩٥٠	عبد الرزاق الظاهر	كلية الحقوق	
الوزارة السويدية الثالثة توفيق السويدي	٥ شباط١٩٥٠	١٥ ايلول ١٩٥٠	ضياء جعفر		
الوزارة السعيدية الحادية عشر نوري السعيد	١٥ ايلول ١٩٥٠	١٠تموز١٩٥٢	ضياء جعفر		صدرت ارادة ملكية في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٠ بتعيين ضياء جعفر وزير للمواصلات والاشغال وأسناد وزارة الاقتصاد الى عبد المجيد محمود ، وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٢ صدرت ارادة ملكية بأسناد منصب وكالة وزارة الزراعة المستحدثة الى عبد المجيد محمود
وزارة مصطفى العمري مصطفى العمري	١٢تموز١٩٥٢	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢	نديم الباجه جي	دكتوراه هندسة النفط	
وزارة نور الدين محمود نور الدين محمود	٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢	٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣	ماجد مصطفى	الكلية الحربية في اسطنبول	عند تأليف الوزارة اسندت الاقتصاد بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى ، وفي ٢١ كانون الاول ١٩٥٢ تم تعيين نديم الباجه جي على وزارة الاقتصاد
الوزارة المدفعية السادسة جميل المدفعي	٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣	٥ ايار ١٩٥٣	ضياء جعفر		
الوزارة المدفعية السابعة جميل المدفعي	٧ ايار ١٩٥٣	١٧ ايلول ١٩٥٣	ضياء جعفر		استقال وزير المواصلات والاشغال من منصبه فأسندت الوزارة بالوكالة الى ضياء جعفر وزير الاقتصاد في ٢١ ايار ١٩٥٣
الوزارة الجمالية الاولى محمد فاضل الجمالي	١٧ ايلول ١٩٥٣	٨ اذار ١٩٥٤	عبد الرحمن الجليلي	دكتوراه في الاقتصاد	استقال عبد الرحمن الجليلي من منصب وزارة الاقتصاد وعين بدله بالوكالة صادق كمونة

الوزارة الجمالية الثانية محمد فاضل الجمالي	٨ اذار ١٩٥٤	٢٩ نيسان ١٩٥٤	علي حيدر سليمان	العلوم السياسية	اسندت وزارة الاعمار على اثر استقالة وزيرها عبد الكريم الازري بالوكالة الى وزير الاقتصاد علي حيدر سليمان
الوزارة العمرية الثانية ارشد العمري	٢٩ نيسان ١٩٥٤	٣ اب ١٩٥٤	علي الصاقي	هندسة ميكانيكية	
الوزارة السعيدية الثانية عشر نوري السعيد	٣ اب ١٩٥٤	١٧ كانون الأول ١٩٥٥	نديم الباجه جي		
الوزارة السعيدية الثالثة عشر نوري السعيد	١٧ كانون الأول ١٩٥٥	٢٠ حزيران ١٩٥٧	نديم الباجه جي		
الوزارة الايوبية الثالثة علي جودت الايوبي	٢٠حزيران١٩٥٧	١٤ كانون الاول ١٩٥٧	نديم الباجه جي		عندما تم تأليف الوزارة اسندت الى نديم الباجه جي وزارة الاقتصاد ووكالة وزارة الاعمار
الوزارة المرجانية عبد الوهاب مرجان	١٥ كانون الاول ١٩٥٧	٣ اذار ١٩٥٨	محمد مشحن الحردان	كلية الحقوق	
الوزارة السعيدية الرابعة عشر نوري السعيد	٣ اذار ١٩٥٨	١٩ ايار١٩٥٨	ضياء جعفر		
الوزارة البابانية احمد مختار بابان	١٩ ايار١٩٥٨	١٤ تموز ١٩٥٨	رشدي الجلبي	بكلوريوس اقتصاد كلية الحقوق	انحلت الوزارة بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ [١]

(١) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الاجزاء (٥-٦-٧-٨-٩-١٠) ؛ عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ؛ قسم الدراسات والبحوث ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ و ج٢ ؛ يعقوب الخور ، دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ؛ حسين هادي جاهل البديري ، صادق كمونة حياته وأسهاماته الفكرية والسياسية ١٩٠٧- ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢ ، ص٤٤-٥٣ .

الفصل الثالث

وزارة الاقتصاد وعمل المؤسسات والمديريات التخصصي وشؤون الميزانية

المبحث الأول : المؤسسات والمديريات التخصصية الهيكل الاداري والعمل الوظيفي

المبحث الثاني : الأصدارات القانونية في تنظيم عمل وزارة الاقتصاد العراقية

المبحث الثالث : ميزانية وزارة الاقتصاد

الفصل الثالث

وزارة الاقتصاد وعمل المؤسسات والمديريات التخصصي وشؤون الميزانية

المبحث الأول

المؤسسات والمديريات التخصصية الهيكل الاداري والعمل الوظيفي

كان من ضمن الهيكل الاداري لوزارة الاقتصاد العراقية مؤسسات ومديريات تخصصية قائمة بذاتها وتقوم بأعمالها ضمن اطار الوزارة مع تمتعها بشخصية حكمية ونوع من الاستقلالية في ادارة مؤسساتها ، ولها الحق في ابرام الاتفاقات التجارية وعقد العقود مع الشركات التجارية . وكان لبعضٍ منها ميزانيته الخاصة ، كما في ادارة انحصار التبغ ، وجمعية التمور وذلك لكونها من الادارات القائمة بشؤون تجارية ، الامر الذي سيتم بحث هذه المديريات والمؤسسات .

١- جمعية التمور :

تُعَدّ التمور أهم المنتجات العراقية التي يعتمد عليها عدد كبير من السكان في العراق ، وأهم ما يزرع على الفرات من لواء الحلة الى البصرة هو النخيل ، ويُعَدّ العراق من أكبر بلدان العالم إنتاجاً وتصديراً للتمور وينتج أفخر أنواعها[١] ، وتعد التمور مادة اولية سكرية تستخدم في صناعات كثيرة من خلال تحويل المادة السكرية لانتاج مادة جديدة ، وتستخدم في صناعة الدبس وصنع مادة الكحول من خلال تحويلها كيميائياً ومادة السكر وكذلك الاستفادة من نوى التمور في تغذية الحيوانات[٢] .

حاولت الحكومة العراقية على مر العقود مواجهة مشكلة التمور وأيجاد الحلول المناسبة من خلال تأليف هيئة خاصة تعد لهذا الغرض تكون تحت اشرافها ، وعندما اضطربت اسواق التمور بسبب تنافس المصدرين فيما بينهم نتيجة الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام ١٩٢٩ ، بتخفيض الاسعار ومزاحمة بعضهم البعض ادى الى

---

(١) ملفات وزارة الخارجية ، دولة الكويت ، وزارة التجارة ، الاقتصاد العراقي وعلاقتنا الاقتصادية مع الجمهورية العراقية ، ١٩٦٥ ، ص٢١ .

(٢) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، مديرية المباحث الصناعية ، تمور الزهدي وصناعتها ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٣ .

تدهورت اسعار التمور بسبب عدم وجود قانون او نظام يأخذ بيد الملاكين والتجار والفلاحين ويحافظ على حقوقهم ، مما دعى خطورة الموقف الى ضرورة تدخل الحكومة [١] ، فتأسست عام ١٩٣٣ جمعية (ملاكي التمور) . وفي الوقت نفسه تأسست جمعية اخرى من (مكبسي التمور) وكانت اهداف الجمعيتان متناقضة وتعمل الواحدة ضد الاخرى ، فالأولى تريد رفع اسعار التمور والثانية تحاول تخفيضها وأستمر الخلاف بين الجمعيتين[٢] الى ان تم الغائهما عام ١٩٣٥ وتأسيس محلها (لجنة التمور) بموجب القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٥ لتكون غايتها النفع العام والتمتع بشخصية حكمية لها الصلاحية بتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وتؤلف من لجنة تتكون من خمس اعضاء من اصحاب النخيل بالبصرة ، وخمس اعضاء من تجار تصدير التمور وسكرتير يعينه وزير المالية ، وعدد من الاجانب لا يتجاوز عددهم الثلاثة ، وأصبح الاشراف على شؤونها مناطا بوزارة المالية[٣] .

ويبدو ان القانون لم يحل مشكلة التمور من الكوارث والخسائر التي تصيب الملاكين من جراء كساد تمورهم وهبوط اسعارها ، فمحصول التمور كبير ، لكنه لم يجد اسواقا كافية لشرائه واستهلاكه في الخارج الامر الذي يؤدي في معظم الاحيان الى تدهور اسعاره وتكدس كميات كبيرة منه وتلفها[٤] ، فحاول مالكو التمور مراراً السعي لإيجاد حل لمشكلتهم لكن دون جدوى ، فقدم ملاكو البصرة وممثلو لجنة التمور مطالبيهم الى وزارة المالية التي تتلخص بضرورة احتكار التمور بموجب قانون خاص يعد لهذا الغرض لتصريف تمورهم بموجب شروط وتعهدات تكفل عدم وجود اي خسائر بالمنتجين[٥] .

ونتيجة لهذا وضعت مديرية التجارة التابعة الى وزارة المالية في حينها لائحة قانونية جديدة عام ١٩٣٩ لتنظيم تجارة التمور وإزالة الفوضى في الانتاج والبيع والتصدير ، ترمي اللائحة الى تأليف جمعية للتمور غايتها النفع العام لغرض معالجة مشكلة التمور التي طالما شكى منها ملاكو النخيل وتجار التمور[٦] ، وجاء في اسبابها الموجبة وضع

---

(١) مصلحة التمور العراقية ، تقرير عام عن التمور العراقية ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٤ .

(٢) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ص٣٢٠ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٤٥٤ ، ١٠ ايلول ١٩٣٥ .

(٤) البلاد ، العدد ١٠٦٧ ، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٨ .

(٥) المصدر نفسه ، العدد ١٠٩٨ ، ٢١ شباط ١٩٣٨ .

(٦) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، نيسان ١٩٣٩ ، ص٣٢٥ .

حل للمشاكل التي اصابت هذه التجارة المهمة للبلاد في السنوات الاخيرة لذلك ارتؤي اجراء تعديلات اساسية في قانون لجنة التمور وتخويلها صلاحيات واسعة كي تتمكن من تنظيم تجارة التمور تنظيماً يزيل الفوضى والارتباك التي مرت بها [١] .

صدر (مرسوم جمعية التمور) رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ ليلغي (لجنة التمور) ويحل محلها هيئة جديدة بأسم (جمعية التمور) ، ويحتوي على (٢٧) مادة عينت فيها غاية النفع العام للجمعية ، التي تتألف من مدير عام ومعاون ولجنة مؤلفة من تسعة اعضاء ، وعين ايضاً للجمعية صلاحيتها ومدى نفوذها في تنظيم شؤون التمور وكل مايتعلق بغرسها وكبسها وتجارتها [٢] ، وتناولت كافة التسهيلات لغرض تيسير كبس التمور وبيعها بالأسعار المناسبة في الاسواق العالمية [٣] ، وأنيطت بها ايضا مهام اخرى منها تسليف الملاكين وتأسيس مكابس نموذجية لاستخراج منتوجات التمور ، وتأسيس وكالات في الخارج تنوب عن الجمعية وحق الدخول في السوق بوصفها مشترياً او مصدراً [٤] .

وأستخدمت الوزارة بناءً على الضرورة المستر (هـ . ا . لويد) رئيساً لجمعية التمور في البصرة ولمدة خمس سنوات لخبرته في العمل بهذا المجال [٥] .

وبمقتضى المادة الثالثة من مرسوم جمعية التمور التي اقتضت طريقة ترشيح الاعضاء في الجمعية ومدة عضويتهم ، صدر نظام جمعية التمور رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٩ وتضمن طريقة ترشيح الاعضاء وأنتخابهم ومهمتهم وكيفية اجراء ميزانية الجمعية وإدارة شؤونها المالية [٦] .

---

(١) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، ١٩٣٩ ، ص١٦ .

(٢) للمزيد عن القانون ينظر: الوقائع العراقية ، العدد ١٦٩٠ ، ٣٠ اذار ١٩٣٩ ؛ البلاد ، العدد ١١٣٢ ، ٢ نيسان ١٩٣٩ .

(٣) عبد الرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٣٥٠ .

(٤) عدنان احمد ولي ، العلاقات الزراعية والري ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٤٢ .

(٥) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، حزيران ١٩٤٠ ، ص٥٥٨ .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ١٦٩٣ ، ١٧ نيسان ١٩٣٩ .

كانت جمعية التمور تابعة الى وزارة المالية ، وعند استحداث وزارة الاقتصاد وصدور نظامها الاول بالرقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ اصبحت (جمعية التمور) ملحقة بوزارة الاقتصاد وضمن تشكيلاتها بموجب هذا النظام[١] .

تفرع من مرسوم جمعية التمور رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ بموجب الفقرة الخامسة من المادة الثانية التي اجازت للجمعية تأليف هيئات فرعية في الالوية التي توجد فيها تمور الزهدي ، فصدر نظام (الهيئات الفرعية لجمعية التمور) بالرقم (٧٣) لسنة ١٩٣٩[٢] والذي اقتصر تطبيقه على كل من الالوية (بغداد ، ديالى ، كربلاء ، الحلة ، الديوانية ، والمنتفك) ، وعين واجبات الهيئات الفرعية وكيفية انتخابها وكيفية ممارسة اعمالها [٣] ، بعد الاخذ بالملاحظات التي قامت بتعديلها وزارة العدلية واقترن بموافقة مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٩[٤] .

عدل نظام جمعية التمور رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٩[٥] بالنظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٤٠ وتضمن تدوين قرارات الجمعية في سجل خاص ، وحق وزير الاقتصاد النظر في قرارات الجمعية ، واتخاذ القرار الذي يرى فيه مصلحة الجمعية ، وتخويل وزير الاقتصاد ان يطلب من الجمعية تزويده بصورة من حساباتها الشهرية للاطلاع على سير الواردات والنفقات[٦] .

---

(١) البلاد ، العدد ١٢٨٣ ، ١٠ كانون الاول ١٩٣٩ .

(٢) عدل هذا النظام بموجب النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ والذي نص على الغاء الفقرة (ج) من المادة الثالثة من النظام المذكرة والاستعاضة عنها بتخويل متصرفي الالوية مخاطبة الجهات المختصة لوضع قائمة بأسماء جميع ملاكي التمور للانتخابات القادمة . ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ، نيسان ١٩٤٠ ، ص٣٧١ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد التاسع ، السنة الثانية ، تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص٩٨٣ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ ، ص٦٨ .

(٥) صدر التعديل الثاني لهذا النظام بالنظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٤١ الذي نص عند عدم تمكن اعضاء الجمعية من حضور الجلسات لمدة تزيد على الشهر يعين وزير الاقتصاد العضو الاحتياطي الذي حاز على اكثرية الاصوات محل العضو الغائب مدة غيابه فقط . للمزيد ينظر: د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤١ ، الملفة ٣١١/٥١٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤١ ، ص ١٣ ؛ مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد السادس والسابع ، السنة الرابعة ، حزيران وتموز ١٩٤١ ، ص٥٠٨ .

(٦) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٠ ، نظام رقم (٧٥) لسنة لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٣٦٠ – ٣٦١ .

من المعلوم انه كلما مرت مدة من الزمن على القانون وكثرت التجارب عليه فرض اجراء تعديلات فيه لكي تكفل سد الحاجة والنقوصات التي تنتابه ، فأثبتت التجارب حدوث مشاكل وإهمال لأسواق تمور الفرات الاوسط ، وأنها تتطلب العناية وبذل المساعي لتحسينها فيما يتعلق بالمخازن في محطات القطار وعدم وجود شاحنات لنقلها مما يعرضها للتلف وأظهرت التجارب ان اسواقها تقلصت بسبب عدم الاهتمام بها [١] .

يبدو من وجود مقر جمعية التمور في البصرة بسبب كثرة النخيل في هذه المنطقة، ادى الى الاهتمام بتمور البصرة دون تمور الفرات واهمالها ، وعندما كان يتم الاتفاق مع الشركة المحتكرة على شراء تمور زهدي الفرات كانت الشركة تحجم عن شراء الكمية المتفق عليها في اغلب الاحيان مما يعرض الفلاحين الى خسارة كبيرة ، فلم تغفل وزارة الاقتصاد عن هذه المشاكل التي كانت تعاني منها التمور في منطقة الفرات الاوسط [٢] ، فقامت بإعداد لائحة قانونية قدمت الى مجلس الوزراء اقترحت فيها تأليف لجنتين للتمور احداهما خاصة بتمور البصرة والثانية الى تمور الالوية الوسطى ، واشراف كل منهما على شؤون التمور التي تقع في منطقتهما ، ويكون لكل منهما مجلس ادارة خاص به [٣] .

فصدر قانون جمعية التمور رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢ ليلغي مرسوم الجمعية رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ جاء في مادته الثانية تأسيس جمعية للتمور تكون لها شخصية حكمية مركزها بغداد وترتبط بوزارة الاقتصاد من حيث الاشراف العام وتناط ادارتها بمجلس ادارة مستقل في الشؤون الادارية والمالية ، وذكر القانون انه يكون للجمعية لجنتان الاولى تسمى (لجنة تمور المنطقة الجنوبية) ويكون مقرها البصرة ، والثانية (لجنة تمور المنطقة الوسطى) ومقرها بغداد وتكون لها هيئات فرعية في الالوية الوسطى المنتجة للتمور [٤] .

---

(١) جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٨٣ .

(٢) الزمان ، العدد ٢٢٣٧ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٣٤٥ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الخامسة عشر ، اذار ونيسان ١٩٥٢ ، ص٢٩٥-٣٠٠ .

وعملا بالفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون الجمعية ، قررت وزارة الاقتصاد تأليف (مجلس ادارة جمعية التمور) للنظر بالقضايا التي تهم الجمعية من خلال انشاء مخازن ومكابس عصرية والمساهمة في شركة النقل البحري والقضايا المهمة الاخرى[١].

بعد صدور قانون الجمعية كان لابد من صدور نظام جديد تتعين به حقوق كل جهة وكيفية تنفيذ القانون ، فصدر نظام جمعية التمور رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ تم فيه تحديد كيفية تطبيق مواد قانون جمعية التمور وتعيين صلاحياته وكيفية ادارة شؤون التمور وأحكام انتخاب لجنة تمور المنطقة الجنوبية والهيئات الفرعية ، وتشكيلات ديوان المديرية العامة ، وتعيين الموظفين والمستخدمين فيها [٢] ، وأصبحت مديرية جمعية التمور العامة تتكون من (مدير الجمعية العام ، ومعاونه ، ومدير الدعاية والتجارة ، ومدير الشعبة الفنية) [٣] .

ـ تجارة التمور:

تعرضت تجارة التمور الى كثير من المشاكل والتلاعب في اسعارها من قبل التجار الاجانب والوطنيين على حد سواء وعانت من فقدان التنظيم ، وادى كل هذا الى خسارتها بشكل كبير بسبب التلاعب بأسواقها والتنافس غير المشروع في البيع والشراء والنقل والتصدير ، وكانت تفرض عليها ضرائب ورسوم من قبل بعض البلدان ، مما تحدد كمياتها وترفع اسعارها فلا تستطيع بذلك منافسة الفواكه الاخرى ، وان عدم وجود المخازن في المحلات اللازمة للشحن والتفريغ يعرض التمور الى العطب والتلف والفساد نتيجة الظروف الجوية [٤] .

كان رأي الحكومة ان تباع تمور البصرة دفعة واحدة وبسعر ثابت ومعين لغرض القضاء على كل منافسة ويستفاد بذلك كل من التاجر والملاك والفلاح ، ويطمئن كل منهم

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء التاسع والعاشر ، السنة الخامسة عشر ، تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٥٢ ، ص٦٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٦٥٤-٦٥٧ .

(٣) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٧٦ .

(٤) جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٤٦-١٥٠ .

على مستقبل تموره ، ومن هنا ابتدأت دراسة مشروع بيع التمور صفقة واحدة على سبيل الاحتكار [١] .

على اثر قيام الحكومة بمعالجة مشكلة التمور ووضع حل لها ، تقدمت (شركة اندرو وير) التي تعد من اهم الشركات البريطانية بتصدير التمور ، بطلب الحصول على امتياز التمور والتعهد بشرائها من الملاكين وصرفها في الاسواق العالمية ، وتم مناقشة الموضوع في اجتماع حضره رئيس الوزراء ووكيل الشركة ووفد من ملاكي التمور [٢]، وبمقتضى احكام مرسوم جمعية التمور رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ تم عقد الاتفاقية بين جمعية التمور في البصرة وشركة اندرو وير في نيسان ١٩٣٩ ، تعهدت بموجبه الشركة شراء التمور في الخمس سنوات القادمة تبدأ من سنة ١٩٣٩ [٣] ، واتفقت الشركة المحتكرة مع عدد من كبار شركات تصدير التمور في البصرة على كبس وتصدير كمية معينة من تمور الخضراوي والحلاوي والساير في صناديق وترسلها الى الاسواق التي اعتادت ان تروج فيها من بريطانيا وأمريكا والدول الاوربية [٤] .

وتعهدت الشركة بتصدير التمور العراقية الجيدة الى الخارج في كل سنة بمقدار مليون ومائة الف صندوق من التمر ، وكانت الشركة تشتري كمية اكبر من الحصة المتفق عليها في حالة وفرة المحصول في سنة من السنين [٥] .

بعد انتهاء مدة الاتفاقية لاحتكار التمور عام ١٩٤٤ اعلنت الشركة رغبتها في تجديد مقاولة الاحتكار لمدة ثلاث سنوات اخرى ، وتم عقد اجتماع لملاكي التمور مع مدير جمعية التمور وذكروا الفوائد التي نتجت من الاحتكار السابق ، واعلنوا رغبتهم في

---

(١) نشأت فكرة الاحتكار بعد ازمة ١٩٢٩ حيث قدمت عدة عروض اثنان منها ، عرض قدمه (اوكاموتا) وزير اليابان المفوض في طهران عام ١٩٣٦ بشأن الاتفاق مع الحكومة العراقية بمنح امتياز لأحدى الشركات اليابانية لتقوم بأحتكار تصدير التمور الى اليابان لمدة معينة واسعار يتفق عليها ، غير ان الحكومة اهملت هذا العرض . والعرض الثاني تقدم به احد كبار منتجي التمور في البصرة وهو (مصطفى الابراهيم) عام ١٩٣٦ وتألفت لجنة من وزارة المالية للنظر بالعرض الا انها رفضته وحبذت قيام الحكومة بنفسها بالتصدير . للمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٥٢ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الرابع ، السنة الثانية ، نيسان ١٩٣٩ ، ص٣٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٦١١ .

(٤) البلاد ، العدد ٢٠٣٥ ، ٢٠ حزيران ١٩٣٩ .

(٥) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الأعتيادي لعام ١٩٤٠ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة السابعة، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٥٧ .

تجديده بموجب شروط عادله [١] ، وأن الاحتكار هو الطريقة الوحيدة التي يتمكنوا بموجبها من الحصول على اسعار عادلة لتمورهم [٢] ، وبعد عرض مشروع الاتفاقية على مجلس الوزراء حصلت موافقة المجلس على تجديد الاحتكار في جلسته الثانية والثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٤ [٣] .

وتعهدت الشركة بشراء التمور لثلاث سنوات (١٩٤٤ – ١٩٤٥ – ١٩٤٦)[٤] الصالحة للاستعمال والمكبوسة وتعهدت باستلام الكمية واصلة الى محطة غرب بغداد او الى البصرة [٥] ، كذلك تعهدت بشراء تمور زهدي الفرات بنفس الاسعار في سنة ١٩٤٣[٦].

قبل انتهاء مدة اتفاقية الاحتكار الذي تنتهي في شهر اب ١٩٤٧ تقدمت شركة اندرو وير بطلب جديد لاحتكار التمور ، فتألفت لجنة لدراسة مشروع تجديد احتكار التمور بصورة مبدئية وتقديم التوصيات بخصوص الطلبات المقدمة الى وزارة الاقتصاد بخصوصه[٧] ، فبعد عرض الاتفاقية على مجلس الوزراء ادخل عليها بعض التعديلات من من حيث وجوب سعي الشركة المحتكرة لفتح اسواق جديدة لبيع التمور وان تحافظ على الاسواق الحالية [٨] .

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الاول والثاني والثالث ، السنة السابعة ، كانون الثاني وشباط واذار ١٩٤٤ ، ص٨٩ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، محاضر جلسات وقرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٣١٩ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٨ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٤ ، ص١٩ .

(٤) للاطلاع على نصوص الاتفاقية ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الرابع والخامس والسادس ، السنة السابعة ، نيسان ايار حزيران ١٩٤٤ ، ص٢٦٦-٢٦٩ .

(٥) الزمان ، العدد ١٩٧٢ ، ١٥ اذار ١٩٤٤ .

(٦) د.ك.و ، وزارة الداخلية ، جمعية التمور العراقية في البصرة ، الملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٠٩٢ ، كتاب رئاسة الهيئة الفرعية لجمعية التمور في الديوانية ، ص١٠٦ .

(٧) جريدة الزمان ، العداد ٢٥٧٢ و ٢٥٧٣ ، ١٣ – ١٥ اذار ١٩٤٦ .

(٨) المصدر نفسه ، العدد ٢٧٢١ ، ٢٠ ايلول ١٩٤٦ .

وبعد حصول موافقة مجلس الوزراء عقدت الاتفاقية[١] الجديدة بين جمعية التمور وشركة اندرو وير لشراء حاصل التمور للسنوات الثلاث (١٩٤٧ – ١٩٤٨ – ١٩٤٩) بعدما روعيت فيها مصلحة العراق في الاسواق الاجنبية وحاجتها للتمور[٢] .

يميل معظم ملاكي البصرة الى الاحتكار رغبة منهم في عدم المجازفة بتمورهم التي تعتبر ركن اساسي من اقتصاديات البلد ، وقبل انتهاء مدة الاحتكار الحالية سعت كعادتها شركة اندرو وير الى طلب تجديد الاحتكار[٣] ، وبعد اجراء المباحثات التي قامت بها جمعية التمور مع الشركة المحتكرة قررت مجدداً اعطاء تمور البصرة بالاحتكار الى شركة اندرو وير والزمت الشركة زيادة الاسعار لصالح الملاكين والمكبسين[٤] ، ووافق مجلس الوزراء على الاتفاقية للسنين (١٩٥٠ – ١٩٥١ – ١٩٥٢) تتعهد بموجبها الشركة شراء تمور البصرة للسنين الثلاث ، وتتعهد الشركة ان تستورد صناديق كافية لكبس (٦٠) الف طن من التمور وتعهدت الشركة ان تسعى بكل طاقتها لفتح اسواق جديدة لبيع التمور والمحافظة على الاسواق الحالية[٥] .

ـ شركة تجارة التمور العراقية :

كانت وزارة الاقتصاد كثيرة الاهتمام بالمنتوج الاقتصادي الاول بعد النفط وخطت في سبيله نهضته وتطويره خطوات كبيرة ، فمنذ عام ١٩٤٨ أخذت الجمعية تفكر بتأليف شركة وطنية لتجارة التمور لتتولى امر المنتوج وتصديره الى الخارج وتحسين كبسه[٦] .

منح الاحتكار الاخير الى شركة اندرو وير وعملت الوزارة بدراسة شؤون التمور والوقوف على سير عملياتها وقررت انشاء مؤسسة وطنية تأخذ على عاتقها العناية بالتمور وتحسينها والقيام بتجارة تصديرها وتصريفها في الاسواق العالمية [٧] ، وأصدر مجلس

---

(١) للمزيد من نصوص الاتفاقية ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء التاسع والعاشر ، السنة التاسعة ، تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٤٦ ، ص٥٤٨-٥٥٢ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٣٥١٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٦ ، ص٧ ؛ الزمان ، العدد ٢٧١٩ ، ١٧ ايلول ١٩٤٦ .

(٣) الزمان ، العدد ٣٥٢٣ ، ١٥ ايار ١٩٤٩ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٣٧٣٦ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٠ ؛ الآراء ، العدد ١١٢ ، ٢١ تشرين الاول ١٩٤٩ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٧٥٧ ، ٢٠ شباط ١٩٥٠ .

(٦) المصدر نفسه ، العدد ٣٢٤٠ ، ٨ حزيران ١٩٤٨ .

(٧) الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٩٥ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ .

الوزراء بعد تصديق اتفاقية الاحتكار الاخيرة المعقودة في عام ١٩٥٠ تعليماته الى وزارة الاقتصاد انه ليس من مصلحة البلاد اعطاء تمور البصرة جملة لمحتكر ، وضرورة البحث عن وسائل لتصريف التمور وايجاد مؤسسة خاصة للقيام بهذه العملية للتصرف بالتمور بشكل اكثر اثماراً [١] ، فقرر المجلس ان تتولى الجمعية هذه المهمة رغبة منها في الفصل بين اعمالها الادارية والتنظيمية كدائرة مسؤولة عن تجارة التمور وبين الاعمال التجارية ، فقررت تأسيس هذه الشركة برأسمال مبدئي قدره نصف مليون دينار يشارك به ملاكي التمور انفسهم ، وخصصت (١٠٠٠٠٠) دينار للمساهمة في مشروع الملاحة البحرية الذي تقرر مؤخراً تأليف شركة وطنية للقيام به كون تجارة التمور تتأثر تأثيراً كبيراً بالشحن البحري [٢] ، وحرصت الجمعية على ضرورة مشاركة ملاكي التمور في البصرة بجزء من رأس مال الشركة ، والا فأنها سوف تقوم فيما بعد بالامتناع عن استلام التمور ممن لم يساهم في رأس مال الشركة [٣] .

كما وضعت جمعية التمور في عام ١٩٥٢ مشروع عمراني لمدة خمس سنوات (١٩٥٢ – ١٩٥٦) يرمي الى تحسين صناعة التمور وتجارتها ومختلف مجالاتها ، ينفق عليه من فضلة الواردات والمبالغ المتراكمة لدى الجمعية ينفق على تأسيس الشركات والمساهمة فيها ، وكذلك انشاء مختبرات لمباحث التمور ومبخرتين وشراء الآلات للمكابس النموذجية [٤] .

بعد صدور قانون مصلحة التمور رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢ جاء في فقرته (١٣) من المادة الرابعة (أ) على عدم بيع التمور بالاحتكار الى شركة او مؤسسة تساهم فيها مصلحة التمور بما لايقل عن ربع رأسمالها ، في سبيل ترقية هذا المورد الاقتصادي المهم. وكان رأي المصلحة ايجاد هيئة تجارية تمارس عمليات تسويق التمور وتنظيمها يساهم فيها جميع الملاكين والمكبسين والتجار والشركات التي تمارس تجارة التمور ،

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦١٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٠ ، ص٣٣-٣٤ .

(٢) الزمان ، العدد ٤٣٧٠ ، ٢٧ شباط ١٩٥٢ .

(٣) الحوادث ، العدد ٣٨٢٦ ، ١٤ تشرين الاول ١٩٥٥ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الأول والثاني ، السنة الخامسة عشر ، كانون الثاني وشباط ١٩٥٢ ، ص١٨٢ .

وبتاريخ ١١ حزيران ١٩٥٢ تم تشكيل شركة تجارة التمور العراقية المحدودة في البصرة برأسمال قدره نصف مليون دينار عراقي[١] .

تقدم بعض ملاكي تمور الفرات بطلب تأسيس شركة وطنية تتولى تصريف تمور زهدي الفرات على غرار شركة تجارة التمور العراقية ، للقيام بمشاريع تجارية وصناعية خاصة بتمور زهدي الفرات مع مساهمة جمعية التمور بتأسيس الشركة معاونةً لها[٢] ، تأسست الشركة بموجب عقد التأسيس رقم (٣٩١) في ٢٠ حزيران ١٩٥٢ يعود نصفها الى جمعية التمور والنصف الثاني لتجار تمور المنطقة الوسطى ومركزها يكون ببغداد[٣] ، وساهمت الحكومة في تأسيس شركة تمور الفرات بمبلغ قدره (٥٠٠,٠٠٠) دينار ، بينما ساهم الملاكون بمبلغ (١٠٤,٠٠٠) دينار فقط ، وعقد مع الشركة اتفاقية اجلها سنتان لبيع تمور المنطقة الوسطى وقدمت بنفس الشروط والترتيبات التي كانت تعقد بمقتضاها تمور البصرة [٤] ، وزيدت نسبة مشاركة الحكومة في رأس مال الشركة الى مليون دينار لتقوية مركز الشركة [٥] ، واصبح للشركة الحق بالاهتمام بتمور الفرات الاوسط وعقد الصفقات لتصديرها الى خارج العراق [٦] .

ـ الدعاية للتمور العراقية :

عملت جمعية التمور في حدود امكانياتها بعدة فعاليات للتعريف بالتمور العراقية وفائدتها الغذائية ، وقامت بالدعاية للتمور العراقية بعدة وسائل للترويج عن التمور من خلال شعبة الدعاية في الجمعية [٧] ، فمن هذه الوسائل كانت تقدم التمور محسنة الكبس كهدايا الى الممثليات والقنصليات والشخصيات البارزة والمؤسسات الحكومية لغرض

---

(١) مصلحة التمور العراقية ، المصدر السابق ، ص١٧ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الخامسة عشر ، ص٣٣٣ .

(٣) مجلس قيادة الثورة ، دليل التشريعات والاوامر المتعلقة بالهيكل التنظيمي الحالي للدولة والقطاع العام في الجمهورية العراقية ، الملحق الاول ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤ .

(٤) الزمان ، العدد ٥٩٤٢ ، ١٥ ايار ١٩٥٧ .

(٥) (اخبار المساء) (جريدة) ، العدد ٢٧ ، ٤ اب بغداد ١٩٥٣ .

(٦) الحوادث ، العدد ٣٧٨٩ ، ١ ايلول ١٩٥٥ .

(٧) الزمان ، العدد ٣١٩٢ ، ١٣ نيسان ١٩٤٨ .

اطلاعها على التمور العراقية ، فقدمت (٤٥) صندوق من التمور المكبوسة المحشوة باللوز للقنصليات الملكية العراقية في القاهرة وبيروت وانقرة والقدس لغرض الدعاية [١] .

وبتاريخ ٢٣ تموز ١٩٤٧ ارسلت وزارة الاقتصاد (١٢) صندوق الى كابل وزعت على الشخصيات البارزة ورؤساء الهيئات الدبلوماسية وكبار التجار الافغان ، واربع صناديق كبيرة الى الملك الافغاني [٢] ، وقدم الوفد العراقي الذي سافر الى الهند للتعريف بالتمور العراقية نماذج من احسن انواع التمور واجودها للسلطات الهندية [٣] ، حيث تعتبر تعتبر الهند من الاسواق المهمة للتمور العراقية [٤] ، ووقع معها العديد من الاتفاقيات لتطوير وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين وتخفيض الرسوم الكمركية المفروضة على التمور [٥] .

اصدرت جمعية التمور بين الحين والاخر كتب ونشرات تبحث عن التمور وما تحويه من فائدة غذائية ، فقامت المديرية بإصدار دليل صغير يحتوي على نبذة عن فوائد التمور ، وكانت تكتب في المجلات الاقتصادية العالمية واعداد افلام سينمائية توضيحية[٦]، وقامت وزارة الاقتصاد بأخبار جميع الوزارات العراقية لوضع طوابع خاصة تحمل صور للنخيل العراقي غايتها التعريف بهذا المورد المهم ، وقامت الجمعية بطبع نشرة تتضمن اراء الخبراء المتضمنة اعتبار التمر مادة غذائية اساسية [٧] لايقل عن اي غذاء ليتم توزيعها على الدول التي تعتبر التمر مادة كمالية [١] .

---

(١) الزمان ، العدد ٢٨٧٢ ، ٢١ اذار ١٩٤٧ .

(٢) جنان مهدي جاسم الثمري ، العلاقات العراقية – الافغانية ١٩٢١- ١٩٥٨ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ ، ص٢٤٣-٢٤٤ .

(٣) العهد ، العدد ١٨ ، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٩ .

(٤) مجلة الاقتصاد ، العدد السادس ، السنة الاولى ، ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠ ، ص١٦ .

(٥) د.ك.و.ع ، البلاط الملكي ، مخابرات متفرقة ، الملفة ٣١١/٣٦٢ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٦٨ .

(٦) الزمان ، العدد ٢٨٧٥ ، ٢٤ اذار ١٩٤٧ .

(٧) تعتبر التمور العراقية ذات قيمة غذائية عالية وهي فاكهة ذات نكهة لذيذة وطعاماً غنياً بالمواد الغذائية والمعدنية والفيتامينات أ . ب . د وسكريات سهلة الهضم ، وتمتاز باحتوائها على مواد غذائية مفيدة وسعرات حرارية عالية وبروتينات . للمزيد من فائدة التمور ينظر: عالية الشاوي ، التمور العراقية في المعجنات والحلويات ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٥ ؛ في . اج . دبيلو . داوسن ،

وشاركت الجمعية في جميع المعارض عن طريق عرض نماذج مختلفة من التمور العراقية ، فأختارت اجود انواع التمور لغرض عرضها في المؤتمر الزراعي السادس في القاهرة [٢] ، والمعرض الاسلامي الاقتصادي في كراجي [٣] ، وعرضت نماذج من التمور في المعرض الذي اقيم في افتتاح سوق بروكسيل الدولي في بلجيكا [٤] ، والمعرض الزراعي الصناعي الذي يقام في نيودلهي [٥] .

وعملت شعبة الدعاية في جمعية التمور مختلف الفعاليات للتعريف وأظهار التمور العراقية بأحسن مظهر ، فكتبت وزارة الاقتصاد الى وزارة الخارجية لمخاطبة السفارات العراقية في كل من مصر وتركيا واليونان وايطاليا واسبانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا للوقوف على رغبة هذه الدول من حاجتها للتمور [٦] ، وارسلت الجمعية وفد من قبلها الى الهند والباكستان والدول الاسيوية للاتصال بهذه الدول لإزالة العراقيل التي تعترض تجارة التمور وتنمية اسواق التمور العراقية في هذه الدول [٧] ، وقامت الجمعية بتعيين ممثل للجمعية مفوضية لندن لتوسيع نطاق اسواق التمور وايجاد اسواق جديدة [٨] ، وفتحت عام ١٩٥٣ خمسة مكاتب للدعاية للتمور في جنوب اسيا وأفريقيا وأمريكا ، ومكتبين في اوربا للترويج والدعاية وعقد الصفقات التجارية في الاسواق[٩] .

ومن الوسائل الاخرى للترويج التي قامت بها الجمعية اتقان الكبس في اغلفة جميلة محكمة الغلق مطبوع عليها العلامة الفارقة وعبارات للتعريف بالتمور والتشويق

التمور والعرب ، ت: عدنان شفيق ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص١١٢ .

(١) العهد ، العدد ١ ، ١ كانون الثاني ١٩٤٩ .

(٢) الحوادث ، العدد ١٤٩٧ ، ٢٠ ايلول ١٩٤٧ .

(٣) العهد ، العدد ٢٣٨ ، ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثامن والتاسع ، السنة الثالثة عشر ، تشرين الاول والثاني ١٩٥٠ ، ص٥٤١ .

(٥) الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٥٤ ، ٩ تشرين الاول ١٩٥١ .

(٦) الزمان ، العدد ٣٢٩١ ، ١١ اب ١٩٤٨ .

(٧) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، السنة الثانية عشر ، ايار وحزيران ١٩٤٩ ، ص٢٣٠ .

(٨) الاخلاص ، العدد ٥٤ ، ٢٠ اب ١٩٥٤ .

(٩) اخبار المساء ، العدد ٧٠ ، ٢٦ ايلول ١٩٥٣ .

لتناولها ، كذلك مساعدة المنكوبين كوسيلة للدعاية للتمور ، فأرسلت (١٠٠) طن من التمور للتبرع للمجاهدين العرب في فلسطين[١] .

بذلت الوزارة كل مافي وسعها في سبيل انماء وتطوير هذا المورد المهم في البلاد ، فأنشأت مكابس تتوفر بها الشروط الصحية والفنية ، وتلحق بها مخازن مبردة لحفظ التمور وجلب الات تبخير للتمور[٢] ، وانشئت المخازن العصرية في محطات القطار لحفظ التمور التمور المعدة للتصدير للمحافظة عليها من الامطار والغبار والعوارض الطبيعية التي تسبب الاضرار بالتمور وتسيء سمعتها في الاسواق العالمية[٣] ، وعملت لحل مشكلة الشحن اثناء المواسم من خلال الاتصال بمديرية السكك الحديدية لتخصيص الشاحنات لنقل التمور[٤] .

جدول رقم (٢)

خلاصة صادرات التمور العراقية بالطن وحسب السنوات المذكورة[٥]

السنة	الزهدي	السایر	الحلاوي	الخضراوي	انواع اخرى	تمور يابسة
١٩٣٩	٦٦	٣٤٨٧	٣٧٨	٥٤٨	–	–
١٩٤٠	٣٦٢	٣٥٠	٥٦٣	١٦٧	–	–
١٩٤٣	٣٦٣٢٨	١٧٩٥٣	١٥٢٨٠	٦٤٨	١١٤٣	٩٧٤
١٩٤٤	٣٨٦٩٨	٣٠٦٩٠	٢٦٤٦٩	٥٧٦٧	٧٢١	٤٦٨٠
١٩٤٥	٦٨٩٤٣	٥٠١٩٧	٢٨٣١٨	١١٤٦	١٢٢٣	٣٥٧٢
١٩٤٦	١٢١٤٨٠	٣٨٨٨٣	٣٤٩٢٤	٧١١٨	٢٩٦٠	٣٩٧٢

(١) الزمان ، العدد ٣٦٨٨ ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الرابع ، السنة الثالثة ، نيسان ١٩٤٠ ، ص٣٧٨ .

(٣) الزمان ، العدد ٤٥٩٤ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٣٠٥٢ ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٧ .

(٥) الجدول من اعداد الباحث حسب توفر الاحصائيات عن السنين المذكورة . للمزيد ينظر: وزارة الاقتصاد ، ، نشرة الاحصاءات الشهرية كانون الاول ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٢٩-٣٠ ؛ وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص١٩١ ؛ وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٢٠٢ .

١٩٤٧	١٣٣٢٥١	٤٠٤٣٣	٢٩٤٤١	١٣٨٤٦	٣٨٦٥	٥٤٧٧
١٩٤٨	١٢٢٧٨٦	٤٣٣٥٥	٣١٦٤٥	١٠١١٢	٣١٤٨	٣٤٠١
١٩٤٩	٨٩٣٤٢	٢٥٠٦٥	١٦٠٥٠	٤٤٨٨	٢٤٩٢	٣٤٥٦
١٩٥٠	١١٨٦٣٢	٤٨١٥٧	٣١٥٥١	٦٥٢١	١٨٤٥	٥٤٩١
١٩٥١	٢٢٨٠٧٣	٥٢٤٨٦	٣٦٣٣١	٦٤٢٧	١٧٤٨	٥٠٣٣
١٩٥٢	١٦٩٦٠٤	٤٠٣٢٤	٢٢٠٣٧	٤٤١٦	١٧٤٥	٤٦٣٥
١٩٥٣	١٦٨١٦١	٤٤٨٧٦	٢٣٦٠٣	٨٦٩٨	١٥٣٠	٥٤٢٥
١٩٥٧	٣٦٣٢٨	١٢٧٢٤	١٥١٠٧	٤٩٠٣	–	–
١٩٥٨	١٤١٤٨٠	١٧٦٠٤	١٣٢٨٢	٨٥٤٩	–	–

٢- ادارة انحصار التبغ :

للتبغ اهمية كبيرة اذ يعتبر مورداً مهماً يدر على الخزينة العامة ارباحاً وفيرة تشكل نسبة لابأس بها من الايراد العام للحكومة[١] ، ويكون التبغ في كل البلاد مورداً خصباً تغترف منه الدول بمختلف الاشكال اموالاً وفيرة للخزينة[٢] بالاضافة الى كثرة عدد العاملين في زراعة وادارة التبغ من طبقات الشعب وخاصة ابناء المناطق الشمالية ويؤدي الى ازدهار مستوى المعيشة لهذا العدد الكبير منهم[٣] .

يرجع التفكير في تنظيم زراعة التبغ وأحتكاره الى عام ١٩٢٩ فقد اخذت مديرية الزراعة (التابعة في حينها الى وزارة الاشغال والمواصلات) تبذل جهودها لتحسين التبغ وترقيته وجلبت بذوره من تركيا وشجعت على غرسها في العراق[٤] ، ولإصلاح طرق زراعة هذا الحاصل المهم وتحسينه اسست شعبة اول مرة التبغ عام ١٩٣٠ في مديرية الزراعة وكان مركز الشعبة في كويسنجق ، بعدها نقل مركزها الى لوائي اربيل والسليمانية بعد

---

(١) وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي العام ، ادارة انحصار التبغ المركز العام بغداد ١٩٦٢-١٩٦٣ ، ص١ .

(٢) مجلة التجارة ، الجزء الثاني ، السنة السادسة عشر ، شباط ١٩٥٣ ، ص٢٣ .

(٣) مجلة التبوغ ، العدد الاول والثاني ، السنة السادسة ، نيسان ١٩٧١ ، ص٩ .

(٤) البلاد ، العدد ١٢٢٩ ، ٧ حزيران ١٩٣٩ .

توسع نطاق عمل وزراعة التبغ ، وتم انشاء مزارع صغيرة هناك وبوشر بتوزيع البذور على المزارعين واتبعت الطرق الحديثة لزراعة المحصول ، وجلب عدد من العمال الاتراك لتعليم الزراع الطرق المتبعة لزراعة التبغ في تركيا[١] ، وكانت الشعبة تضم (ملاحظ ومساعدين ومراقبين) موزعين على الوية اربيل والسليمانية ، والموصل بعد انشاء فرعا للشعبة هناك[٢]، وعند صدور نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (١٦) لسنة ١٩٣٢ كانت شعبة التبغ تابعة لها وضمن دائرة الزراعة العامة [٣] .

قدرت الحكومة ما لزراعة التبغ وصناعته وتجارته من نتائج مالية مهمة للخزينة وللثروة العامة ، حيث ان لإدارة شؤون التبغ طرق مختلفة في الدول ، منها من فرضت عليه رسوماً باهظة ، ومنها من جعلت صناعته وبيعه انحصاراً لها ، لهذا رأت وزارة المالية ايجاد طريقة الانحصار وذلك بتأليف شركة اهلية حكومية ، وجعل زراعة التبغ وصناعته وتجارته تحت المراقبة ، كون للتبغ اسواق تدر بالنفع اذا تم التوصل الى ايجاد تبغ محسن معلوم الجنس[٤] .

واجهت زراعة التبغ والاشراف عليه صعوبات كثيرة ، ففي تقرير الاخصائي المستر (ماثيوسن) الذي رفعه في ٢٩ تموز ١٩٣٦ ذكر صعوبات نجاح مشروع انحصار التبغ ، منها مسألة ايجاد كوادر لهم المقدرة والخبرة لإدارة هذه المؤسسة والقيام بأعمالها من خلال توجيه الزراع او بيع وشراء التبغ ، كذلك ان انتاج هذه المادة يقع في مناطق الجبال الوعرة ولا يمكن الوصول اليها الا بعد قضاء عدة ايام بالسفر على ظهور الخيل ولا تتيسر الوسائل الكافية للعيش ، مما يجعل القيام بالعمل والاشراف عليه من قبل الموظفين الكبار المختصين امراً صعباً ، فالفت وزارة المالية لجنة لدرس زراعة التبغ وصناعته وبيعه عن طريق الانحصار ، وقامت اللجنة بوضع لائحة قانون لانحصار التبغ وتحسينه تتضمن انحصار شراء ورق التبغ المزروع وخزنه وبيعه بالجملة مع جواز اعطاء هذا الانحصار

---

(١) الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦ ، مطبعة دنكور ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص٥١٨ .

(٢) وزارة الاقتصاد والمواصلات ، التقرير السنوي لمديرية امور الزراعة ، ص٢٥ .

(٣) زينة مسلم درويش ، وزارة المواصلات والاشغال (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣٣-٣٤ .

(٤) د.ك.و ، البلاط الملكي ، زراعة التبغ ١٩٣٢-١٩٣٦ ، الملفة ٣١١/١٩٦٨ ، قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة ٢٨ ايلول ١٩٣٤ ، ص٦٠-٦٣ .

الى شركة عراقية تكون اهم اغراضها تحسين التبغ ، الا ان مجلس الوزراء قرر تأجيل النظر في هذه القضية بجلسته المنعقدة في ١٥ نيسان ١٩٣٨ [١] .

على الرغم من اهمية محصول التبغ لما له من موارد اقتصادية عظيمة للبلاد ويعتاش منه عدد كبير من المواطنين ، الا انه لم تجرِ اي محاولة الى تحسينه وتشجيع زراعته لغرض التصدير والمتاجرة به ، فقدمت وزارة المالية اسبابها الموجبة الى وزارة العدلية لتأسيس دائرة حكومية تسمى (ادارة انحصار التبغ) يعهد اليها الحصول على احسن انواع التبوغ باستخدام الخبراء ، والقيام بتوزيع البذور على المزارعين وارشادهم الى طرق زرعها ثم شراء التبوغ المنتجة منهم بأحسن الاسعار ، لتقوم بعد ذلك بتصريف المنتوج على معامل صنع السكاير بأسعار محددة وتضعها تحت رقابة الموظفين المختصين[٢] .

وقد تمت دراسة لائحة قانون الانحصار من قبل وزارة العدلية والموافقة عليها [٣]، واحيلت اللائحة الى مجلس الوزراء للمناقشة وتقديم التوصيات بشأنها وقرر المجلس الموافقة عليها كما جاءت من وزارة المالية ، واوصى برفعها الى مجلس النواب لمناقشتها والتصويت عليها [٤] ، وعند مناقشة اللائحة في مجلس النواب لاقت قبولا وترحيباً كبيراً كونها تهتم بمورد اقتصادي هام ، ويهتم بالترفيه عن حالة الزراع وتخليصهم من المرابين ، وذكر النواب ان غاية الحكومة من هذا القانون ليس الربح بل تحسين انواع التبوغ والاكثار من انتاجه وتصدير الباقي الى الخارج [٥] .

صدر قانون انحصار التبغ وتحسينه رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٩ والذي يقضي بتأسيس دائرة للانحصار لشراء التبغ وخزنه وبيعه وتوريد ورق التبغ الاجنبي وتحسين التبغ ، واستقدام هيئة فنية اختصاصية وتحضير البذور وتوزيعها على الزراع ، وأصبحت ادارة الانحصار بموجب هذا القانون تابعة الى وزارة المالية [٦] .

---

(١) د.ك.و ، قانون تحسين التبغ ، ديوان الوزارة / المواصلات ، الملفة ٣٢١٣١/٩٤ ، ص١٢٨ ص١٣٨ .

(٢) د.ك.و ، قانون تحسين التبغ ، ديوان الوزارة / المواصلات ، الملفة ٣٢١٣١/٩٤ ، ص٢١٨ ؛ م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، ص١٦ .

(٣) البلاد ، العدد ١٢٠٠ ، ٥ ايار ١٩٣٩ .

(٤) حامد فرج عبد الحسين ، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق ١٩٤٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص٦٠ .

(٥) البلاد ، العدد ١٢٤٦ ، ٩ تموز ١٩٣٩ .

(٦) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٢٤ ، ١٤ اب ١٩٣٩ .

وعندما صدر (نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩) اصبحت مديرية انحصار التبغ وبموجب المادة السابعة تابعة الى وزارة الاقتصاد ، وتقوم بالواجبات المترتبة عليها وفق قانون انحصار التبغ رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٩ والقوانين الاخرى التي تصدر من الوزارة ، وتشمل على هيئة فنية اختصاصية وموظفين[١].

عملت وزارة الاقتصاد بجعل هذا النتاج الوطني على درجة من الرقي ليقوى على منافسة التبغ الاجنبي في الاسواق الداخلية والخارجية ، فجلبت كمية من التبغ اليوناني والامريكي والتركي لتجربة زراعته في حقولها النموذجية واسفرت التجارب على نتائج حسنة، وعملت على ارشاد زراع التبغ في الشمال الى مراعاة الطرق الفنية في الزراعة[٢] .

قامت وزارة المالية بالمطالبة بتبعية ادارة انحصار التبغ الى وزارتها بدل من وزارة الاقتصاد ، فبتاريخ ٣ حزيران ١٩٤٠ قدمت كتابها المرقم ٤٠٩ الى مجلس الوزراء بينت فيه الجهة التي تكون اكثر ملائمة لتطبيق احكام الانحصار ، وذكرت ان المشروع يتضمن معاملة مالية بالدرجة الاولى ويرمي الى احداث ايرادات مهمة الى الدولة ، وفي نفس الوقت يرمي الى تحسين احد المنتوجات الرئيسية في البلاد ، وتعتقد الوزارة انه بينما يعود الشق الثاني من المشروع الى وزارة الاقتصاد بسبب علاقته بتحسين منتوج اقتصادي فأن الشق الاول يعود الى وزارة المالية وذلك لعلاقته بأيرادات الدولة ووضعها المالي ، وذكرت ايضاً ان قانون انحصار التبغ رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٩ نظمت لائحته في وزارة المالية وأمر تنفيذه اودع الى وزير المالية ووزير الاقتصاد بناءً على الاسباب التي ذكرت اعلاه ، اما ربط مديرية الانحصار بوزارة الاقتصاد بموجب المادة السابعة من نظام الوزارة رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ لايستند الى مدلول قانوني ويتعارض مع واجبات الوزارة ، ورأت وزارة المالية ان مديرية الكمارك والمكوس هي الاقدر على ادارة مشروع الانحصار لعلاقتها بمكوس هذا المنتوج ، ولخبرة موظفيها بالانحصار[٣] .

درس موضوع ارتباط ادارة الانحصار من قبل دائرة التدوين القانوني حيث ذكرت انه عند صدور نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ كانت مديرية انحصار التبغ

---

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩، ص٢٩٧ .

(٢) البلاد ، العدد ١٣٣٧ ، ١٩ شباط ١٩٤٠ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، زراعة التبغ ، الملفة ٣١١/١٩٧٠ ، الكتاب الموجه من وزارة المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٣٩-٤٠ .

وجمعية التمور من اختصاصها بأعتبار ان ادارة الانحصار وجمعية التمور هي من الادارات القائمة بشؤون تجارية . وهذا الادعاء الوحيد الذي يمكن ان تدعي به وزارة الاقتصاد بتبعية انحصار التبغ اليها ، وبهذا فأن لعلاقة وزارة المالية بإدارة الانحصار كونها تمارس الصلاحيات المبينة في قانون مكس التبغ وتعديلاته بواسطة مديرية الكمارك والمكوس ، وكذلك اكتساب موظفي الكمارك الخبرة الكافية المتعلقة بالتبغ ، لذلك رأت دائرة التدوين القانوني ان علاقة وزارة المالية بأدارة الانحصار هي اقوى من علاقة وزارة الاقتصاد بها[١] .

لهذا قرر مجلس الوزراء اعادة النظر في قضية الحاق انحصار التبغ بإحدى الوزارات ، فتقدمت وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء لتوضح اسباب التأخير في عدم دعم وزارة المالية للمشروع من خلال ادعائها عدم وجود تخصيصات مالية ، كذلك عدم دعم وزارة الاقتصاد بالملاك من الموظفين الى دائرة انحصار التبغ ويتم نقل الموظفين من دوائر الوزارة الى دائرة الانحصار[٢] .

ومن وجه نظر الباحث يبدو ان وزارة المالية تعمدت وضع العراقيل امام وزارة الاقتصاد ــ لغرض الحاق ادارة الانحصار اليها ــ من خلال عدم تقديم المساعدات المالية والكادر المتخصص في سبيل السير في انجاح مشروع انحصار التبغ ، كون ادارة الانحصار تعد مورد اقتصادي مهم يصب في خزينة الدولة ويحقق ايرادات عالية لها .

وعند تعديل نظام وزارة الاقتصاد رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٤٠ تقرر فصل (مديرية انحصار التبغ) من تشكيلات وزارة الاقتصاد ونقلها الى وزارة المالية [٣] ، وصدر نظام ادارة انحصار التبغ وتحسينه رقم (٥٤) لسنة ١٩٤٠ بناءً على ماعرضه وزير المالية والذي نص على جعل ادارة انحصار التبغ جزءاً من مديرية الكمارك والمكوس ، ويكون مدير الكمارك العام مديرا للانحصار وجعل موظفي الكمارك موظفي انحصار[٤] .

---

(١) د.ك.و ، البلاط الملكي ، زراعة التبغ ، الملفة ٣١١/١٩٧٠ ، الكتاب الموجه من دائرة التدوين القانوني الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٢٩-٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢١-٢٢ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، تشرين الاول ١٩٤٠ ، ص٧٢٥-٧٢٦ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٢٧ ، ٢١ اب ١٩٤٠ .

بقيت ادارة انحصار التبغ احدى تشكيلات وزارة المالية لحين صدور نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٣ والذي تقرر فيه اعادة ادارة انحصار التبغ الى وزارة الاقتصاد وأصبحت احدى تشكيلاتها [١] ، وعلى اثر ذلك صدر نظام وزارة المالية رقم (٣٦) لسنة ١٩٤٣ والذي يقضي بحذف (ادارة انحصار التبغ) من تشكيلات الوزارة ، والحاقها الى وزارة الاقتصاد وجعل الصلاحيات مناطة الى وزير الاقتصاد [٢] ، وأصبح (يوسف ابراهيم) مديراً عاماً لهذه الادارة [٣] .

وصدر نظام ادارة انحصار التبغ وتحسينه رقم (١٨) لسنة ١٩٤٤ ، والذي نص على جعل ادارة الانحصار بمدير عام يكون مسؤول امام وزير الاقتصاد ، وقسم النظام مديرية انحصار التبغ العامة الى شعب للزراعة ، وشعب لأمور التبغ ، وللإدارة ، والمالية، وربط مديريات الوية (السليمانية واربيل وبغداد وكربلاء والبصرة) بالمديرية العامة لانحصار التبغ وعين مناطق اختصاص كل مديرية ، وقرر النظام تأليف مجلس استشاري يكون مقره في المديرية العامة وبرئاسة المدير العام وعضوية ممثلين من موظفي وزارتي المالية والاقتصاد والمصرف الزراعي الصناعي وخبير في شؤون التبغ وغرفة التجارة ، لأبداء الرأي في كل ماله علاقة بتحسين التبغ [٤] .

وبموجب الفقرة (أ) من المادة الثامنة الذي نص عليها النظام رقم (١٨) لسنة ١٩٤٤ قررت وزارة الاقتصاد تأليف مجلس استشاري للتبغ يكون برئاسة مدير انحصار التبغ العام وعضوية مدير المصرف الزراعي الصناعي وممثلان من وزارتي المالية والاقتصاد وممثل من غرفة تجارة بغداد ، للنظر في القضايا التي تعرض عليه والمتعلقة بسياسة التبغ [٥] .

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٠٩٩ ، ٢٠ ايار ١٩٤٣ .

(٢) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، ص٦١ .

(٣) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ ، ص٥٠ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الرابع والخامس والسادس ، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٤ ، ص٢٨٨-٢٨٩ .

(٥) البلاد ، العدد ٢٣٠٠ ، ١٤ اب ١٩٤٤ .

احتكرت الحكومة شراء هذا المنتوج من المزارعين ومنعت بيعه بصورة حرة وحددت مناطق زراعته ، ولا يجوز زراعته الا بأجازة رسمية وفق التعليمات ، وتتقدم الحكومة في نهاية كل موسم بشراء المنتوج من المزارعين بأسعار تحددها وزارة الاقتصاد بعد مصادقة اللجنة المختصة بالانحصار ، وتقوم بخزنه في مخازن الالوية التي تقوم بأنشاءها لتأخذ مايسد الحاجة المحلية من التبغ وتصدر الباقي منه الى الاسواق العالمية ، لغرض استيراد المكائن اللازمة لصنع السكاير[١] .

وعملت وزارة الاقتصاد كل ماله علاقة بتطوير مؤسسة الانحصار ، ولغرض مراقبة احوال التبغ ومكافحة حوادث التهريب ، قامت بإحداث دوائر جديدة في الاقضية والنواحي ، فأحدثت دائرة لانحصار التبغ في ناحية الطوز في لواء كركوك [٢] .

سعت وزارة الاقتصاد في تطوير هذا المورد الرئيسي من موارد البلاد فأخذت بدراسة تأسيس مشروع كامل لانحصار التبغ يشمل الزراعة والصناعة ، واقدمت الوزارة على هذه الخطوة بسبب اراء الخبراء التي استقدمتهم الحكومة ، ومطالبة بعض الشخصيات بتحقيق الانحصار الكامل التي يكون بأستطاعة الدولة القيام بهذه المشاريع الكبرى اكثر مما تستطيعه شركات التدخين الاهلية [٣] ، وفكرة الانحصار الكامل اي احتكار الشراء والبيع والصناعة من قبل الحكومة فضلت لدى الكثيرين على الانحصار الجزئي[٤] ، مستندة في رأيها على نجاح الانحصار في بلدان مجاورة مثل ايران وتركيا ولبنان وفي اليونان وبلغاريا ، مما جعل الوزارة تضع هذا الامر جل اهتمامها[٥] .

رفعت وزارة الاقتصاد عام ١٩٥١ لائحة قانون انحصار التبغ الى مجلس الوزراء واقترحت بها القيام بأنحصار التبغ من ناحيتي الزرع والصنع ، كذلك تأسيس مجلس ادارة مستقل في شؤونه المالية والادارية[٦] ، وجاءت الاسباب الموجبة في هذه اللائحة انه اذا ماأريد الاستفادة من التبغ كمصدر من مصادر الثروة فأن الطريق المثلى لتحقيق هذه

---

(١) العهد ، العدد ٥٥ ، ٥ اذار ١٩٤٩ .

(٢) الآراء ، العدد ١١٤ ، ٣ ايلول ١٩٥١ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٢٧ ، ٤ ايار ١٩٥١ .

(٤) عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٥) الزمان ، العدد ٤٣٥٩ ، ٢٨ شباط ١٩٤٩ .

(٦) الآراء ، العدد ٢٠ ، ٢٥ نيسان ١٩٥١ .

الغاية هي تطبيق الانحصار الكامل من ناحيتي الزراعة والصناعة ولتحقيق هذه الغاية يجب تأسيس مجلس ادارة مستقل في شؤونه المالية والادارية وله ميزانيته الخاصة [١] .

صدر قانون انحصار التبغ رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٢ ومفاده أن تكون لإدارة انحصار التبغ شخصية حكمية وتمتلك اموالاً منقولة وغير منقولة لغرض المصلحة العامة، وتناط ادارتها بمجلس ادارة يكون مستقل في الشؤون المالية والادارية ويتألف مجلس الادارة من سبعة اشخاص بضمنهم المدير العام للانحصار ، وحددت واجبات المجلس بشراء التبغ وخزنه وتصديره وبيعه بالجملة ، وخول مجلس الادارة شراء حاجاته الضرورية من داخل العراق وخارجه وحرية ابرام العقود ، وحرية استخدام الاجانب[٢] .

وبناءً على صدور القانون اصبحت ادارة الانحصار مستقلة في شؤونها المالية والحسابية واصبح لها منذ السنة ١٩٥٣ المالية ميزانية خاصة ملحقة بميزانية الدولة ، وأفرد لها تقرير خاص بعد ان كان البحث عن تدقيق حساباتها في تقرير عام مع حسابات الحكومة [٣] .

تشكل مجلس ادارة انحصار التبغ بموجب القانون وبأرادة ملكية وحرص وزير الاقتصاد على الحضور في اجتماعات المجلس المتتالية مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالتبوغ التي تعتبر مصدراً مهماً في انعاش وضع العراق الاقتصادي من خلال تصدير مايفيض عن الحاجة الى الخارج[٤] .

وعملا بالمادة الثانية عشر من القانون المتضمنة (تخصيص سلفة لايتجاوز مقدارها (٧٥٠,٠٠٠) الف دينار لتحقيق مقاصد مجلس ادارة الانحصار وتسدد هذه السلفة بأقساط سنوية) فقد قامت وزارة المالية بوضع المبلغ المشار اليه في القانون تحت تصرف المصلحة التي قامت بدورها الى الاتفاق مع عدد من الخبراء في التبوغ للعمل معها والاستفادة من خبرتهم في ادارة وأنشاء المخازن العصرية [٥] .

---

(١) الاتحاد الدستوري ، العدد ٣١٨ ، ٢٥ نيسان ١٩٥١ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الخامس والسادس ، السنة الخامسة عشر ، مايس وحزيران ١٩٥٢ ، ص٤٠٧-٤١٠ .

(٣) تقرير مراقب الحسابات العام ، تدقيق حسابات ادارة انحصار التبغ لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص١ .

(٤) اخبار المساء ، العدد٧٦ ، ٣ تشرين الاول ١٩٥٣ .

(٥) الزمان ، العدد ٤٥٢٣ ، ٣٠ اب ١٩٥٢ .

واخذت الوزارة السعي لتطوير كفاءة كوادر موظفيها العاملين ، فعقدت اتفاقية عام ١٩٥٣ مع ادارة المساعدات الفنية للنقطة الرابعة الامريكية ، لأعداد برنامج خاص يدرب بموجبه عدد من الطلاب العراقيين من خريجي مدرسة الزراعة على الاعمال المتعلقة بزراعة التبغ وأنتاجه وتصنيفه تحت اشراف الخبير الامريكي في ادارة الانحصار[١] ، وجلبت المديرية في عام ١٩٥٦ خبراء اتراك للقيام بأعمال المسح في المناطق الشمالية لغرض اعداد منهاج مفصل عن زراعة وصناعة التبوغ لتحسين هذه الزراعة من ناحية الجودة والكمية [٢] ، وبتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ وافقت وزارة الاقتصاد على قرار مجلس ادارة الانحصار لتجهيز مكائن لمعمل السكائر في السليمانية الى شركة (هاوني) الالمانية بسعر قدره (٣٩٠٧١٥) دينار[٣] .

٣- لجنة تنظيم تجارة الحبوب :

تأسست شعبة الحبوب في اواخر عام ١٩٣٢ في ناحية النعمانية من لواء الكوت ، وكانت غايتها تعميم الانواع الجيدة من الحبوب في المناطق التي تكون ملائمة لزراعتها من حيث المناخ والتربة ، واول عمل قامت به هذه الشعبة هو توزيع (٦٥) طناً من الحنطة في لواء الكوت ، بعدها نقلت هذه الشعبة من قبل مديرية الزراعة الى بغداد[٤] .

وبعد التطور العمراني والاقتصادي الذي حصل في العراق اصدرت وزارة الاقتصاد والمواصلات نظامها المرقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ التي استحدثت به بعض الشعب والمديريات ، كانت شعبة تحسين الحنطة (الحبوب) ضمن تشكيلات هذه الوزارة ، وتهدف الى تحسين بذور الحنطة وتطويرها ومكافحة الأفات ، وتعليم المزارعين كيفية مكافحة النباتات الغريبة في مزروعات الحنطة [٥] .

تعرض هذا المرفق المهم الكثير من الصعوبات والمشاكل ، فكان اول اهتمام به من قبل الحكومة جلب خبير لدرس موضوع الحبوب وتقديم المقترحات التي تنظمه ، فقام

---

(١) الزمان ، العدد ٤٧١٤ ، ١٨ نيسان ١٩٥٣ .

(٢) الحوادث ، العدد ٤١٨٥ ، ٢٠ كانون الاول ١٩٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٨٨٣ ، ٢ اذار ١٩٥٧ .

(٤) يعقوب الخور ، دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ط١ ، مطبعة الامين ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص٣٧٨ .

(٥) زينة مسلم درويش ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

الخبير بالتجوال في جميع انحاء العراق ودرس الحبوب من ناحية الانتاج والخزن والنقل والتنظيف من الاتربة والمواد الغريبة وقدم تقريره الى الحكومة في ٢١ ايلول ١٩٣٧ ، وقدمت عدة شكاوٍ من قبل غرف التجارة حول الشحن البحري للحبوب[١] .

لم تنظم تجارة الحبوب تنظيماً عصرياً لأسباب كثيرة اهمها ، عدم توفر الوسائل اللازمة لتنقية الحبوب وتنظيفها وفق الطرق الحديثة ، وتبعية اسعار الشحن البحري لأهواء الشركات ، كل هذا جعل الحبوب العراقية في وضع سيء في الاسواق العالمية وقلل كثيراً من قيمتها وتضرر من جراء ذلك المزارعين والتجار والحكومة على حد سواء ، ولهذه الاسباب رأت وزارة المالية ضرورة معالجة هذا الوضع فتقدمت بلائحة لتنظيم تجارة الحبوب بتأليف لجنة يكون لها صفة شبه حكومية يعهد اليها تأسيس مخازن ميكانيكية ومخازن حبوب فنية لحفظ الحاصلات في مختلف انحاء العراق وتم رفعها الى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها واحالها الى مجلس الامة[٢] .

وعند مناقشة اللائحة في مجلس النواب بتاريخ ٥ تموز ١٩٣٩ ذكر النواب ان اللائحة نابعة من حاجة الشعب ورغبات اعضاء المجلس واكدوا على ضرورة عدم تكرار ماحصل للعراق من جراء الازمة الاقتصادية العالمية التي تأثر بها العراق تأثراً كبيراً ، وطالب الاعضاء معالجة قضية الشحن البحري وأراحة المنتج العراقي من تحكم وجشع شركات الشحن ، حيث ان حبوب العراق لايمكنها وهي في وضعها الحالي ان تنافس الحبوب العالمية وجاءت هذه اللائحة لتحسين سمعة الحبوب العراقية[٣] .

بعد موافقة مجلس النواب صدر قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ الذي تضمن تأليف لجنة تسمى (لجنة تنظيم تجارة الحبوب) تكون ذات شخصية حكمية لها الصلاحية بتملك اموال منقولة وغير منقولة وتملك ما تراه ضروري لأغراض هذا القانون ، وتؤلف اللجنة من رئيس يعينه وزير المالية ومعاون للرئيس وأحد عشر عضوا اربعة منهم من تجار الحبوب واربعة من الزراع وواحد من المصرف الزراعي الصناعي وواحد عن وزارة الاقتصاد ، وترشح غرف تجارة بغداد والبصرة والموصل ليختار

---

(١) عبد الكريم الازري ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٢) م.م.ن ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، ص٢٣ .

(٣) البلاد ، العدد ١٢٤٤ ، ٦ تموز ١٩٣٩ .

وزير المالية واحد من كل غرفة ، وترشح غرف زراعة الالوية ليختار وزير المالية اربعة منهم ، ويحق للجنة مفاوضة شركات الشحن البحري ، ويحق للمزارعين الاستلاف من المصرف الزراعي الصناعي[١] .

كانت (لجنة تنظيم تجارة الحبوب) عند تشكيلها بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ تابعة الى وزارة المالية ، ولكن عندما استحدثت وزارة الاقتصاد بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ ، وصدر نظامها المرقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ اصبحت ضمن تشكيلاتها وتدار حسب نص المادة الثامنة من هذا النظام بمقتضى القوانين والانظمة الخاصة بها وبحسب التعليمات والاوامر التي يتلقاها رؤساؤها ومديروها من الوزارة [٢] .

قامت وزارة الاقتصاد بتعديل قانون اللجنة رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ بعد موافقة مجلس الوزراء وأجراء بعض التعديلات على مواد النظام المقترح من قبل وزارة العدلية ، فصدر نظام (لجنة تنظيم تجارة الحبوب) رقم (٥) لسنة ١٩٤٠ ، وتضمن مدة العضوية التي تتكون منها اللجنة وحددت بـــ(٣) سنوات ويكون اختيار اعضاء اللجنة من غرف الزراعة والتجارة بالتصويت الخفي ومدة اجتماع اللجنة ، وصلاحيات الرئيس وتحديد السنة المالية [٣] .

اجرت الوزارة على نظام الجمعية رقم (٥) لسنة ١٩٤٠ تعديلين ، الاول بموجب النظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٣ والذي نص على تعديل مدة عقد اجتماعات اللجنة وتخويل رئيس اللجة ومعاونه صلاحية عقد اجتماعات اللجنة [٤] .

اهتمت الوزارة بهذا المورد الاقتصادي الهام فقامت بتعيين موظفاً في كل ناحية وقضاء ولواء تكون مهمته الاشراف على شؤون الحبوب[٥] ، وقامت اللجنة بتشييد مخزن للحبوب ـ سايلو بغداد ـ في عام ١٩٥١ ، ويعد مخزن للمزارعين لتنظيف الحبوب ورفع درجتها[٦].

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٢٣ ، ٨ تموز ١٩٣٩ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٩٢ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، اذار ١٩٣٩ ، ص٢٢٩-٢٣٠ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢١١٥ ، ٩ حزيران ١٩٤٣ .

(٥) العراق ، العدد ٦٣٥٥ ، ١٧ تموز ١٩٤٣ .

(٦) الآراء ، العدد ٦٤ ، ١٨ حزيران ١٩٥١ .

طلبت وزارة الاقتصاد من لجنة تنظيم تجارة الحبوب وضع تقرير عن مشاريع اللجنة للخمس سنوات القادمة وتخمين الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذه المشاريع ، فأقترحت اللجنة الى ضرورة القيام بتأسيس مشروع لخزن الحبوب في البصرة ، وقررت اللجنة ضرورة المباشرة بأنشاء سايلو البصرة الفولاذي بالقرب من الميناء يسع لـ(٤٠٠) الف طن وبمبلغ لايتجاوز المليون دينار [١] ، بالاستعانة بمؤسسة التغذية والزراعة الدولية لترشيح احد المهندسين الاستشاريين والتعاقد معه لدراسة المشروع من الناحية الفنية والكلفة[٢] .

لم يكن بمقدور وزارة الاقتصاد انجاز هذا المشروع الكبير بسبب عدم كفاية القرض الذي حدده لها قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ وهو (٢٠٠) الف دينار من وزير المالية ، وان هذا المشروع سيكلف اللجنة مبلغاً لايقل عن (١,٧٥٠,٠٠٠) دينار ، ولهذا السبب اصبح من الضروري تعديل القانون لإقراض المبالغ الضرورية لانجاز المشروع [٣] لكي تتمكن لجنة تنظيم تجارة الحبوب من تحقيق مقاصدها وأخراج مشروع سايلو البصرة الى الوجود ، فصدر قانون تعديل لجنة تجارة الحبوب رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٠ والذي جاء فيه،الحق للجنة القيام بأعمالها وانشاءاتها بواسطة شركات مساهمة يكون ثلثا رأس مالها عراقياً ، وكذلك عدل القانون مبلغ التسليف وحدده بمبلغ لايتجاوز مليون ونصف المليون دينار بعد مصادقة وزير المالية على مبلغ التسليف [٤] .

وعملت اللجنة على إنشاء محلج للاقطان في الكوت عام ١٩٥١ وأتصلت بأحد المهندسين العراقيين لوضع شروط المناقصة لتشييد البناية ، وتم استيراد المكائن والآلات الحديثة الذي تم استيرادها من الولايات المتحدة الامريكية [٥] .

عدل قانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ لظهور بعض النواقص عليه ، فصدر القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ وهو التعديل الثاني لقانون اللجنة ، خولت اللجنة بموجبه عقد القروض التي لاتتجاوز مليون ونصف المليون دينار ، وإعفاء

---

(١) الاتحاد الدستوري ، العدد ٥١١ ، ١٧ كانون الاول ١٩٥١ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٤٧٧ ، ٥ تشرين الثاني ١٩٥١ .

(٣) الزمان ، العدد ٣٧٩٤ ، ٤ نيسان ١٩٥٠ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٣٨٢٦ ، ١٣ مايس ١٩٥٠ .

(٥) الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٨٣ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٥١ .

القرض وفائدته من جميع الضرائب ، وأمر اللجنة فتح اعتماد سنوي في ميزانيتها لدفع الفائدة والاقساط [١] .

وصدر التعديل الرابع لقانون لجنة تجارة الحبوب بناء على مقترح وزارة الاقتصاد الغاية منع رفع مبلغ القروض التي تعقدها اللجنة ، وخول القانون لجنة الحبوب تأليف شركات مساهمة تكون رؤوس اموالها عراقية لشراء الحبوب وتصديرها وشحنها بموافقة وزير الاقتصاد على ان لاتقل مساهمة اللجنة عن (٥١) % ، وشراء اللجنة الحبوب بالأسعار الرائجة بالأسواق الداخلية وتحدد الكميات بقرار من مجلس الوزراء ، وتتخذ اللجنة التدابير اللازمة لجعل اسعار الحبوب في الاسواق الداخلية متلائمة للأسعار العالمية [٢] .

وصدر التعديل الثاني لنظام اللجنة رقم (٥) لسنة ١٩٤٠ بموجب النظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٧ وأهم ما نص عليه هذا التعديل هو ترشيح الاعضاء من غرف التجارة وغرف زراعة الالوية من قبل لجان للغرف التجارية والزراعية ، وحدد مقدار المنح المالية التي تمنح لأعضاء اللجنة ورئيسها بـ(٢٠٠) دينار[٣] ، ، وفيما يلي جدول يُبين فيه خلاصة لصادرات الحبوب حسب السنين المتوفرة وانواع الحبوب التي كان العراق يصدرها .

جدول رقم (٣)

خلاصة صادرات الحبوب بالطن[٤]

السنة	الشعير	الحنطة	الذرة البيضاء	الدخن	الرز	الذرة الصفراء او الحمراء	الماش
١٩٤٣	١٦٨٧٧٣	٧٠٧	٦٢٠١	٦١٠٩	٣٤٩	-	-
١٩٤٤	١٧١٩٦٠	١	٣٨٧٣	٢٣٧١	٣٦٤٤	-	-

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ ، ص٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٤١٠٥ ، ٢٦ شباط ١٩٥٨ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤٠٦٩ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

(٤) الجدول من اعداد الباحث وحسب ماتوفر من احصائيات عن الحبوب للسنين المذكورة . ينظر: وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧ ، ص١٦٠ ؛ وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٠ ، ص٢٢٣ ، وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٢١٤ ؛ وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٥ ، ص٢٦٣ .

١٩٤٥	٢٤٢٨٠٠	٨٢	٤٦١٠	٦٤٩	٣٣٣٦	١٩٩	-
١٩٤٦	٢٥٥٨٤٦	٤٩٤٣	٦١٠٢	٢٥١٧	٢٣٦٠	-	-
١٩٤٧	٢٧١٧٥٣	٣	١١١٥٧	٣٧٧٢	١٥٩٠	٥٧٠	-
١٩٤٨	٢٩٢٨	٣	٣٣٣٣	٣١٤٧	٢١٧	-	-
١٩٤٩	٣٢٥٩٥٣	٦١٢٤	٦٨٦٧	٥٥٧٧	١٢٢٨	٣٧	-
١٩٥٠	٤٦١٨٨٦	٥٨٥٧٠	١٠٠١٨	٤١٦١	٦٣٦٧	١٦٩٥	-
١٩٥١	٤٣٨٧٤٤	٤٣٥٤٨	١٧٢٦٥	٥١٧٦	٨٨٦٣	٨١٧	٥٧٦٣
١٩٥٢	٣٣٨٨٨٩	-	٢٥٤١	٤٤٣١	١٨٧٥	-	٦٣١٥
١٩٥٣	٤٨٩٨٢٨	١٦٥٤	١٤١١٩	٢٢٢٦	١٢٦٩	١٧٨	١٣٤٥٨
١٩٥٤	٤٨٩٨٤٧	٢٨٨٦٣	١٠٠٩٦	٤٥١٢	٦١٥٢	٤٩	٤٨١١
١٩٥٥	٨٢٠٧٥٦	٧٠١٩٦	١٣٣٧٠	١٩٥٩	٣٥١٤	٥٧	٨٠٠٦

٤- ادارة اعمار واستثمار الاراضي الأميرية :

كان موضوع استثمار الاراضي العراقية يمثل جوهر الاعمار الزراعي الذي تتجه اليه الحكومة ، ويعد إنموذجاً صادقاً لرغبتها في ايجاد هذا النوع من الاعمار ، فهو يمثل اساس النهضة الحديثة في سبيل تطوير الوضع الاقتصادي للبلاد .

وأزاء تزايد المطاليب بأصلاح حالة الفلاح المعاشية لم تقف الحكومة مكتوفة الايدي ، بل عملت على وضع الخطط الاصلاحية [١] ، وتجسدت هذه الرغبة في المنهاج الوزاري الذي اعدته وزارة حمدي الباجه جي الثانية ، فصرحت عن رغبتها بتنظيم الزراعة وانها ستعطي هذا الجانب عنايتها الخاصة من خلال اجراء اصلاح جوهري في حالة الاراضي من خلال تهيئة منطقة واسعة لتنظيم زراعتها طبقاً للطرق الحديثة الراقية وأحداث ملكيات صغيرة فيها لتمكين جميع الزراع من الاستفادة منها[٢] .

---

(١) اسماعيل احمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢ ، ط١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٦٧ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ص٢١٦ .

وكان الغرض من المشروع هو احياء الاراضي الزراعية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر دجلة عند الكوت والمحصورة بينه وبين نهر الغراف ، وقد ساعد انشاء سدة الكوت على تنفيذ هذا المشروع الحيوي[١] ، ويتضمن المشروع توزيع الارض الى وحدات زراعية صغيرة محدودة المساحة وتوزع كل وحدة منها على الشخص الذي يقوم فعلا بزراعتها هو وعائلته وأعمارها طبقاً لأحدث الطرق الزراعية التي ترشده اليه الحكومة ، يستهدف انهاض الحياة الفردية وأنشاء القرى العصرية لرفع المستوى الزراعي في البلد[٢] .

فعلى الرغم من ان اهداف الحكومة بالدرجة الاولى تكون اقتصادية من خلال تحقيق زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته وأستعمال الطرق الحديثة لزيادة الكفاءة الانتاجية، الا ان هناك اهدافاً اجتماعية وسياسية لاتقل اهميتها عن الاهداف الاقتصادية[٣] .

ومن هذا المنطلق فكرت الحكومة بأخذ الاراضي الاميرية الصرفة الواسعة الارجاء التي تسقى من نهر الدجيلة الحديث مزارع نموذجية على اساس الملكية الصغيرة . الغرض منها احداث منطقة زراعية على الطراز الحديث الفني ، بحيث يكون لكل وحدة زراعية بستان ومزرعة حديثة وأنواع جديدة من الزراعات ومساكن نظيفة للفلاحين وطرق مشجرة ، ويكون في القرية مدرسة ومستوصف[٤] .

باشرت وزارة الاقتصاد بتنفيذ البرنامج الحكومي من خلال ارسال لجنة الى لواء الكوت لدرس الامور التمهيدية التي تتعلق بالمشروع[٥] ، وعينت الوزارة خبيراً زراعياً وخبيراً صحياً من الحكومة المصرية لغرض فحص ودراسة مشروع الدجيلة ، وتقديم التقارير والخرائط اللازمة عن المشروع ووضع التصميمات للمشروع وفق احدث ما وصل اليه العلم الزراعي والصحي الحديث حتى تكون مفخرة العراق دون ادنى شك[٦] .

---

(١) وزارة الخارجية ، محمد علي ذنون الصائغ ، التنمية الزراعية في العراق ، ص٣٩ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، متفرقات ، الملفة ٣١١/٥٣٢٠ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء ، ص٩ .

(٣) سعيد عبود السامرائي ، التخطيط الزراعي في العراق ، ط١ ، مطبعة الامة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٣٤ .

(٤) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الجلسة الثالثة ، ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٢٤-٢٥ .

(٥) الزمان ، العدد ٢٢٠٠ ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٤ .

(٦) المصدر نفسه ، العدد ٢٥١٦ ، ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ .

بعدها اعدت الوزارة لائحة قانونية رفعت الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس الامة وبينت فيها الاسباب التي دعت الوزارة الى اصدار هذه اللائحة وهي انحطاط مستوى الحالة الزراعية في البلاد من الوجهة الفنية ؛ بسبب جهل الفلاحين وأرتباك امورهم المعاشية ، وعدم تمكنهم من الحصول على اراضي زراعية لاستثمارها واعمارها وفق الاساليب الحديثة ، فعملت الوزارة على افساح المجال لأكبر عدد منهم للحصول على اراضي زراعية لأعمارها وفق احدث الاساليب العلمية والفنية وبأشراف حكومي من قبل لجنة تؤلف لهذا الغرض[١] ، والمشروع يخرج من ان يكون اعماراً زراعيا فحسب بل انه مشروعاً مالياً ينتفع منه الفرد والمجموع ، ويساعد على زيادة واردات الحكومة ويخفف من حدة الازمات الاقتصادية التي تصادف البلاد ، ولا سيما ما يتصل بالناحية المالية[٢] .

صَدَرَ قانون اعمار وأستثمار اراضي الدجيلة رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٥ [٣] موضحاً انها الاراضي الاميرية الصرفة الكائنة ضمن منطقة سقي جدول فرع الدجيلة الذي يتفرع من نهر دجلة ، ونص ايضا على ادارة هذه الاراضي من قبل لجنة خاصة تقوم بتقسيمها الى وحدات لاتزيد مساحة كل منها على (٢٠٠) مشارة ، وتوزع هذه الوحدات على الفلاحين الذي لايمتلكون ارض اخرى ، ونص القانون على وجوب قيام الفلاح بتشييد الدور لسكناه ومسكن عائلته ، وخول وزير المالية صلاحية تفويض الوحدة للمستثمر بالطابو بدون بدل بعد مضي عشر سنوات من توقيع العقد[٤] .

وتدار الاراضي من قبل لجنة مؤلفة من رئيس بدرجة مدير عام وهو (ممتاز عارف)[٥] وعضوين او اكثر يعينهم مجلس الوزراء يساعدهم عدد من المهندسين والموظفين والشرطة للقيام بواجبهم ، ويكون ارتباط اللجنة مباشرة بوزارة الاقتصاد[٦] .

---

(١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ وغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٢٠ .

(٢) الزمان ، العدد ٢١١٥ ، ٣ ايلول ١٩٤٤ .

(٣) عبد الحسين وادي العطية ، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٦٨ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٨٤ ، ٢٨ ايار ١٩٤٥ .

(٥) جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦ ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٦) الزمان ، العدد ٢٢٠٦ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٤٤ .

كان الاساس الذي جرى عليه اسكان المستثمرين هو بناء كل مستثمر دار في اركان وحدته وفق التصاميم الموضوعة ليفي بحاجة المستثمر من الغرف ومخزن للحبوب ومحلا لحيواناته ، واتبعت طريقة الاسكان الرباعي في المشروع ، اي ان كل اربع قطع متجاورة تبنى فيها اربع دور لأربعة مستثمرين في اركان الوحدات التي تلتقي في نقطة واحدة ، ويفضل ان يكون المستثمرين مختلفين من حيث الاصل العشائري لتنمية روح التفاهم والتعاون والقضاء على العادات والتعصب[١] .

وكانت الطريقة التي توزع فيها هذه الاراضي بموجب القانون هي بتقسيمها الى وحدات لاتزيد مساحة الوحدة عن (٢٠٠) مشارة ولا تقل عن (١٠٠) مشارة توزع مجاناً على الفلاحين بالاتفاق مع اللجنة على الشروط التي تدون بالعقد الخاص الذي حددت شروطه بموجب القانون ، واذا تمت مراعاة الشروط والقيام بالواجبات والمسؤوليات من قبل الفلاحين والالتزام بها فأن الاراضي سوف تمنح لهم بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التوزيع تشجيعاً لهم على اعمار هذه الاراضي واستثمارها بأحسن صورة ، اما بخلاف ذلك فمن حق الحكومة استرداد الارض[٢] .

وصدر نظام اعمار واستثمار أراضي الدجيلة رقم (١٢) لسنة ١٩٤٦ يقضي بتعيين ادارة المشروع وصلاحية رئيس الادارة وتقسيم الارض المزروعة الى وحدات استثمارية وتعيين حقوق المستثمرين وواجباتهم ، ونص على تأليف جمعيات تعاونية تقوم بالاستهلاك والاقراض[٣] .

ولغرض مساعدة الفلاحين في زراعة اراضيهم واعمارها وتسهيل الاستفادة من الاراضي الموزعة ومعاونتهم ، وضعت الوزارة النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٦ والخاص بتسليف مستثمري اراضي الدجيلة مبلغ لايتجاوز (١٠٠) دينار من خلال طلب يقدمة المستلف الى لجنة اعمار واستثمار اراضي الدجيلة ، ويسد المبلغ بأقساط لاتزيد مدتها عن

---

(١) وزارة الخارجية ، محمد على ذنون الصائغ ، ص٤٠ .

(٢) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ وغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، ص٢١ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، انظمة وقوانين ١٩٤٥ ، الملفة ٣١١/٤٤١٠ ، نظام اعمار واستثمار اراضي الدجيلة ، ص٢٢ .

خمس سنوات[١] ، وعدل هذا النظام بناء على طلب وزارة الاقتصاد بالنظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٤٦ بأضافة عبارة (او يسلف من قبل المصرف الزراعي بضمان الحكومة)[٢] .

انشأت اللجنة مشتلا واسعاً لأشجار الزينة والاشجار المثمرة للاستفادة منها في تجميل وتشجير الطرق في المشروع ، وأنشأت حقلاً نموذجياً لإرشاد المستثمرين الى اتباع احدث الاساليب الزراعية واعتبر كمدرسة لإرشاد الفلاحين[٣] ، وساهمت في توزيع انواع من البذور على الفلاحين من الحنطة والشعير وبذور الكتان ومخضرات شتوية[٤] ، وكانت اللجنة تتدخل احيانا في تحديد نوعية الحاصل الذي يقوم الفلاحين بزراعته ، كفرضها زراعة ثلاث دونمات من القطن في كل وحدة زراعية[٥] .

أهتمت وزارة الاقتصاد بتدريب الفلاحين على طرق الانتاج الزراعي الحديثة وتعليمهم[٦] ، فطلبت من وزارة المعارف انشاء مدرسة في مشروع الدجيلة لتعليم ابناء الفلاحين[٧] ، وطلبت ايضاً من وزارة المعارف في عام ١٩٤٩ بناء مدرسة ثانية بسبب عدم استيعاب المدرسة الاولى لعدد الطلاب ، وكذلك تعيين المعلمين اللازمين للمدرسة الاولى[٨] ، واسست في عام ١٩٤٧ جمعيتان تعاونيتان في المشروع لشراء المكائن الزراعية لتشتغل على حساب الفلاحين بالطريقة التعاونية ، ونصب المضخات لغرض ارواء المناطق العالية [٩] ، وتم تأليف مجلس ادارة ولجنة لمراقبة اعمال هذه الجمعيات[١٠]، وتقوم الوزارة بفحص ودراسة نماذج الاتربة المستخرجة من الابار المحفورة

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٣٥٩ ، ١٠ نيسان ١٩٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٢٣٨٦ ، ١٧ تموز ١٩٤٦ .

(٣) الزمان ، العدد ٢٧٦٢ ، ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٢٤٨١ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ .

(٥) الاتحاد الدستوري ، العدد ٢٨٨ ، ٢١ اذار ١٩٥١ .

(٦) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص٢٧ .

(٧) الحوادث ، العدد ١٣٩٣ ، ١٩ ايار ١٩٤٧ .

(٨) العهد ، العدد ٣٤ ، ٩ شباط ١٩٤٩ .

(٩) الحوادث ، العدد ١٤١٩ ، ١٨ حزيران ١٩٤٧ .

(١٠) العهد ، العدد ٥٦ ، ٧ اذار ١٩٤٩ .

وذلك لتخليص المشروع من الاملاح ومنع زيادتها [١] ، واستقدمت الوزارة موظفين اجانب للقيام بمسح وإدارة المشروع [٢] .

بعد النجاح الذي حققه المشروع رأت الحكومة ضرورة تطبيق تجربته على الاراضي الاميرية الاخرى المهملة[٣] ، كأراضي سنجار والاراضي الاميرية السيحية في مشروع الحويجة في لواء كركوك الذي باشر المستثمرون بزراعة الوحدات الزراعية الممنوحة لهم[٤]، كذلك طبق قانون المشروع على اراضي شهرزور في لواء السليمانية وأراضي كنعان في لواء ديالى[٥] .

بقيت ادارة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية من ضمن تشكيلات وزارة الاقتصاد الى حين صدور قانون احداث وزارة الزراعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ الذي تقرر فيه فصل بعض الدوائر والمديريات من وزارة الاقتصاد والحاقها الى وزارة الزراعة ، فكانت ادارة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية احدى هذه الدوائر[٦] .

٥- جمعية الجلود :

اشتهر العراق بدباغة الجلود وظل محافظاً عليها على الرغم من تأخرها ، وكثيراً ما أعتمدت عليه مؤسسات الجيش والشرطة العراقية الذي ادخلوها في صنع مستلزماتهم[٧] ، وكانت الجلود المحلية تدبغ ذات نوعية رديئة نسبياً كونها تدبغ بطريقة بدائية وعدم الاهتمام بعملية الذبح والسلخ في المجازر المحلية ، لهذه الاسباب فضل الكثير من صناع الاحذية الجلود المستوردة من الهند ، وكانت الجلود العراقية تملح وتحضر تحضيراً اولياً

---

(١) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص١٧ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٩ ، الملفة ٣١١/٦١٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٤٩ ، ص٧٢ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، الكتاب الموجه من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء ، ص٤٦ ؛ الزمان ، العدد ٣٨١٨ ، ٣ ايار ١٩٥٠ .

(٤) الاتحاد الدستوري ، العدد ٤٨٤ ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٥١ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ ٢٦ حزيران ١٩٥٠ ، ص٢٠ و ٢٣ .

(٦) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الخامسة عشر ، ص٢٨٩-٢٩٠ .

(٧) الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦ ، ص٧٩١ .

لكي يتم تصديرها الى الخارج لإكمال دباغتها[١] ، وخلال قيام الحرب العالمية الثانية ادت صعوبة المواصلات الى عرقلة وصول البضائع المستوردة ، وكان هذا الامر في صالح معامل الجلود والدباغة الذي اضطروا الى استعمال الجلود المدبوغة محلياً في صناعة الاحذية ، والحاجة هذه دفعت الى تحسين صناعة الجلود ، وزيد عدد المصانع العاملة بالدباغة فبينما كان مصنعين في عام ١٩٣٩ اصبح في عام ١٩٤٥ اربع مصانع تعمل لدباغة الجلود[٢] .

اعتنت الحكومة عناية خاصة بتنمية الصناعات المحلية وهذه العناية جزء من خطة اساسية عامة تستهدف رفع مستوى الانتاج الوطني ، وعمدت الى وضع اساس لتنمية صناعة الدباغة والعناية بالجلود الخام لسد حاجة البلاد من الجلود المدبوغة دبغاً فنياً على اختلاف انواعها[٣] ، وتأسست في عام ١٩٤٤ شركة مساهمة فردية في بغداد بأسم (شركة الدباغة العراقية المحدودة) برأس مال قدره (٥٠٠٠٠) دينار لغرض دبغ الجلود وصناعتها[٤] ، وفي عام ١٩٤٥ بلغت صادرات العراق من الجلود (٢٥٩٩) طن بقيمة (٧٦٧٠٠٠) دينار ، وفي عام ١٩٤٦ بلغت (١٤٤٥) طن بقيمة (٤٧٩٠٠٠) دينار[٥]، ووصل المصدر من الجلود في عام ١٩٤٨ بكمية (٢٤٠٠) طن[٦] ، واخذت وزارة الاقتصاد العناية بهذا المورد المهم من موارد العراق ، فقامت بتقديم السلف لغرض استيراد المكائن الحديثة والاطلاع على التجارب الفنية التي توصلت لها الدول المتقدمة[٧]. المتقدمة[٧].

كانت شعبة الدباغة والجلود ضمن تشكيلات ديوان الوزارة ، ويديرها مميز معين من قبل الوزارة وهو (الدكتور زكي سعيد)[٨] ، بعدها ارتبطت شعبة الدباغة والجلود في

---

(١) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق ، ج١ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٧٢ .

(٢) كاثلين ام لانكلي ، المصدر السابق ، ص٩٥-١٠٠ .

(٣) البلاد ، العدد ٢٢٥٧ ، ٢٢ حزيران ١٩٤٤.

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء السابع ، السنة الثالثة عشر ، ايلول ١٩٥٠ ، ص٣٤ .

(٥) المصدر نفسه ، الجزء السابع ، السنة الحادية عشر ، ايلول ١٩٤٨ ، ص٤٠٠ .

(٦) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

(٧) الحوادث ، العدد ١٤٧٦ ، ٢٧ اب ١٩٤٧ .

(٨) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص٥٦ .

عام ١٩٤٨ بمديرية البيطرة لعلاقة هذه الشعبة بأعمال مديرية البيطرة العامة وليتسنى لها اجراء التجارب على الجلود الوطنية في مختبر المديرية [١] ، فاهتمت مديرية البيطرة برفع مستوى هذه المؤسسة الحيوية واعتنت بمعامل وشركات الدباغة والجلود وادخال التحسينات وتطبيق الطرق الفنية عليها ، وأوفدت مميز شعبة الدباغة والجلود عام ١٩٥٠ الى جميع شركات صناعة الدباغة والجلود للاطلاع على الاسس والنظم المتبعة بتحسين الجلود ودراسة طرق حفظها[٢] ، وقدمت المديرية مذكرة الى وزارة الاقتصاد اكدت فيها على ضرورة انشاء جمعية للجلود مهمتها الاشراف على تجارة الجلود والبحث عن اسواق خارجية لتصريفها ، واقامة مخازن عصرية لحفظ وتحضير الجلود ، وأقترح مدير البيطرة الدكتور (صادق جواد) على وزارة الاقتصاد انشاء جمعية للجلود تكون على غرار جمعية التمور والسبب في ذلك هو الشكوى الذي رفعها التجار الامريكيين من تردي حالة الجلود العراقية [٣] ، وجاء في قرارات وتوصيات مؤتمر غرف التجارة العراقية الرابع المنعقد عام ١٩٥٠ بتشريع لائحة لتأليف جمعية للجلود لتمكين صناعة الجلود من منافسة الصناعات الاجنبية[٤] ، فأعدت وزارة الاقتصاد لائحة قانونية بتأسيس الجمعية ، وحصلت على موافقة موافقة مجلس الوزراء وعرضها على مجلس الامة[٥] .

فصدر قانون جمعية الجلود رقم (٢٠) لسنة ١٩٥١ الذي نص على تأسيس جمعية للجلود تابعة الى وزارة الاقتصاد تكون لها شخصية حكمية لها صلاحيات تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة مركزها بغداد ، وتؤلف الجمعية من مدير من ذوي الخبرة يعين من قبل مجلس الوزراء بترشيح من الوزير وثمانية اعضاء يختار احدهم مجلس الوزراء واثنين من تجار الجلود واثنين من اصحاب المدابغ ومدير البيطرة ومدير التجارة ، وقرارات الجمعية ترفع الى الوزير وله الحق بأعادة النظر بها وارجاعها للجمعية ، وعين القانون

---

(١) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص١ ؛ العهد ، العدد ١١٧ ، ١٨ ايار ١٩٤٩ .

(٢) الاتحاد الدستوري ، العدد ١٠٣ ، ٩ اب ١٩٥٠ .

(٣) الزمان ، العدد ٣٧١٨ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٠ .

(٤) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الثالثة عشر ، اذار ونيسان ١٩٥٠ ، ص١٣٥ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ ايلول ١٩٥٠ ، ص٤٦ ؛ الاتحاد الدستوري ، العدد ١٧٤ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٠ .

واجبات الجمعية ، وضرورة اصدارها تعليمات عن كيفية دباغة الجلود وتحضيرها وخزنها ، ولا يسمح بتصدير الجلود غير مستوفية الشروط[١] .

وقررت الجمعية في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٦ الغاء القيود المفروضة على استيراد الجلود الاجنبية الممتازة من حيث صنعها وجودتها لغرض استخدامها محلياً في الصناعة[٢] ، وكان العراق يصدر كميات لابأس بها من الجلود الخام والمدبوغة الى الدول الاجنبية بعد كفاية السوق المحلية منها ، وكانت اهم هذه الدول الذي يصدر لها العراق هي (تركيا- بريطانيا- لبنان- سوريا- شرق الاردن- الولايات المتحدة الامريكية- مصر- المانيا- ايران- ايطاليا- فرنسا)[٣] .

٦- مصلحة مصافي النفط الحكومية :

ذكرنا في الفصل الاول من الرسالة كيف مرت ادارة امور النفط بمراحل تطورها ، فأخذت تتأرجح من مديرية الى قسم او شعبة عندما كانت احدى تشكيلات وزارة المواصلات والاشغال ووزارة الاقتصاد والمواصلات من بعدها وحسب الظروف والحاجة الاقتصادية والسياسية التي كانت تمر فيها البلاد .

وعلى اثر قرار الحكومة بأنشاء مصفى النفط الحكومي بالقرب من بغداد وتوقيع عقده مع شركة كيلوك الامريكية ، وكذلك الشروع بتشييد مصفى القيارة في الموصل ومصفى المفتية في البصرة[٤] ، ونتيجة الاتفاقية التي عقدت بين شركة نفط خانقين وشركة نفط الرافدين والحكومة العراقية في ٢٥ كانون الاول ١٩٥١ ، والتي تقرر بها حصر بيع المنتجات النفطية كافة بيد الدولة ، على ان تقوم شركة نفط خانقين بهذه الاعمال نيابة عن الحكومة لمدة عشر سنوات[٥] .

قررت حكومة نوري السعيد الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢) ان تتقدم بسن لائحة قانونية تكون فيها الصناعات النفطية ومنتوجاتها حكومية لتحل محل

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٩٥٩ ، ٤ كانون الاول ١٩٥١ .

(٢) الحوادث ، العدد ٤١٤٠ ، ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٦ .

(٣) وزارة الاقتصاد ، نشرة الاحصاءات الشهرية كانون الثاني - ايلول ١٩٥١ ، ص٣١ .

(٤) الزمان ، العدد ٥٠٣٨ ، ١٧ ايار ١٩٥٤ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص٤٧ ؛ عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ، ص١٥٤ .

الشركة الاجنبية التي كانت تقوم بهذه الاعمال ، فقامت وزارة الاقتصاد بأعداد لائحة قانون (مصلحة مصافي النفط الحكومية) ورفعها الى مجلس الوزراء تهدف الى جعل الصناعات النفطية ومنتوجاتها في العراق حكومية ، واقترحت ادارة هذه المؤسسة من قبل مجلس ادارة عراقي مستقل في شؤونه الادارية والمالية ، وتقوم المؤسسة بأنتاج وتصفية وتوزيع منتجات النفط التي تكون خاصة للاستهلاك المحلي[١] ، ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ على مشروع اللائحة بعد تشكيل لجنة برئاسة وزير الدولة وعضوية كل من (رئيس ديوان مجلس الوزراء ورئيس التدوين القانوني ومدير الاقتصاد العام مدير الاموال المستوردة) للنظر باللائحة القانونية واسبابها الموجبة [٢] ، ثم عرض مشروع اللائحة على مجلس الامة التي صادق عليها بجلسته العاشرة بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٢[٣] .

صدر قانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٢ الذي نص على تأسيس مصلحة مصافي النفط الحكومية[٤] ، والذي نص على حصر استيراد وتصفية وتوزيع منتجات النفط المعدة للاستهلاك في العراق بمصلحة مصافي النفط ، وتكون ذات شخصية حكمية لها صلاحية تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها الحق في استملاك ما تراه ضروري لأغراض القانون ، وتناط ادارة المصلحة بمجلس ادارة تكون له استقلالية في الشؤون المالية والادارية ويتألف المجلس من خمسة اعضاء من ذوي الخبرة والمختصين في الشؤون النفطية والاقتصادية والمالية والحقوقية والفنية ، ويعين المدير العام والاعضاء بقرار من مجلس الوزراء ، وحدد القانون اعمال المجلس وكيفية ممارستها اعمالها وامور الميزانية وتشكيلات المصلحة [٥] ، وربطت بهذه المصلحة فيما بعد كل من مصفى النفط في الدورة

---

(١) الاتحاد الدستوري ، العدد ٥٢٠ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٥١ .

(٢) د.ك.و ، البلاط الملكي ، لائحة قانون مصلحة مصافي النفط الحكومية ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٥٥٨٢ ، قرار لجنة ، ص٢ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٧٣-٢٧٤ .

(٤) مؤيد ابراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ ، ص١٥٩ .

(٥) لاطلاع على نصوص القانون ينظر: جريدة الزمان ، العدد ٤٣٥٥ ، ١٠ شباط ١٩٥٢ ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٧١ ، ١٦ شباط ١٩٥٢ ؛ كامل السامرائي ، المصدر السابق ، ص٣٧٣-٣٧٧ .

الدورة جنوب بغداد ومصفى الوند في خانقين ومصفى المفتية في البصرة ومصفى القيارة في الموصل[١] .

وعملاً بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٢ وتعديله بالقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٢ والذي تقرر به باعطاء كافة الحقوق لمجلس الوزراء عند اقتضاء المصلحة بتعيين مجلس ادارة المصلحة للقيام بأعماله التمهيدية خلال الفترة الواقعة بين تاريخ نشر القانون وتاريخ تنفيذه ، حيث نصت المادة الخامسة عشر من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٥٢ بان القانون ينفذ بعد اربعة اشهر من نشره بالجريدة الرسمية[٢] ، فتألف مجلس ادارة المصلحة من خمسة اعضاء اثنان منهم من الموظفين وثلاثة من غير الموظفين ، واجاز القانون للمصلحة استقراض مبالغ من الحكومة للقيام بأعمالها الضرورية[٣] .

اهتمت الوزارات بتطبيق قانون المصلحة كونه يحقق الغاية الاقتصادية التي اوجبت تشريعه لإنعاشها وازدهارها ، والعمل على السير في مشروع مصفى النفط في الدورة ومصفى الدهونات والاسفلت[٤] .

وفي سبيل تنظيم اعمال مجلس ادارة المصلحة وضعت وزارة الاقتصاد اول نظام للمصلحة بالرقم (٢) لسنة ١٩٥٣ بينت فيه كيفية ادارة جلسات مجلس ادارة المصلحة ، وتكون جلساته كلما اقتضت الحاجة لعقدها ، وهو الذي يدير مجلس الادارة ويقرر تشكيلات المصلحة ودوائرها وشعبها وفروعها ، وحق المجلس دعوة الخبراء للاستشارة بأرائهم ، ويطبق السياسة العامة للمصلحة[٥] .

كان الهيكل الاداري لمصلحة مصافي النفط يتكون من المدير العام للمصلحة وكان حينها السيد عطا امين[٦] ، ورئيس مجلس الادارة وأعضاء المجلس (اخصائي فني

---

(١) صباح كجه جي ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٣١٠٠ ، ١٨ ايار ١٩٥٢ .

(٣) مجلة التجارة ، الجزء السادس ، السنة السابعة عشر ، حزيران ١٩٥٤ ، ص١٥ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٢٨٣ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٣٢١٠ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ .

(٦) ولد عام ١٨٩٧ في بغداد وتخرج من كلية الحقوق وعين في سكرتارية الملك فيصل الأول عام ١٩٢١، ومارس التمثيل الدبلوماسي في لندن عام ١٩٢٥ ، وأنقرة وروما في عام ١٩٣٥ ، كما قام بأعمال المفوضية في تركيا وبريطانيا . للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٨٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، ص٢ ؛ حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، ص٥٤٨ .

– اثنان محلل كيمياوي – مساعد فني – مهندس) وسكرتير مجلس الادارة ، وسكرتير للمكتب الخاص للمدير العام ، ومشرف على المستودعات[١] ، وأضيف منصب (مشاور حقوقي) الى مصلحة المصافي في عام ١٩٥٥[٢] .

عدل قانون المصلحة رقم (٩) لسنة ١٩٥٢ بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٥ وبموجبه اصبح لوزير المالية الاعتراض على ميزانية المصلحة لحين تسديد القروض ، واصبح للمصلحة الحق في اقتراض المبالغ لحد اربعة عشر مليون دينار[٣] .

قام مجلس ادارة المصلحة لمنع ظاهرة الغش في منتوج البانزين بخلطه مع النفط الابيض بإضافة صبغة كيميائية الى البانزين لتلوينه باللون الاحمر ، وتحديد اسعار النفط الاسود[٤] ، وكذلك اعطي للمصلحة الحق لاقتراض مبلغ لايتجاوز الخمسة ملايين دينار من مجلس الاعمار او البنك المركزي او غيره من المصارف ، بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٥٧ ، ويضع المجلس ملاكاً سنويا لموظفي المصلحة ومستخدميها ولا يجوز تغير الملاك الا بموافقة الوزير[٥] .

٧- غرف التجارة وغرف الزراعة :

ان الظهور الاول لغرف التجارة في العراق كان بالعهد العثماني في ١٧ كانون الثاني ١٨٨١ بموجب نظام غرف التجارة ، وكانت في بادئ الامر منحصرة في لواء بغداد[٦] ، وفي عام ١٩٢٦ صدر (قانون غرف التجارة رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٦) واعتبرت بموجبه غرف التجارة مؤسسات عامة تتألف من التجار لتمثيل منافع التجارة وحمايتها ، وخضعت لأشراف وزير المالية من حيث حساباتها ومعاملاتها المالية ، وخول القانون الوزير تأليف غرف التجارة ، التي تتألف من عدد لايقل عن خمسة عشر عضواً ولا يزيد

---

(١) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٨٥-٨٦ .

(٢) الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٩٩ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣٥٨٣ ، ٢٤ اذار ١٩٥٥ .

(٤) فؤاد طارق كاظم العميدي ، رؤوف البحراني ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ ، ص١٥٤ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٥٠ ، ٤ اذار ١٩٥٧ .

(٦) غرفة تجارة بغداد ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، المجلد السادس ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص١١ .

عن الثمانية في بغداد ، ولا يقل عن التسعة ولا يزيد عن الاثني عشر عضوا بالنسبة للألوية ، وحدد القانون ايضا كيفية ومدة انتخاب ووظائف اعضاء الغرفة ، وخولها القانون انتداب خبراء لتدقيق بعض المواد ، والزمها بتقديم تقرير عن اعمالها وميزانيتها الى وزير المالية [١] .

وأنشئت ثلاث غرف تجارية في بغداد والبصرة والموصل ، وكذلك في مراكز الالوية المهمة[٢] ، وبقيت غرف التجارة من ضمن تشكيلات وزارة المالية والسبب يعود في طبيعة عملها الذي يتناول الامور التجارية ، وضلت ملازمة الى قسم التجارة التابع الى وزارة المالية[٣] ، لحين صدور قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ وجعل شؤون التجارة من اختصاصها ، وبهذا انتقلت اعمال الغرفة الى تشكيلات الوزارة المستحدثة ، واصبحت بموجب نظام الوزارة رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ احدى المؤسسات الملحقة بوزارة الاقتصاد وتدار بمقتضى القوانين والانظمة الخاصة بها حسب التعليمات والاوامر التي يتلقاها مديرها من قبل الوزارة [٤] .

اما (غرف الزراعة) فقد تألفت بموجب قانون الغرف الزراعية رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٨ ، وذلك لتعزيز الروابط بين الزراع وزيادة التعاون والعمل على رفع مستواهم الزراعي ، وخضعت لأشراف وزير الاقتصاد والمواصلات من حيث حساباتها ومعاملاتها المالية ، وبموجب هذا القانون فقد خول الوزير تأسيس غرف الزراعة بقرار منه وبناءً على طلب مديرية امور الزراعة ، وللوزير ومتصرف اللواء حق الاشراف على جميع امور الغرفة ومعاملاتها وحساباتها ، وواجبات الغرف ومناطق اعمالها وعدد اعضاء ادارة الغرفة[٥] .

---

(١) د.ك.و ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦ ، قانون الغرف التجارية لسنة ١٩٢٦ ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص٦٤-٧٤ .

(٢) الزمان ، العدد ٥٥٥٨ ، ٤ شباط ١٩٥٦ .

(٣) د.ك.و ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣ ، نظام وزارة المالية رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٤ ، ص١٦٢-١٦٥ ؛ د.ك.و ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥ ، نظام وزارة المالية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٦ ، ص٨٠ .

(٤) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٩٧ .

(٥) الوقائع العراقية ، العدد ١٦٢٥ ، ١١ نيسان ١٩٣٨ .

انتقلت الغرف الزراعية الى وزارة الاقتصاد عند استحداثها عام ١٩٣٩ بسبب انتقال مديرية الزراعة حيث تكون اعمال الغرف الزراعية في صميم عمل الزراعة ، واصبحت تدار بمقتضى القوانين والانظمة الخاصة بها [١] .

اعتنت وزارة الاقتصاد بشؤون الغرف الزراعية بعدما اصبحت تابعة لها ، فصدر نظام الغرف الزراعية رقم (٨٤) لسنة ١٩٣٩ الذي حدد واجبات الغرف الزراعية ومناطق اعمالها ، وخولت بحسم الخلافات التي تنشأ عن مسائل زراعية ، والزمها بتقديم تقرير عن اعمالها وميزانيتها وضرورة تكوين لجنة ادارية لها من المنتمين للغرفة ، وحدد القانون كيفية انتخاب اعضاء الغرفة ومدة عضويتهم وواجباتهم[٢] .

وبعد صدور قانون الغرف الزراعية عملت مديرية امور الزراعة مع عدد من المزارعين في لواء بغداد لغرض تأليف غرفة زراعية في لواء بغداد لتعزيز التعاون بين المزارعين وبث روح التعاضد وترقية الاساليب الحديثة[٣] .

تم تعديل مساحة الارض الزراعية المزروعة الواردة في المادة (٢٠) من النظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٣٩ فأصبحت بموجب التعديل المرقم (٦٠) لسنة ١٩٥١ فيما يخص المزارع الحقلية ٢٥٠ الى ٥٠٠ مشارة تعادل (٢٥٠) فلس ، اما فيما يخص البساتين ١٠ مشارة بـ(٢٥٠) فلس و ١٠ مشارة الى ٢٠ مشارة بـ(٥٠٠) فلس فقد زيدت المساحة المزروعة وابقت على السعر نفسه دعماً للمزارعين[٤] .

ومن الملاحظ على الغرف الزراعية انها كانت تعاني من ضآلة وارداتها وعدم مقدرتها على سد حاجاتها لتحقيق اهدافها ؛ بسبب قلة المشتركين بها وعدم شعور بعض الزراع بضرورتها وفوائد تشجيعها من جهة ، وعدم تمكن الحكومة من مساعدتها من جهة اخرى ، فأصبح الكثير من الغرف في حالة ركود وأضمحلال[٥] .

---

(١) المصدر نفسه ، العدد ١٧٥٩ ، ٩ كانون الاول ١٩٣٩ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ ، نظام الغرف الزراعية رقم (٨٤) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٦٥-٢٦٧ .

(٣) البلاد ، العدد ١٣٤٩ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٩ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٤٤ ، ٣ كانون الاول ١٩٥١ .

(٥) الزمان ، العدد ٣٨٥٦ ، ١٨ حزيران ١٩٥٠ .

وعند صدور قانون احداث وزارة الزراعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ كانت الغرف الزراعية احدى التشكيلات التي انفصلت من وزارة الاقتصاد والحقت بالوزارة المستحدثة التي اخذت تشرف على اعمالها بموجب القانون[١] .

المبحث الثاني

الإصدارات القانونية في تنظيم عمل وزارة الاقتصاد العراقية

اصدرت وزارة الاقتصاد العديد من القوانين والانظمة خلال المدة مابين (١٩٣٩ – ١٩٥٨) التي مكنتها من ادارة وتنظيم عملها ، كما تم استحداث العديد من المديريات والاقسام لتنظيم عملها ، مما يتطلب استحداث القوانين والانظمة والتعليمات في سبيل تنظيم عمل تلك المديريات بما يتناسب مع التطور الذي شهدته الوزارة ، والجدول ادناه يبين اهم القوانين والانظمة التي صدرت خلال تلك الفترة .

جدول رقم (٤)

القوانين والانظمة التي صدرت في المدة (١٩٣٩ – ١٩٥٨)

ت	القانون او النظام	السنة	المواد	الموضوع القانوني للتشريع
١	رقم (٦٦) لسنة ١٩٣٩[٢] ١٩٣٩[٢] نظام توزيع بذور القطن الامريكي مجانا	١٩٣٩	٣	توزيع بذور القطن الامريكي من نوع (اكالا) مجانا لمدة ثلاث سنوات موسمية .

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢ ، قانون احداث وزارة الزراعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ ، ، ص١٢٥-١٢٦ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٤٥ ، ٤ كانون الثاني ١٩٣٩ .

٢	رقم (٤٩) لسنة ١٩٤٠[١] قانون تعديل قانون تحسين زراعة وحلج القطن رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٧	١٩٤٠	٦	اعطى القانون الحق لوزير الاقتصاد بناء على اقتراح مدير الزراعة العام ببيان ينشره في الجريدة الرسمية قبل حلول موسم الزراعة ، ان يعين انواع بذور القطن والمناطق الصالحة لزراعته ، وأوجب زراعة المساحات المحددة لهم النوع او الانواع المعينة من بذور القطن .
٣	رقم (٦٣) لسنة ١٩٤٠[٢] قانون التعديل الثاني لقانون العلامة الفارقة رقم (٣٩) لسنة ١٩٣١	١٩٤٠	٣	ايقاف العمل بالنص (ان اسم وسمعة الشغل التجاري قد زالت سبب التخلي عن المتاجرة بالبضائع) اذا ثبت ان وجود حالة الحرب بسبب التخلي عن المتاجرة ببعض البضائع وانقطاع بعض التجار عن مزاولة اشغالهم .
٤	رقم (٦٤) لسنة ١٩٤٠[٣] قانون تعديل قانون براءة الاختراع رقم (٦١) لسنة ١٩٣٥	١٩٤٠	٣	عدم الغاء براءة الاختراع واسقاطها في حالة عدم دفع الرسوم او تأخير دفعها اذا كان السبب هو حالة الحرب ، وعدم استطاعة المخترع او وكيله القيام بأعلان الاختراع للجمهور او اخراجه الى حيز العمل .
٥	رقم (١٠) لسنة ١٩٤٠[٤] نظام تعديل نظام الهيئات الفرعية لجمعية التمور رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٩	١٩٤٠	٤	اعطاء الحق لمتصرفي الالوية ان يطلبوا من الجهات المختصة وضع قائمة بأسماء جميع ملاكي تمور اللواء الذين يمتلكون بساتين لاتقل مساحتها عن ثلاثين دونم مربع ، اما اذا كانت البساتين تعود لشركة او شركاء فيعتبر المدير المسؤول او المتصرف الحقيقي بها

(١) المصدر نفسه ، العدد ١٧٩٩ ، ١٥ ايار ١٩٤٠ .

(٢) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢١ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ١٧٨١ ، ١٨ اذار ١٩٤٠ .

				الملاك لتلك البساتين .
٦	رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٠[١] نظام اجازات التصدير	١٩٤٠	٧	اوجب النظام على مصدر الحبوب الى خارج العراق ان يقدم طلباً الى لجنة تنظيم تجارة الحبوب يذكر فيه نوع الحبوب المراد تصديرها وكميتها واسم الباخرة وجنسيتها والشركة التي تعود اليها الباخرة ، ويجب موافقة اللجنة على التصدير لتقوم بمنح المصدر اجازة تصدير الحبوب الى الخارج .
٧	رقم (٣٧) لسنة ١٩٤٠[٢]	١٩٤٠	٢٦	تعينت بموجبه مهمة المكبس وصاحب المكبس والعمال وكل مايتعلق بهم .
٨	رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠ نظام انواط المعارف والزراعة والصناعة والتجارة	١٩٤٠	٨	وضع النظام وصف للانواط المعارف والزراعة والصناعة والتجارة بدرجاتها الثلاثة من حيث الشكل ، ويمنح النوط بأرادة ملكية تصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء ، وحدد النظام الحالات التي يتم بها منح كل نوط .
٩	رقم (٦١) لسنة ١٩٤٠[٣] نظام الاشتغال بكبس التمور وتصديرها	١٩٤٠	١٤	عدم اجازة كبس وتصدير التمور بالصناديق لغرض التصدير بدون تقديم طلب الى جمعية التمور يبين فيه اسم ومحل اقامة واسماء الشركاء ، اذا كان طالب الاجازة شخص او شخص حكمي او شركة خصوصية او محل تجاري ، واعطي الحق للجمعية ان تمتنع من اعطاء الاجازة في حالة الغش او الاساءة

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٠ ، نظام اجازات التصدير رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٠، ص ١١٥ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٠٩ ، ١٦ حزيران ١٩٤٠ .

(٣) المصدر نفسه ، العددان ١٨٢٨ و ١٨٣٤ ،٢٦ اب و ٩ تموز ١٩٤٠ .

				لسمعة التمور العراقية .
١٠	رقم (٢٥) لسنة ١٩٤١[١] قانون تنظيم صناعة وتجارة الصابون	١٩٤١	١١	الزم القانون مالك مصنع الصابون ان يقدم لوزارة الاقتصاد كشفا يتضمن عنوان المصنع ومركزه وفروعه واسم المالك والمدير ومحل اقامتهم والزمهم حيازة الصابون وصنعه واعداده للبيع بمواصفات ، وخول القانون موظفي وزارة الاقتصاد تفتيش المصانع والمخازن واخذ نماذج من الصابون لغرض فحصها في دائرة المباحث الصناعية او اي دائرة فنية يعينها الوزير ويحجز المالك والكمية المضبوطة في حالة عدم مطابقتها للمواصفاة المحددة .
١١	رقم (٤٣) لسنة ١٩٤١[٢] قانون تعديل قانون شركات التأمين رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦	١٩٤١	٩	اضاف القانون انواع اخرى للتأمين المحددة في هذا القانون واعطى الحق للشركات سواء كانت في العراق او كان لها مكتب خاص الحق فى التأمين ، واعطى القانون الحق لوزير الاقتصاد وبمقتضى تخويل تحريري القيام بالتفتيش وتحري احوال المعاملات للتأكد من انطباق عقودها على القوانين والانظمة ، وعدم اجازة الشركة الاجنبية الحق بالتامين مالم يكن لديها راس مال مدفوع يعادل مائة الف دينار على الاقل .

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، العددان السادس والسابع ، حزيران وتموز ١٩٤١ ، ص٤٩٥ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٨٩٦ ، ٧ نيسان ١٩٤١ .

١٢	رقم (٧٧) لسنة ١٩٤١[١] قانون تعديل قانون شركات التامين رقم (٤٣) لسنة ١٩٤١	١٩٤١	٣	ايقاف العمل خلال فترة الحرب بالمادة التي تخص عدم منع التامين للشركات الاجنبية التي ليس لديها راس مال اقل من مائة الف دينار .
١٣	رقم (٢٩) لسنة ١٩٤١[٢] نظام خزن وتجهيز وتوزيع بعض الحاجيات الضرورية	١٩٤١	٦	خول النظام لجنة التموين المركزية عند الضرورة اتخاذ التدابير لخزن وتجهيز وتوزيع المواد وحصر بيعها بواسطة اللجنة وتحديد اسعارها بالجملة والمفرد وأخذ رأي وزير الاقتصاد لغرض تنفيذ هذا النظام
١٤	رقم (٥٤) لسنة ١٩٤١ نظام العلامات الفارقة للصابون	١٩٤١	٥	عدم اجازة بيع الصابون او عرضه او حيازته او اصداره من المصنع مالم يكن مبصوماً عليه بعلامة فارقة ، واوجب على مدير المصنع ان يقدم شهادة تسجيل العلامات الفارقة لأنواع الصابون المنتجة .
١٥	رقم (٥٥) لسنة ١٩٤١[٣] نظام وصفاة الصابون	١٩٤١	٨	بين النظام المواد التي يصنع منها الصابون ونسب هذه المواد .
١٦	رقم (٥٩) لسنة ١٩٤١ نظام التعديل السابع لنظام منع تصدير بعض البضائع والمنتوجات رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٩	١٩٤١	٤	اضافة مواد لغرض منعها من التصدير وهي الزجاج والاواني الزجاجية والحبوب على اختلاف انواعها ، وكذلك الاصدارات التي يقررها مجلس الوزراء .
١٧	رقم (٦١) لسنة ١٩٤١[١] نظام تعديل نظام وصفات	١٩٤١	٣	تأجيل تطبيق نظام وصفات الصابون رقم (٥٥) لسنة ١٩٤١ على الصابون المستورد .

(١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، تقرير لجنة الشؤون الحقوقية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٤ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ١٩٣١ ، ٦ تموز ١٩٤١ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ١٩٦١ ، ٩ تشرين الاول ١٩٤١ .

	الصابون رقم (٥٥) لسنة ١٩٤١			
١٨	رقم (٦٥) لسنة ١٩٤١ نظام الاستيراد الصادر وفق المرسوم رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩	١٩٤١	١١	اوجب النظام ضرورة خضوع استيراد البضائع المعدة للاستهلاك المحلي لإجازة التي تمنح من قبل احدى اللجان ، واعفى النظام استيرادات الحكومة العراقية واستيرادات الحكومة البريطانية والامتعة الشخصية والعملة والطوابع من الاجازة ، وخولت اللجنة اصدار تعليمات حول استمارة اجازات الاستيراد .
١٩	رقم (٧٧) لسنة ١٩٤١[٢] نظام ذيل نظام وصفات الصابون رقم (٥٥) لسنة ١٩٤١	١٩٤١	٣	يجوز تأجيل تطبيق نظام وصفاة الصابون رقم (٥٥) لسنة ١٩٤١ في حالة حصول ندرة في الصابون ، وذلك بموجب بيان يصدر من وزير الاقتصاد في الجريدة الرسمية .
٢٠	رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٣[٣] قانون تعديل قانون تنظيم صناعة وتجارة الصابون رقم (٢٥) لسنة ١٩٤١	١٩٤٣	٣	بين القانون المواد والنسب الواجبة في صنع الصابون او استيراده او تصديره او بيعه او حيازته ، ولوزير الاقتصاد زيادة النسب او خفضها .
٢١	رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٣[٤] قانون التشجير	١٩٤٣	٣	يكون تطبيق هذا القانون في الاراضي الزراعية التي تروى سيحا او بالمضخات ، ولوزير الاقتصاد بناء على اقتراح مدير الزراعة العام ان يعين موسم غرس الاشجار وانواعها والمناطق التي تزرع بها بالاتفاق مع مدير

(١) المصدر نفسه ، العددان ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، ٩ – ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١ .

(٢) الوقائع العراقية ، العددان ١٩٧١ و ١٩٨٣ ، ٢٠ تشرين الثاني– ٢٢ كانون الاول ١٩٤١ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الرابع والخامس ، السنة السادسة ، نيسان وايار ١٩٤٣ ، ص٣٢٥ .

(٤) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣ القسم الأول – القوانين ، قانون التشجير رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٣٤٩–٣٥٠ .

				الري العام .
٢٢	رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣[١] نظام اجازات التحري والتنقيب عن المعادن ورخص استثمار المعادن	١٩٤٣	١٦	يقدم طلب الحصول على اجازات التحري والتنقيب عن المعادن ورخص استثمار المعادن الى الموظف المختص ليسجلها في سجل خاص ، ويجب على طالب الاجازة من توفر الشروط القانونية المحددة في النظام ، ويقدم اربع نسخ من خارطة المنطقة المطلوب التحري والتنقيب او الاستثمار فيها .
٢٣	رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٤[٢] نظام منح اجازات زرع التبغ رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٤	١٩٤٤	٧	نص النظام على عدم منح اجازات زرع التبغ بدون تقديم طلب تحريري الى السلطة المخولة الى اقرب دائرة انحصار التبغ ، وتمنح الاجازة من قبل مدير انحصار التبغ العام او مدير المنطقة .
٢٤	رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٤[٣] نظام تعديل نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني رقم (٨٤) لسنة ١٩٤٠	١٩٤٤	٤	تولف لجنة دائمية في كل لواء تسمى لجنة احصاء الانتاج الزراعي والحيواني برئاسة متصرف اللواء وعضوية مدير واردات اللواء والموظف البيطري ومأمور احصاء اللواء ، واعطى النظام لمأمور احصاء اللواء اجراء الترتيبات لقيام اللجنة بمهامها ويكون مسؤولا عن حفظ السجلات والاستمارات بعدما كانت هذه الصلاحيات تعطى الى مدير زراعة اللواء بموجب القانون المعدل .

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢١٠٢ ، ٧ حزيران ١٩٤٣ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٢٢١٨ ، ٧ ايلول ١٩٤٤ .

(٣) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٤ ، ص٢٢ .

٢٥	رقم (٣٠) لسنة ١٩٤٦[١] نظام تعديل نظام العلامات الفارقة للصابون رقم (٥٤) لسنة ١٩٤١	١٩٤٦	٤	لم يوجب هذا النظام على صابون الحلاقة توفر العلامة الفارقة التي اوجبها على الصابون المشار اليه بالنظام المعدل ، واستثنى هذا النظام الدوائر الرسمية وشبة الرسمية من تسجيل العلامة الفارقة للصابون المستورد من قبلها لأغراض تجارية .
٢٦	رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٩ قانون التعديل الثاني لقانون براءة الاختراع رقم (٦١) لسنة ١٩٣٥	١٩٤٩	٣	اضيفت فقرة على القانون المعدل بعدم اجازة منح واصدار براءة اختراع جديدة بشأن الاختراعات الصادرة بها براءة اختراع بعد انتهاء مدة البراءة الاولى ، وفي حالة الغاء الاولى لايجوز منح براءة اختراع جديدة .
٢٧	رقم (٦٨) لسنة ١٩٤٩[٢] نظام التعديل الرابع لنظام مكابس التمور رقم (٤) لسنة ١٩٣١	١٩٤٩	٦	اوجب النظام على عمال مكابس التمور استعمال الآلات الضاغطة لكبس التمور بالصناديق واحكام غلقها .
٢٨	رقم (٨١) لسنة ١٩٤٩[٣] نظام التعديل الثالث لنظام بيع التبغ بالجملة رقم (٣٥) لسنة ١٩٤١	١٩٤٩	٧	اوجب القانون على الاشخاص الذين يرومون الاشتغال بشراء التبوغ من ادارة الانحصار وبيعها بالجملة اتباع التعليمات والبيانات التي تصدر عن دائرة الانحصار حول كيفية شراء التبوغ ونقلها وخزنها وبيعها ، ولا يجوز منح المجاز اكثر من اجازة واحدة ، وأجاز النظام تحويل الاجازة البيع الى ورثة المتوفي

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٢٣٦٥ ، ٤ ايار ١٩٤٦ .

(٢) الوقائع العراقية ، العددان ٢٧٥٠ و ٢٧٧٨ ، ١٩ حزيران – ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٩ ، نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٤٩ التعديل الثالث لنظام بيع التبغ بالجملة رقم (٣٥) لسنة ١٩٤١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص٢١٢-٢١٤ .

				الشرعيين وتلغى الاجازة الصادرة وتسحب لمدة معينة في حالة مخالفة احكام هذا النظام .
٢٩	رقم (١٩) لسنة ١٩٥٠[١] قانون المقالع الحجرية	١٩٥٠	٣٦	بين القانون التعابير الواردة فيه وفرض الحصول على اجازة في حالة استثمار المقالع ، ولا يجوز الاستثمار في بقعة مقدسة او موقع اثري او غابة الا بموافقة مدير الزراعة او كانت ارض واقعة داخل حدود البلدية ومناطق اخرى ، ويجوز منح اجازات مختلفة في منطقة واحدة تتعلق بانواع مختلفة من الاحجار ، واوجب القانون على طالب الاجازة توفر بعض الشروط الذي حددها القانون واوجب عليه تقديم بعض المعلومات وكفالة مالية .
٣٠	رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٠[٢] نظام المكائن والآلات الزراعية	١٩٥٠	١١	عين تشكيلات مصلحة المكائن والآلات الزراعية وصلاحية موظفيها وكيفية ادارة شؤونها .
٣١	رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١[٣] نظام هري (سايلو) بغداد	١٩٥١	٤	تستوفى اجور على خزن وتنظيف وتفريغ وتحميل الحبوب الواردة الى سايلو بغداد ، وخول النظام اللجنة تخفيض اجور الحبوب المطلوب خزنها في السايلو ، وعدم خضوع الحبوب التي ترد للسايلو لغرض التنظيف .
٣٢	رقم (٨) لسنة ١٩٥٢[٤] نظام مواصفات سمنت	١٩٥٢	٧	اوجب القانون توافر مواصفات محددة في السمنت البورتلاندي الاعتيادي وسريع التصلب

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠ ، قانون المقالع الحجرية رقم (١٩) لسنة ١٩٥٠ ، ص١٢٥-١٢٦ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠ ، نظام المكائن والالات الزراعية ، ص١٢٣ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٢٣ ، ١ تشرين الاول ١٩٥١ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٣٠٧٢ ، ١٧ اذار ١٩٥٢ .

	بورتلاند الاعتيادي وسريع التصلب			المصنوع في العراق او المستورد من الخارج واوجب على كل مستورد للسمنت من خارج العراق توافر المواصفات التي حددها القانون بشهادة من مديرية الصناعة العامة التي اوجب عليها النظام اخذ عينات من السمنت لغرض فحصها ، وفي حالة عدم تطابق المواصفات فسوف يعرض المستورد للمساءلة القانونية .
٣٣	رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٢[١] نظام تعديل نظام هري (سايلو) بغداد رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١	١٩٥٢	٤	اجاز النظام التخفيض بنسبة ٢٥% على كميات الحبوب المطلوب خزنها وتنظيفها الذي لاتقل عن ١٠٠٠ طن سنوياً .
٣٤	رقم (٥١) لسنة ١٩٥٣ نظام تعديل نظام صندوق احتياط موظفي ومستخدمي جمعية التمور رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٣	١٩٥٣	٤	اضاف النظام الى حسابات صندوق الاحتياط المنوه عنها بالنظام المعدل نصف ايرادات استثمار اموال الصندوق .
٣٥	رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٣[٢] نظام بيع التبغ بالجملة	١٩٥٣	٦	منع النظام بيع التبغ بالجملة الا من قبل الذين منحوا اجازة بيع التبغ وفق احكام قانون انحصار التبغ رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٢ وعليهم اتباع البيانات والتعليمات التي تصدرها ادارة انحصار التبغ حول كيفية شراء التبغ ونقله وبيعه ، ومنح النظام البائع بالجملة عمولة من قيمة التبغ الذي يشتريه ، وضرورة عدم تجاوز عدد الاجازات التي تمنح لبائعي الجملة

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢ ، نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٢ تعديل نظام هري (سايلو) بغداد رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١ . ص٨٩-٩٠ .

(٢) الوقائع العراقية ، العددان ٣٣٢٤ و ٣٣٠٣ ، ١٨ تشرين الثاني - ٢٨ ايلول ١٩٥٣ .

				اربعمائة اجازة .
٣٦	رقم (١٤) لسنة ١٩٥٣[١] نظام التعديل الثاني لنظام هري (سايلو) بغداد رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١	١٩٥٣	٤	اجاز النظام للجنة تخفيض الحبوب المطلوب خزنها او تنظيفها في هري (سايلو) بغداد .
٣٧	رقم (١٥) لسنة ١٩٥٤[٢] قانون التعديل الثاني لقانون العلامة الفارقة رقم (٣٩) لسنة ١٩٣١	١٩٥٤	٣	منع النظام اضافة العلامة الفارقة التي تعني اسم وشارة الامم المتحدة .
٣٨	رقم (٩) لسنة ١٩٥٤[٣] نظام تعديل نظام بيع التبغ بالجملة رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٣	١٩٥٤	٤	منع النظام تجاوز عدد الاجازات التي تمنح لبائعي التبغ بالجملة لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ المالية الف اجازة موزعة بين الالوية .
٣٩	رقم (١٣) لسنة ١٩٥٤ نظام التعديل الثالث لنظام هري (سايلو) بغداد رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١	١٩٥٤	٤	حدد النظام اجور خزن وتنظيف وتفريغ وتحميل الحبوب الواردة الى هري (سايلو) بغداد ، واجاز النظام للجنة تخفيض الاجور .
٤٠	رقم (٥٩) لسنة ١٩٥٤[٤] نظام بيع التبغ بالجملة	١٩٥٤	٦	لايجوز بيع التبغ بالجملة الا من قبل الذين منحوا اجازة بيع التبغ وعليهم اتباع البيانات والتعليمات التي تصدرها ادارة انحصار التبغ حول كيفية شراء التبغ ونقله وبيعه ، ويمنح

(١) المصدر نفسه ، العدد ٣٢٦١ ، ٢٥ ايار ١٩٥٣ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٤ ، قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٤ التعديل الثاني لقانون العلامة الفارقة رقم (٣٩) لسنة ١٩٣١ ، ص١ .

(٣) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٤ ، نظام رقم (٩) لسنة ١٩٥٤ تعديل نظام بيع التبغ بالجملة رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٣ ، ص٤٨-٥٠ .

(٤) الوقائع العراقية ، العددان ٣٣٨٣ و ٣٤٦٩ ، ١٩ نيسان – ٢٧ ايلول ١٩٥٤ .

				البائع بالجملة المجاز عمولة بنسبة ٠٨% من قيمة التبغ الذي يشتريه ولا يجوز بيع التبغ باعلى من السعر المقرر .
٤١	رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٤[١] نظام مواصفات الزيوت والدهون النباتية	١٩٥٤	٨	حدد النظام المواصفات التي يجب توافرها في الدهن (السمن) وعدم اجازة زيادة نسبة الحوامض في الزيوت النباتية على ١% ، واوجب على مديرية الصناعة العامة اخذ نماذج من الدهون والزيوت النباتية للفحص ، وعلى السلطات الكمركية ارسال نماذج من الزيوت النباتية والدهون المستوردة الى مديرية الصناعة العامة لغرض الفحص .
٤٢	رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٥[٢] قانون تعديل قانون جمعية التمور رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢	١٩٥٥	٣	تخويل الجمعية الاقتراض من الحكومة والمصرف الوطني لغرض تحقيق اغراضها .
٤٣	رقم (٦٠) لسنة ١٩٥٥[٣] قانون مزاولة مهنة وكلاء التسجيل	١٩٥٥	١٦	بيان وظيفة ومهمة وواجبات وكيل التسجيل لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون العلامة الفارقة وقانون براءة الاختراع وقانون الشركات وقانون شركات التامين .
٤٤	رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥[٤] نظام اتلاف الاوراق الرسمية القديمة لوزارة	١٩٥٥	٧	صنف النظام نوعية الاوراق الرسمية القديمة في الوزارة والدوائر والمؤسسات التابعة لها لغرض اتلافها.

(١) المصدر نفسه ، العدد ٣٤٧٥ ، ٣ تشرين الاول ١٩٥٤ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٥ تعديل قانون جمعية التمور رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢ ، ص٣٦٩-٣٧٠ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣٦٣٢ ، ٦ ايار ١٩٥٥ .

(٤) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥ اتلاف الاوراق الرسمية القديمة لوزارة الاقتصاد ، ص٨٢-٨٥ .

	الاقتصاد			
٤٥	رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٥[١] نظام بيع التبغ بالجملة	١٩٥٥	٥	تعليمات الى بائع التبغ بالجملة والاجازة التي يحصل عليها .
٤٦	رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٥[٢] نظام احصاء المساكن والتجارة الداخلية	١٩٥٥	٨	تنظيم عملية القيام بأحصاء المساكن والتجارة الداخلية من قبل لجنة تؤلف لهذا الغرض تسمى (لجنة احصاء المساكن والتجارة الداخلية) .
٤٧	رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٥[٣] نظام تعديل نظام الدلالين رقم (١٤) لسنة ١٩٣٦	١٩٥٥	٥	حذف عبارة (والمدينة التي يجري فيها التوسط) من المادة الثالثة من النظام المعدل ، واضافة عبارة (ومدينة الحله وكربلاء والعمارة والنجف) الى المادة الرابعة .
٤٨	رقم (٤١) لسنة ١٩٥٦[٤] قانون التعديل الثالث لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩	١٩٥٦	٣	خول القانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب عقد قروض لايتجاوز مجموعها خمسة ملايين دينار .
	رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٦[٥] قانون تأسيس بنك التسليف التعاوني	١٩٥٦	٨	تأسيس بنك التسليف التعاوني يكون مركزه بغداد ويجوز فتح فروع له في انحاء العراق لتنشيط الحركة التعاونية .

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٣٦٣٥ ، ٨ حزيران ١٩٥٥ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٥ احصاء المساكن والتجارة الداخلية ، ص٢٥٩-٢٦١ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣٧١٠ ، ١٦ تشرين الاول ١٩٥٥ .

(٤) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ ، قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٦ التعديل الثالث لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ ، ص٢٨٤ .

(٥) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ ، قانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٦ تأسيس بنك التسليف التعاوني ، ص٥٠١-٥٠٣ .

٤٩	رقم (١٨) لسنة ١٩٥٦[١] نظام التعديل الرابع لنظام هري (سايلو بغداد) رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١	١٩٥٦	٣	تنظيم اجور خزن وتنظيف وتفريغ وتحميل الحبوب الواردة الى سايلو بغداد
٥٠	رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦[٢] نظام بيع التبغ بالجملة	١٩٥٦	٥	تعليمات تخص بائع التبغ بالجملة والاجازة التي يحصل عليها .
٥١	رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٦ نظام تعديل نظام اتلاف الاوراق الرسمية القديمة لوزارة الاقتصاد رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥	١٩٥٦	٤	اضافة الاوراق القديمة الى القانون المعدل وهي بطاقة التنقيب المستهلكة واستمارات الاحصاء الزراعي والحيواني والصناعية لغرض اتلافها .
٥٢	رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٦[٣] نظام تعديل نظام جمعية التمور رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢	١٩٥٦	١٠	الزام اعضاء اللجان والهيئات الفرعية تقديم وثيقة تثبت كونهم يمتلكون بساتين نخيل لاتقل مساحتها عن المساحة المقرر حيازتهم اياها .
٥٣	رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٦[٤] نظام مصلحة الغزل والنسيج الحكومية	١٩٥٦	١٠	انتخاب مجلس ادارة وفقا لقانون ادارة المشاريع الصناعية الحكومية رقم (٨٣) لسنة ١٩٥٦ .
٥٤	رقم (١٨) لسنة ١٩٥٧[١] ١٩٥٧ [١] قانون تنظيم	١٩٥٧	٧	تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية وشروط الحصول على اجازة لغرض التأسيس .

(١) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ القسم الثاني الانظمة والتعليمات والبيانات ، نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٦ التعديل الرابع لنظام هري (سايلو بغداد) رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٩٠-٩١ .

(٢) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ ، نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٥٦ بيع التبغ بالجملة ، ص١١٤ .

(٣) الوقائع العراقية ، العدد ٣٨٤٨ ، ٢٢ اب ١٩٥٦ .

(٤) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ ، نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٦ مصلحة الغزل والنسيج الحكومية ، ص٢٤٥-٢٤٦ .

	تأسيس المشاريع الصناعية			
٥٥	رقم (٢١) لسنة ١٩٥٧[٢] قانون العلامات والبيانات التجارية	١٩٥٧	٤٢	تنظيم العلامات والبيانات التجارية التي توضع على البضائع .
٥٦	رقم (٢) لسنة ١٩٥٧[٣] نظام تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية	١٩٥٧	١١	تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية لتحسين حالة اعضائها .
٥٧	رقم (٣) لسنة ١٩٥٧[٤] نظام قروض بنك التسليف التعاوني للجمعيات التعاونية غير الزراعية	١٩٥٧	١٠	تنظيم تسليف واقراض الجمعيات التعاونية غير الزراعية دعما لاعضائها .
٥٨	رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧[٥] نظام تعديل نظام ادارة اتحاد الصناعات رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٦	١٩٥٧	٣	عدم انتساب المشاريع الصناعية الى اتحاد الصناعات التي يقل رأس مالها عن عشرة الاف دينار .

---

(١) الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٩٧ ، ٥ حزيران ١٩٥٧ .

(٢) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧ القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات ، قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٧ العلامات والبيانات التجارية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٤٧٣-٤٧٤ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧ القسم الثاني الانظمة والتعليمات والبيانات ، نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٥-٦ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٣٢ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٧ .

(٥) المصدر نفسه ، العدد ٣٩٥٤ ، ١٧ اذار ١٩٥٧ .

٥٩	رقم (١٢) لسنة ١٩٥٧[١] نظام تعديل نظام مواصفات الزيوت والدهون الغذائية	١٩٥٧	٤	وضع البيانات المطلوبة على اغلفة الدهون والزيوت الغذائية المستوردة في بلد المنشأ .
٦٠	رقم (١٩) لسنة ١٩٥٧ نظام بيع التبغ بالجملة	١٩٥٧	٥	تعليمات تخص بائع التبغ بالجملة والاجازة التي يحصل عليها .
٦١	رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٧[٢] نظام العلامات والبيانات التجارية	١٩٥٧	٤٨	تنظيم العلامات والبيانات التجارية التي توضع على البضائع .
٦٢	رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨[٣] قانون التعديل الرابع لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩	١٩٥٨	٤	تخويل لجنة تنظيم تجارة الحبوب عقد قروض بضمان وزير المالية .
٦٣	رقم (١٤) لسنة ١٩٥٨[٤] نظام تعديل نظام اتلاف الاوراق الرسمية القديمة لوزارة الاقتصاد رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٦	١٩٥٨	٣	اضافة الاستمارات الاولية المستعملة في عمليات الاحصاء الى القانون المعدل لغرض اتلافها .

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧ ، نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٥٧ تعديل نظام مواصفات الزيوت والدهون الغذائية ، ص٤١ .

(٢) الوقائع العراقية ، العددان ٤٠٠١ و ٤٠٤٥ ، ١٣ حزيران – ٢٨ ايلول ١٩٥٧ .

(٣) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ القسم الأول من ١ كانون الثاني الى ١٣ تموز ١٩٥٨ ، قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ التعديل الرابع لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص١٧٥ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٤١١٤ ، ١٣ اذار ١٩٥٨ .

٦٤	رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨[١] نظام شروط اقراض المشاريع الصناعية الحكومية	١٩٥٨	٣	اعطى النظام الحق في الاقتراض من المصارف الحكومية والتجارية .
٦٥	رقم (٢١) لسنة ١٩٥٨[٢] نظام احصاء الانتاج الزراعي والحيواني	١٩٥٨	١١	تنظيم عملية احصاء الانتاج الزراعي والحيواني التي تقوم به دائرة الاحصاء في الوزارة .

المبحث الثالث

ميزانية وزارة الاقتصاد

تُعد الميزانية العامة مرآة للوضع القائم في البلاد وتُعين مِن خلالها الخطوط الاساسية لمنهاج الحكومة في كل عام ، ويتحدد من خلالها العلاقة التي تقوم بين الشعب والحكومة وبالعكس[٣] ، وكانت اول ميزانية توضع للدولة العراقية في سنة ١٩٢١ المالية وفق قانون اصول المحاسبات العثماني ، وفي عام ١٩٢٤ صَدَرَ " نظام السلطة في الامور المالية " رقم (٧١٥) ، وظلت الميزانية تصدر وفق هذه القوانين الى ان تم الغائهما بصدور (قانون اصول المحاسبات العامة) رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ الذي حل محلهما [٤] .

---

(١) د.ك.و ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ ، نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٥٨ شروط اقراض المشاريع الصناعية الحكومية ، ص٤٦-٤٧ .

(٢) الوقائع العراقية ، العدد ٤١٤٦ ، ١٧ ايار ١٩٥٨ .

(٣) بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٩ .

(٤) احمد عبد الباقي ، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص١٤ .

وتبدأ السنة المالية في العراق في الاول من شهر نيسان وتنتهي في اليوم الاخير من شهر اذار من كل عام [١] ، وتقع على السلطة التنفيذية عملية الاعداد والتنظيم للميزانية لاحتوائها على مصالح تتعلق بوظائف الدولة للسنة القادمة فتقوم السلطة التنفيذية متمثلة بـ(وزارة المالية) للقيام بهذه المهمة كونها اعرف من غيرها بحاجات ومتطلبات الدولة ومؤسساتها [٢] ، فتصدر وزارة المالية تعليماتها الى الوزارات والدوائر كافة حول ميزانية السنة المالية القادمة ، فتقوم الوزارات بتحضير تخمينات المصروفات والمدخولات للسنة القادمة لتقدمها الى وزارة المالية لتقوم بدراستها ووضعها بصورتها النهائية ، ثم تقدمها الى مجلس الوزراء ليضع لائحة قانونية بعد الموافقة عليها ويقدمها الى مجلس الامة لدراستها ومناقشتها وادخال بعض التعديل عليها احياناً ، وبعد حصولها على مصادقة المجلس تنشر في الجريدة الرسمية ليتم الصرف حسب الابواب المقررة لها[٣] .

وكثيراً ماكان يستغل اعضاء مجلس الامة حالة البلاد ومعاناة الشعب من قلة الخدمات الصحية والتربوية وضعف البنى التحتية للدولة وعرضها للنقاش والاستجواب اثناء مناقشات موضوع الميزانية [٤] .

وان المتتبع لمصروفات الميزانية العراقية يلاحظ انها في حالة زيادة مطردة سنة بعد اخرى ، وأن هذه الزيادة هي نتيجة طبيعية ناشئة من التوسع المطرد في الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة [٥] .

وتنتهج الحكومة في اثناء التخطيط للميزانية العامة سياسة مالية محدد ، فقد تتجه الى تقليل الانفاق قدر المستطاع وتقتصر على اداء الخدمات الاساسية وتحاول في ذلك

---

(١) عبد الله شاتي عبهول ، صفحات من تاريخ العراق وايران المعاصر ، جعفر العصامي للطباعة الفنية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٦ .

(٢) حسن ضاري سبع الدليمي ، وزارة المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الادارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٣ .

(٣) احمد عبد الباقي ، المصدر السابق ، ص٢٠-٣٢ .

(٤) مجلة التجارة ، الجزء الخامس والسادس ، السنة السادسة عشر ، مايس وحزيران ١٩٥٣ ، ص١٧٩ .

(٥) احمد عبد الباقي ، النفقات العامة في الميزانية العراقية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص٧٩ .

موازنة الميزانية ، او تتجه الى التوسع في النفقات واحلال النشاط العام محل الخاص في تأدية الخدمات وانتاج بعض السلع [١] .

والميزانية العامة لاتمثل وحدها كافة مجالات النشاط الحكومي ، فهناك ادارات مستقلة ومؤسسات حكومية وشبه حكومية تقوم بفعاليات مالية واقتصادية لها اثرها على مالية الدولة ، تقدم ميزانيات البعض منها ملحق بالميزانية العامة [٢] .

ويمكن تصنيف الميزانية العامة على نوعين (الميزانية الاعتيادية السنوية – ميزانية الاعمال العمرانية) :

١- الميزانية الاعتيادية السنوية :

تقسم الموازنة على عدة ابواب وفصول حسب الوزارات والدوائر الحكومية ، وتضمن الباب الثاني عشر من الميزانية العامة اعتمادات وزارة الاقتصاد ، وفي عام ١٩٥٣ وبعد استحداث عدد من الوزارات اصبح الباب الرابع عشر مخصص لاعتمادات وزارة الاقتصاد .

الجدول رقم (٥)

نسبة مصروفات وزارة الاقتصاد الى الاعتمادات المصدقة

للسنوات (١٩٣٩ – ١٩٤٣)[٣]

السنة	الاعتمادات المصدقة بالدينار	المصروفات المصدقة بالدينار	النسبة المئوية
١٩٣٩[٤]	١٢٥٣٣٠	١٠٦٣٥٨	%١٩,٣٢

(١) سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، ط١ ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص٧ .

(٢) مجلة التجارة ، الجزء الخامس والسادس ، مايس وحزيران ١٩٥٣، ص١٨٠ .

(٣) قسمت فصول ميزانية وزارة الاقتصاد الى (وزارة الاقتصاد – مديرية الزراعة العامة – مديرية البيطرة) ؛ للمزيد ينظر، تقرير مراقب الحسابات العام ، تدقيق حسابات الحكومة لسنة ١٩٤١ المالية ، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٤٣ ، ص٤٧ .

(١)			
١٩٤٠(٢) (٢)	٢٠١٨١٠	١٧٩٧٧٢	%٣١,٨١
١٩٤١(٣) (٣)	٢٢٠٧٣٠	١٩٢١٢٧	%٣٤,٤٣
١٩٤٢(٤) (٤)	٣٧٦٠٣٣	٣٣٩٤٨٨	%٥٩,٦٤
١٩٤٣(٥) (٥)	٤٧٣١٤٢	٤٠٨٦٢٤	%٧٣,٥٤

عند ملاحظة الجدول رقم (٥) نشاهد ان الاعتمادات المخصصة من قبل الحكومة الى الوزارة منذ عام ١٩٤٠ في حالة تصاعد من سنة الى اخرى بالرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب الدور المهم والفعال التي تقوم به الوزارة لتعلقها بالجانب الاقتصادي للبلاد . اما من ناحية المصروفات فان الوزارة لم تستطيع صرف جميع الاموال التي خصصت لها في الاعتماد وذلك لعدة اسباب ، منها التبدل المستمر في الوزراء والذي يؤثر على خطط عمل الوزارة ، واتباع سياسة الاقتصاد في النفقات وعدم وصول بعض الطلبات من الخارج بسبب ظروف الحرب وصعوبة المواصلات ، وعدم اشغال جميع الوظائف المقررة للدوائر في المراكز والالوية (٦) .

---

(١) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٣٩ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص١٣ .

(٢) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٠ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٢ ، ص٤٧ .

(٣) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٤٨ .

(٤) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٢ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٣٠ .

(٥) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٣ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٣٣ .

(٦) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية ، ص١١ .

الجدول رقم (٦)

نسبة مصروفات وزارة الاقتصاد الى الاعتمادات المصدقة

للسنوات (١٩٤٤ – ١٩٥٢) [١]

السنة	الاعتمادات المصدقة بالدينار	المصروفات المصدقة بالدينار	النسبة المئوية
[٢]١٩٤٤	٨٣٢٩١٠	٦٦٣٢٧٩	%١٦,٠٠
[٣]١٩٤٥	٩٢٤٩٧٠	٨١٥٨١٨	%١٨,٨٢
[٤]١٩٤٦	١٠٨٢١٧٠	٨٧٥٧٨٥	%٢١,٠٩
[٥]١٩٤٧	١٤٩٦٦٩٠	١١٥٧٩٢٦	%٢٨,٥٣
[٦]١٩٤٨	١٧٩٨٧٦٠	١٤١٠٤٩١	%٣٤,٥١
[٧]١٩٤٩	١٢٠٤٦٠٠	٩٢٩٩٣٧	%٢٢,٩٤
[٨]١٩٥٠	٧٨٧٠٠٥	٦٨٧٩٨٩	%١٥,٩٤

(١) قسمت فصول ميزانية وزارة الاقتصاد الى (وزارة الاقتصاد – مديرية الزراعة العامة – مديرية البيطرة – مديرية انحصار التبغ) ؛ للمزيد ينظر: وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الحكومة العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص٦١ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٢٦٩ ؛ الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٤٥–٤٦ .

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية ، ص٣٠–٣١ .

(٣) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص٣٧–٣٨ .

(٤) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٦ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص٣٣–٣٤ .

(٥) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٧ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص٣٣–٣٤ .

(٦) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٨ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٣٣–٣٤ .

(٧) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية ، ص٣٣–٣٤ . ٣٤ .

(٨) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٠ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٤٨–٤٩ .

١٩٥١[١]	٨٩٨٥٠٠	٧٥٦٨٥٠	%١٧,٨٦
١٩٥٢[٢]	١١٤٢٥٥٠	١٠٨٤٢٧٨	%٢٤,١٧

نلاحظ من الجدول رقم (٦) تزايد نسبة الاعتمادات التي خصصت للوزارة بتزايد الاعمال والمهام التي تؤديها ، اما التقلص الذي حصل في اعتمادات سنتي (١٩٥٠ – ١٩٥١) عن السنين السابقة هو اقبال الحكومة على تقليص المصروفات وفرض ضرائب جديدة[٣] ، وقامت وزارة المالية من خلال اصدار تعليماتها حول ميزانية عام ١٩٥٠ بضرورة تقليص الميزانية لكافة الوزارات بنسبة (٢٠%) ، والتزمت وزارة الاقتصاد بهذه النسبة شرط عدم المساس بمشاريعها المهمة[٤] .

وحصلت وفرة من المبالغ في المصروفات جاءت نتيجة اتباع الوزارة لخطة الاقتصاد في النفقات التي اعدت من قبل الحكومة ، وبسبب تأخير وصول المكائن والآلات الزراعية المخصصة لمشروع المكائن والآلات الزراعية ، وعدم ملئ الوظائف الشاغرة التي خصصت الى ملاك بعض دوائر الوزارة ، وعدم ايفاد موظفي الوزارة للخارج لأغراض التدريب ، وعدم احداث شرطة الخيالة الذي كان من المفروض احداثها والتابعة الى ادارة انحصار التبغ[٥] .

الجدول رقم (٧)

نسبة مصروفات وزارة الاقتصاد الى الاعتمادات المصدقة

---

(١) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٢٥-٢٦ .

(٢) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٤٠-٤١ .

(٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الثانية عشر ، اذار ونيسان ١٩٤٩ ، ص١٣٣ .

(٤) الزمان ، العدد ٣٧٤٥ ، ٦ شباط ١٩٥٠ .

(٥) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٧ المالية ، ص١٠ .

للسنوات (١٩٥٣ – ١٩٥٨)[١]

السنة	الاعتمادات المصدقة بالدينار	المصروفات المصدقة بالدينار	النسبة المئوية
١٩٥٣[٢]	٢٦٧١٤٥	٢٣٣٣٦٧	%٢٢,٢٦
١٩٥٤[٣]	٢٨٣٢٥٠	٢٩٣٢٢٩	%٢٦,١٥
١٩٥٥[٤]	٣٦٨٤٦٠	٢٧٠٤٤٤	%٢٧,٨٣
١٩٥٦[٥]	٥٥٣٢٥٦	٣٤٧٠٨٥	%٣٨,٥١
١٩٥٧[٦]	٤٧٩٢٥٠	٣١٩٨٨٣	%٣٤,٤٣
١٩٥٨[٧]	٥٧٥٧٤٥	٣٢٩٦٨٥	%٣٨,٣٢

ومن ملاحظتنا للجدول رقم (٧) نرى النقص البارز في الاعتمادات والمصروفات الخاصة بوزارة الاقتصاد بعد عام ١٩٥٢ وذلك بسبب نقل بعض المديريات والدوائر الى

---

(١) قسمت فصول ميزانية وزارة الاقتصاد الى (ديوان الوزارة – مديرية شؤون النفط العامة ، مديرية الصناعة العامة ، مديرية التجارة العامة) ؛ للمزيد ينظر: وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص١١ .

(٢) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٤٥-٤٦ .

(٣) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص٣٩ ؛ وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦ ، ص ٢٣٨ .

(٤) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٣٧ .

(٥) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٤٤ .

(٦) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص٤١-٤٢ .

(٧) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية ، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص٤٤ .

وزارة الزراعة المستحدثة من جهة [١] ، والزيادة المطردة في الاعتمادات المخصصة للوزارة من جهة اخرى ، اما جانب المصروفات المرصدة فلم تستطيع الوزارة صرفها جميعاً ، لعدم صرف المبالغ المخصصة على نفقات الاشتراك في المؤتمرات الاقتصادية واعانات الجمعيات التعاونية ووجود شواغر في الدرجات الوظيفية في بعض المديريات المستحدثة[٢] ، والتزام الوزارة بالتعليمات التي اصدرتها وزارة المالية بخصوص الاقتصاد في النفقات وتقليص النفقات غير الضرورية [٣] .

من خلال ملاحظة ميزانية الوزارة حصل تجاوز في المصروفات ببعض فصول وابواب الميزانية ، وان هذا التجاوز ناتج من عدم استقرار الحالة الاقتصادية وارتباك الوضع العالمي ، وعدم اتخاذ تدابير فعالة من قبل الدوائر والوزارات لتقدير مصروفاتها على اساس احتياجاتها الحقيقية ، ومراقبة المصروفات مراقبة جدية تحول دون وقوع تجاوز على الاعتمادات ، وأحياناً يحصل التجاوز نتيجة صرف مخصصات غلاء المعيشة ، والارتباك في الحالة الاقتصادية وارتفاع اسعار اللوازم [٤] .

وعدم تسوية مديرية الزراعة العامة لمعاملات مادة البذور ومنح السلف للمزارعين لتلافي ثمن البذور ، كذلك شراء المواد اللازمة لمكافحة الجراد الذي يظهر احياناً في مواسم غير طبيعية [٥] .

٢- ميزانية الاعمال العمرانية :

تمثلت ميزانية الأعمال العمرانية خلال السنوات (١٩٣٩ - ١٩٥٠) بمعاناتها والنقص الواضح في دراستها علمياً وفنياً واقتصادياً وجاءت ارتجالية في اغلب مقترحاتها[٦]، وعجزت عن تبني سياسة اقتصادية واضحة بسبب كثرة ما أصابها من تغيير تغيير وتعديل نتج عن عدم استقرار الحكم والتغيير المستمر في الوزارات ، فتحولت

---

(١) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٣ المالية ، ص٢١ .

(٢) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، ص١٢ .

(٣) وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، تعليمات تحضير تخمينات ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص١ .

(٤) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٦ المالية ، ص٧ .

(٥) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٥ المالية ، ص١٥ .

(٦) (الاهالي) (جريدة) ، العدد ٨٨٤ ، ٣ حزيران بغداد ١٩٤٥ .

الميزانية الى اداة من ادوات الصراع بين الكتل السياسية المختلفة بسبب الغاء كل وزارة جديدة لميزانية سابقتها ووضع بديل عنها [١] ، فالوزارات المتعاقبة تختلف فيما بينها بتقدير اهمية المشاريع ، مما يؤدي بالوزارة الجديدة إلى تغيير الخطة التي قررتها الوزارة السابقة [٢] ، فضلاً عن الأحداث التي مرت فيها البلاد اثرت تأثيراً كبيرا على منهاج الوزارات ووضع اهمية للأعمال العمرانية ، فنلاحظ ان هناك قسم من هذه الوزارات اكد على الاقتصاد والتوفير في المصروفات وحصر الانفاق على ما هو ضروري بسبب الاوضاع التي تمر فيها البلاد [٣] ، وبالعكس كان القسم الاخر من الوزرات ، ففي وزارة توفيق السويدي التي تشكلت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ اعلنت عن اهتمامها بالاستمرار بتطبيق المشاريع العمرانية والاقتصادية التي تهم البلاد [٤] .

واعلنت وزارة ارشد العمري التي تشكلت في ١ حزيران ١٩٤٦ عن خطتها بتنفيذ (مشروع العشر سنوات) [٥] الذي تضمن الى نهوض واصلاح شامل بالبلاد اقتصادياً وثقافيا واجتماعيا واصلاح الزراعة وغيرها من الاعمال العمرانية ، الا ان المعارضة التي قامت في وجه الوزارة وقصر عمرها حال دون السير في تنفيذ المشروع [٦] .

ووضع صالح جبر في عام ١٩٤٧ ميزانية مستقلة للأعمال الرئيسية يكون تنفيذها على مدى خمس سنوات ، الا ان وزارته سقطت قبل القيام بأي عمل يذكر ، مما ادى الى اهمال المشاريع العمرانية لغاية عام ١٩٤٩ فاتخذت اجراءات محدودة لتنفيذ بعضها[٧] .

ومنذ عام ١٩٥٠ وعند تأسيس مجلس الاعمار اخذ على عاتقه مهمة القيام ببعض المشاريع العمرانية كونه يتمتع بصفة الاستقلالية ، لكي يضمن الاستمرار بتنفيذ المشاريع وتلافي التبدلات الوزارية المستمرة [٨] .

---

(١) عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق (١٩٥٠- ١٩٥٨) ، ص٤٢ .

(٢) مجلة التجارة ، العدد الاول ، السنة الثالثة والعشرون ، اذار ١٩٦٠ ، ص٣٠ .

(٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص١٣٤ و ٢٠٧ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ص٢٠٨ .

(٥) د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ ، ص٤-٥ .

(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص٩٥ .

(٧) عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق (١٩٥٠- ١٩٥٨) ، ص٤٢-٤٣ .

(٨) مجلة التجارة ، العدد الاول ، السنة الثالثة والعشرون ، ص٣١ .

جدول رقم (٨) [١]

ميزانية الاعمال العمرانية للسنوات (١٩٣٩ - ١٩٤٣)

العنوان	الاعتمادات بالدينار	المصروفات بالدينار
وزارة الاقتصاد	٢٢٦٨٧٤	٢٢٠٠٦٧
الزراعة	٨٥٤٦٦١	٧٤٤٠٩٠
البيطرة	٢٢٨١٣٨	٤٥٦٦٩٣

اكدت وزارة نوري السعيد الثالثة (٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ – ٦ نيسان ١٩٣٩) في منهاجها الوزاري على توسيع نطاق الاعمال العمرانية الرئيسية ووضع خطة ثابتة للاهتمام بالشؤون الزراعية والتجارية والصناعية والاحصاءات العامة [٢] ، ولتطبيق هذا المنهاج اصدرت الوزارة قانون الاعمال العمرانية الرئيسية رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٩ حيث خصصت ايرادات النفط لصرفها حصراً على تلك الاعمال لمدة اربع سنوات (١٩٣٩ - ١٩٤٣)[٣].
١٩٤٣)[٣].

ويبدو من الجدول رقم (٨) تفوق الاعتمادات التي خصصت للزراعة وتفوق مصروفاتها ، حيث ان التركيز جاء على القطاع الزراعي بأعتبار العراق بلد زراعي يمتاز بوفرة اراضيه الزراعية غير المستغلة ووفرة مياهه ، وجاءت البيطرة بالمرتبة الثانية من ناحية ما خصص لها من اعتماد وما تم صرفه ، يليها بالمرتبة الثالثة التخصيص لوزارة الاقتصاد والمصروف ايضا .

وبصورة عامة زادت اعتمادات الوزارة خلال هذه الفترة كونها وزارة مستحدثة وبحاجة الى الكوادر العاملة والمدربة ، ففتح باب تحت عنوان "صندوق لجنة تدريب

---

(١) ان الجداول رقم (٤ ، ٥ ، ٦) تم استخلاصها من قبل الباحث من الميزانيات المذكورة في الجداول رقم (١ ، ٢ ، ٣) .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص٥٨-٥٩ .

(٣) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص٥ .

العراقيين" لغرض تدريب الموظفين ، وخصص مبلغ من اجل وظائف اضافية ضرورية في مديرية البيطرة لتمشية اعمالها بصورة منتظمة ، وحصلت زيادة ايضا من اجل مكافحة الجراد [١] ، وادخلت محاصيل جديدة في الزراعة وتم توسيع نطاقها من خلال جلب بذور هذه المحاصيل من الخارج وتوزيعها على الزراع [٢] .

ورصدت مبالغ لاستقدام اخصائيين اجانب بالصناعات والاحصاء والمعادن ، وأخصائي بالأسماك والالياف والغابات ، ولأجل مشروع انحصار التبغ [٣] .

جدول رقم (٩)

ميزانية الاعمال العمرانية للسنوات (١٩٤٤ - ١٩٥٢)

العنوان	الاعتمادات بالدينار	المصروفات بالدينار
وزارة الاقتصاد	٢٥٣١٦٤٠	١٨٠٨٨٧٩
الزراعة	١٠١٩٠١٩٠	٥٤٦٥٣٣٧
البيطرة	١٣٠٢٩١٠	١٩٦٥٤٨٠
مديرية انحصار التبغ	٥٧٠٨٦٥	٤٦٢٤٦٩

عند صدور ميزانية سنة ١٩٤٤ المالية ادمجت ميزانية الاعمال العمرانية الرئيسية (المصروفات والمدخولات) في الميزانية الاعتيادية بعد ان كانت تصدر كميزانية ملحقة بالميزانية العامة ، اذ وجد من الاوفق ان تكون تخمينات الميزانية العامة بصورة شاملة وموحدة ليؤمن الاطلاع على وضعية المدخولات والمصروفات ، وبسبب هذا الادماج فتحت فصول وأعداد جديدة وضعت ضمن ابواب الميزانية الاعتيادية[٤] .

---

(١) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٣٩ المالية ، ص٣-٤ .

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الأجزاء السادس والسابع والثامن ، حزيران - تشرين الاول ١٩٤٣ ، ص٣٦٨ .

(٣) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٠ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٠ ، ص٣ .

(٤) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية ، ص١ .

من ملاحظة الجدول رقم (٩) يبدو ان الزراعة احتلت المرتبة الاولى بالاعتماد والاولى بالمصروفات بأعتبار الزراعة هي المجال الطبيعي لتطوير البلاد ، يليها البيطرة بالمرتبة الثانية بنسبة ماخصص لها من اعتماد وما تم صرفه من هذه الاعتمادات ، وتأتي وزارة الاقتصاد ومن ثم مديرية انحصار التبغ .

هناك زيادة في الاعتمادات ومصروفات الوزارة نتيجة تأسيس ادارة مشروع الآلات والمكائن الزراعية ومشروع الدجيلة ، ولغرض الوقاية من الآفات الزراعية والجراد ومكافحتها ، واستأجار مخازن اضافية لخزن التبغ ، فضلا عن ذلك احتوى منهاج الاعمال العمرانية الاهتمام بمشروع تحسين المجازر والدباغة الجلود[١] ، وأحتوت زيادة التخصيصات المالية انشاء مجازر عصرية ومدرسة لتدريب الموظفين البيطريين ، واعادة تأسيس الحقل الحيواني في ابي غريب[٢] ونفقات لحفر الابار الارتوازية ومراعي البادية ، ولتلافي كلفة استثمار مناجم الفحم من قبل الحكومة ، والتوسع في تشكيلات مديرية الزراعة ، وشراء البذور والسيارات والمكائن[٣] .

وأولت الوزارة الوضع الاقتصادي عنايتها الفائقة واهتمت بتجارة العراق الخارجية مع الدول التي تربط معها بعلاقات تجارية واقتصادية من خلال عقد الاتفاقات ، واستطاعت الحصول على عدد كبير من الاختصاصيين في مختلف الفروع الزراعية والصناعية كما وضعت تخصيصات لتنفيذ احصاء الانتاج الزراعي[٤] .

وخصص مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) دينار من ميزانية سنة ١٩٥١ المالية للقيام بمشاريع اقتصادية هامة منها مصفى النفط ، وخصصت مبالغ لتوسيع اعمال مديرية

---

(١) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٣-٤ ؛ م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ وغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، ص٣٨ .

(٢) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص٣ .

(٣) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ ، ص٦ .

(٤) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥١ ، ص٧٠ .

الصناعة العامة وتأسيساتها الفنية مراعاة لنهضة البلاد[١] ، وتجهيز المختبر البيطري بأحدث الآلات الفنية ، ونشر الدعاية الصحية والعناية بالثروة الحيوانية[٢] .

جدول رقم (١٠)

ميزانية الاعمال العمرانية للسنوات (١٩٥٣ – ١٩٥٨)[٣]

العنوان	الاعتمادات بالدينار	المصروفات بالدينار
ديوان الوزارة	١٠٦٤٥٢٥	٨٨٨٣٦٦
مديرية الصناعة العامة	٢٨٣٨٧٦	٤١٥٠٠٠
مديرية شؤون النفط العامة	٩٩٠٦٠٥	٥٤٣٨٨٣
مديرية التجارة العامة	١٨٨١٠٠	١٥٦٧٩٠

من خلال ملاحظة الجدول رقم (٦) عدم وجود مديرية انحصار التبغ ، وذلك لانها اصبحت مديرية عامة وتم حذفها من فصول ميزانية وزارة الاقتصاد واصبح لها ميزانية خاصة ملحقة بالميزانية العامة [٤] .

كما ان الزيادة التي حصلت في ايرادات النفط بعد عقد اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ ادت الى الدعوة لتنظيم استغلالها على نحو مبرمج واكثر فعالية في اعمار البلاد

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ، الجزء الثالث والرابع ، السنة الرابعة عشر ، ص١٦١-١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، الجزء الاول والثاني ، السنة الخامسة عشر ، كانون الثاني وشباط ١٩٥٢ ، ص١٢٢ .

(٣) أدرجت مديرية شؤون النفط العامة ضمن ميزانية الوزارة لسنة ١٩٥٥ المالية ، اما مديرية التجارة العامة فقط درجت ضمن ميزانية الوزارة لسنة ١٩٥٦ المالية ؛ ينظر: وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٨٠-٨٣ ؛ مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، ص٨٥-٨٩ .

(٤) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٣٧ .

والتوسع في اقامة المشاريع التنموية ، والقيام بإنشاء وادارة وتشغيل المشاريع الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية[١] .

خصصت مبالغ الاعمال الرئيسية لتأسيس بورصة للتجارة وتدريب الطلاب العراقيين على شؤون النفط[٢] وتوسيع اعمال مديرية الصناعة العامة [٣] من خلال البحث العلمي في الشؤون الصناعية وتقديم المعلومات الفنية لأصحاب المشاريع الصناعية مراعاةً لنهضة البلاد الاقتصادية ، والمباشرة بانجاز الابار الارتوازية لتشجيع العشائر الرحالة على التوطن ، والقيام بمسح جميع مناطق العراق جيولوجيا للأغراض التحري عن المعادن[٤] .

رغم المبالغ التي تم تخصيصها لغرض انهاض الصناعة في البلاد الا انها ضلت تسير ببطئ وذلك بسبب التأكيد المستمر على القطاع الزراعي والاهتمام به ، وبقي اقتصاد العراق (وحيد الجانب) بسبب اعتماده على الزراعة وتربية الحيوان[٥] ، بحجة ان العراق ليس بحاجة الى التصنيع وأنما بحاجة الى التوسع بالإنتاج الزراعي ، وجاءت هذه الفكرة نتيجة التقارير والتوصيات التي قدمها اللورد ارثر سولتر (Lord Arthur Saltar) وتقرير كارل ايفرسن (Garl Iverson) ، حيث اقترح أهمية التنمية الزراعية ولم يؤكد على التصنيع بأعتباره اساس عملية التنمية ، اما الدراسة الثالثة من قبل بعثة المساعدات الفنية للولايات المتحدة الامريكية في العراق والذي وضعته شركة آرثر دي ليتل الامريكية (Arthur .d.Little) والتي اقترحت اهمية الصناعة وضرورة التوسع بها والاخذ بالتصنيع على مراحل ، وأن تكون الصناعة ممن يتوفر بها من ايدي عاملة وتكون الاولوية للصناعة التي تتوافر لها مواد اولية محلية[٦] ، فيجب ان يراعى في تصميم المشاريع الصناعية لزوم تشغيلها على اسس مربحة وتصمد في وجه المنافسة المحلية والاجنبية ،

---

(١) صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، سوريا ، ٢٠٠٩ ، ص٧٤ .

(٢) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، ص٣ .

(٣) وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٥ المالية ، ص٢ .

(٤) مجلة التجارة ، الجزء الرابع ، السنة السادسة عشر ، نيسان ١٩٥٣ ، ص٤٦ .

(٥) حسن ضاري سبع الدليمي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(٦) ايمان مصطفى خلف المحمدي ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ – ١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٤٩-٥٠ .

وضرورة اشراك اولئك الذين ستلقى على عواتقهم ادارة المعامل وتشغيلها في وضع الخطط والتصاميم الابتدائية للمشاريع المراد تأسيسها [١] .

وعليه يرى الباحث ان سعة وتشعب عمل وزارة الاقتصاد العراقية اوجب عليها تشكيل بعض المؤسسات والمديريات التخصصية ذات العلاقة بتطور الاقتصاد العراقي وبرامجه التنموية ، ومنها جمعية التمور العراقية والشركات التابعة لها ، وادارة انحصار التبغ ، فضلاً عن لجنة تنظيم تجارة الحبوب ، واستثمار الاراضي الاميرية ، والدوائر ذات العلاقة بالمصافي النفطية ، والغرف الزراعية والتجارية ، والاستخدام الامثل لهذه الموارد وانشطتها على مستوى الاقتصاد العراقي . وكان لصدور القوانين والتشريعات القانونية مدة البحث اثرها الواضح في تنظيم عمل الوزارة ، اذ تم في ضوئها استحداث الكثير من المديريات وتنظيم اعمالها . وان واقع الحال الذي تعلق بميزانية هذه الوزارة انها لم تكن مستقرة بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد ، وتميزت بضعف التخصيصات للمديريات التي لها علاقة بالنهضة الصناعية للبلاد ، وارتبط ذلك بالتبذير التي كانت تتخذ من قبل الدوائر والمؤسسات التي ارتبطت بهذه الوزارة ، وهو ما انعكس على اعمالها العمرانية وعدم تنفيذها المشاريع المطلوبة في وقتها ، ولا ادل على ذلك انشاء مجلس الاعمار لكي يضمن الاستمرار في تنفيذ المشاريع العمرانية .

---

(١) خلاصة التقرير الذي وضعته شركة أرثر دي ليتل ، منهاج لتحقيق المشاريع الصناعية في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص٥٤ .

الخاتمـــة

الخاتمـــة

من خلال ما تقدم تبين لنا ما يأتي : ــ

١. اقتضت طبيعة الظروف السياسية التي حدثت في العراق بعد الاحتلال البريطاني وأكمال سيطرته عليه بالكامل تشكيل حكومة محلية تأخذ على مسؤوليتها بناء دولة العراق الحديثة وحسب الرغبة البريطانية ومصالحها في العراق .

٢. أرتبط تأسيس (تشكيل وزارة الاقتصاد) اول الامر بالأوضاع الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية لبريطانيا ورغبتها في السيطرة على الاقتصاد العراقي بالكامل وتوجيهه لتلبية حاجاتها .

٣. لم يرتبط تشكيل وزارة الاقتصاد بعد الاعلان الرسمي لتشكيل الحكومة المؤقتة عام ١٩٢٠ بعجلة التطور الاقتصادي للبلاد ، اذ كان عبارة عن عملية تنظيمية ونتيجة حدوث الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ التى فرضت على الحكومة العراقية تنظيم اوضاعها الاقتصادية اسوة بالدول المجاورة .

٤. حاولت الحكومة العراقية ومن ورائها بريطانيا ايهام الرأي العام العراقي عن طريق تشكيل هذه الوزارة بأنها عازمة على بناء دولة العراق وتقدم مجتمعه .

٥. عكست التطورات التي خضعت اليها انظمة وزارة الاقتصاد وتعديلاتها الى المدى الذي كانت تعانيه السياسة الاقتصادية في البلاد التي رسمت دعائمها بريطانيا والنظام المالي نفسه ، اذ خضعت كل الانظمة الى التعديلات المستمرة لغرض السيطرة على النظام الاقتصادي في البلاد وجعله خاضع للعامل الخارجي بأستمرار .

٦. كان من نتائج التخبط وضعف التخطيط لوزارة الاقتصاد ماشهده العراق من قرارات وقوانين وأنظمة اقتصادية اثناء قيام الحرب العالمية الثانية ، وكان بمقدمة هذه المظاهر بروز مشكلة التموين في العراق .

٧. لم تعبر التشكيلات الادارية التي تم بموجبها تشكيل هذه الوزارة ومنذ بدايتها وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ عن الواقع الحقيقي لعمل هذه الوزارة وتوضح ذلك في حسابات التخطيط لأعمالها الاقتصادية وبرامجها .

٨. تبوأ منصب وزارة الاقتصاد الكثير من الشخصيات التي حاولت جاهدة تعزيز عمل الوزارة وبرامجها الاقتصادية لتطور العراق فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وتطور السياسة النفطية في البلاد عن طريق انشاء الصناعات التحويلية وبناء المصافي النفطية وأستثمار رؤوس الاموال الاجنبية في البلاد .

٩. رغم محاولة وزارة الاقتصاد العمل على تطوير القطاع الزراعي والصناعي والاستثماري ، الا ان واقع الحال كشف لنا ضعف هذه الاتجاهات ، لاسيما التي كانت محكومة بعوامل داخلية وخارجية ولا ادل من ذلك ان سياسة العراق الاقتصادية افتقرت الى الاسس السليمة في المستوى النظري والعلمي ، ومحاولة ربط التقدم في اي جانب بالأجنبي .

١٠. ان الملاحظات انفة الذكر لم تمنع ان هذه الوزارة قامت بكثير من الاعمال ذات الصلة بتطوير الاقتصاد العراقي وأنشطته المختلفة ، كالعمل على تطوير الزراعة وانشطتها وتنوع الصادرات العراقية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة مع بعض الدول والشركات العالمية ، فضلا عن الاهتمام بالثروة الحيوانية وتأسيس بعض المصانع والقيام بعمليات المسح الجيولوجي للبحث عن المعادن والثروات الاقتصادية .

١١. اسهمت الوزارة بدور كبير في المفاوضات النفطية مع الشركات النفطية وكان من نتائجها عقد اتفاقية مناصفة الارباح مع هذه الشركات ، التي كان لها الدور الاكبر في تعزيز دور الواردات النفطية لخدمة الميزانية العراقية .

١٢. انعكست التبدلات الوزارية الكثيرة التي شهدها العراق الملكي على عمل نشاط وزارة الاقتصاد ، كونها لم تمنح الفرصة المناسبة لمن تسنم قيادتها تنفيذ البرامج الاقتصادية ، فنلاحظ كثرة الاعمال والانجازات حصلت في الوزارات الطويلة في عمرها على العكس من الوزارات القصيرة فلم تساعدها قصر المدة على تنفيذ برامجها ، كذلك ساهم التخصص العلمي والخبرة العملية التي كان يحملها الوزراء في ازدهار وتباطئ الاعمال التي قُدمت للوزارة ، فكثرة الانجازات التي حققتها الوزارة كانت في عهد الوزراء المختصين والذين عملوا في اروقة واقسام الوزارة قبل تسلمهم منصب الوزير .

١٣. لم تحظ الصناعة العراقية بأهتمام الحكومة وذلك لعدم وجود الكوادر الفنية ورأس المال ، وعلى اعتبار ان العراق بلد زراعي وليس بحاجة الى التصنيع ، مما ادى الى نمو بطيء في الحركة الصناعية ، فضلاً عن رغبة بريطانيا في جعل العراق سوقاً لتصريف بضائعها ، وأعتماد الصناعة والزراعة على الادوات والالات الاجنبية .

١٤. حال النزاع السياسي الذي أثارته المصالح الضيقة دون تحقيق سياسة اقتصادية حسنة التوجيه ، على الرغم من ان كل نظام جديد كان يصرح بأنه حريص وسيعمل جاهداً على توسيع نطاق حركة التطور الاقتصادية .

الملاحق

ملحق رقم (١)

موافقة مجلس الوزراء على احداث وزارة الاقتصاد

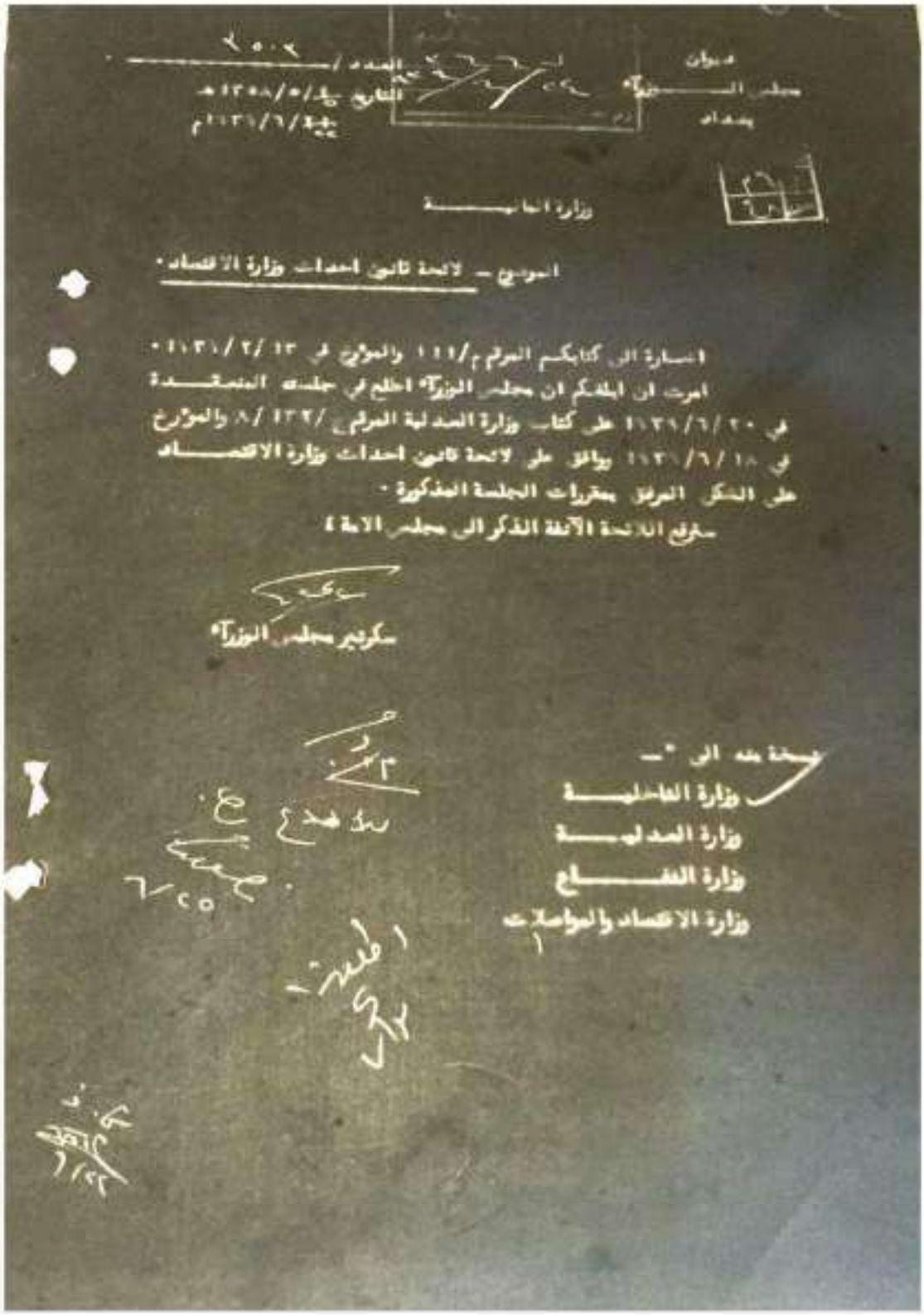

العدد /
التاريخ
مديرية
مجلس الوزراء
بغداد

وزارة الداخلية

الموضوع - لائحة تأليف احداث وزارة الاقتصاد .

اشارة الى كتابكم المرقم م/١١١ والمؤرخ في ١٣/٢/١٩٣١ .
اعزت ان ابلغكم ان مجلس الوزراء اطلع في جلسته المنعقدة في ٢٠/٦/١٩٣١ على كتاب وزارة العدلية المرقم ١٣٢/٨ والمؤرخ في ١٨/٦/١٩٣١ ووافق على لائحة تأليف احداث وزارة الاقتصاد على الشكل المرفق بمقررات الجلسة المذكورة .
سترفع اللائحة الآنفة الذكر الى مجلس الامة .

سكرتير مجلس الوزراء

صورة منه الى :-
وزارة الداخلية
وزارة العدلية
وزارة الدفاع
وزارة الاقتصاد والمواصلات

ملحق رقم (٢)

قانون احداث وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩

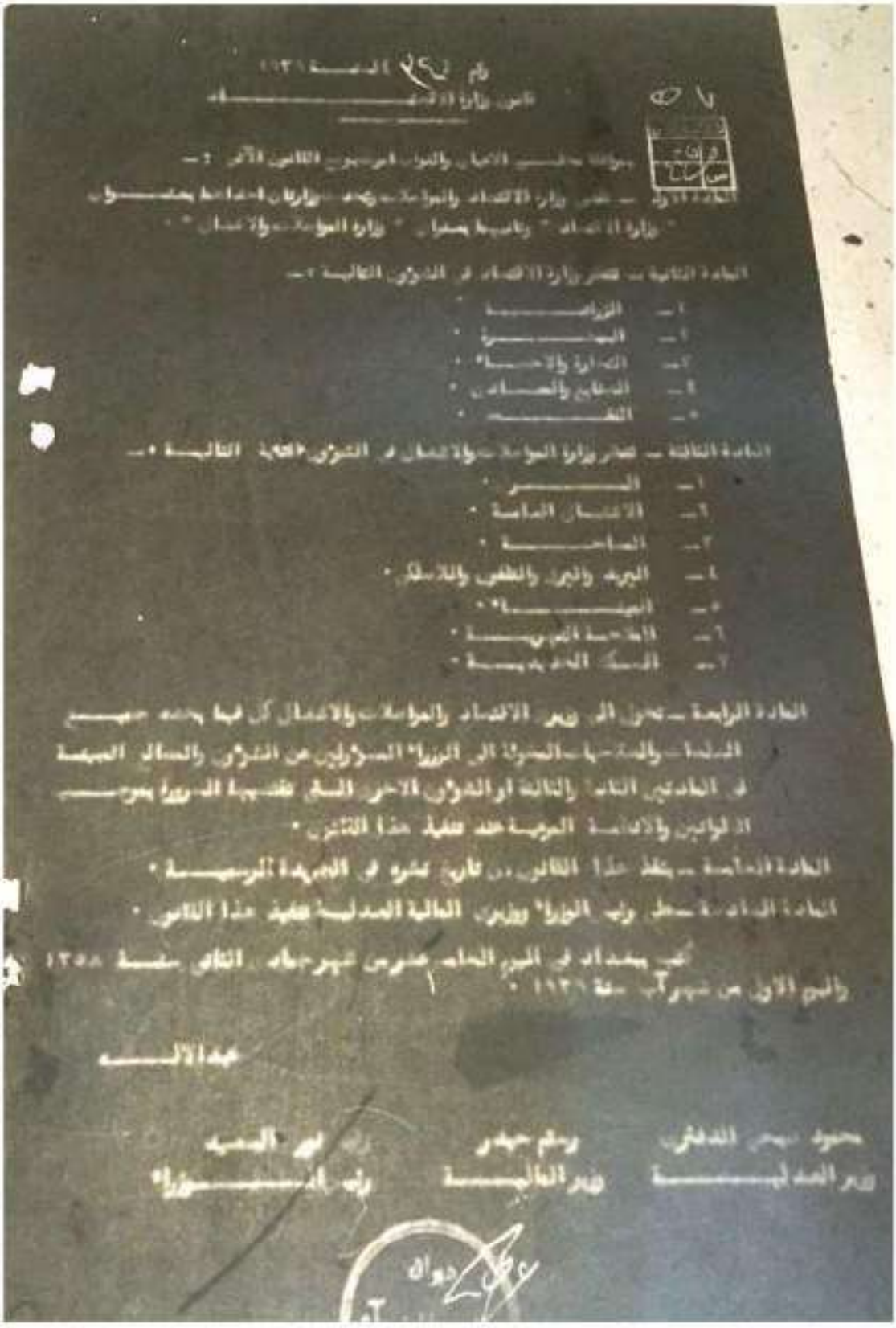

ملحق رقم (٣)

أول كتاب رسمي اصدرته وزارة الاقتصاد

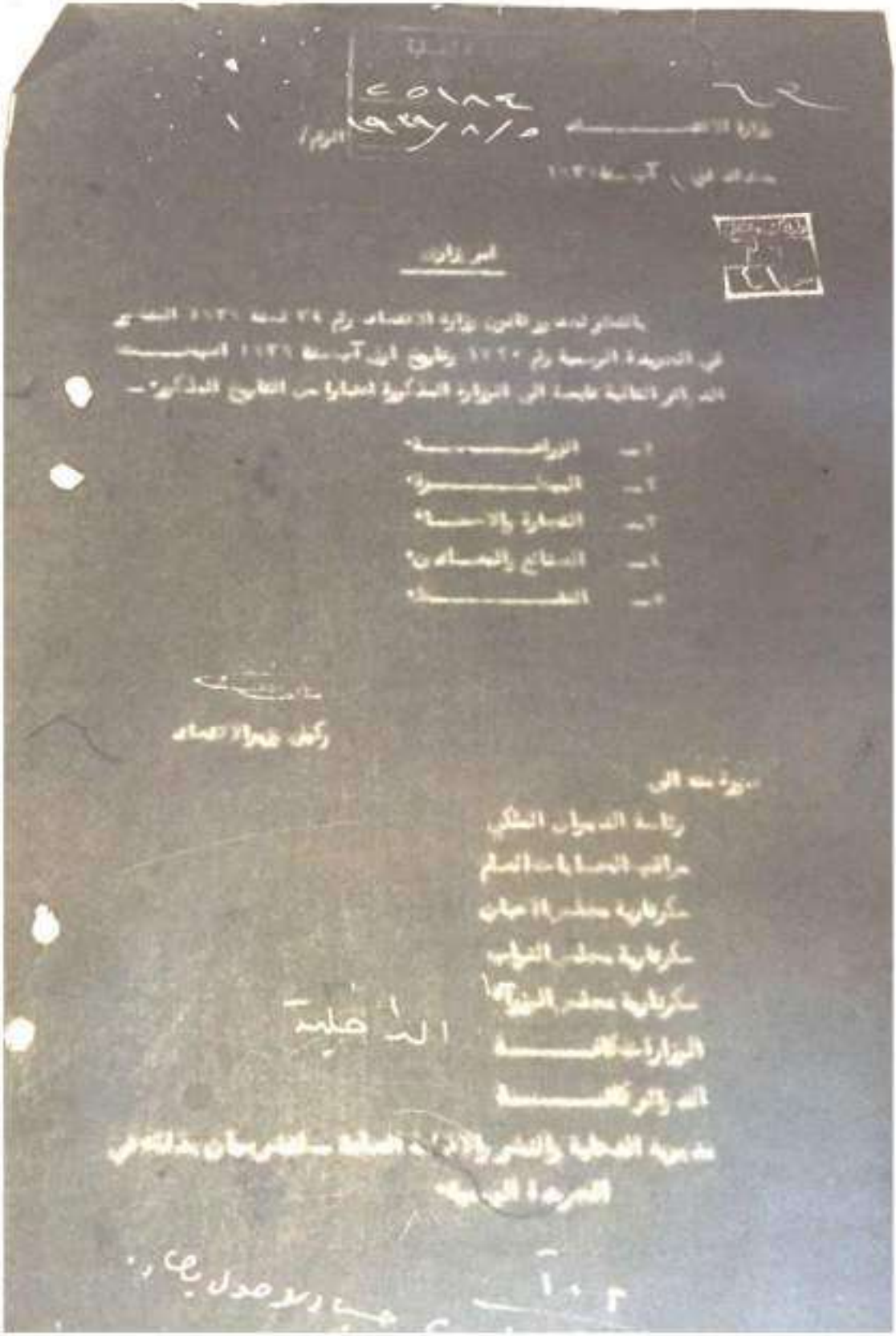

ملحق رقم (٤)

قانون تشكيل وزارة الزراعة عام ١٩٥٢ وفك ارتباط بعض مديريات وزارة الاقتصاد

رقم ٤ لسنة ١٩٥٢

باسم

قانون تشكيل وزارة الزراعة

المادة الأولى — تسمى وزارة باسم (وزارة الزراعة)

المادة الثانية — ١ — تقوم وزارة الزراعة بالعناية في الامور الآتية : —

١ — الزراعة

٢ — الري

٣ — الساحة

٤ — البحيرة

٥ — العناية والمحافظة على الغابات

٦ — الاحراش الزراعية

٢ — تعد بقرار من هذا القانون بقية الدوائر الأخرى من الوزارة الى تاريخ نقلها وارتباطها بوزارة الزراعة : —

١ — مديرية الزراعة العامة

٢ — مديرية الري العامة

٣ — مديرية الساحة العامة

٤ — مديرية البحيرة

٥ — لجنة امتلاك واستئجار الاراضي الاميرية المرتفقة

٦ — مصلحة ادارة المكاتن الزراعية

٧ — لجنة الحبوب

٨ — ادارة امتلاك القمح

٩ — جمعية القطن

١٠ — الغرف الزراعية

المادة الثالثة — كل اشارة ترد في القوانين والانظمة الى الوزير المختص لوزارة المختصة يعتد بالاشارة بالامور المبينة في المادة الثانية بعد نقلها الى وزير الزراعة أو وزارة الزراعة .

المادة الرابعة — يجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على طلب وزير الزراعة نقل الدوائر والمؤسسات الاخرى من الوزارات التابعة لها ويلحقها بوزارة الزراعة .

المادة الخامسة — ينفذ هذا القانون بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة — على وزراء الداخلية تنفيذ هذا القانون .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

اولا:- الوثائق غير المنشورة .

ملفات البلاط الملكي:-

١. البلاط الملكي – الديوان ، الانظمة والقوانين ، الملفة ٣١١/٣٦١ ، نظام وزارة الاقتصاد .

٢. البلاط الملكي ، السكك الحديدية ١٩٣٨ ، الملفة ٣١١/١٨١٧ .

٣. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٠٩ ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٤ نيسان ١٩٤٩ .

٤. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦١١، الجلسة المنعقدة بتأريخ ١٣ حزيران ١٩٤٩ .

٥. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٥٦ ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٣١ آذار ١٩٥٣.

٦. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٥٧ ، الجلسة المنعقدة بتأريخ ١ نيسان ١٩٥٣ .

٧. البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦١٠، الجلسة المنعقدة بتأريخ ٢٨ مايس ١٩٤٩ .

٨. البلاط الملكي ، اضبارة استخدام الموظفين الاجانب ، الملفة ٣٢١٣١/١١ ، ، بدون رقم ، وزارة الاقتصاد ، بلا عدد ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٦ .

٩. البلاط الملكي ، إضبارة الغابات والتشجير ، الملفة ١٧ / ٣٢١٣١ ، رقم الأضبارة ٢٨/١١/٢١ ، وزارة الاقتصاد ، بلا عدد ، ٤ حزيران ١٩٤٦ .

١٠.البلاط الملكي ، الاتفاقيات ، الملفة ٣١١/٥١٥٧ ، الاتفاقية العراقية – السعودية ١٩٥٧ .

١١.البلاط الملكي ، الارادات الملكية السامية ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، الملفة ٣١١/٣٤٨٢ .

١٢.البلاط الملكي ، الانظمة والقوانين ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، الملفة ٣١١/٤٣٩٢ ، نص كتاب ديوان مجلس الوزراء الموجه الى الديوان الملكي .

١٣.البلاط الملكي ، التقارير المالية والاقتصادية ، الملفة ٣١١/١٤١٢ ، تقرير الملك فيصل الاول المرسل الى مجلس الوزراء عن الحالة الاقتصادية .

١٤. البلاط الملكي ، الديوان ، الملفة ٣١١/٢٥٤٢ ، ملاك وزارة الداخلية .

١٥.البلاط الملكي ، انظمة وقوانين ١٩٤٥ ، الملفة ٣١١/٤٤١٠ ، نظام اعمار واستثمار اراضي الدجيلة .

١٦.البلاط الملكي ، تشكيل وأستقالة الوزارات ١٩٢٢-١٩٥٨ ، الملفة ٣١١/٥٧٩٨ ، كتاب اسناد الوزارة .

١٧.البلاط الملكي ، تشكيلات الدولة ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٣٠٠ ، كتاب وزارة المالية الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٣٨/٨/٢٦ .

١٨.البلاط الملكي ، زراعة التبغ ، الملفة ٣١١/١٩٧٠ ، الكتاب الموجه من دائرة التدوين القانوني الى سكرتارية مجلس الوزراء .

١٩.البلاط الملكي ، زراعة التبغ ١٩٣٢-١٩٣٦ ، الملفة ٣١١/١٩٦٨ ، قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة ٢٨ ايلول ١٩٣٤ .

٢٠.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٤٠٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٢ .

٢١.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٤٤٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٥ .

٢٢.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٤٨٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٣٨ .

٢٣.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٢٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤١ .

٢٤.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٢٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٢ .

٢٥.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٥٨٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

٢٦.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/٦٤١ ، لشهر تشرين الثاني ١٩٥١ .

٢٧.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٨٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ .

٢٨.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩ .

٢٩.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ – ٦ – ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٩ .

٣٠.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٣٩ ، الملفة ٣١١/٤٩٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٩ .

٣١.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٤٩٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٠ .

٣٢.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٥٠٠ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٤٠ .

٣٣.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٠ ، الملفة ٣١١/٥٠١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٠ .

٣٤.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤١ ، الملفة ٣١١/٥١٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤١ .

٣٥.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥١ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٤٤ .

٣٦.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٤ .

٣٧.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٤٤ .

٣٨. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ ايلول ١٩٤٤ .

٣٩.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ .

٤٠.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٥٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٤ .

٤١.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٣٥١٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٤٦ .

٤٢.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ .

٤٣.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ اذار ١٩٤٦ .

٤٤.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ .

٤٥.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٤٦ .

٤٦.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٧٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٤ اب ١٩٤٦ .

٤٧.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٤٩ ، الملفة ٣١١/٦١٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٤٩ .

٤٨.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦١٨ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ .

٤٩.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦١٩ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٠ .

٥٠.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ايار ١٩٥٠ .

٥١.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥٠ .

٥٢.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢ تموز ١٩٥٠ .

٥٣. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ اب ١٩٥٠ .

٥٤.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٤ ايلول ١٩٥٠ .

٥٥.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٧ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الاول ١٩٥٠ .

٥٦.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٠ ، الملفة ٣١١/٦٢٨ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٠ .

٥٧.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٢ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢

٥٨.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٣ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٢

٥٩.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٤ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٥٢.

٦٠. البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٥ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥٢ .

٦١.البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٦٤٦ ، الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٠ ايار ١٩٥٢ .

٦٢.البلاط الملكي ، لائحة قانون مصلحة مصافي النفط الحكومية ١٩٥٢ ، الملفة ٣١١/٥٥٨٢ ، قرار اللجنة .

٦٣.البلاط الملكي ، متفرقات ، الملفة ٣١١/٥٣٢٠ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى مجلس الوزراء .

٦٤.البلاط الملكي ، محاضر جلسات وقرارات مجلس الوزراء ١٩٤٤ ، الملفة ٣١١/٥٣١٩ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء .

٦٥.البلاط الملكي ، مخابرات متفرقة ، الملفة ٣١١/٣٦٢ ، كتاب وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء .

٦٦.البلاط الملكي ، مناهج جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٦ ، الملفة ٣١١/٥٣٨٠ ، الكتاب الموجه من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء .

٦٧.د.ك.و ، البلاط الملكي ، قرارات مجلس الوزراء ، الملفة ٣١١/١٨٣٩ ، كتاب وزارة الاقتصاد رقم ١٠٧٦ في ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ .

٦٨.قانون تحسين التبغ ، ديوان الوزارة / المواصلات ، الملفة ٣٢١٣١/٩٤

٦٩.مجلس الاعيان / الديوان ، قانون تأليف وزارة الري والزراعة ١٩٢٧-١٩٥٢ ، الملفة ٣٣٢١/٥٠ ، تقرير لجنة المالية والاقتصاد .

٧٠.وزارة الاقتصاد ، صحيفة الاقتصاد ، الملفة ٤٢٠١٠٠/٥ ، مجلة غرفة تجارة كربلاء .

٧١.وزارة الداخلية / الديوان ، تأسيس الجمعيات التعاونية ١٩٤٢-١٩٤٧ ، الملفة ٣٢٠٥٠/١٠٠٨٣ .

٧٢.وزارة الداخلية ، انظمة الوزارات ١٩٤٧-١٩٥٥ ، الملفة ٣٢٠٥٠/٦٦٢٤ ، كتاب مجلس الوزراء الى وزارة المالية .

٧٣.وزارة الداخلية ، جمعية التمور العراقية في البصرة ، الملفة ٣٢٠٥٩٠٧/٦٠٩٢ ، كتاب رئاسة الهيئة الفرعية لجمعية التمور في الديوانية .

٧٤.وزارة المالية ، تشكيل وزارة الري والزراعة ، الملفة ٣٢١١٠/٨٤ ، كتاب وزارة المالية المقدم لسكرتارية مجلس الوزراء حول الغاء وزارة الري والزراعة .

٧٥.وزارة المواصلات والاشغال ، متفرقة ١٩٣٩ ، الملفة ٣٢١٣١/٢٨٢ ، كتاب اسناد منصب وزارة الاقتصاد .

ثانياً:- الوثائق العراقية المنشورة .

أ- محاضر جلسات مجلس الاعيان العراقي :

١. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي السادس ، الجلسة الثانية عشر ، ١٣ كانون الثاني ١٩٣١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٢ .

٢. الحكومة العراقية ، الاجتماع العاشر غير العادي ، الجلسة الرابعة عشر ، ٣١ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٠ .

٣. الحكومة العراقية ، تقرير اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع العادي الرابع والعشرين لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .

ب- محاضر جلسات مجلس النواب العراقي :

١. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، الدورة الانتخابية الاولى ، الجلسة الثالثة والاربعون ، ٣١اذار ١٩٢٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٧ .

٢. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ .

٣. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٤٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١.

٤. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، تقرير لجنة الشؤون الحقوقية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ .

٥. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الجلسة الثالثة ، ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ .

٦. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ وغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ .

٧. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٨. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الجلسة الثامنة عشر ، ٢٢ كانون الاول ١٩٣٠ .

٩. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، تقرير لجنة امور الادارة والسياسة المرقم ١٣ بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٣٠ .

١٠. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ ، الدورة الانتخابية الثالثة ، تقرير لجنة امور الادارة والسياسة المرقم ١٧ بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٣٠ .

١١. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٠ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة السابعة ، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١.

١٢. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤١ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة الخامسة عشر ، ١٢ شباط ١٩٤٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١.

١٣. الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥١ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الحادية عشر ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٢.

١٤. الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الجلسة الثامنة ، ٢ تموز ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

١٥. الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، الدورة الانتخابية التاسعة ، تقرير اللجنة المالية عن لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

١٦. الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

١٧.الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس عن اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤.

١٨.الحكومة العراقية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الدورة الانتخابية العاشرة ، تقرير سكرتير المجلس اعمال اللجان الدائمة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥.

١٩.م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥١ .

ج- ملفات مديرية التقاعد العامة :

١. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة صادق باقر البصام التقاعدية المرقمة ٣١٦٩٦٢ .

٢. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة طه الهاشمي التقاعدية المرقمة ١١٠٢٥٦٩ .

٣. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة عبد المحسن شلاش التقاعدية المرقمة ١٤٨٦٥/م .

٤. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة علي حيدر سليمان التقاعدية المرقمة ٣١/١٥٤٤ .

٥. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة محمد يونس السبعاوي التقاعدية المرقمة ٣١٠٦٨٨٢٠٢٩ .

٦. مديرية التقاعد العامة ، اضبارة نديم شاكر الباجه جي التقاعدية المرقمة ٣١/٢٠٢١ .

د- مجموعة القوانين والانظمة :

١. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧ ، قانون استحداث وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٢٨ .

٢. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥ ، تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤ رقم (١٧) لسنة ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٦ .

٣. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٦ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٧ .

٤. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٨ ، تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٧١) لسنة ١٩٣٦ رقم (٧) لسنة ١٩٣٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

٥. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٠ ، نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ .

٦. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٦ ، قانون الغرف التجارية لسنة ١٩٢٦ ، بغداد ، ١٩٢٧ .

٧. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣ ، نظام وزارة المالية رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٤ .

٨. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥ ، نظام وزارة المالية رقم (١٩) لسنة ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٦ .

٩. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة الاشغال والمواصلات رقم (١٦) لسنة ١٩٣٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣١ .

١٠. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٢ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (١٦) لسنة ١٩٣٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٢ .

١١. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٤ ، نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٥ .

١٢.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩ نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩ .

١٣.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٤١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٢ .

١٤. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٢ نظام رقم (٧) لسنة ١٩٤٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ .

١٥.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣ القسم الأول – القوانين ، قانون التشجير رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ .

١٦. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣ القسم الثاني – الانظمة نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ .

١٧. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦ نظام رقم (٨٥) لسنة ١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ .

١٨.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٩ ، نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٤٩ التعديل الثالث لنظام بيع التبغ بالجملة رقم (٣٥) لسنة ١٩٤١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ .

١٩. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠ نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .

٢٠. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥١ نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .

٢١. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢ نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٢٢. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٤ نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ .

٢٣.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٥ ، نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

٢٤. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ القسم الاول ، قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

٢٥.الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ القسم الثاني الانظمة والتعليمات والبيانات ، نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٦ التعديل الرابع لنظام هري (سايلو بغداد) رقم (٤٦) لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

٢٦. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧ القسم الأول القوانين والمراسيم والقرارات ، قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٧ العلامات والبيانات التجارية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨.

٢٧. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧ القسم الثاني الانظمة والتعليمات والبيانات ، نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٢٨. الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ القسم الأول من ١ كانون الثاني الى ١٣ تموز ١٩٥٨ ، قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ التعديل الرابع لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ .

هـ - ملفات وزارة الاقتصاد :

١. التقرير السنوي العام ، ادارة انحصار التبغ المركز العام بغداد ١٩٦٢-١٩٦٣ .

٢. وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧.

٣. وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، تقرير عن الاحصاء الصناعي في العراق لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .

٤. وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥١ .

٥. وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنة المالية ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٢.

٦. وزارة الاقتصاد ، مديرية الصناعة العامة ، التقرير السنوي للسنتين الماليتين ١٩٥٢ – ١٩٥٣ و ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٤ .

٧. وزارة الاقتصاد ، مديرية المباحث الصناعية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦.

٨. وزارة الاقتصاد ، نشرة الاحصاءات الشهرية كانون الاول ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ .

٩. وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ .

١٠. وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .

١١. وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ .

١٢. وزارة الاقتصاد ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات العراقي للسنة المالية ١٩٥٦-١٩٥٧ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

١٣. وزارة الاقتصاد ، مديرية المباحث الصناعية ، تمور الزهدي وصناعتها ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥ .

١٤. وزارة الاقتصاد ، معهد المباحث الصناعية ، خطة تأسيس صناعة السكر وأنمائها ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ .

١٥. وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ .

١٦.وزارة الاقتصاد ، نشرة الاحصاءات الشهرية كانون الثاني – ايلول ١٩٥١ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٢ .

١٧.وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، نشرة الاحصاءات الشهرية نيسان – حزيران ١٩٥٢ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٣ .

١٨.وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٥ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٦ .

١٩.وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .

٢٠.وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٦ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٥٧ .

٢١.وزارة الاقتصاد ، الدائرة الرئيسية للاحصاء ، تقرير عن احصاء التجارة الداخلية في العراق لسنة ١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ .

٢٢.وزارة الاقتصاد ، الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٢٣.وزارة الاقتصاد ، مجلة الزراعة العراقية ، ج٢ ، نيسان وايار وحزيران ١٩٤٨ .

٢٤.وزارة الاقتصاد ، المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٩ .

و- ملفات وزارة المالية:

١- مديرية المحاسبات العامة :

١. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٠ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٢ .

٢. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤

٣. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤

٤. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥

٥. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦

٦. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧

٧. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩

٨. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٧ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠

٩. وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١

١٠.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٤٩ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

١١.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٠ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢

١٢.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤

١٣.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥

١٤.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦

١٥.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧

١٦.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨

١٧.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١

١٨.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٧ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢

١٩.وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة ، حسابات الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢

٢- مديرية الميزانية العامة :

١. وزارة المالية ، سياسة الحكومة في خطاب وزير المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣
٢. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٣٩ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩
٣. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٠ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٠
٤. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤
٥. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٤٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٥
٦. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١
٧. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٢ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢
٨. وزارة المالية ، لائحة ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣
٩. وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ .
١٠. وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .
١١. وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة ، تعليمات تحضير تخمينات ميزانية السنة ١٩٥٨ المالية ، بغداد ، ١٩٥٧ .

ز- ملفات وزارة المواصلات والاشغال :

١. وزارة الاقتصاد والمواصلات ، التقرير السنوي لمديرية امور الزراعة .

ح- ملفات وزارة الخارجية :

١. ملفات وزارة الخارجية ، دولة الكويت ، وزارة التجارة ، الاقتصاد العراقي وعلاقتنا الاقتصادية مع الجمهورية العراقية ، ١٩٦٥ .
٢. ملفات وزارة الخارجية العراقية ، اتفاقية مع حكومة العراق عقدت في ٣ شباط سنة ١٩٥٢ .
٣. وزارة الخارجية ، العراق وسوريا ١٩٤١ ، سلسلة كتب مترجمة العدد ١٤ سنة ١٩٨٥ ، مركز البحوث والمعلومات .
٤. وزارة الخارجية ، محمد علي ذنون الصائغ ، التنمية الزراعية في العراق .

ط- ملفات مراقب الحسابات العام :

١. تقرير مراقب الحسابات العام ، تدقيق حسابات الحكومة لسنة ١٩٤١ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ .

٢. تقرير مراقب الحسابات العام ، تدقيق حسابات ادارة انحصار التبغ لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .

ي - ملفات جدول كبار موظفي الدولة :

١. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٠ .

٢. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٣ .

٣. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤ .

٤. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٦ .

٥. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ .

٦. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ .

٧. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .

٨. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ .

٩. الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ .

ك- ملفات نقابة المحامين بغداد :

١. نقابة المحامين ، بغداد ، الاضبارة الشخصية للمحامي نصرت الفارسي .

٢. نقابة المحامين ، بغداد ، الاضبارة الشخصية للمحامي عبد الهادي الظاهر ، تسلسل ٢٤٩/٩٣٥،ع/٦٨٨ في ٣ ايلول ١٩٢٣ .

ل- ملفات وزارة الاعمار :

١. الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٢ – ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٢. الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .

٣. الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، محضر الجلسة الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٥١ ، القرار رقم ٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢ .

ثالثاً:- المطبوعات الحكومية :

١. جريدة الوقائع العراقية للسنوات (١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨) .

٢. خلاصة التقرير الذي وضعته شركة آرثر دي ليتل ، منهاج لتحقيق المشاريع الصناعية في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٦ .

٣. الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦ ، مطبعة دنكور ، بغداد ، ١٩٣٦ .

٤. عالية الشاوي ، التمور العراقية في المعجنات والحلويات ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٥. غرفة تجارة بغداد ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، المجلد السادس ، بغداد ، ١٩٥١ .

٦. مجلس قيادة الثورة ، دليل التشريفات والاوامر المتعلقة بالهيكل التنظيمي الحالي للدولة والقطاع العام في الجمهورية العراقية ، الملحق الاول ، بغداد ، ١٩٨٣ .

٧. المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، العراق وقائع وأحداث ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، القسم الاول ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٨. المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار نور الشروق للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

٩. مصلحة التمور العراقية ، تقرير عام عن التمور العراقية ، بغداد ، ١٩٦٧ .

١٠. يعقوب الخور ، دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، ط١ ، مطبعة الامين ، بغداد ، ١٩٣٥ .

رابعاً:- الوثائق والكتب البريطانية المترجمة الى اللغة العربية :

١. اديث وانى ، أيف ، بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥ ، ت: عبد المجيد حسيب القيسي ، ج١ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢. تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ت: زينة جابر ادريس ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٣. تقدم العراق الاقتصادي ، تقرير البعثة التي نظمها البنك الدولي للأنماء والاعمار ، واشنطن ، ١٩٥٢ .

٤. تقرير اللجنة الاقتصادية لسنة ١٩٢٢ ، بغداد ، ١٩٢٢

٥. توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق ، ت: محمد سلمان حسن ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٨ .

٦. حوادث العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر ونستن تشرشل في مذكراته ، ت: جعفر خياط ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٤

٧. ستيفن همسلي لونكريك و فرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨ ، ت: مصطفى نعمان احمد ، مكتبة مصر ، بغداد ، ٢٠٠٩

٨. سر ارنلد تي . ويلسون ، بلاد مابين النهرين بين ولاءين ، ت: فؤاد جميل ، ج١ ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩١ .

٩. عديد دويشا ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ت: مصطفى نعمان احمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٢ .

١٠.الف دي ل . رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤ – ١٩٦٦ ، ت: كاظم سعد الدين ، مج٢ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ .

١١.فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ت: جعفر خياط ، دار البيضاء ، بيروت ، ١٩٤٩ .

١٢.مؤيد ابراهيم الوتداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ .

١٣.نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، ط١ ، البصرة ، ١٩٨٣

١٤.ولدمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، ط١ ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٥ .

خامساً:- الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة :

١. احمد ابراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري ، نواب لواء الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢

٢. أحمد عبد الواحد عبد النبي الحلفي ، الرئيس الأمريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥-١٩٥٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١

٣. افراح فاضل قنبر ، حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية (١٨٨٧ – ١٩٤٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

٤. امير احمد رحيم الشمري ، عبد المحسن شلاش ١٨٨٢ – ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الاداب جامعة الكوفة ، ٢٠١٢

٥. ايمان مصطفى خلف المحمدي ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤ – ١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٦. بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤

٧. توفيق ياسين موحان ، شركة نفط البصرة المحدودة ١٩٣٨ – ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

٨. جنان مهدي جاسم الشمري ، العلاقات العراقية – الافغانية ١٩٢١– ١٩٥٨ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥

٩. جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقاتها في التطور السياسي في العراق (١٩٢٩ – ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل، ١٩٨٩

١٠.حامد فرج عبد الحسين ، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق ١٩٤٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤

١١.حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بابل ، كلية التربية ، ٢٠٠٧

١٢.حسن ضاري سبع الدليمي ، وزارة المالية العراقية دراسة في تشكيلاتها الادارية ودورها في تطور العراق المعاصر ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢ .

١٣.حسين علي فليح ، وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .

١٤.حسين هادي جاهل البديري ، صادق كمونة حياته وأسهاماته الفكرية والسياسية ١٩٠٧– ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٢ .

١٥.حيدر طالب حسين الهاشمي ، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠

١٦.حيدر فاروق سلمان حسن ، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٩١٠–١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .

١٧.ذنون يونس حسين الطائي ، الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١–١٩٥٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٨

١٨.زينب كاظم احمد العلي ، البصرة خلال ثورة مايس ١٩٤١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .

١٩.سامي حسين حمود جاسم الطائي ، عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢

٢٠.ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٣

٢١.سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .

٢٢.سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١–١٩٤٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠

٢٣.سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ .

٢٤.عباس فرحان ظاهر الزاملي ، رستم حيدر ودوره السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٧

٢٥.عباس كاظم جابر العبودي ، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١

٢٦.عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٧

٢٧.عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٨٣

٢٨.عدنان حسن علي محبوبة ، دور النفط في بناء العراق المعاصر ١٩٣١ – ١٩٥٨ دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٦ .

٢٩.عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠ – ١٩٣٩ دراسة تأريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٣ .

٣٠.عدي محسن غافل الهاشمي ، كينهان كورنوالبس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٣١.علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية – البريطانية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٣٢.عماد كريم عكوب محمد ، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩- ١٩٥٤ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣

٣٣.عمار مزهر ريسان داخل ، نجيب الراوي ودوره السياسي في العراق حتى نهاية عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .

٣٤.فاطمة عدنان شهاب الدين ، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧

٣٥.فؤاد طارق كاظم العميدي ، رؤوف البحراني ودوره السياسي والفكري في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٠١ .

٣٦.فؤاد هادي مهدي العلكاوي ، عبد الهادي الظاهر واثره السياسي والاقتصادي في العراق حتى عام ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٦ .

٣٧.قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧

٣٨.كاظم جواد احمد الهيازعي ، دور نواب بغداد ١٩٢٥ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .

٣٩.محمود شكحان مصلح الدليمي ، علي حيدر سليمان نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .

٤٠.محمد عويد محسن الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

٤١.منتهى عذاب ذويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤ – ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

٤٢.مؤيد شاكر كاظم الطائي ، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

٤٣.ميس داود خشن الربيعي ، وزارة المواصلات والاشغال (١٩٣٩ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .

٤٤.ناجي تركي حمزة عمران ، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٣٩-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

٤٥.نداء خضير مبارك الزيدي ، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي ١٩١٤-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٥ .

٤٦.هيوا حميد شريف ، توفيق وهبي ١٨٩١ – ١٩٨٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

٤٧.وفاء هادي حبيب الخفاجي ، ممثلو الاقليات غير المسلمة في مجلس النواب العراقي تقييم لدورهم السياسي والتشريعي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٣ .

٤٨.يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاولى ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

سادساً:- البحوث والدراسات المنشورة :

١. راهي مزهر العامري ، وزراء المعارف في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٤٢ ، مجلة دراسات تربوية ، العدد الثامن ، تشرين الاول ٢٠٠٩ .

٢. عدنان احمد ولي ، العلاقات الزراعية والري ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ، ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٣. غسان محمد سعيد العبطان ، النظام الاقتصادي ، بحث منشور ضمن كتاب حضارة العراق ج١٢ ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٤. في . اج . دبيلو . داوسن ، التمور والعرب ، ت: عدنان شفيق ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، تشرين الثاني ١٩٧٨ .

٥. كمال مظهر احمد ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ، مجلة افاق عربية ، العدد ٧ ، ١٩٨٣ .

٦. محمد رشيد عباس ، عبد الوهاب مرجان اسرته وسيرته ، مجلة جامعة بابل ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠١.

٧. محمد رشيد عباس النعيمي ، نواب لواء الحلة وانحدارهم الاجتماعي والثقافي وانتمائهم السياسي في العهد الملكي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد ٢٤ ، الاصدار ٤ ، ٢٠١٣ .

٨. مظفر عبد الله الامين ، الاوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة الشؤون الخارجية ، العدد الاول ، ١٩٨٢ .

٩. نضر علي امين الشريف ، الاوضاع الاجتماعية في العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، مجلة كلية التربية الاساسية المستنصرية ، العدد الثالث والاربعون ، ٢٠٠٥ .

١٠.ياسين طه ياسين ، اثر الازمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣٣ على الحياة الاجتماعية في العراق ، مجلة اداب البصرة ، العدد ٥٣ لسنة ٢٠١٠ .

١١. يحيى كاظم المعموري ، النشاط السياسي لنواب الحلة في البرلمان العراقي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الانسانية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ .

سابعاً:- الكتب العربية :

١. ابراهيم الدروبي ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، ط١ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٨

٢. احمد خليف العفيف ، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٢ – ١٩٣٢) ، ط١ ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .

٣. احمد زكي الخياط ، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠ – ١٩٧٢ ، بغداد ، ١٩٧٣

٤. احمد عبد الباقي ، النفقات العامة في الميزانية العراقية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٤

٥. ..... ، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٤٧

٦. احمد فوزي ، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي ، ط١ ، مكتبة الفكر العربي ، بغداد ، ١٩٨٤

٧. ..... ، المثير من احداث العراق السياسية ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨

٨. اسماء عبد الرزاق الظاهر ، رحلتي مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر من ١٩١٧ – ١٩٦٣ ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٣

٩. اسماعيل احمد ياغي ، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢ ، ط١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩

١٠. امين المميز ، بغداد كما عرفتها ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٥

١١. باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ١٨٦٩ – ١٩٦٩ ، ج١ ، مطبعة اوفيست الميناء ، بغداد، ١٩٧٨

١٢. توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٩

١٣. جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٦

١٤. جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦

١٥. ..... ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٠ ،

١٦. ..... ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨ ، ط١ ، دار مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٥ .

١٧. جمال بابان ، بابان في التاريخ ومشاهير البابانيين ، ط١ ، مطبعة الحوادث ، ١٩٩٣

١٨. جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ ، ج٢، ط٢ ، مطبعة وزارة التخطيط ، بغداد ، د . ت .

١٩. حسان علي البازركان ، علي البازركان من مذكراته بين الناس والكتب (احاديث وطروحات) ، ط١ ، ١٩٩٦

٢٠. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، مؤسسة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٠٧

٢١. ..... ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣

٢٢. حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٦ ، ط١ ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٨٣.

٢٣. حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ .

٢٤. ..... ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج٢ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦ .

٢٥. حيدر علي طوبان ، اسرة عمر نظمي دورها السياسي واتجاهاتها الفكرية في العراق ، ط١ ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٤ .

٢٦. حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٢٧. خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (١٩٢٠ – ١٩٥٨) ، ج٢ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣

٢٨. خالد حسن جمعة ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٢

٢٩. خالد لفتة شاكر ، النظام القانوني للتعاونيات في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٣٠. خيري العمري ، يونس السبعاوي سيرة سياسي عصامي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨

٣١. رجاء حسين حسني الخطاب ، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه ، بغداد ، د. ت

٣٢. سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، بغداد ، ١٩٧٥

٣٣. ستار نوري العبودي ، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني ، ط١ ، مطبعة ستار ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٣٤. سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٤٥ ، ط١ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٣٥. سعيد الديوجي ، تاريخ الموصل ، ج١ ، ط١ ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٢.

٣٦. سعيد عبود السامرائي ، التخطيط الزراعي في العراق ، ط١ ، مطبعة الامة ، بغداد ، ١٩٨٠

٣٧. ..... ، السياسة المالية في العراق ، ط١ ، مطبعة القضاء ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ .

٣٨. ..... ، سياسة التصنيع في العراق ، ط١ ، مطبعة الازهر ، بغداد ، ١٩٦٩.

٣٩. سنان صادق حسين الزيدي ، العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، مؤسسة مصر ، بغداد ، ٢٠٠٩

٤٠. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ط١، مطبعة الخنساء ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٤١. سيف الدين الدوري ، نوري باشا السعيد ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١١

٤٢. صالح احمد العلي ، العراق في التاريخ ، ط١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣

٤٣. صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق ، ج١ ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢

٤٤. صباح مهدي رميض ، ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث ، دراسات تأريخية معاصرة ، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ .

٤٥. صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، سوريا ، ٢٠٠٩ .

٤٦. صلاح العقاد ، المشرق العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، ط١ ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٤٧. عبد الامير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠

٤٨. عبد الحسين وادي العطية ، الاصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٥ .

٤٩. عبد الرحمن الجليلي ، الاعمار في العراق ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٨

٥٠. ..... ، محاضرات في اقتصاديات العراق ، معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٥٥

٥١. عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، ط١ ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ١٩٦٤

٥٢. ..... ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣ ، ط٧ ، دار الرافدين للطباعة والنشر ، لبنان ، ٢٠٠٨ .

٥٣. ..... ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ و ج٢ و ج٣ و ج٤ و ج٥ و ج٦ و ج٧ و ج٨ و ج٩ و ج١٠ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٥٤. عبد الرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٥٥. ..... ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٥٩.

٥٦. عبد الرزاق الهلالي ، مشاكل الائتمان الزراعي في العراق ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٧

٥٧. ..... ، معجم العراق ، ج١ ، ط١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٣ .

٥٨. عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، مج٣ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٥٩. ..... ، موسوعة العراق السياسية ، مج٤ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٦٠. ..... ، موسوعة العراق السياسية ، مج٧ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٦

٦١. عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤

٦٢. عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ – ١٩٥٨ ، ج١ ، ط١ ، مركز الابجدية للصف النصويري ، بيروت ، ١٩٨٢

٦٣. عبد الله شاتي عبهول ، صفحات من تاريخ العراق وايران المعاصر ، جعفر العصامي للطباعة الفنية ، بغداد ، ٢٠١٠

٦٤. عبد الوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات التعاون الزراعي ، ط١ ، د . م ، ١٩٨٢ .

٦٥. ..... ، السياسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي ، ط١ ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٦٦. عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي (سيرة سياسية) ، لندن ، ١٩٨٩

٦٧. عصام شريف التكريتي ، العراق في الوثائق الامريكية من (١٩٥٢ – ١٩٥٤) ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ .

٦٨. عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والانسان ، لندن ، ١٩٩٢ .

٦٩. علاء الدين البياتي ، احكام حقوق اللزمة في الاراضي الاميرية ، ط١ ، شركة النشر والطباعة العراقية ، بغداد ، ١٩٥٣

٧٠. علاء جاسم محمد الحربي ، وزراء خارجية العراق في العهد الملكي ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠١

٧١. علي صالح الكعبي ، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥– ١٩٥٨،

٧٢. عماد عبد السلام رؤوف ، ضياء جعفر سيرة ومذكرات ، ط١ ، مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ٢٠٠١

٧٣. ..... ، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦

٧٤. فاضل طلال القريشي ، معجم مشاهير التاريخ والاعلام ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، ٢٠١٠

٧٥. فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨

٧٦. فيس جواد علي الغزيري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ – ١٩٦٥ ، دار الحوراء للطباعة والنشر ، بغداد ، د ت

٧٧. كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، ط١ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٧٨. كمال الغالي ، ميثاق جامعة الدول العربية ، ط١ ، مطبعة نهضة مصر ، مصر ، ١٩٤٨

٧٩. كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، ط١ ، مكتبة البدليسي ، بغداد ، ١٩٨٧

٨٠. مامون امين زكي ، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١١

٨١. مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢

٨٢. مجموعة من المؤلفين ، موسوعة مشاهير العالم ، ج٣ ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٨٣. محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٨٤. محمد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩

٨٥. محمد امين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ت : محمد علي عوني ، القسم الاول ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥

٨٦. ..... ، مشاهير الكرد وكردستان في العهد الاسلامي ، ت: سانحة محمد امين زكي ، ط٣ ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، ٢٠١١

٨٧. محمد انيس ، اوراق ناجي شوكت ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٨٨. محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٨٩. ..... ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤– ١٩٥٨ ، الطبعة الاولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠

٩٠. محمد خضر ، دليل العراق والشرق الاوسط ، ط١ ، مطبعة المفيد ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٩١. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج١ ، ط١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٩٢. ..... ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٩٣. ..... ، نحو تأميم النفط العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٩٤. محمد صالح حنبور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ – ٩ ايلول ١٩٢١) ، ط١ ، مطبعة تموز ، دمشق ، ٢٠١٢

٩٥. محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، المجلد الاول ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨

٩٦. محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، ط١ ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٩٧. مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٤٩

٩٨. مقدام عبد الحسن باقر الفياض ، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١–١٩٥٨ ، دار الاضواء ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٩٩. منذر جواد مرزة ، العهد الملكي في العراق احداث ومؤمرات ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط١ ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، النجف ، ٢٠٠٥ .

١٠٠. مير بصري ، اعلام الادب العراقي الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن، ١٩٩٤ .

١٠١. ..... ، اعلام التركمان والادب التركي في العراق الحديث ، ط١ ، دار الوراق للنشر ، لندن ، ١٩٩٧ .

١٠٢. ..... ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج١ و ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ .

١٠٣. ..... ، اعلام الكرد ، ط١ ، لندن ، ١٩٩١ .

١٠٤. ..... ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ١٩٩٩.

١٠٥. ..... ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، ط١ ، شركة التجارة ، بغداد ، ١٩٤٨

١٠٦. نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، ط١ ، مطبعة دار الساقي ، بيروت ، ٢٠١٦ .

١٠٧. نجيب الصائغ ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧ – ١٩٦٣ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٩٠

١٠٨. نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١٠٩. نوري السعيد ، مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي ، ط٢ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٧ .

١١٠. نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، بغداد ، ١٩٧٩ .

١١١. هلال كاظم حميري الشبلي ، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ "دراسة تأريخية" ، ط١ ، مطبعة الميزان ، النجف ، ٢٠١٣

١١٢. يحيى كاظم المعموري ، الشيخ سلمان البراك ، ط١ ، دار الفرات ، الحله ، ٢٠٠١

١١٣. يعقوب يوسف كورية ، انكليز في حياة فيصل الاول ، ط١ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٨ .

١١٤. يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ط١ ، مطبعة العراق ، بغداد ، ١٩٢٢ .

ثامناً:- الدوريات :

أ- الصحف العراقية :

ت	الصحف	العام
١.	الاتحاد	١٩٤٨
٢.	الاتحاد الدستوري	١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢
٣.	الاحوال	١٩٤١
٤.	الاخبار	١٩٣٩ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٨
٥.	اخبار المساء	١٩٥٣
٦.	الاخلاص	١٩٥٤
٧.	الآراء	١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١
٨.	الاستقلال	١٩٢٧
٩.	الاهالي	١٩٤٥
١٠.	البلاد	١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٨
١١.	الحارس	١٩٥٤
١٢.	الحرية	١٩٥٧
١٣.	الحوادث	١٩٤٢ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦
١٤.	الزمان	١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ،

		١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨
١٥.	الشعب	١٩٥٣ ، ١٩٥٤
١٦.	صوت الاهالي	١٩٤٤
١٧.	العراق	١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣
١٨.	العهد	١٩٤٩ ، ١٩٥٠
١٩.	لواء الاستقلال	١٩٥٢
٢٠.	اليقظة	١٩٥٤
٢١.	الثغر البصرية	١٩٤١

ب- المجلات :

١. غرفة تجارة بغداد : ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .

٢. التجارة : ١٩٤٤ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٠ .

٣. الاسواق التجارية : ١٩٥٥ .

٤. الاقتصاد : ١٩٦٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٥. اللطائف المصورة : ١٩١٩ .

٦. التبوغ : ١٩٧١ .

٧. الصناعي : ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .

٨. الاخبار المصورة ١٩٤١ .

economy, their work and achievements in the ministry during the period 1939 - 1945; the second was the activity of the ministers of economy and their achievements in the wake of World War II until the year 1950 and the third section and economy ministers in the activities of the Iraqi reconstruction plans 1950-1958.

The third chapter of the Ministry of Economy deals with specialized institutions and directorates and budgetary matters. The previous chapter dealt with three topics, the first dealt with the specialized institutions and directorates, the administrative structure and the functional work, for the districts which had a legal personality and the independence of transactions and financial matters. Ministry of Economy, and shed light on them to inform the reader of the laws and regulations issued by the Ministry in light of its competence, and the third section budget of the Ministry of Economy, and its doors and chapters and the funds allocated to it, The ministry in its porous normal urban and light. The conclusion included the most important conclusions reached by the message.

The letter relied on a number of documents published and unpublished and preserved in the Iraqi Book and Documentation Library in Baghdad, including the decisions of the Iraqi Council of Ministers and the documents of the Ministry of Economy and Ministry of Finance and the Ministry of Irrigation and Agriculture at the time. These unpublished documents have been used to identify the causes and justifications of events and formation The Ministry's system, as well as the projects approved by the Ministry and discussed in the Council of Ministers, and the files of the Directorate of General Retirement, which reported the researcher to see the personal files of some ministers who took the post of Minister of Economy and take advantage of some information that comes with Message.

Abstract

The study of the structure of the administrative system in Iraq, especially the structure of the various Iraqi ministries and institutions and the work they submitted was few. And this led me to search in one of the Iraqi ministries, the choice of the Ministry of Economy of Iraq, the importance of this ministry in the Iraqi state, being specialized in the care of the country's most important natural resources and development, which is the main pillar in the economic situation of Iraq, and the services and effective achievements of Iraq. And the importance of the ministry in the history of Iraq's Royal Covenant has been broken by other ministries have become clear in the organizational structure of the Iraqi ministries later.

An optional reason for the period of time specified in the title of the letter (1939-1958) dates back to the establishment of the ministry in 1939, and it became a separate ministry with a special system and administrative structure after it was merged with the Ministry of Transport and Works. The fall of the monarchy in Iraq has been affected by the ministry as an institution of the system of government this change and began a new phase in its career in light of the changes in the political situation in the country.

The Ministry was renamed the Ministry of Economy and Transport until 1939, after which it was divided into two ministries. The Ministry of Economy became the Ministry of Economy.

The study dealt with the unity of the subject in documenting the events of this period and its changes and developments in Iraqi life. The nature of the thesis required its division into an introduction, a prelude, three chapters and an end. The preface dealt with the management of the structure of Iraqi economic institutions for the period 1921-1939. The first chapter included the formation of the Ministry of Economy in 1939. The chapter was divided into three sections dealing with the first topic, the justification for development and training, the focus on the directorates and the people and the stages of its development when it was affiliated to the Ministry of Economy and Transport. Ministry, and the second topic: the legal characterization of the Iraqi Ministry of Economy during the establishment phase, and the third topic: definition of the structure of the Ministry of Economy and Management majors career.

The second chapter was a definition of the specialized activity of the ministers of economy in the Iraqi state from 1939-1958. The chapter was divided into three sections. The first topic dealt with the ministers of

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Qadisiyah

College of Education Department of History

Iraqi Ministry of Economy (1939-1958)

"Historical Study"

A Thesis Submitted by

Edward Abdul Adeem Anbar Al – Humairi

To the Board of College of Education - University of Qadisiyah as Part of the Requirements to Fulfillment a Master's Degree in Modern and Contemporary History

Supervised by

Assistant Professor Dr

Farkan Faisal Jadaan al-Ghanmi

1438 AH

2017 AD